الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة-
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
قســـــم: التاريخ
رقم التسجيـــل: .....
الرقم التسلسلي: .....

العنوان:

العقيد محمد عموري (1929-1959)
مسار و مصير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر

تخصص تاريخ الثورة التحريرية 1954- 1962

إعداد الطالب:
سليم سايح

تحت إشراف الدكتور:
شايب قدادرة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
أحمد صاري	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	الامير عبد القادر/ قسنطينة
شايب قدادرة	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا	8 ماي 45/ قالمة
علي أجقو	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	محمد خيضر/ بسكرة
صالح لميش	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	محمد بوضياف /مسيلة

السنة الجامعية: 2010 -2011

إهـداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى زوجتي والى أبنائي : ياسف ونريمان والى كامل الأسرة الكريمة

إلى كل شهداء هذا الوطن المفدى، أهدي هذا العمل المتواضع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لقد كشفت الثورة ومنذ الأيام الأولى، عن مجموعة من الإطارات الثورية شكلت جيلا أولا من قادة الثورة العسكريين. و إن ظلت الأصول الثورية لهذه العناصر واضحة باعتبارها عناصر تشكلت داخل الحركة الوطنية، وانضمت عن حماس للمنظمة الخاصة وانتهت إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل كخيار ثوري صرف. وإن لم يطل عمر جل هذه القيادات الثورية الأولى سواء بسقوط الكثير منها شهيدا في الشهور الأولى أو في السنتين الأوليتين من عمر الثورة على أبعد تقدير، أو بانعزال البعض الآخر خارج الوطن لسبب أو لآخر، فان الجيل الثاني من قيادة الثورة هو الجيل الذي ولد من رحم الثورة وبسرعة كبيرة، وكان صنيع القيادة الأولى و الأقرب إليها ، وهو الجيل الذي آلت إليه مسالة إدارة المعركة العسكرية مع الاستعمار الفرنسي على جبهات القتال، واستطاع – أي هذا الجيل – السير بالثورة في الداخل إلى السنوات الأخيرة من عمر هذه الثورة.

وإن تواصلت الثورة على نسق تصاعدي، على الجبهتين السياسية والعسكرية، مكنها من رسم خط ثوري، بدا منسجما رغم حالات التجاذب والتصادم في الأفكار والأفعال التي كانت تغذيها في ذلك، الكثير من اختلافات الرؤى والأطروحات ، إلا أن ذلك لم يحول دون تحول تصادم هذه الأفكار، إلى أحداث كبرى وضعت الثورة برمتها على محك صعب . وان استطاعت الثورة تجاوز هذه الأحداث إلا أن تداعياتها استمرت إلى ما بعد الثورة.

وقضية محمد عموري أو"مؤامرة عموري" أو "مؤامرة العقداء"، هي واحدة من هذه القضايا الصعبة في تاريخ الثورة الجزائرية والتي شكلت ، إحدى أكبر المشاكل التي واجهت الثورة في سنواتها الأخيرة خاصة وأنها تعلقت بإطارات عليا في إحدى مؤسسات الثورة وانتهت إلى نتائج دراماتيكية لم تكن مألوفة ،و لم يكن مسموحا بتجاوزها حفاظا على الأقل على المصلحة العليا للثورة ، وعلى تناسقها العام ، وظلت الحادثة إلى اليوم، هكذا بعنوان " المؤامرة".

إن قضية محمد عموري، قضية جديرة بالبحث والدراسة، خصوصا وأن الموضوع ظل مختزلا في تفسير أو تبرير منطوق التهم الموجهة لعموري ومن معه والأحكام الصادرة في حقهم ، ولم يكن بالإمكان حسب ما هو متوفر من كتابات وشهادات ، الذهاب إلى أبعد من ذلك ، نظرا للجو العام الذي أتسم ولوقت طويل بالتحفظ.

واليوم نعتقد إنه بالإمكان، البحث في هذا الموضوع، و بالإمكان كشف الكثير من الحقائق التي اتصلت أو التي أحاطت بالموضوع نظرا لبداية انسياب المعلومات عن هكذا مواضيع ظلت في خانة، النظر فيها مؤجل إلى حين، وهذا لقناعة الذين صنعوا هذه الأحداث أو كانوا أطرافا فيها ، بأنه لم يعد بالإمكان التزام التحفظ.

إن محمد عموري ، شخصية ثورية عسكرية بامتياز ، التزم منذ البداية ، بروح الثورة، وظل في تناغم كامل مع القيادة العليا للثورة ، وهو ما أهله للارتقاء لرتبة عقيد ، وولي قيادة ولاية بحجم ولاية " الاوراس – النمامشة"،

ويستدعى إلى أعلى هيئات الثورة ، لكن وفي حركة عكسية للتاريخ ، وجد الرجل نفسه في مواجهة ذات القيادة ، وانتهى به الأمر إلى المحاكمة و الإعدام في بداية سنة 1959 .

واعتقد إن البحث في الموضوع من شأنه الكشف عن الكثير من الحقائق الجديدة، و معرفة حدود الاختلافات في الرأي و الأفكار بين أطراف القضية ، و هو ما قد يفيد في إعطاء قراءة جديدة لحادثة عموري من جديد .

و رغم إحساسي المسبق بحجم المسؤولية ، نظرا لصعوبة البحث في موضوع محمد عموري ، إلا أن هذه الصعوبات كانت محفزة للموضوع و أعطته حيوية أكبر .

أسباب اختيار الموضوع:

أولا: إن موضوع محمد عموري هو واحد من المواضيع الجادة التي تطرح نفسها للبحث ، خصوصا في هذه المرحلة انطلاقا من موقع المسؤولية العسكرية التي احتلها محمد عموري في ثورة التحرير ، و المآل الذي انتهى إليه ، والذي مثل أحد أكبر علامات الاستفهام مذاك إلى يومنا هذا.

ثانيا: إن مجمل ما كتب عن محمد عموري وعلى قلته لا يكاد يخرج عن دائرة محاولة إعطاء تفسير لما عرف "بمؤامرة العقداء".

ثالثا: إن تناول شخصية محمد عموري من هذه الزاوية ، زاوية المؤامرة بغض النظر عن صحة فكرة المؤامرة من عدمها ، هو اتهام عفوي ومسبق ، أعطى انطباعا سلبيا لمسار وشخصية الرجل .

رابعا: ومن ثمة كانت رغبتي في تناول شخصية محمد عموري بالدراسة و البحث في محاولة لوضع هذه الشخصية في سياقها التاريخي . والوصول إلى ما للرجل و ما عليه، بكل موضوعية علمية وبعيدا عن كل الاعتبارات.

خامسا: ثم محاولة البحث في الأبعاد والتداعيات التي تركتها وخلفتها واقعة ما يصطلح عليه بـ: "مؤامرة العقداء" أو "حادثة عموري" كما يسميها البعض الآخر ، على مسار الثورة عموما.

أهمية الموضوع:

أهمية دراسة موضوع محمد عموري تكمن في كونها تأتي في غياب أية دراسات سابقة عن هذه الشخصية التي ارتبطت بشكل نمطي بما يعرف "بمؤامرة العقداء" وحتى "مؤامرة عموري"

ومن ثمة فان هذه الدراسة هي محاولة لإماطة اللثام عن واحدة من أكثر القضايا إيلاما وغموضا في نفس الوقت، في تاريخ الثورة التحريرية. وعليه فان ما يتم الوصول إليه في هذا الموضوع بإمكانه إضاءة الكثير من نقاط الظل في هذه القضية .

طرح الإشكالية:

إشكالية الموضوع تدور حول دراسة شخصية محمد عموري وإبراز مساره النضالي والثوري كأحد ابرز قادة الاوراس والقادة العسكريين للثورة عموما ، والذي انتهى إلى المحاكمة والإعدام ، في واحدة من أكثر القضايا حساسية وغموضا، وأكثر جدلا .

ولفهم هذه الإشكالية حاولت من خلال هذا البحث، الإجابة على جملة من الأسئلة التي تطرح نفسها في سياق البحث وأهمها :

- ما هي ظروف نشأة محمد عموري و تعليمه ؟
- وهل هناك اتجاهات فكرية ما يكون قد تأثر بها ؟
- من انقلب على الآخر بعد طول تناغم وانسجام ؟أهو عموري أم قيادة الثورة ؟
- ما درجة خطورة الموقف الذي خلق هذا التضاد والتباعد، والتصادم في الأخير ؟
- ما حقيقة الخلافات التي أدت إلى هذه النهاية القاسية ؟
- ألم يكن بالإمكان تجاوز الخلافات بالطرق السلمية ؟
- هل أن قيادة الثورة قد استنفذت كل السبل ولم يبق أمامها إلا خيار تصفية محمد عموري ؟
- الم يشفع رصيد ورمزية محمد عموري الثوريين لدى قيادة الثورة ؟ أم أن هذا الرصيد، و هذه الرمزية هي من جنت عليه في الأخير ؟

حدود البحث:

التزمت في موضوع البحث بالفترة الزمنية 1929-1959 وهي فترة عمر محمد عموري ، ورغم قصر المدة إلا أنها غنية بالأعمال والمواقف و الأحداث الهامة في مسار الرجل وفي تاريخ الثورة إجمالا، على الصعيدين الداخلي والخارجي ؟

منهاج البحث:

اعتمدت في مختلف مراحل البحث على أكثر المناهج العلمية توظيفا في الدراسات التاريخية وهي:

أولا: المنهج التاريخي الوصفي : اعتمدت عليه في وصف وعرض الأحداث التاريخية وفق تسلسلها الزمني .

ثانيا: المنهج التحليلي: وظفته في دراسة الوقائع والأحداث التي تضمنها الموضوع وتحليلها تحليلا علميا ومعمقا وربطها ببعضها البعض بالشكل الذي أفضي إلى استخلاص النتائج المنتظرة ومن ثمة تحقيق أهداف الموضوع .

صعوبات البحث:

أثناء عملية البحث في الموضوع ، صادفتني الكثير من الصعوبات في مختلف جوانب الموضوع لاعتبارات عدة أهمها:

*أن الموضوع و إلى اليوم، يعد من المواضيع "المسكوت" عنها ولم تتوفر الجرأة أو الرغبة لدى الأطراف التي أحاطت بالموضوع أو التي كانت قريبة منه، قول ما تعرفه على الأقل عن موضوع محمد عموري .

*إن الموضوع يصطدم في أبعاده القصوى بما يعبر عنه بـ: "خط الثورة" والذي يبدو أن الباحثين لا يستأنسون ولا يتحمسون للخوض فيه أو هكذا يبدو.

* كما أن من مازال على قيد الحياة من الذين كانوا على علاقة بالموضوع ، يستمرون في الوفاء لواجب التحفظ لمثل هذه القضايا، خصوصا إذا كانت هذه الأطراف، قد انسحبت منذ الأيام الأولى للاستقلال من الحياة السياسية و من ثمة فهي ترغب بالبقاء في الظل، ولا تود الخوض في مثل هذه القضايا المعقدة التي ترى أن الوقت لم يحن

بعد لكشف حقيقة مثل هذه القضايا . وما شهدته الساحة الإعلامية في الأشهر الأخيرة مثل قضايا القاعدة الشرقية والعقيد شعباني لخير دليل على ذلك فضلا عن غياب المصادر التي تتحدث عن الموضوع مما وضعنا أمام شح للمعلومات والمادة الخبرية بصفة عامة.

وصف لأهم المصادر والمراجع

أولا: المصادر

قضية عموري وإن لم تتناولها الدراسات والأطروحات الأكاديمية ،غير أن جل مذكرات القادة العسكريين التي نشرت تناولت الموضوع ، نظرا لموقع محمد العموري وقضيته في ثورة التحرير . فجل المذكرات الواردة في قائمة المصادر، تناولت ما يعرف بمؤامرة العقداء مثل مذكرة علي كافي ، مصطفى مراردة، الرائد لخضر بورقعة ، و مذكرات طاهر سعيداني و خاصة مذكرات العقيد الطاهر زبيري الأكثر قربا من ظروف القضية ، وحاول كل أصحابها – أصحاب المذكرات - إعطاء تفسيرات وتبريرات لهذه الحادثة. بالاضافة الى مؤلف فتحي الذيب :عبد الناصر و ثورة الجزائر الذي تضمن الكثير من المعلومات حول ملابسات قضية عموري . ومن جهة أخرى ساهمت المقابلات التي أجريتها مع بعض الشخصيات التي كانت على علاقة بالموضوع ، خاصة مع صالح قوجيل و عمار قرام و التي أفادت الموضوع بشكل كبير.

ثانيا: المراجع:

أما المراجع التي تم الاعتماد عليها فهي كثيرة ، نذكر البعض منها - تبعا لقرب أصحابها من مترجمنا- ، كتاب محمد حربي : جبهة التحرير الأسطورة والواقع الغني بالمعلومات والتحاليل وأيضا كتاب جيلبير مينيي الثورة الجزائري وكتاب حرب الجزائر بيف كورييز اللذين يقدمان الكثير من التفاصيل حول الموضوع . بالإضافة إلى الكثير من المراجع الأخرى التي تم توظيفها في الموضوع والمبينة في قائمة المراجع في بيبلوغرافيا البحث .

خطة البحث:

تشكلت خطة البحث من: مقدمة ، خمسة فصول ، خاتمة ، مجموعة من الملاحق. بالإضافة إلى ببليوغرافيا البحث ، وفهرس الأعلام والأماكن .

الفصل الأول: بعنوان الجزائر منذ الاحتلال إلى اندلاع الثورة التحريرية

و بينت فيه عملية الاحتلال و ردود الفعل الوطنية التي أعقبت الحملة الفرنسية على الجزائر، و بينت أيضا كيف واجه الجزائريون منذ الوهلة الأولى، الجيوش الفرنسية بدءا بالعاصمة، مرورا بكافة مناطق الوطن. ثم تطور الحركة الوطنية فيما بين الحربين العالميتين، و انتهاء بنهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الإعداد للثورة التحريرية المسلحة. و عموما ، جاء توزيع الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: عملية الاحتلال و ردود الفعل الوطنية.

المبحث الثاني: الحركة الوطنية فيما بين الحربين العالميتين.

المبحث الثالث: نهاية الحرب العالية الثانية و بداية الإعداد للثورة التحريرية .

الفصل الثاني: محمد عموري : المولد و النشأة

و تناولت فيه الظروف العامة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و السياسية في الاوراس و التي أحاطت بنشأة محمد عموري، و كانت لها آثارها الواضحة على تكوينه و شخصيته عموما و التي انعكست بدورها في حياة عموري . و جاء توزيع مباحث الفصل كالتالي:

المبحث الأول: الظروف العامة بالاوراس بين 1929- 1954 .

المبحث الثاني: عموري : نشأته و نضاله .

الفصل الثالث: انضمام محمد عموري إلى الثورة التحريرية

و تناولت فيه مختلف محطات محمد عموري في الثورة التحريرية بدءا بانضمامه للثورة بالمنطقة الأولى الاوراس مرورا بمختلف المسؤوليات التي أسندت إليه و التي مكنته - نظرا لإمكانياته الكبيرة- من البروز كقائد عسكري محنك ، أسندت له مهمة قيادة ولاية الأوراس النمامشة التي كانت تعرف الكثير من الخلافات ،وتم توزيع مباحث الفصل كما يلي:

المبحث الأول: التحاق محمد عموري بالثورة في المنطقة الأولى الاوراس.

المبحث الثاني: تدرجه في المسؤوليات و بروزه كقائد عسكري .

المبحث الثالث: تعيين محمد عموري على رأس الولاية الأولى .

الفصل الرابع : محمد عموري و مؤسسات الثورة

و تناولت فيه مشاركة محمد عموري في مختلف مؤسسات الثورة كالمجلس الوطني للثورة الذي شارك في اجتماعات دورة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة (1957) . ثم تعيينه في كوم الشرق الذي أبان عن الكثير من الخلافات . ووزعت الفصل إلى :

المبحث الأول: مؤتمر القاهرة لتجاوز الخلافات .

المبحث الثاني: إنشاء لجنة العمليات العسكرية (COM) .

المبحث الثالث: كوم الشرق بين الخلافات و المآلات .

الفصل الخامس: فشل اجتماع الكاف و التداعيات

و تناولت فيه مختلف جوانب و ملابسات اجتماع محمد عموري بأنصاره بالكاف و كذا التداعيات التي ترتبت عن فشل اجتماع عموري ، و التي كانت لها آثارها الواضحة على مسار الثورة بشكل عام . و تم توزيع مباحث الفصل كالآتي:

المبحث الأول : الوضع العام بعيد حل الكوم .

المبحث الثاني : ملابسات اجتماع الكاف .

المبحث الثالث: فشل اجتماع الكاف و القبض على المجتمعين.

المبحث الرابع : تداعيات قضية عموري .

واختتمت الموضوع، برصد و تدوين النتائج التي خلصت إليها ، في نهاية المذكرة .

الفصل الأول

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث1: عملية الاحتلال وردود الفعل الوطنية:

ظلت الجزائر لقرابة الثلاث قرون، دولة مهابة الجانب، استطاعت أن تصد حملات القرصنة الأوروبية و الحملة الصليبية الاسبانية ليس على الجزائر فحسب، بل على سواحل بلدان الشمال الأفريقي عدا المغرب الأقصى.[1] وأصبحت القوة البحرية الأولى في البحر المتوسط. ولعل هذا ما عزز الشعور " بالاعتقاد في قدرتها على مواجهة أي تحد و إفشال أية محاولة تستهدف النيل منها مهما كان مصدرها، ومهما كانت الإمكانيات التي عبئت من أجل ذلك". ويبدو أن هذا الاعتقاد كان يشارك الجزائريين فيه، باقي سكان الشمال الإفريقي، وهو ما يفسر حالة الذهول التي أصابت الجميع بعد سقوط عاصمة الجزائر.[2] ويبدو أيضا أن شعور الجزائريين بقوتهم قد أغناهم وصرفهم عن مراقبة ومواكبة تطور الجيوش الأوروبية وقتذاك، ولم يهتموا بتنظيم الجيش وعصرتنه وتطوير أساليب المواجهة. وهو ما أظهرته معركة سطا والي (18و19 جوان 1830) وسقوط العاصمة في 5 جويلية[3] 1830.

1-المقاومة في العاصمة وضواحيها:

وإذا كان الجزائريون قد فشلوا في صد العدوان الفرنسي، فإنهم لم يستسلموا. فبعد سقوط العاصمة في الـ5 جويلية 1830، لم يتوقف القتال، واستمر في الضواحي، ومداك بدأ تاريخ المقاومة الجزائرية. [4] فرغم حالة الصدمة التي أصابت الجميع جراء سقوط العاصمة، وجراء هول صور الدمار والفظائع، وانتهاك الحرمات على مدار أربعة أيام ، نقض فيها الجنود الفرنسيون عهد الاتفاق، واستباحوا المدينة واستولوا على ما فيها، إلا أن سكان العاصمة قد تجاوزوا الصدمة بعد ثلاث أسابيع فقط، وعقدوا اجتماعا عند برج تمنتفوست في الـ: 26 جويلية 1830 حضره أغلب أعيان وكبار منطقة متيجة، و اتفق فيه الجميع على مواجهة العدو بقوة السلاح التحرير البلاد من الغزاة. (5) لقد كان اجتماع تمنتفوست أول حلقة المقاومة. (6)

---

(1) منذ أوائل القرن الـ:16 وتحديدا منذ 1516 تاريخ استقلال الأتراك بالجزائر بعد دعوات النجدة التي وجهوها للأتراك، إلى غاية الحملة الفرنسية على الجزائر 1830. لتفاصيل أكثر ينظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1. ثورات القرن العشرين، ط2. منقحة و مزيدة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد. طبع ANEP، الجزائر 1996، ص. 14- 15.

(2) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد. طبع ANEP، الجزائر 1994، ص.101.

(3) نفسه ص.102.

(4) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، القسم الأول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع SNED ط2. منقحة، الجزائر 1981، ص.262.

(5) نفسه ،ص.262.

(6) Charles André Julien ,Histoire de l'Algerie comptemporaine ,Casbah – Editions , Alger , 2005 ,p. 61.

لقد تركز الصراع بين المقاومة والاحتلال من أواخر 1830 إلى منتصف 1831 حول محيط العاصمة: البليدة والمدية لأن بقاءهم في حدود مدينة الجزائر لا يضمن أمنهم. (1)

وفي سنة 1831، ظهر ابن السعدي في منطقة متيجة والذي دعا إلى الجهاد لمقاتلة المحتلين ، فانضم إليه الزعيم محي الدين بن مبارك وخاضا معا معركة حامية مع جيش الاحتلال انتهت بانهزام الفرنسيين وفرار قائدهم بيرتيزين (Berthezene) إلى العاصمة وتبعه ابن السعدي، وفرض عليه حصارا انتهى بإبرام اتفاق بين الطرفين يقضي بأن يحتفظ كل طرف بما تحت نفوذه مقابل فك الحصار عن العاصمة.(2)

ويبدو أن مقاومة أهل متيجة وصلت إلى الداي حسين في منفاه (3)، فارسل في أواخر سنة 1831، رغم الحصار المفروض عليه، عددا من الرسائل إلى أعيان البلاء يحثهم على المقاومة وتوحيد الصفوف. وفي نفس السنة (1831) تصدت المقاومة لمحاولات الفرنسيين التموقع خارج ضواحي العاصمة عندما حاولوا تأسيس أول مزرعة نموذجية في المنطقة المعروفة باسم حوش حسن باشا على ضفة وادي الحراش (4)، واضطر"بيرتيزين" إلى إبرام اتفاق مع المقاومين يقضي بعدم قيام الفرنسيين بآية محاولة أخرى لمد نفوذهم خارج منطقة الساحل، واستمر هذا الاتفاق إلى غاية منتصف ربيع1832، تاريخ تجدد المقاومة بين بن السعدي والقبائل المتحالفة معه من جهة وبين "دور فيغو"(Dorfigo)، وانتهت المواجهة لصالح الجيوش الفرنسية في معركة بوفاريك في أكتوبر 1832. و لم تتوقف المقاومة بعد هذه الهزيمة ولكنها أصبحت مقاومة ضعيفة. (5) أما ابن اسعدي فقد انضم إلى مقاومة الأمير عبد القادر(6) التي اندلعت بالغرب الجزائري .

1-المقاومة السياسية (حمدان خوجة وبوضربة) :

كما انتصبت المقاومة المسلحة منذ دخول قوات الاحتلال الفرنسية إلى العاصمة واستمرت بأنواعها . وبعد سقوط العاصمة وتوقيع الداي حسين لمعاهدة الاستسلام وما تبعها من استباحة العاصمة ، مما دفع

(1) جمال قنان، المرجع السابق، ص.107 .
(2) يحي بوعزيز المرجع السابق ، ص.32 .
(3) بعد توقيعه معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830 مع قائد الحملة الفرنسية الجنرال دي بورمون (Bormont) ،غادر الداي حسين الجزائر الى نابولي بايطاليا ثم الاسكندرية (مصر) التي توي بها سنة 1836.
(4) المزرعة تعرف باسم : المزرعة التجريبية الإفريقية: وتتربع على مائة ألف هكتار (من أجود الأراضي) مقابل استئجار بـ:1 فرنك لكل هكتار! وقد سخر الجنرال كلوزيلClauzel إمكانيات هائلة لهذه المزرعة التي وضعت تحت تصرف الجيش الفرنسي. Charles André Julien , op.cit .p 76,77
(5) جمال قنان ، المرجع السابق ص. 108.
(6) يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص. 33.

بأعيان العاصمة إلى تنظيم أنفسهم في جبهة سياسية ، عرفت بلجنة المغاربة.(1)وقد تزعم هذه اللجنة كل من حمدان (بن عثمان) خوخة أحمد بوضربة، حمدان آغة إبراهيم ابن مصطفى وبن اعمر ، وجميعهم

كانوا من أعيان العاصمة ومن بورجوازيتها. وبغية حماية اللجنة، لجأ هؤلاء إلى تولي بعض المسؤوليات مثل المساهمة في مجلس بلدية العاصمة.(2) وقد اختلفت تصورات هؤلاء الزعماء، فقد اتفق أحمد بوضربة وحمدان آغة في انتقادهما لتصرفات الإدارة الفرنسية ودعيا إلى تمكين الجزائريين من الاندماج في الحضارة الغربية بهدف إقامة نظام فرنسي بالجزائر على شاكلة أنظمة أوروبا القوية، إلا أن حمدان آغة طالب بأن يكون على رأس هذا النظام آغة مسلم عكس بوضربة الذي فضله أن يكون فرنسيا. وبهذا يكون بوضربة أول من دعا الى فكرة الاندماج ، بينما اتجه حمدان خوجة الى الدعوة لنظام اسلامي متطور . (3)

وفي أوخر1830 بعثت اللجنة بوضربة إلى باريس لشرح قضية الجزائر لدى الحكومة الفرنسية، وعندما تأكد الزعماء واللجنة من استمرار القوات الفرنسية في خرق الاتفاق، وبأنهم يمكنون لأنفسهم للبقاء في الجزائر، أعلن زعماء اللجنة معارضتهم المفتوحة للاحتلال، وقاموا ببعث نداءات ومطالب وعرائض إلى السلطات الفرنسية في الجزائر وفي فرنسا، شرحوا لهم فيها مظالم الجيوش الفرنسية في حق الأهالي الجزائريين وطالبوا بجلاء هذه القوات .(4)

وقد أحدث ضغط العرائض والشكاوي ، انزعاجا للسلطات الفرنسية التي قامت بطرد جميع زعماء اللجنة من الجزائر متهمة إياهم بالتآمر علي حكمها ،فنقل الزعماء الجزائريون نشاطهم إلى فرنسا ، ومنها قاموا بحملة نشطة من المؤتمرات الصحفية والاستجوابات والرسائل الشخصية وتقديم العرائض الرسمية وكتابة النشرات، وركز الزعماء كتاباتهم على فضح واستنكار تصرفات الجيش الفرنسي في الجزائر وخرقه للإتفاق والمواثيق. (5)

وكان من نتائج هذه الحملة التي خاضها أعضاء اللجنة على مستوى الرأي العام الأوروبي والانجليزي بشكل خاص، ذلك النداء الذي رفعه الإنجليزي " باستير" (Paster) تحت عنوان " نداء من أجل الجزائر". (6) وكمحاولة لذر الرماد في العيون، شكلت الحكومة الفرنسية :" اللجنة الإفريقية" في صيف 1833 ،وقام كل من حمدان خوجة، وبوضربة، وحمدان آغة بتقديم عرائض إلى اللجنة الإفريقية إلا أن توصياتها كانت مخيبة للآمال ، والأكثر من ذلك أوصت بإلحاق الجزائر بفرنسا والذي تم بالفعل بقرار جويلية 1834 .(1)

واللافت ، أن حمدان خوجة على وجه الخصوص، قد لعب دورا متميزا وبارزا في حملة مقاومته السياسية للإدارة الاستعمارية الفرنسية ، ومرد ذلك لم لحمدان خوجة من ثقافة وإطلاع بالقضايا الفكرية

---

(1) هي أول حزب سياسي وطني اطلق عليه اسم " حزب المقاومة" حسب تعبير أبو القاسم سعد الله. أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2 (1900-1930) الشركة الوطنية للنشر ،الجزائر1983 ، ص.27- 28.

(2) نفسه ص. 28 - 30.

(3) أحميدة عميراوي، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827- 1840)، دار البعث- قسنطينة- الجزائر 1987، ص 101 - 103.

(4) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية. المرجع السابق ص. 30.

(5) نفسه ،ص.31.

(6) جمال قنان، المرجع السابق ص.163.

والقومية في العالم. فقد درس القانون وقضى سبعة عشر عاما خارج الجزائر(1800 -1817) تعرف فيها على مجرى قضايا الساعة العسكرية والسياسية، وشعارات القومية وأفكار حركة التنوير الإنسانية(2). لذلك حاول منذ البداية التمسك بمبدأ " الكيان الجزائري" (3) كحقيقة موجودة وينبغي على الفرنسيين احترامها والإقرار بها كما هو الشأن في أوروبا نفسها. وقد كرس جهده في الجزائر كما في فرنسا على مراسلة الفرنسيين في الجزائر وفي فرنسا منها المراسلة التي بعث بها إلى وزير حربية فرنسا سولت (Soult) في 3 جوان 1833 احتوت على ثمانية عشر شكاية من مظالم الإدارة الفرنسية ضد الجزائريين(4) ، ورسالة أخرى إلي الملك لويس فيليب(louis philipe) في جويلية 1833 طالبا منه التدخل شخصيا ومذكرا إياه بأن " من حق الجزائريين التمتع بالحرية التي تتمتع بها الدول الأوروبية.(5) كما اتصل حمدان خوجة بغير الفرنسيين ، فاتصل بالانجليز وشرح قضية بلاده للسفير الإنجليزي بفرنسا غرانفيل (Granville) لتدعيمه والرفع من صوته بباريس. كما اتصل بالباب العالي باسطنبول، فراسل السلطان محمود خان الثاني في 16 أوت 1833 وحمله مسؤولية ضياع الجزائر.(6)

وكان كتابه " المرآة " الذي ألفه في باريس سنة 1833 والذي صور بالحقائق ، انتهاكات الفرنسيين ضد الجزائريين. ومن إسطنبول التي اضطر للرحيل والاستقرار بها سنة 1836 ، كرس جهوده لتعبئة الإمكانات لفضح ممارسات الجيش الفرنسي والتشهير بجرائم الفرنسيين في الجزائر إلى غاية وفاته بها سنة 1840.(7)

ولم تكن المقاومة السياسية قاصرة على العاصمة ، بل امتدت إلى الشرق الجزائري. فعندما اتجهت القوات الفرنسية نحو مدن الشرق ، رفع كبار و أعيان بايلك الشرق الجزائري عريضة إلى البرلمان الانجليزي يطلبون فيها دعمه و مساندته لأهل هذه البلاد . وقد أكد أهل بايلك الشرق على أن الشعب الجزائري يتعرض إلى إبادة " فليس هناك مثال للجور يمكن مقارنته بالطغيان الفرنسي، فهو يتجاوز كل الطغاة منذ أن خلق الله آدم إلى يومنا هذا".(1)

كما لا يجب إغفال شكلا آخر عد من المقاومة السياسية تمثل في الأدب الشعبي الذي كان أداتها (المقاومة السياسية) للتعبير عن نفسها من خلال شخصية "المداح" التي انتشرت بقوة في بداية الاحتلال واستمرت إلى وقت متأخر. (2) و لعبت الجمعيات الدينية هي الأخرى دورا سياسيا مهما في القضية الوطنية ، فرغم أن

(1) أبو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية . المرجع السابق، ص.31- 32.
(2) نفسه،ص.29.
(3) نفسه،ص.33.
(4) أحميدة عميراوي ، المرجع السابق، ص.141.
(5) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية . المرجع السابق،ص.31.
(6) أحميدة عميراوي ، المرجع السابق، ص.170.
(7) تختلف الروايات حول تاريخ وفاة حمدان خوجة بالضبط بين أعوام : 1840 و 1841 و 1845. أحميدة عميراوي ، المرجع السابق ،ص.61، 74.

طابعها ديني اجتماعي وثقافي،إلا أنها كانت أحزابا سياسية في الخفاء، فمعظم الثورات الجزائرية التي وقعت في القرن أل : 19 كانت بوحي من هذه الجمعيات الدينية، والأمير عبد القادر كان ينتمي إلى واحدة منها وهي "القادرية". ومن أهم هذه الجمعيات : الطيبية ، الدرقاوية ، التيجانية و الرحمانية. (3)

2-المقاومة المسلحة المنظمة:

بعدما تمكن الاحتلال الفرنسي من احتلال مدينة العاصمة في منتصف 1830 ، واجه الفرنسيون مقاومة عسكرية شديدة أينما حلوا خارج العاصمة ابتداء من منطقة المتيجة- كما سبق ذكره - إلى باقي مناطق الوطن في إطار إستراتيجية احتلال كامل مدن الساحل في بداية الأمر. وابتداء من سنة 1832 ، أخذت المقاومة طابع المقاومة الوطنية المنظمة بانتفاضة الأمير عبد القادر غربا ومقاومة احمد باي في الشرق، فقد كان ظهور هذه المقاومة سريعا رغم محاولات سلطات الاحتلال تشتيت قوى المقاومة عن طريق دعم سلطة القبائل والزوايا التي وجدت في ذلك فرصة سانحة لتصفية حساباتها مع ممثلي السلطة المركزية السابقة.(4) لقد عكست هاتان المقاومتان بصورة واضحة، البعد الوطني في المقاومة- حتى في هذا الوقت الذي يراه الفرنسيون انه مبكر للحديث عن الوطنية الجزائرية – فدعوة الداي حسين إلى توحيد جهود المقاومة ضد المحتل –كما رأينا-ثم محاولة أحمد باي مد نفوذ سلطته إلى كامل الشرق الجزائري إلى حدود المدية، ومحاولات الأمير عبد القادر توسيع رقعة سلطته إلى ما وراء حدود معاهدة التافنة (1837) أي إلى مشارف البويرة ، سطيف ، والزيبان ببسكرة (5) كدليل على ذلك، ولم يكن بالإمكان تجاوز هذا الحد –توسع المقاومة- نظرا للخلافات والصراعات التي كانت بين زعماء الأقاليم ، وأيضا بين زعماء الطرق الصوفية والزوايا الدينية .

1- مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري:

لقد تجند عبد القادر في بداية الأمر خلف أبيه الحاج محي الدين (الغريسي) عندما خاض معركة " النطاح" سنة 1832 ضد قوات الجنرال بواييه (Boyers) الذي قاد حملة لاحتلال مدينة وهران، وقد تكبد بواييه هزيمة نكراء في هذه المعركة.(1)على أن المنعرج كان بمبايعته من طرف معظم قبائل الغرب الجزائري في 28 نوفمبر1832، فبعد هذه المبايعة، أصدر الأمير عبد القادر، للكثير من البيانات إلى جميع

(1) جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر ، منشورات المتحف الوطني، الجزئر، ص.80.
(2) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية . المرجع السابق،ص36. و تحديدا بعد سقوط العاصمة ، ظهر المداح (المداحون) في الاسواق يروي مأساة و أحزان " مزغنة" (الجزائر العاصمة) و كيف سقطت في قبضة "حكم المسحيين". Charles .A.J.OP.CIT..P.60
(3) الاعمال الكاملة لأبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900 – 1945) المجلد 2 . ج2 .ط5. دار المغرب الاسلامي بيروت لبنان 2005، ص.37 - 38.
(4) أحمد مهساس ، الحركة الثورية في الجزائر ، ترجمة مسعود مسعود و محمد عباس ، دار القصبة ، الجزائر، ص.31-32.
(5) جمال قنان ، قضايا و دراسات . المرجع السابق ص. 103- 104.
(1) عبد الحميد شعابنة، موضوع: الأمير عبد القادر المجاهد والمثقف والسياسي الفارس، مجلة أول نوفمبر عدد 165 ، ص.30.

الجزائريين، يدعوهم فيها إلى التوحد[2]- خاصة القبائل التي لم تبايعه، ولأن التوحد أكثر شروط نجاح المقاومة- للدفاع عن وطنهم المغتصب، بالقول: "أيها الجزائريون: إنكم قد أصبحتم الآن تحت رحمة رومي، يقاضيكم رومي، ويدير شؤونكم رومي.. إن الرومي قد انتهك مساجدكم و أخذ أحسن أراضيكم.. واشترى أعراض نسائكم، إن يوم يقظتكم قد حان، هلموا جميعا عند سماع صوتي،... أيها المسلمون إن الله قد وضع سيفه الملتهب في يدي، وإننا سنمضي جميعا إلى الأمام نروي حقول وطننا بدماء الكفار". [3] لقد أدرك الأمير عبد القادر أن مبايعته تعني قيام الدولة لذلك عمل على بعث كيان الدولة الجزائرية من جديد في كل النواحي الدينية ، الإدارية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، العسكرية والسياسية. وبعد أن مكن أركان ببائه، اتجه إلى مواجهة القوات الفرنسية فشن حملة على القواعد الفرنسية في وهران سنة 1833 وأنتصر فيها على القائد دي ميشال (Desmichels)، وأسر عددا كبيرا من جنود العدو. وكان من نتائج هذا الانتصار، أن سارعت- العديد من القبائل لإعلان طاعتها وولائها له.(4) وهكذا أوجد الأمير حتمية تقوم على الوحدة الوطنية لاستقلال البلاد (5) وهي الفلسفة التي بني عليها الأمير فكرة بناء "الدولة الجزائرية الحديثة"، واستطاع في وقت قصير تحقيق نتائج هامة، إذا بنى إدارة محكمة وجيشا منظما ، وألغى الضرائب الجائرة ، وطهر الأخلاق ، وحارب العادات الفاسدة ، وأقام العدل بين الناس وسعى إلى إصلاح التعليم. وهو ما جعل أحد المؤرخين الأوروبيين يصف جهد الأمير بالقول : " إن الفرنسيين لم يعلنوا الحرب سنة 1841 على رجل طموح ، بل على شعب يتكون ودولة تبنى ". (6) وبفضل انتصاراته العسكرية، أجبر الأمير عبد القادر السلطات الاستعمارية الفرنسية على الاعتراف له بموجب (معاهدة دي ميشال) في 26 فيفري 1836 بسيادته على غرب ووسط الجزائر بما في ذلك ما كان يسمى بإقليمي وهران والتيطري قبل الاحتلال.[1] واستغل الأمير هذه المعاهدة واتجه إلى الاهتمام بالشرق الجزائري وبالمناطق المحيطة بالعاصمة. وهكذا فقد ضم إليه في سنة 1835 كل من المدية ، وملیانة، وواحات بسكرة. [2] وبعد نقض الفرنسيين للمعاهدة، تجددت المعارك بين الطرفين ، واستطاع الأمير إلحاق الهزيمة بالقوات الفرنسية في أكثر من معركة لعل أهمها معركة سيق (26 جوان 1835) ومعركة المقطع في نفس السنة ، مما أجبر الفرنسيين ثانية على توقيع معاهدة ثانية، معاهدة تافنة في 30 ماي 1837 التي سمحت له بالعودة من جديد إلى بناء دولته.[3]

(2) نفسه ص 30، بايعت الأمير قبائل نواحي معسكر، وهران وتلمسان.
(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية. المرجع السابق، ص.41.
(4) عبد الحميد شعابنة ، المرجع السابق ص.31.
(5) نفسه ، ص.31.
(6) نفسه ، ص.31.

(1) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية . المرجع السابق ، ص.41 .
(2) يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص.38 .
(3) و لمعلومات أوفر ينظر المرجع نفسه ص.39-43 .

وبوصول الجنرال بيجو (Bugeot) (صاحب فكرة الاحتلال التام بناء على سياسة الأرض المحترقة) إلى الجزائر مدعوما بمائة ألف جندي، نقض معاهدة تافنة، وخاص على الأمير حربا شعوا ولاحقه إلى المغرب الذي فر إليه الأمير، لكن المغرب اضطر إلى إبعاده تحت ضربات الفرنسيين. وبعد أن قضى الفرنسيون على بوبغلة بالقبائل وثورة الدرقاويين بوهران ثم ثورة بومعزة بالظهرة ،انتهى الأمير إلى موقف بائس ، ولم يجد بد من تسليم نفسه إلى الجنرال لامورسيير (J. lamoriciere) في 23 ديسمبر 1847 على أن يكون وأتباعه أحرارا في اختيار منفاهم. غير أن الفرنسيين كعادتهم ، لم يفوا بالعهد وسجن الأمير لسنوات قبل أن يطلق نابليون الثالث (napoléon)صراحة في 2 ديسمبر 1852 .[4]

2- مقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري :

أما في الشرق، فقد تزعم المقاومة العسكرية القائد الحاج أحمد، باي قسنطينة ، ورفض أحمد باي دعوة دي بورمون (Bourmont) الذي دعا بايات المقاطعات الثلاث إلى الاعتراف بالسلطة الفرنسية عليهم وأعلن أحمد باي عن مقاومة القوات الفرنسية بعد احتلالهم لمدينة عنابة سنة 1832 ، وبعد أن طلب منه مقابل السماح لهم ببقائهم في مناصبهم.[5]

الباب العالي الثبات على المقاومة ووعده بإرسال نجدات عسكرية له.[6] على أن أول مواجهة عسكرية مباشرة كانت سنة 1836 عندما قاد الماريشال كلوزيل (Clauzel) حملة لإحتلال مدينة قسنطينة، وانتهت المعركة بانتصار قوات الباي أحمد. لكن في السنة الموالية يعيد خليفة كلوزيل، الماريشال " دامريمون "(Damrémont) الكرة على قسنطينة. وقد أظهر أحمد باي مقاومة شديدة، غير أنه ولعوامل كثيرة ، أهمها توقف المقاومة بالغرب الجزائري (بعد معاهدة تافنة 1837) وتقاعس الباب العالي باسطنبول عن نجدته، سقطت مدينة قسنطينة في 13 أكتوبر 1837 بين أيدي قوات العدو.[1] واضطر أحمد باي إلى الانسحاب إلى الصحراء (جنوب قسنطينة) التي فر إليها ، وحاول إعادة تنظيم المقاومة منها ، وخاص العديد من معارك ضد القوات الفرنسية بالجنوب لكنه فشل. وفي سنة 1848، و من باتنة ، دخل في مفاوضات سرية مع القوات الفرنسية لتسليم نفسه و هو ما حدث في 5 جوان 1848.[2] ورغم قبول السلطات الفرنسية بإعادة أملاك أحمد باي والسماح له بالهجرة هو وعائلته إلى إحدى البلدان الإسلامية ، إلا أنها – أي السلطات الفرنسية- خانت عهدها كما فعلت مع الأمر، وظل أحمد باي بالعاصمة ينتظر إلى أن

(4) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية. المرجع السابق ،ص.44-48 .

(5) وعلى إثر دعوة بورمون، قبل مصطفى بومزراق باي التيطري العرض غير أن الاتفاق لم يدم بينهما لأكثر من بضعة أسابيع وحدثت القطعية. أما حسن باي بايلك الغرب فقد قبل عرض دي بورمون مكرها بعد أن رفضت قبائل الغرب أن تستجيره. جمال قنان،قضايا و دراسات، المرجع نفسه ص.103.

(6) يحي بوعزيز،المرجع السابق ، ص.65- 66 .

(1) كانت خسائر هذه المعركة (معركة سقوط قسنطينة) فادخر في صفوف العدو حيث لقي قائد الحملة دامريمون وقائد اركانه بيرقو حتفها بالإضافة إلى 100 قتل و500 نفه ص21 . صالح فركوس ، موضوع : جهاد الحاج أحمد باي (1830-1848)، مجلة أول نوفمبر عدد 164 السنة 2000 ص.20 -21.

(2) يحي بوعزيز ، المرجع السابق، ص.77 .

توفي بها سنة 1850 [3] وهكذا فقد رفض أحمد باي الاعتراف بالسلطة الفرنسية وظل يقاومها على امتداد ثمانية عشر عاما كاملة ، ولم يستلم إلا بعد أن أضعفه المرض والأعداء[4] ووقف ندا للقوات الفرنسية ، فقد استعمل أسلوب حرب مماثلا لأسلوبهم ، واستعمل سلاحا قارب سلاح مدفعيتهم" مما يدل على ما كان عليه أحمد باي من مؤهلات لسلطة حاكمة وإمكانيات لدولة قائمة". [5]

3-الثورات الشعبية:

شكلت نهاية مقاومتي الأمير عبد القادر في الغرب (1847) وأحمد باي في الشرق (1848) بداية ظهور عهد الثورات الشعبية ، وتركزت على وجه الخصوص في بلاد الأوراس ، القبائل ، والواحات، لكنها كانت ثورات محلية ، تزعمتها قيادات دينية فضلا عن كونها متفرقة تبعا للظروف والدوافع التي حركتها [6] مما أدى في النهاية إلى فشلها.

و رغم أن عدد هذه الثورات كان كثيرا الا أننا سنكتفي بالتعرض للبعض منها فقط مع الإيجاز لدواعي الموضوع . ومن هذه الثورات:

1-ثورة الزعاطشة والشيخ احمد بوزيان بالزيبان (1849): في سنة 1848 كان سكان الواحات يعيشون حالة تذمر واسعة جراء سياسة التسلط وفرض الضرائب من قبل الإدارة الاستعمارية ، فكان أن أستغل الشيخ أحمد بوزيان هذه الظروف وقاد حملة دينية ضد الفرنسيين، وكان يحث أنصاره على مهاجمة القوات الفرنسية بالمنطقة .[1] وفي سنة 1849 خاض الشيخ بوزيان إلى جانب محمد الصغير بن عبد الرحمن – أحد أعوان الامير عبد القادر بالمنطقة-الكثير من المعارك بمناطق الواحات والزيبان وصولا إلى الأوراس،وانتهت بحملة "كانروبير" (canrobère)عام 1850، ودافع فيها بوزيان وابنه الحاج موسى دفاعا مستميتا إلى أن سقطا شهيدين، وأحرقت القوات الفرنسية والواحات، وأعدمت 1500 شخصا أمام الملأ[2]، وقطعت الآلاف من أشجار النخيل[3]. وانتهت بذلك ثورة أحمد بوزيان .

2-ثورة فاطمة نسومر بجرجرة (1851 -1857): بين سنوات 1851-1857 ظهرت بمنطقة القبائل مقاومة عسكرية شديدة تزعمها الشريف بوبغلة إلى غاية 1855 تاريخ فشل مقاومته. وكانت فاطمة نسومر قد خاضت قبل نهاية ثورة بوبغلة ،هي الأخرى ،مقاومة باسلة ابتداء من 1851 إلى غاية 1857ضد الفرنسيين الذين لجأوا إلى سياسة الأرض المحترقة ، وأصبحت معها منطقة القبائل كلها عام 1857، في

---

(3) نفسه، ص.77-78.
(4) نفسه، ص.76 .
(5) عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر (دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة ، دار هومه، الجزائر 2005 ، ص.14.
(6) يحي بوعزيز،المرجع السابق، ص.86 .
(1) يحي بوعزيز ، المرجع السابق، ص.88 .
(2) نفسه ، ص.95 .
(3) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية . المرجع السابق ، ص.51 .

حالة ثورة مما دفع بالجنرال " راندون" (Randon) إلى توليه هو بنفسه ، قيادة حملة تعدادها ثلاثين ألف رجل، ضد فاطمة نسومر. وبعد معارك دامية ،تمكن "راندون" من أسر فاطمة وقمع ثورتها[4] بعد معركة "تمزقيدة" في 11 جويلية 1857 ،وظلت نسومر تحت الإقامة الجبرية إلى أن توفيت سنة 1863 بزاوية تابلاط[5] (مقر إقامتها الجبرية).

3-**ثورة المقراني (1871):** والتي تعد من اخطر الثورات" تاريخيا وأهمية"، والتي جاءت بعد انهزام فرنسا أمام قوات بسمارك(Bismark) . فقد كان الجزائريون يراقبون أوضاع فرنسا ويتحينون أية فرصة لتجديد المقاومة. فبعد وصول خبر انهزام فرنسا وسقوط الإمبراطورية الثانية في نهاية 1870، شرع الجزائريون في تنظيم شرطة وطنية شرعت في إدارة المناطق وعزل القياد ومحاكمة المتعاونين ، وجمع الضرائب ، وشراء الأسلحة ، ونشر لكلمة السر للثورة [6]، وبدأت بعدها حركة عصيان قام بها جنود الصبايحية "في نواحي بوغار" في الجنوب ، وفي بوحجار بالطارف في الشرق والتحقوا بالجبال. [7]

وقد زاد هذه التطورات ، حملة الدعاية الدينية الوطنية التي قادها الشيخ الحداد الذي أعلن الجهاد، ونادى الشعب الجزائري إلى الخلاص: " إن يوم الخلاص قد حان" وقد انتشرت هذه الدعوة في كل مكان، وخلال أسابيع معدودة ، ساهمت القبائل لوحدها بمائة وخمسين ألف رجل. وعندما بدأت الثورة التي نادى بها الحداد ، وانضم إليها المقراني في 15 مارس 1871 [1] وهو الذي كان قد استعد لها منذ مدة. انتشرت هذه الثورة لتشمل قرابة نصف البلاد، انطلاقا من برج بوعريريج التي زحف عليها المقراني في 16 مارس ، وامتدت لتصل إلى شرشال غرب العاصمة ، إلى جيجل والقل شرقا وكامل الحضنة إلى عين صالح بالجنوب. [2]

لكن الفرنسيين وبعد أن أعادوا الاستقرار لبلادهم ، تفرغوا لقمع الثورة في الجزائر. وكان لاستشهاد المقراني في معركة ماي 1871 ، أن خلفه أخوه بومزراق في قيادته والذي اخطأ عندما قام بمد الثورة إلى الصحراء، حيث النقص في الماء والسكان والعتاد وإتباعه طريقة الهجوم المباشر، فكان أن مالت الكفة لصالح الفرنسيين الذين تمكنوا من أسر بومزراق في جانفي 1872. [3] وبأسره انتهت الثورة. [4] ونظرا للأبعاد الجغرافية والسياسة التي اتخذتها ثورة الحداد والمقراني فقد شعرت سلطة الاحتلال بخطورة أبعاد هذه الثورة وهو ما يفسر تلك الهمجية التي اتبعها الفرنسيون لاضطهاد وترويع سكان المناطق التي امتدت

---

(4) نفسه ، ص.52 .
(5) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.130.
(6) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية . المرجع السابق ، ص.53 .
(7) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.237.
(1) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية . المرجع السابق ، ص.54 .
(2) كان المقراني إلى جانب أحمد باي عندما سافر إلى العاصمة عشية الحملة ، وكان إلى جانبه أيضا في مقاومته بمنطقة مجانة (سطيف) أرض الباشاغا المقراني. يحي بوعزيز،المرجع السابق، ص.239.
(3) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية . لمرجع السابق ، ص.54-55.
(4) يحي بوعزيز،المرجع السابق، ص.240 .

إليها ثورة المقراني، ونكلوا بقبائلها شر تنكيل، وفرضوا عليها غرامات خيالية وضرائب باهضة ومصادرة أراضي الثوار (7 ملايين و500 ألف هكتار) و سن قوانين المسؤولية الجماعية[5] ، وإعدام من شارك في الثورة أو ساهم فيها، ونفي بومزراق ومحمد بن الحداد وخمسمائة من أعيان وأكابر البلاد إلى كاليدونيا الجديدة ، في المحيط الهادي.[6]

4ـ مقاومة بوعمامة (1881): لقد أبطلت ثورة بوعمامة بشكل قاطع زيف إدعاء الفرنسيين من أن ثورة المقراني ، كانت آخر المقاومات. فقد تلت ثورة المقراني ،ثورة الأوراس عام 1879 ، تلتها ثورة بوعمامة التي استمرت لمدة خمسة وعشرين عاما، اتخذ فيها بوعمامة من شساعة الصحراء وعمقها، أرضا له، ومن قبائلها المتنقلة سندا له، ومن الكر والفر أسلوبا له. [7]

لقد تصدى الشيخ بوعمامة لخطط فرنسا التي عزمت على الاستيلاء على الصحراء. فبعد أن أضعفت ثورة أولاد سيدي الشيخ التي اندلعت سنة 1864 بزعامة سي الأعلى الذي تقدم به العمر، تولى الشيخ بوعمامة بعث الثورة بالجنوب. وامتدت ثورة بوعمامة لتشمل وهران ومنطقة الصحراء والهقار [1] خاض فيها بوعمامة العشرات من المعارك ضد الجيوش الفرنسية وحتى عملائها إبتداء من 1881 إلى غاية 1906 تاريخ دخوله في مفاوضات مع السلطات الاستعمارية بعدما تقدم في السن، ولم يعد قادرا على مواصلة الحرب وطلب الآمان وتم له ذلك في العام الموالي، وبقي في وحدة بالمغرب إلى غاية وفاته عام 1908 .[2]

---

[5] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية . المرجع السابق ، ص.55.

[6] إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830- 1962 ،ج1.دار الغرب للنشر- وهران ـ الجزائر، ص.261-262.

[7] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق، ص.13- 14 .

[1] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية . المرجع السابق ، ص.56 .

[2] يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر.المرجع السابق، ص.304 .

المبحث2:الحركة الوطنية فيما بين الحربين العالميتين .

1-المقاومة السياسية مطلع القرن إلـ 20 :

إن ثقل القوانين الزجرية التي كانت تخنق حريات الجزائريين ، وهي من كانت سببا في ضعف النشاط السياسي في الجزائر السياسي في الجزائر عموما [1] واستمراره حتى مطلع القرن العشرين على هذا النحو .

وإذا كان التوجه العام لهذه الحركية –على ضعفها –تسير في اتجاه عام هو المطالبة بالمساواة، فإن ذلك لم يكن سوى وسيلة لحماية هذه الحركات الناشئة من القوانين الاستثنائية فإذا أخذنا في الاعتبار الشكل الفذ للحكم الفرنسي في الجزائر ، نجد أن مطلب المساواة كان خطوة إيجابية في تطور الحركة الوطنية. [2]

وعلى العموم فإن الدراسات الكلاسيكية تذهب إلى تقسيم النخب السياسة الأولى إلى التيارين البارزين: كتلة المحافظين التي تشكلت أساسا من العلماء وزعماء الطرق الصوفية، وبعض الأعيان من أبرزهم : عبد الحليم بن سماية، عبد القادر المجاوي، الشيخ المولود بن الموهوب، والطيب ابن زكري وغيرهم، وهي الكتلة التي عارضت التجنيس والتجنيد الإجباري وطالبت من جهة أخرى بالمساواة في التمثيل النيابي، والضرائب، وحركة التعليم والدين. أما الكتلة الثانية فهي كتلة الليبراليين ، وهي المشكلة من خريجي المدارس الفرنسية، من أطباء ، محامين ، قضاة ، صحافيين ومترجمين ، وتبنت الأفكار الغربية كالحداثة والحركة والمساواة والجهورية. وقد أعتبر المحافظين رجعيين رافضيين للتقدم والتطور [3] فيما اعتبر المحافظون، الليبراليين بالتغريبيين الذين فقدوا هويتهم. وقد حاول التيار الليبرالي الضغط على السياسة الفرنسية بهدف تحقيق مطالبة

---

[1] المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، منشورات المركز ،الطبعة الرسمية ،الجزائر العاصمة، الجزائر ،2007،ص.240 .

[2] أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص.57.

[3] **المركز الوطني للبحث في الحركة الوطني، المرجع السابق ، ص.240-241.**

، مستفيدا من قربه من الإدارة الفرنسية من خلال تواجده في مختلف إداراتها، وأسسوا أول جريدة لهم سموها " المشعل" وكان ذلك سنة 1904،كما أنشأوا لجنة سموها "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين" ، أرسلت وفدا عنها إلى باريس حمل رسالة احتجاج إلى الرئيس الفرنسي "بوانكاري" (Boincary) سنة 1912 ، لكن مطالب هذا الوفد لم تخرج عن الدعوة إلى إلغاء التمييز بين الجزائريين والفرنسيين.[4] ومن أشهر أعلام هذا التيار: الدكتور بلقاسم بن تامي ، المحامي أحمد بوضربة، والمحامي أحمد بن بريهمات، إلى جانب أعيان العاصمة مثل حمود بوعلام وحمدان بوركايب.[1] وهذا التيار هو الذي أنشأ حركة "الجزائر الفتاة". [2]

وقد ظهر بين التيارين، المحافظ والليبرالي ، تيار ثالث معتدل نادى بالتجديد ومحاولة الارتقاء إلى مصف الحضارة الأوروبية، عن طريق توظيف مكتسباته لكن دون التراجع أو التخلي عن الدين الإسلامي. وكان هذا التيار أقرب إلى أفكار محمد عبده (الذي زار الجزائر سنة 1903 والتقى بمثقفيها)، ومن أبرز وجوه هذا التيار : محمد بن مصطفى بلخوجة، الشيخ بن دالي محمود بن الحاج كحول، مصطفى شرشالي، عبد الرزاق الأشرف ، ومحمد بن شنب وهؤلاء في غالبيتهم مدرسين.[3]

هذه التيارات الثلاث على اختلاف توجهاتها، فإنها سوف تشكل أسس الحركة الوطنية التي سوف تتضح ملامحها في منتصف العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين.

وهكذا وبعيدا عن ملمح " الأحزاب السياسة " في هذه الفترة ،نشط أصحاب " الجزائر الفتاة " فكرة تحرير العرائض والوفود والإضرابات وصخب الشوارع ، وأيضا في تأسيس الجرائد، والجمعيات والنوادي، ففي الصحافة ، ظهرت في بداية القرن العشرين جريدة "المصباح "(1904،1905) ثم صحيفة " الجزائر" الشهرية لعمر راسم (1908) ، أما بالنسبة للجمعيات فأهمها جمعية الرشيدية التي أسسها سنة 1902 مجموعة من شباب "الجزائر الفتاة" ، وكذلك جمعية "التوفيقية" التي تزعمها الدكتور ابن التهامي أحد أبرز وجوه النخبة سنة 1908[4]، أما النوادي فقد تأسس نادي صالح باي بقسنطينة عام 1907، والذي أسسه ، مجموعة من المثقفين الجزائريين وترأسه الفرنسي " أريب" (Arib) وضم أعلام بارزين أمثال ابن الموهوب، مصطفى باشطارزي، ومحمد بن باديس ، ووصل عدد أعضائه إلى 1700 عضو، وأهتم بنشر التعليم، وعقد المحاضرات الأدبية العلمية. بالإضافة إلى نوادي مثل ونادية العلوم الجديدة ، نادي التقدم ، نادي الشباب الجزائري، جمعية الهلال الجزائري نادي الإتحاد وغيرها. [5]

---

[4] نفسه ، ص.241- 242 .

[1] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية،ج2،المرجع السابق ، ص.97.ولمعلومات أوفي عن جماعة النخبة، راجع المرجع نفسه، ص.167- 182 .

[2] المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية . المرجع السابق، ص.243.

[3] أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية . **المرجع السابق ، ص** .102 .

[4] **المركز الوطني** للبحث في الحركة الوطنية. المرجع السابق، ص. 243.

[5] الأعمال الكاملة لـ: أبو القاسم سعد الله .الحركة الوطنية (1900-1945) **المجلد**2 .ج2 (1900-1930).**ط**.5. **دار**

واللافت أيضا في هذه المرحلة، هو توجه النخبة المثقفة إلى طبع وإحياء الأعمال التاريخية، وفي ذلك تحقيق للترابط والتواصل بين الأجيال. فنشرت العديد من الأعمال التي خصت الجزائر إبان ما كان يعرف بالعصور الوسطى و عصر النهضة في أوروبا، والتي كانت فيها الجزائر تتمتع بثقافة واقتصاد مزدهرين وقيادة سياسية قوية تحت أسر ملكية مختلفة. و قد مكن أصحاب هذه الأعمال وفتحوا أمام مواطنيهم الجهلة والمضطهدين، من الإطلاع على بعض أمجاد ماضيهم. وقد شكلت بالفعل الفترة بين(1900-1914) فترة نهضة الجزائريين . (1)

2- مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى ونتائجها:

من الطبيعي أن تؤدي فترة الحرب العالمية الأولى إلى تراجع وتيرة نشاطات المثقفين تحت حصار قانون الطوارئ والرقابة اللذين فرضتهما قوانين الحرب، ونتيجة لذلك اختفى الزعماء القلائل والجمعيات والصحف التي ظهرت بين(1900-1914).[2] ولكن سوف يستعد الجزائريون بعد انتهاء الحرب، روح النضال الوطني، خاصة وأن الحرب العالمية التي شاركوا فيها إلى جانب فرنسا ، كانت تحت طائلة قانون التجنيد الإجباري (1912) [3]، ولو أن بعض جماعة النخبة كانوا يؤمنون بأنهم يدافعون بمشاركتهم في الحرب إلى جانب فرنسا، عن الحرية والديمقراطية ضد بربرية ألمانيا. بالإضافة إلى بعض الذين وجدوا في الحرب ، خلاصا من أوضاعهم الاقتصادية التعيسة.[4] وقد فتحت هذه الحرب أعين وعقول الجزائريين، على الكثير من أفكار حقوق الإنسان بما فيها حقه في التحرر والإنعتاق. ولا أدل على ذلك، من قيام مجموعة من الجزائريين الذي هاجروا أثناء الحرب العالمية الأولى ، بنشاط سياسي كبير لصالح القضية الوطنية، انطلاقا من سويسرا ، ألمانيا ، والبلاد العثمانية، ففي إلـ: 7 جانفي 1916 ، أنشأ هؤلاء المهاجرين إلى جانب تونسيين، لجنة من اجل" استقلال الجزائر وتونس،" شارك وفد عنها في المؤتمر الثالث للأمم المقهورة الذي انعقد بسويسرا في جوان 1916 ، والذي ندد بشدة بسياسة فرنسا في شمال إفريقيا وخاصة في الجزائر.[5]

الغرب الإسلامي- بيروت- لبنان، 2005، ص .137 .

(1) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية .المرجع السابق ، ص.142- 143.

(2) نفسه ، ص.210-213.

(3) وقد أعيد النظر فيه سنة في 7سبتمبر 1916 وأمرت فرنسا بتجنيد الجزائريين إجباريا بقطع النظر عن الشروط ، التي نص عليها قانون التجنيد في 1912 ، (الأعمال الكاملة) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية (1900-1945) المجلد 2.ج2. المرجع السابق ، ص206 .قدر عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا بين 155 و 500 ألف رجل بين جنود وعمال مجندين ، سقط منهم 22 ألف قتلى في الحرب. أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية . ج2. المرجع السابق ، ص.209 .

(4) نفسه ، ص. 212-213 .

(5) جمال قنان ، موضوع : جذور ثورة 1954 ، مجلة الذاكرة ، العدد الخامس (1998) ، ص. 18 .

وفي الجزائر ورغم حالة الإغلاق - بفعل قانون الطوارئ المطبق على الجزائريين – فإنهم كانوا واعين بحقيقة قضاياهم، وكانوا يتمنون انتصار ألمانيا وتركيا على فرنسا. و كانت ثورة الاوراس عام 1916 ترجمة لهذه الحقيقة .[6]

وهكذا فقد مكنت الحرب العالمية الأولى الجزائريين من الانفتاح على الأفكار القومية ، وشجعت الدعاية الفرنسية نفسها الجزائريين على صياغة مطالبهم الوطنية بشكل جديد. [1]

ولعل مبادئ الرئيس الأمريكي" ويلسون " (Wilson) حول تقرير المصير والثورة الروسية (1917) هما من كان لهما مفعول عميق في الجزائر. [2] ويرى المؤرخ أبو القاسم سعد الله أن الحرب العالمية الأولى قد حققت "للحركة الوطنية" أهداف خمسة:

1-أنهت فكرة أن الجزائريين كانوا مخلصين لفرنسا، وأن بلادهم كانت هادئة وراضية بالحكم الفرنسي.

2-أمكنت الجزائريين من نقل قضيتهم الوطنية إلى المسرح الدولي.

3-أنها دعمت الضمير الوطني بالتعاون الفعال بين الثوار والأهالي من جهة ، وبين العمال والجنود في مسارح الحرب من جهة أخرى .

4- أنها أرغمت فرنسا على إدخال الإصلاحات التي جاء بها قانون 1919 .

5-و أخيرا فإنها حققت التعاون بين الوطنيين في الداخل والمهاجرين الجزائريين في الخارج، في حملة دعائية ضد الفرنسيين. [3]

3- بداية تشكل اتجاهات الحركة الوطنية:

رغم تراجع النشاط السياسي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بسبب ما آلت إليه نتيجة الحرب[4]، فإن سنة 1919 بإجماع الدارسين والمؤرخين ، تعد بداية ظهور نخب سياسية سوف تحمل وزر تشكيل التيارات السياسية التي سوف تتشكل وتتضح معالمها لاحقا .

والبداية كانت بانقسام جماعة النخبة -التي انخرطت على خلاف تيار المحافظين والإصلاحيين في العمل السياسي –حول مسألة الأحوال الشخصية.[5] وقد تكرس هذا الانقسام فعليا في انتخابات المجلس البلدي

---

(6) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية . المرجع السابق ، ص.218 - 219 .

(1) قامت فرنسا بحملة دعائية قصد الخط من قيمة ألمانيا وتركيا اللذين خاضا ضدها حربا دعائية في الشرق الأدنى فكان أن ساعدت حملة فرنسا المضادة هذه الجزائريين على صياغة مطالبهم بطريقة جديدة . أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية. المرجع السابق ، ص.222 .

(2) نفسه ، ص.221 .

(3) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية . المرجع السابق ، ص.244- 245 .

(4) **جمال قنان ، مجلة الذاكرة ، المرجع السابق** ، ص.18 .

(5) المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية، المرجع السابق ، ص.245 .

لمدينة الجزائر في ديسمبر 1919 حينما ظهرت قائمتان في هذه الانتخابات تنتميان إلى تيار النخبة. القائمة الأولى تزعمها كل من الأستاذ صويلح والدكاترة بن تهامي وبوضربة وتامزالي، وهي المجموعة التي كانت قد شكلت في جويلية 1919 ، ما عرف ب :" رابطة العمل الفرنسية الإسلامية ". أما القائمة الثانية فهي التي تزعمها الأمير خالد –حفيد الأمير عبد القادر –على رأس التيار المنادي بالمساواة داخل الأحوال الشخصية للجزائريين.[1]

وقد برز الأمير خالد على مسرح الأحداث مع نهاية الحرب العالمية الأولى ، وتصدر مسرح السياسة الجزائرية لمدة أربع سنوات (1919-1923) لكنها كانت كافية ليترك بصماته في مسار الحركة الوطنية، بل سوف تعتمد الحركة فيما بعد ، وخاصة الاتجاه الثوري على رصيده النضالي .[2]

جمع الأمير خالد (بعد تقاعده من الجيش الفرنسي عام 1919) في دفاعه عن الشخصية الجزائرية باعتزاز [3] ، بين الصحافة فأنشأ صحيفة " الإقدام" وأتخذها لسان حال أفكاره، وبين الخطب خاصة أثناء الحملة الانتخابية التي شهر فيها بالمتجنسين من الجزائريين بالجنسية الفرنسية ، وقام بالاتصال بكثير من الشخصيات الفرنسية المعتدلة والأجنبية ، وأبلغها بوضعية الجزائريين المزرية.[4]

وتحت ضغوط الكولون الذين اتهموا الأمير خالد بالعميل للشيوعية ، وبالتواطؤ مع الأمير عبد الكريم بالمغرب ،وبسبب نشاطاته الوطنية ، زادت دعايتهم ضده إلى درجة الحط من قيمته (الأمير) واتهامه بالتآمر ضد فرنسا [5]، مما دفع بالحكومة العامة في الجزائر إلى إصدار قرار بنفي الأمير خالد إلى فرنسا عام 1923 . وفي فرنسا التف حول الأمير، أنصاره وكذا المناضلون من العمال الجزائريين الناشطين في الحزبين الاشتراكي والشيوعي الفرنسيين . وقد أسفرت نشاطات الأمير في فرنسا عن عقد " مؤتمر الشمال إفريقيين" في ديسمبر 1924 – و الذي كان أساس ميلاد نجم شمال إفريقيا فيما بعد- وتحت ضغط اليساريين الذين وصلوا إلى الحكم في فرنسا (عام 1924) والذين شعروا بخطورة نشاطات الأمير ، رحل هذا الأخير إلى الإسكندرية بمصر عام 1929 ثم إلى دمشق بسورية التي توفي فيها سنة 1936 .[6]

1-نجم شمال إفريقيا : وهو أول تنظيم سياسي حتى وإن بدأ تكتلا مهنيا مغاربيا إلا انه انتهي حزبا سياسيا جزائريا.وجاء متواصلا مع جهد الأمير خالد .

---

(1) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية . المرجع السابق ، ص.305-307.
(2) جمال قنان، قضايا ودراسات ، المرجع السابق ، ص.182 .
(3) يقول الأمير خالد في هذا الشأن " إن أجدادنا قد أضرموها حربا حامية الوطيس مدى 15 عاما وأزيد، ولم يكن النصر حليفهم ، ولكن تقدير بطولاتهم وشجاعتهم حق ثابت ، لا ينبغي أن ينكره المنتصرون علينا ، كما لا ينبغي لي أن أسكت عنه مثلما فعل كثير من المنتخبين. " الطيب العلوي "، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954) Anep الجزائر، ص. 104 .
(4) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق ،ص.103 .
(5) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية .المرجع السابق ، ص.361 .
(6) نفسه، ص. 386،389،390 .

أنشئ نجم شمال إفريقيا بمبادرة من مناضلين من دول الشمال إفريقي (جزائريين، تونسيين ومغاربة) في مارس 1926 في باريس وعين الأمير خالد رئيسا شرفيا له. [1] فيما تولى الحاج علي عبد القادر الرئاسة الفعلية. وقد أعلن النجم على أنه " جمعية تهدف إلى مساعدة مسلمي شمال إفريقيا على العيش في فرنسا" إلا أنه وبعد سنة واحدة من ذلك، تحول إلى جمعية سياسية عندما شارك في مؤتمر الشعوب المستعمرة في بروكسل بلجيكا سنة 1927. وفي سنة 1928 تولى مصالي الحاج رئاسة الحزب. وانطلاقا من اجتماع الحزب، العام في الـ: 5 فيفري 1928 ، تمكن النجم من التخلص من وصاية الحزب الشيوعي الفرنسي ، وجنوحه نحو المطالب الراديكالية، والتي تمثلت في الاستقلال وإعادة بعث الدولة الجزائرية.[2] ومنذ البداية انتهج النجم أسلوبا ثوريا مباشرا معتمدا على الصحافة كوسيلة لنشر أفكاره ، فأصدر جريدة " الإقدام الباريسي" –في إشارة واضحة على تقفي خط الأمير خالد- وهي الجريدة التي كان الحزب يطل بها على أنصاره على أقليتهم في الجزائر. وبعد حلها في سنة 1927، تغير اسمها إلى الإقدام الشمال إفريقي[3] ، ثم أصدر صحيفة الأمة سنة 1930. [4]

أدى مطلب الاستقلال الذي رفعه النجم إلى زيادة عدد منخر طيه في عديد المدن الفرنسية ، وردت الحكومة الفرنسية بتشديد الرقابة عليه وإلى حله سنة 1929، بدعوى المساس بالسيادة الفرنسية في إفريقيا الشمالية[5]، ليدخل الحزب بعدها في حياة السرية لمدة ثلاث سنوات. وفي سنة 1932 أعيد بعث الحزب تحت اسم جديد هو "نجم شمال إفريقيا المجيد" ليعاد حله في سنة 1934 بحجة إعادة إنشاء منظمة صدر قانون بحلها ، دخل بعدها الحزب حياة السرية ثانية. وفي بداية (11 مارس) 1937، أعيد إنشاء الحزب تحت اسم "حزب الشعب الجزائري" [6]، وقرر بعدها الحزب نقل مقره المركزي إلى الجزائر.[7]

وفي خلال هذه الفترة –إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية –خاض حزب الشعب نضاله على أكثر من جبهة : مع الإدارة الاستعمارية خاصة في عهد حكومة الجبهة الشعبية التي فشلت في تمرير إصلاحات " بلوم فيوليت (Blum violet) لعام (1937) بسبب وقوف حزب الشعب في وجهها.

أما الجبهة الثانية فكانت مع الحزب الشيوعي الجزائري والليبراليين من كتلة النخبة وبدرجة اقل مع العلماء عند ما رفض حزب الشعب مطلب الاندماج الذي رفعوه في المؤتمر الإسلامي سنة 1936 .[1]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية . المرجع السابق، ص. 394 .
[2] المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية.المرجع السابق ، ص.249- 250.
[3] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية .المرجع السابق ، ص.395- 396.
[4] نفسه، ص.395- 396 .
[5] أحمد مهساس ،المصدر السابق،ص.115 .
[6] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية .المرجع السابق ، ص.405- 406.
[7] أحمد مهساس ،المصدر السابق،ص.131 .

[1] على أن ابن باديس كان يرفض الاندماج الكامل لأنه يراه مستحيلا ويطالب "بدولة جزائرية" محمية تحت حماية فرنسا كما يقول أحمد مهساس **في المصدر السابق ، ص.**129 .

2-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931 ، جاء في ظروف كانت فيها الفكرة ناضجة والأمة مستعدة ، فقد شهدت البلاد بين 1919 و1931 يقظة عامة في جميع الميادين خاصة الثقافية بظهور النوادي والجمعيات والأحزاب السياسية، بوجود شعور خاص نحو الإسلام واللغة العربية وبوجود الأمة ،وإن كان زعماء الإصلاح قد فكروا في بعث جمعية للعلماء تحت اسم " جمعية الإخاء العلمي " منذ سنة 1924 .[2]

الطابع الإصلاحي لجمعية العلماء ، قد وظفه علماؤها في إصلاح جوانب خلل الأمة الجزائرية، فقد كان زعماء الجمعية واعون بمكمن الداء، وهو إحياء الشعب الجزائري عن طريق تعليمه وتثقيفه وتمكينه من وعي ذاته. وقد انصب جهد الجمعية على التعليم إنطاقا من شعارها " الجزائر وطني الإسلام ديني ، والعربية لغتي " وكان هذا الشعار كفيل باجتذاب الأهالي من خلال سلسلة من المدارس والجرائد والنوادي الثقافية، وبالوعظ والإرشاد في المساجد، وخاضوا حملة شعوا على الطرقية التي تنشر البدع وتستعملها الإدارة الاستعمارية لتخذير الجماهير. ولعل أبرز هذه الطرق التي حاربتها الجمعية بشدة هي " المرابطية " ، فقد كتب شيخ الجمعية، البشير الإبراهيمي يقول " إن المرابطية " هي الاستعمار في معناه الحديث المكشوف..." ، كما وقفت الجمعية موقفا ثابتا من مسألة رفض التخلي عن الأحوال الشخصية والتجنس والقوانين الاستثنائية .[3]

ورغم أن الكثير من الكتابات سواء عن قصد أو عن غير قصد ، تحاول التأكيد على إبقاء الجمعية داخل إطارها الإصلاحي ناكرة عليها أي جهد سياسي ، فإن واقع الحال وبنظرة سريعة ، يمكن دحض هذا الإدعاء إنطاقا من مبدأ الجمعية الديني الذي يقوم على عدم التمييز بين ما هو زمني وما هو روحي. [4] على أن موضوعنا هنا ليس تأكيد ما إذا كانت الجمعية إصلاحية وفقط أم إصلاحية وسياسية فهذه مسألة تجاوزتها الدراسات التاريخية التي أكدت أن " العلماء " كانوا حزبا بغطاء إصلاحي .

4- الحزب الشيوعي الجزائري :

سوف نكتفي بذكر بعض محطات الحزب الشيوعي الجزائري فقط، وليس هذا لاعتبارات إيديولوجية وإنما لطبيعة هذا الحزب في حد ذاتها في هذه الفترة ، أقصد فترة ما بين الحربين العالميتين. فحتى وإن كان أول حضور للشيوعيين في الجزائر – وليس الجزائريين- يعود إلى النصف الأول (22 ماي) من سنة 1922 عندما شارك الوفد الجزائري الذي كان كله مكون من فرنسيي الجزائر (13 عضوا) وبرئاسة

[2] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية . المرجع السابق ، ص.410-410.
[3] الأعمال الكاملة لـ:أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية . المجلد 2.ج2.المرجع السابق، ص.304.
[4] المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية. المرجع السابق ، ص.263 .

شارل أندري جوليان (Charles. A. J) ، لأول مرة في مؤتمر شيوعي عقد في مدينة " تور" (Tour) الفرنسية في سنة 1920. [1] على أن احتكاك الجزائريين بالتيارات اليسارية الشيوعية في بداية العشرينات كان من طرف العمال المهاجرين الجزائريين بفرنسا في النقابات المهنية، وكان انضمام الجزائريين إليها كما كان يبدو، بدافع الدفاع عن الحقوق المادية والاجتماعية للعمال المهاجرين . لكن لم يكن ذلك في الحقيقة سوى محاولة للتمويه ، إذ لم تكن هذه النقابات (الشيوعية) سوى مرحلة للتدريب النضالي ، وهو ما أكدته تجربة نجم شمال إفريقيا الذي بدأ تحت غطاء الشيوعية ، لكنه سرعان ما انفصل عنها.

البداية الفعلية للحزب الشيوعي الجزائري كانت عند تأسيسه عام 1935 بفرنسا، وقد ساعده في ذلك، وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، وتم في سنة الموالية أي سنة 1936 عقد المؤتمر التأسيسي الأول له في الجزائر (جويلية 1936). [2] وفي الجزائر أمكن لبعض المسلمين الجزائريين من الوصول إلى مراكز متقدمة في قيادة الحزب، وقد ساعد هذان العاملان ، على إضفاء نوع من الحركية على نشاط الحزب الذي جعل نفسه وسيطا بين الحركة الوطنية والإدارة الاستعمارية. [3]

وبعد فترة التقارب هاته (1936 -1937) اتخذ الحزب الشيوعي مواقفا معادية للجميع علماء ووطنيين ونخبة .[4]

على أنه لا يجب إنكار أي دور للشيوعيين الجزائريين في الحركة الوطنية ،لان ذلك يعد من الإجحاف. فقد أدى احتكاك الحركة الوطنية الجزائرية بالحركة الشيوعية إجمالا إلى رفع مستوى الوعي

السياسي والتنظيمي لدى القيادات الأولى للحركة الوطنية[1]، وفي تدعيم الحركة الوطنية بأساليب النضال. وقد شكل الحزب الشيوعي في بعض الفترات –كما سبق ذكره-تقاربا مع الحركة الوطنية لكن حول المطالب الاجتماعية. ويعود ذلك إلى عدم مقدرة الحزب على الخروج عن مواقف وسلطة ومظلة الحزب الشيوعي الفرنسي الذي انحرف هو بدوره عن مبادئ الشيوعية نفسها التي كرسها المؤتمر الثاني للأممية الثالثة المنعقد في موسكو عام 1920. [2] والنتيجة أن عجز الشيوعيون الجزائريون عن تحليل الوضعية الاستعمارية في الجزائر من منظور مشترك مع التيارات الوطنية الأخرى.[3]

4-أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية:

(1) المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية . المرجع السابق، ص.274- 275.
(2) عمار أوزقان ، الجهاد الأفضل ، ترجمة ميشال سطوف و آخرون ، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص.61 .
(3) المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية ، المرجع السابق ، ص.284،286 .وقد شارك الحزب (الشيوعي الجزائري) في المؤتمر الإسلامي الأول (1936) والثاني 1937 إلى جانب العلماء والمنتخبين.
(4) نفسه ، ص.288 .
(1) المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية .المرجع السابق ، ص.295 .
(2) جمال قنان، قضايا ودراسات . المرجع السابق ، ص. 186- 187.
(3) المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية.المرجع السابق ، ص.296.

في السنوات الأولى للحرب العالمية الثانية ، دخلت الحركة الوطنية في حالة من السكون ولم يكن ذلك بمحض إرادتها وإنما بفعل سياسة التضييق والتعسف التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية، لإحكام سيطرتها على مستعمرتها. وهكذا فقد انكفأ العلماء على أنفسهم بعد وفاة رئيسها عبد الحميد بن باديس في 16 فيفري 1940 ، وتلاشي " الشيوعيون" عن الأنظار وضعف تأثيرهم بعد انتهاء حكم اليسار في فرنسا [4]، من جهة أخرى كان حزب الشعب حزبا محظورا منذ أواخر أوت 1939 . لكن تطور الحرب في أوروبا ، وانعكاساتها المباشرة في الجبهات الخارجية ، سمحت ببروز ردود فعل العديد من المستعمرات التي وجدت نفسها مرغمة، طرفا في الحرب بفعل لجوء القوى الاستعمارية إلى التجنيد الإجباري [5] لأبناء هذه المستعمرات والزج بهم في جبهات القتال. وكنتيجة فقد استفاق الجزائريون وكانوا شهودا على هزيمة فرنسا سنة 1940، ورأى جنودهم " الخاضعون للاستعمار بعيونهم، ضباطهم المستعمرين وقد استبد بهم الذعر عام 1943 " [6]، وحررتهم هزائم فرنسا خاصة سقوطها بطريقة مهينة أمام ضربات الجيوش الألمانية في جوان 1940، فسقط "جدار الورق" الذي طالما أحاطت به فرنسا نفسها حتى توهم الجزائريين بأنها لا تغلب، وأن جيشها معزز بالعناية الإلهية، وكان ذلك كفيل بإيقاظ بقية الجزائريين الذين ما يزالون يعتقدون في قوة وعدالة فرنسا. بالإضافة إلى أن الدعاية التي كانت الجزائر

مسرحا لها سواء من قبل المحور (ألمانيا- ايطاليا) أو من الحلفاء(روسيا- بريطانيا- ثم الولايات المتحدة) وقد أدت هي أيضا إلى "إيقاظ الغافلين وإقناع المترددين" .[1]

على انه يجب التذكير بأن الحركة الوطنية خلال الفترة مابين 1940-1942 كانت تفتقر إلى قيادات، فقد مات ابن باديس الذي كان محل تقدير الجميع تقريبا، ودخل مصالي الحاج السجن والمنفى، وكلاهما كان ينادي بالاستقلال عندما اندلعت الحرب[2]، وفقد الناس الثقة في ابن جلول الذي كان متذبذبا وغامضا في مواقفه خلال الثلاثينات، وتطوع فرحات عباس في الجيش الفرنسي.[3]

---

(4) نفسه، ص.288 .
(5) المركز الوطني للمبحث في الحركة الوطنية. المرجع السابق، ص.289.
(6) عمار **أوزقان ، المصدر السابق، ص.**73.

(1) الأعمال الكاملة لـ: أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1945)، المجلد 2. ج3 . ط5. المرجع السابق ، ص.175 .
(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية . المرجع السابق، ص.185 .
(3) الأعمال الكاملةلـ: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية المجلد 2. ج3. (1900-1945)، المرجع السابق ، ص.185 .

وكان على فرحات عباس أن يقف على حقيقة زيف أطروحاته بنفسه، عندما تطوع في الجيش الفرنسي ليغير مواقفه. فقد كان لا يعطى نفس الخبز الذي يعطي لزملائه الصيادلة الفرنسيين، وكان يعمل كأهلي لا كمواطن. وهكذا و إبتداءا من أفريل 1941، سوف يظهر فرحات عباس من جديد على مسرح الأحداث ولكن بتوجه جديد سيقوده بعد حوالي سنة، إلى وضع البيان الجزائري الشهير[4] الذي سوف يخرج فرحات عباس من دائرة الاندماج الكلي إلى نوع من الاندماج السياسي ابتداء من سنة1943.[5] ففي 12 فيفري 1943 ظهر" بيان الشعب الجزائري" على يد الزعيم الجديد لتيار النخبة الجديدة، و استطاع فرحات عباس أن يجمع حول مبادرته هذه بسرعة، العلماء ومصالي الحاج المحظور حزبه، وتغيب عن المبادرة الحزب الشيوعي.[6]

ورغم الردود السلبية التي تلقاها أصحاب أحباب البيان من قبل قادة جيوش الحلفاء و من الإدارة الإستعمارية في الجزائر طيلة عامي 1942و1943، فقد استطاع أنصار "البيان" ، وكرد على تجاهل مطالبهم ، التكتل في جبهة جديدة سموها "حركة أحباب البيان و الحرية" في 14مارس 1944، ردا على إصلاحات 7 مارس 1944 التي أرادت الإدارة الاستعمارية تمريرها والتي لم تكن سوى خلاصة مشروع "بلوم فيولت"(1936). [1]

ومهما يكن فإن الفترة بين 1942-1944، كانت فترة مليئة بالنشاط والتجارب للحركة الوطنية الجزائرية. ورغم أنها لم تحصل على ما كانت تريده نظرا لضعف في صفوفها إلا انه مع نهاية 1944 كانت الحركة الوطنية أكثر صلابة وأكثر وعيا، ودخلت مع الفرنسيين عهدا جديدا من التحدي والمواجهة لم تعرفه من قبل، وهو العهد الذي انتهى بمأساة الـ: 8 ماي1945. [2]

---

[4] نفسه، ص.184 .

[5] الأعمال الكاملة لـ:أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954،المجلد 3.ج5 . ط2. دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،2005،ص265. وكانت الحياة السياسية فيس الجزائر قد بدأت تعود ولو باحتشام بعد نزول الحلفاء بالجزائر(8 نوفمبر 1942) وتنصيب سلطاتهم بالجزائر، فأعاد الحاكم العام "بيروتون"(peyrouton) الشرعية للحزب الشيوعي، وأطلق صراح مصالي الحاج (عام1943 من سجن لامبيز) ووضع تحت الإقامة الجبرية في بوغار(ببشار) على غرار مناضلي حزب الشعب الذين أبعدوا إلى خارج المدن، لكن لم يرخص للحزب بممارسة نشاطه. أحمد مهساس، المصدر السابق، ص.190.

[6] المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية. المرجع السابق ص 289 "بيان الشعب الجزائري "وضعه فرحات عباس بالتشاور مع زعماء الرأي من نخبة وعلماء وطلبة وحزب الشعب بناءا على مطالب هذه التيارات ، ووقع في 10 فبراير من طرف 22 شخصية .الأعمال الكاملة لـ:أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية المجلد2. ج3. المرجع السابق ، ص.210.

[1] الأعمال الكاملة لـ: أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية.المجلد2 .ج3. المرجع السابق، ص.222- 223. وقد انتهت تجربة أصدقاء أحباب البيان مع مجازر 8 ماي 1945 .

[2] نفسه ، ص.224.

وعلى العكس من الآراء التي ترى بان الحركة الوطنية لم تستغل فترة الحرب العالمية الثانية لتحقيق مطالبها، فأن الحركة الوطنية في حقيقة الأمر، قد أبانت على شعور وطني كبير شكل ضغطا على الإدارة الاستعمارية التي كانت تتظاهر بقبول مطالب الحركة الوطنية، وأنها لا ترى مانعا في مناقشتها بعد انتهاء الحرب ، ولم يكن هذا خافيا على الحركة الوطنية. وكدلالة على هذا النضج، تلك الحركية التي عرفتها الحركة الوطنية خلال فترة الحرب (عIIالحرب) خاصة على مستوى توحيد جهودها لبلورة وثيقة المطالب المتمثلة في " بيان الشعب الجزائري " (فيفري 1943). وفضلا عن كون هذا البيان كان نقطة تقاطع مختلف التيارات السياسية الجزائرية – كما سبق ذكره – فانه جاء أيضا متناغما في مطالبه مع روح الميثاق الأطلسي وأفكار الثورة الفرنسية (1789) نفسها[3]، في إشارة واضحة على انفتاح الحركة الوطنية على التيارات الفكرية، التحررية والديمقراطية في العالم.

وإن كان "البيان " برأي أستاذنا أبو القاسم سعد الله يعد " وثيقة مطالب رومانتيكية " [4] فاعتقد أن وثيقة المطالب هاته، كانت " سقف " مطالب مطروحة للتفاوض، لم تعرها الإدارة الاستعمارية أي اهتمام. فإذا وقفنا على تصرف " جيرو " المسؤول الأعلى للشؤون الأهلية في الحكومة العامة، نتأكد من أن مسألة المطالب لم تكن من اهتمام الإدارة الاستعمارية بغض النظر عن كونها " رومانتيكية " أو واقعية ، فقد رد "جيرو" باحتقار كبير على لائحة المطالب التي قدمتها له البعثة المسلمة بقوله : " كفي حديثا عن الإصلاحات أريد جنودا " [1]، وهو ما يعني أن مسألة المطالب والإصلاحات لم تكن مطروحة لدى الإدارة الاستعمارية، حتى ولو بعد تقديم " الملحق " (التفصيلي) الذي طلبه الفرنسيون لشرح مطالب الجزائريين ، ولم يكن ذلك سوى تمديد للحبل – على حد تعبير أبو القاسم سعد الله نفسه – لكسب المزيد من الوقت في هذه المرحلة الحرجة. [2]

كما أن هناك صورة ثانية تصف تسارع وتيرة نشاط الحركة الوطنية في اتجاه استغلال حالة الضعف والوهن الفرنسي إبان الحرب العالمية الثانية ، ومن ثمة محاولة زيادة الضغط على الإدارة الاستعمارية في الجزائر لتحقيق البعض من مطالبها الأكثر إلحاحا على الأقل خاصة ما تعلق بالحقوق الاجتماعية والسياسية. [3] وقد جاءت هذه المطالب في إطار توافق غير مسبوق بين تيارات الحركة الوطنية عندما اجتمعت في حركة " أحباب البيان والحرية " في مارس 1944 كحركة شرعية لحزب الشعب (المحظور

---

[3] الأعمال الكاملة لـ: أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية .المجلد2. ج3، المرجع السابق، ص.208 .
[4] نفسه، ص.208 .

[1] أحمد مهساس ، المصدر السابق ، ص.192 - 193 .
[2] الأعمال الكاملة لـ: أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية المجلد2. ج3 ،المرجع السابق، ص.211 .
[3] لمعلومات أكثر تفصيلا، ينظر المرجع نفسه ، ص.210- 212 .

) وكذلك لجمعية العلماء لتجاوز إشكالية الجمعية الإصلاحية ، بالإضافة إلى المنتخبين إلى جانب فرحات عباس .[4]

لقد كانت فترة الحرب العالمية الثانية ، فترة متميزة في تاريخ الحركة الوطنية نظرا لم عرفته من زخم سياسي كبير كانت نتيجته الأولى ، انقلاب التيار " المعتدل " بزعامة فرحات عباس إلى حد كبير على أطروحة الاندماج ، وبدا في هذه المرحلة أقرب إلى "الحزب الوطني". فقد عبر فرحات عباس بعد إعلان بيان فيفري 1943 قائلا :" لقد أثبتت سياسة تماهي وتشكيل شعب واحد تحت الحكومة الأبوية نفسها ، أنها سياسة فاشلة". [5] ورغم هذا التحول الإيجابي ، فإن البعض يرى بأن الحركة الوطنية لم تستغل فترة الحرب العالمية الثانية لفرض وجودها وإملاء الحد الأدنى من شروطها، نظرا لافتقارها (أي الحركة) إلى الوسائل وأيضا إلى الإرادة السياسية لتحويل التغيرات التي أفرزتها الحرب لصالح الجزائر ، خاصة ضعف الاحتلال نفسه .[6] غير أننا نرى أن هذا الحكم يتجاهل تطور المطالب نفسها ، فقد تجاوزت الحركة الوطنية ، خاصة جناح فرحات عباس ، المطالب الاندماجية التقليدية داخل المنظومة الفرنسية، والذي انتقل إلى المطالبة بإيجاد " كيان جزائري ". ورغم مراوغات وخداع الإدارة الاستعمارية التي كانت تتظاهر بالليونة و باستعدادها للنظر في مطالب الجزائريين فور الانتهاء من الحرب، فإن التيارات السياسية انتهت جميعها في " زمن الحرب" إلى التماهي في " الحزب الوطني " ولم تنتظر انتهاء الحرب للوقوف على زيف وعود فرنسا.

المبحث 3 : نهاية الحرب العالمية II وبداية الإعداد للثورة التحريرية :

1-إرهاصات إلـ 8 أي 1945 :

لقد كان واضحا ، أن نهاية الحرب العالمية الثانية ستكون بداية تحول مسار القضية الوطنية ، بالنظر إلى التحولات الفكرية والسياسية التي رافقت الحرب في حد ذاتها، وكان المد التحرري أكبر مظاهرها. فكان انكسار القوات الفرنسية أمام الزحف الألماني (جوان 1940) ، وانتشار دعاية قوات المحور (الألمانية والإيطالية) المعادي للوجود الفرنسي في شمال إفريقيا ، وإعلان ميثاق الأطلسي (روزفلت(Roosevelt) وتشرشل (Chershel) في 1941) حول حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ونزول الحلفاء في الجزائر(8 نوفمبر 1942) وإعلان سان فرانسيسكو(St.Francisco) الممهد لإنشاء هيئة الأمم المتحدة (جوان 1945)، وكذلك تحرك الدول العربية نحو إنشاء جامعة عربية(1945) [1]، فكان أن بعثت هذه الأحداث

---

[4] أحمد مهساس ، المصدر السابق ، ص.207 .
[5] نفسه ، ص.193 .
[6] نفسه ، ص.183 .
[1] ناصر الدين سعيدوني ، موضوع : أحداث 8 ماي 1945 مجلة الذاكرة ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، العدد الثاني (1995)، ص.11 .

والتطورات الأمل من جديد ، في نفوس الجزائريين وزادت في تعميق وعيهم الوطني وألهبت حماسهم في الحرية والإنعتاق من نير الاستعمار الذي طال أمده .

وبالنظر إلى نشاط الحركة الوطنية الدءوب في فترة الحرب العالمية وتطور مطالبها بشكل لافت لعل أبرزها انقلاب فرحات عباس على فكرة الاندماج عندما أعلنها صراحة بعد خطاب الجنرال" دوغول " (De Gaulle) في قسنطينة في ديسمبر 1943 الذي دعا إلى العودة لمشروع "بلوم فيوليت "، فكان رد فرحات عباس أن: "كل أشكال الإصلاح داخل الدولة الفرنسية تجاوزها الزمن " [2] ، وصولا إلى تأسيس حركة أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944 الذي كرس في مؤتمره الأول (4،3،2 مارس 1945) مبدأ استقلالية الجزائر. [3] وقد اعتبرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر ذلك أذان حرب عليها ولكن عندما أقدمت على حل حركة أحباب البيان في الـ 10 مارس (1945)، وزعت الحركة مناشير تدعو صراحة إلى التمرد. [4] وقد كان شهر أفريل (1945) ذروة الهيجان والحماس الوطنيين، ففي إلـ : 24 فيفري 1945 قام ستة مندوبين أوروبيين بتوجيه بيان إلى عامل عمالة قسنطينة دعوه فيه إلى اتخاذ إجراءات صارمة تمنع وقوع أحداث قد تكون بالغة بعدما لاحظوه من سلوكات الأهالي اتجاه الفرنسيين. [5]

وقد جاء في هذا البيان : " إن ذهنية الأهالي قد تغيرت ، وصار الموظفون والتجار المسلمون متجبرين ، ويعلنون لمن يريد السماع أنهم عازمون على البقاء وحدهم في أرض أجدادهم، وأنهم سوف يسترجعون استقلالهم الكامل ....أما العمال فإنهم أصبحوا يرفضون الاشتغال في الحظائر الخاصة وفي ملكيات الفرنسيين ". [1]

وفي محاولة لتبرير ما ستقدم عليه الإدارة الاستعمارية من مجازر في حق الجزائريين، سارع الأمين العام للولاية العامة بالجزائر السيد غازاني (gazagne) إلى رفع تقرير إلى باريس بتاريخ أفريل 1945، جاء فيه على الخصوص ": يجب علينا اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف الحركة ، ولكي تعلم الجماهير أننا غير مستعدين لغض الطرف ... " .[2]

---

[2] حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية ،دار المعرفة ، الجزائر ، ص.92 .
[3] يوسفي محمد، موضوع : أحداث ماي نتيجة وعي وطني شامل ، الذاكرة عدد 2 . ص.107 .
[4] حميد عبد القادر ، فرحات عباس ، المرجع السابق . ص.99 .
[5] محمد العربي الزبيري ، موضوع : الحركة الوطنية الجزائرية في مرحلة النضج (1942، 1954) مجلة الرؤية إصدارات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر 1954 ، السنة الأولى، العدد الثاني (ماي ، جوان) 1996 ، ص.76 .
[1] محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص.76 .
[2] نفسه، ص. 77 .

وكان فرحات عباس الذي رفض مقترحات خطاب دوغول في قسنطينة (2 ديسمبر 1943)، قد حذر من اللجوء إلى العنف ونديد بممارسات الإدارة الاستعمارية، وطالب بحلول أخرى أكثر عدالة وديمقراطية. [3]

ورغم أنه لا يمكن إغفال الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي كان يعيشها الجزائريون ، والتي كانت سببا في زيادة الاحتقان في أوساط الجزائريين [4]، للجهر بالمطالب " الوطنية " كما هي عادة الثورات عند جميع الشعوب، إلا انه لا يمكن تحميل الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية البائسة وزر ثورة الجزائريين. فمنذ أن أحتل الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر، انقلبت أوضاع الجزائريين ،المعيشية والثقافية التي كان أقل ما يقال عنها أنها مزدهرة ، إلى حياة البؤس والجهل ، فكان لا بد أن ينتفض الشعب الجزائري في إلـ 8 ماي 1945 تعبيرا عن إرادته في الحرية والديمقراطية وحقه في تقرير مصيره. وفي الطرف الآخر كانت الإدارة الاستعمارية تسعى هي الأخرى إلى " تأبيد حالة السيطرة والاضطهاد والتبعية حتى ولو كان ثمن ذلك هو إبادة الشعب الجزائري بأكمله ". [5]

2-إلـ 8 ماي 1945 : الصدمة والقطيعة

لقد شكلت مجازر 8 ماي 1945 ، نقطة تحول كبرى في مسار النضال الوطني ضد الاستعمار ، فقد شكلت قطيعة فعلية ونهائية بين الجزائريين والإدارة الكولونيالية الاستعمارية، كما أحدثت تحولا في القناعات السياسية حتى بالنسبة لمن كانت الإدارة الاستعمارية تعده من التيار " المعتدل " ونعني به فرحات حتى وإن كان هذا الأخير لم يعد يؤمن بالحلول الاندماجية في إطار الدولة الواحدة (الفرنسية) ولكنه أيضا ما يزال يراهن على " الثورة بالقانون " لافتكاك مطالبه. ولما كان فرحات عباس ينبذ العنف، فقد صدم لعنف فرنسا " فلم يكن يخطر ببالي بأن فرنسا ستخدعنا وتخذلنا ، وكنا نظن أن الاحتلال الأجنبي –احتلال الألمان لفرنسا عام 1940 – زرع في قلوب الفرنسيين وفي عقولهم أفكارا جديدة ". [1] أما بالنسبة للتيار الوطني ممثلا في " حزب الشعب" فسوف يعرف ظهور نواة راديكالية تستعجل العمل العسكري كخيار " للتفاوض " وإدارة الصراع مع العدو الاستعماري.

لقد سبقت مجازر 8 ماي 1945 ، إشارات واضحة من الإدارة الاستعمارية في مظاهرات الفاتح ماي (عيد العمال) التي خرج فيها الجزائريون (20000 شخص) في العاصمة في استعراضات عمالية. ورغم سلمية المظاهرات إلا أن الإدارة الاستعمارية أطلقت الرصاص على المتظاهرين وسقط ثلاثة قتلى من بين المتظاهرين [2]، ولكن الإدارة الاستعمارية كانت تريد استدراج المزيد من الجزائريين لتنفيذ مؤامرتها. فقد

---

[3] حميد عبد القادر ، فرحات عباس ، رجل الجمهورية ، دار المعرفة ،الجزائر، ص.94 .
[4] ناصر الدين سعيدوني ، مجلة الذاكرة ، المرجع السابق ، ص.14 .
[5] محمد العربي الزبيري ، مجلة الرؤية ، المرجع السابق ، ص.75 - 76 .
[1] حميد عبد القادر ، المرجع السابق ، ص.94 .
[2] على تابليت ، موضوع : من جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر : مذابح 8 ماي 1945 ، مجلة الذاكرة ، العدد الثاني (1995)، ص.60-61 .

صرح حاكم مدينة الجزائر العاصمة، " فرانسوا ري"(.R.Francois) بعد أيام قليلة من الأحداث بقوله :" لقد تركنا الدمل يبلغ مرحلة الانقفاء حتى يتسنى لنا صدعه ". [3] خروج الجماهير الشعبية – بعد أسبوع واحد من أحداث الفاتح ماي – في 8 ماي 1945 ، كان هذه المرة لمشاركة شعوب العالم في احتفالاتها بمناسبة الانتصار على النازية والفاشية، وإحياء لأرواح الجنود الجزائريين الذين قتلوا في جبهات القتال. [4] خرج الجزائريون في هذه المظاهرات في مدن سطيف وقالمة، رافعين شعارات الجزائر المستقلة ، ومطالبين بسقوط الاستعمار وبإطلاق سراح مصالي الحاج (الذي نقل إلى" برازافيل" في 31 أفريل 1945) ، كان عددهم بالآلاف ولما بدأ سقوط الضحايا انتقل فتيل المظاهرات إلى كامل مدن وسط وشرق الجزائر.[5]

كانت حصيلة مجازر 8 ماي 1945 على صعيد الجماهير الشعبية ، حصيلة كارثية ، نظرا للقمع الجنوني الذي امتد على مدار أكثر من أسبوعين ، تحت عنوان الاستئصال التام لكل مظاهر الحياة في كل القرى التي امتدت إليها المظاهرات، انتهت بـ: 45 ألف شهيد ، وحوالي 5 آلاف معتقل، وإعدام العشرات وحرق القرى و المد اشر بمن فيها .[6] ويعبر الشيخ البشير الإبراهيمي عن مجازر إلـ: 8 ماي 1945 بقوله :" وفي لحظة واحدة تسامع العالم بأن الحرب انتهت مساء أمس ببرلين ، وابتدأت صباح اليوم بالجزائر ...أعلنت حرب من طرف واحد ، وانجلت في بضعة أيام ، عن ألوف من القتلى العزل الضعفاء

وإحراق قرى وتدمير مساكن واستباحة حرمات ونهب أموال وما تابع ذلك من تغريم وسجن واعتقال ذلك هو يوم 8 ماي " [1]، وأضاف : "لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور ثم كتب في آخر هذا الفصل بعنوان مذابح سطيف ، قالمة وخراطة لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله " . [2]

لقد أظهر الاستعمار الفرنسي في مجازر إل : 8 ماي ، عن " طبيعة دموية وراثية لم تتغير مند عمليات الإبادة في عهد المقاومات الشعبية باستعمال الأدخنة في المغارات وإحراق القرى واغتصاب النساء واتلاف القطعان والأشجار المثمرة ". [3]

كان لمنطق التدريج الذي سار عليه فرحات عباس في طرح مشروعه الاندماجي وفشله في النهاية ، أن كان في صالح التيار الوطني ، فقد أظهر الاندماج والفشل معا ، أن الاستعمار لم يكن يرضى حتى بالمطالب التي تنبع مباشرة من سياسته الرسمية الخاصة بالإدماج والتي صرحت بها هي نفسها مرارا [4] ، فكان على الذين مازالوا يؤمنون بالحلول السياسية ، انتظار إلـ : 8 ماي (1945) ، للوقوف على حقيقة نوايا الإدارة الاستعمارية. وهكذا فقد أنهت مجازر 8 ماي حالة التردد واقتنع الجميع بأن السلطات الاستعمارية ليس في

---

[3] حميد عبد القادر ، المرجع السابق ، ص.100.
[4] علي تابليت ، المرجع السابق ، ص. 60 .
[5] نفس ، ص.64 – 65 .
[6] نفسه ، ص.65 – 66 .

[1] يوسف مناصرية ، موضوع : القمع الدموي في 8 ماي 1945 ، مجلة الذاكرة عدد2 (1995) ، ص.49.
[2] الأعمال الكاملة لـ: أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية . المجلد2 .ج2.**المرجع السابق** ،ص.255 .
[3] **عمار أوزقان ، المصدر السابق ، ص.**68 .

حساباتها البتة ، الاعتراف بحقوق الجزائريين مهما كان نوعها ، وبدا واضحا للجميع أن الإدارة الاستعمارية، كانت تهدف من خلال هذه المجازر ، العودة بالشعب الجزائري إلى ما بعد مقاومة (1871) التي أعقبها الاحتلال بحملة إبادة وتدمير للشعب الجزائري قلما يذكر التاريخ مثيلا لها. ولما كانت منطقة " البابور " أرض ثورة المقراني (1871) ، وجب سحق انتفاضة 8 ماي (التي انطلقت من سطيف) لأنها أرض المقاومة .[5]

لقد أدرك الاستعمار الفرنسي أن الشعب الجزائري أصبح بمستوى تطلعات نخبه الوطنية التي تجاوزت خلافاتها (لتعدد مشاربها) ، واستطاعت التقاطع في المطالب الوطنية. والأكثر من ذلك أنها لم تعد مشتتة بل أصبحت قوة مطالب مشروعة تحت " أحباب البيان والحرية "، لذلك كان هدف الإدارة الاستعمارية تجريد الحركة الوطنية –ومن ورائها الشعب – مما حققته من مكتسبات – عن طريق تحميلها نتائج هذه المجازر، ومن ثمة فصل الشعب عنها عن طريق ترويعه وصدمه بهول القمع والدمار. لكن الإدارة الاستعمارية التي خططت لهذه المجازر ، فاتها أن سياسة الأسوأ لا تؤدي إلا إلى "زيادة التآزر العاطفي" بين الناس. وفي هذه الحالة بالذات –مجازر 8 ماي 1945- أدت إلى تحول نفسي وسياسي حقيقي.[1]

3-تطور الحركة الوطنية (بعد الحرب العالمية II)

إن روح الإصرار والتحدي هي من دفعت بالحركة الوطنية رغم حجم الانكسار، إلى معاودة النضال السياسي بعد 1945، لكن بمحصلة نقدية للواقع السياسي (ظروف وممارسة).[2] إن هذه التجربة أبانت للحركة الوطنية الشكل الذي يجب أن تتبناه مستقبلا .

كان على حزب الشعب أن يختار بين مواصلة العمل السري الذي نشأ عليه وتعوّد عليه (وهو المحظور منذ 1939) وبين النزول إلى الميدان عبر " الشرعية " ككل الأحزاب الأخرى ، والتي منحتها حق التحرك. وأخيرا انتهى الحزب في اجتماعه في نوفمبر 1946 إلى تنظيم جديد يقوم على :

- الإبقاء على "حزب الشعب " –المحظور- يواصل نشاطه في السرية حتى إذا أكتشف بعض مناضله ، فهناك من يواصل النشاط الحزبي في :

- حزب " شرعي " معلن لدا الإدارة الاستعمارية وهو " حركة انتصار الحريات الديمقراطية " (MTLD) وقد مكنته هذه الواجهة الشرعية من ضمان التواصل مع الجماهير الشعبية ومخاطبتها عبر منابر حملات الترشيح للمجالس المنتخبة ، وكذا عبر صحافته التي أصدرها [3]، والتعبير عن خياراته وتوجهاته الوطنية.

---

(4) أحمد مهساس ، المصدر السابق ، ص.19.

(5) حسين آيت أحمد ، روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942 - 1952 ترجمة : سعيد جعفر، منشورات البرزخ ، الجزائر ، ص.42 .

(1) الأعمال الكامل لـ: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية . المجلد 2.ج 2. المرجع السابق، ص. 42.

(2) شهادة أحمد مهساس لجريدة اليوم ، العدد 1161(2002.11.19)،المصدر السابق، ص.5.

(3) نفسه ، ص.5.

وقد إستطاع الحزب في هذه الفترة التوغل في مختلف شرائح الشعب الجزائري في صفوف النساء، الشبيبة، الطلبة والعمال .[4]

غير أنه إذا كان حزب انتصار الحريات الديمقراطية الشرعي قد استعاد روح المبادرة في أوساط الجماهير الجزائرية باسمه هو هذه المرة –بعدما كانت لصالح فرحات عباس باسم " أحباب البيان " قبل ماي 1945 ، فإن حزب الشعب السري ، كان تحت ضغط العناصر الثورية الراديكالية لدفعه نحو ترجمة التوجه الثوري على أرض الواقع ، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء " المنظمة الخاصة" (O.S) السرية .[5]

أما حزب فرحات عباس فعلى العكس من حزب الشعب ، فتحت تأثير ووقع صدمة مجازر إلـ :8 ماي ، عاد ليجتر أطروحة " الاندماج " السابقة. فقد اعتبر فرحات عباس أن " التطرف " لا يجدي ، ولن يمكن الجزائريين من الحصول على حقوقهم ، وأن المؤسسات الفرنسية (المجالس) هي برأيه، الكفيلة بتحقيق هذه الحقوق. وخاض فرحات عباس بحزبه الجديد " الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" (UDMA) الذي أنشأه في أفريل 1946 [1]، أول الانتخابات بعد إعادة تشكيل التيارات السياسية ،و التي كانت خاصة بانتخابات المجلس التأسيسي الثاني في (2 جوان 1946)، وقد فاز فيه حزب فرحات عباس ب 15 مقعدا (من بين 18 مقعدا مخصصا للجزائريين) في غياب حزب الشعب [2] (الذي ما يزال محظورا) وعرض نواب الاتحاد الديمقراطي مشروعهم على الجمعية الفرنسية (البرلمان) وعندما تناولوا الكلمة لأول مرة في جلسات الجمعية (المنعقدة بين 22 إلى 25 أوت 1946)، قابلهم النواب الفرنسيون بالشتائم والصراخ مما دفع بفرحات عباس إلى الرد عليهم بقوله: " إن هذه فرصتكم الأخيرة، ونحن آخر الحواجز " وكان فرحات عباس يشير بذلك إلى حزب الشعب.[3]

وفي الوقت الذي استمرت فيه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد حوادث 8 ماي في نهجها الإصلاحي، وركزت أكثر برئاسة الشيخ البشير الإبراهيمي ، على توسيع شبكة المدارس الحرة وبناء المساجد في كامل تراب الجزائر وتفعيلها عن طريق صحيفتها (البصائر) التي عادت إلى الصدور[4]، عاد الحزب الشيوعي الجزائري في أعقاب مجازر 8 ماي ليتخذ مواقف معادية لقادة الحركة الوطنية ، وطالب بإعدام مصالي الحاج ، عباس فرحات والبشير الإبراهيمي ، بل وشارك قياديوه الموجودون في حكومة

---

[4] محمد الطيب العلوي ، المرجع السابق ، ص.251 .
[5] شهادة أحمد مهساس ، جريدة اليوم ، المصدر السابق ، ص.5 .
[1] بموجب قانون العفو العام الصادر في 9 مارس 1946 الذي صادق عليه المجلس التأسيسي الفرنسي الأول (1945) ودخل حيز التنفيذ في 16 مارس 1946 .
[2] أحمد مهساس ، الحركة الثورية ، المصدر السابق ، ص.267- 266 .
[3] نفسه ، ص.268 .
[4] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق ، ص.253 .

دوغول [5] – لأن الولاء لم يتغير- في قمع الجزائريين وقنبلة قراهم ومدا شرهم، إلى جانب المعمرين والقوى الاستعمارية. [6]

وعلى العموم ، فقد الحزب الشيوعي الجزائري بعد هذا جل مناضليه الذين كانوا انضموا إليه بعد مشاركته في المؤتمر الإسلامي الأول عام 1936 .

وبالعودة إلى حزب الشعب الذي عاد تحت اسم " حركة انتصار الحريات الديمقراطية " والذي شارك في انتخابات البرلمان الفرنسي (الجمعية الفرنسية) في نوفمبر 1946 ، كانت هذه الانتخابات الأولى التي يدخلها بعد ماي 1945 ، وعدت (الانتخابات) رهانا حقيقيا وتحد للحزب في آن واحد، ذلك أن هذه الانتخابات هي اختبار حقيقي لقياس شعبية الحزب بعد " زلزال " 8 ماي 1945 ، والتي سوف تحدد طبيعة إدارة الصراع بين الحزب والإدارة الاستعمارية وإن كانت هذه الأخيرة سوف لن تنتظر صدور النتائج خاصة أمام الأسماء البارزة التي قدمها الحزب للانتخابات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى وهو الأهم فإن هذه النتائج سوف تؤدي في الحالتين الفوز أو الهزيمة ، إلى زيادة حدة الصراع داخل الحزب بين أنصار " الاستمرار في اللعبة الانتخابية إلى حين " وبين أنصار تحيين العمل المسلح.[1]

وبالفعل فقد حدث ما كان متوقعا ولم تفز حركة الانتصار سوى بخمسة مقاعد [2]، ورغم أن برلمانيو حركة الانتصار على قلتهم ، استطاعوا القيام بمرافعات جريئة لصالح القضية الجزائرية في المجلس الوطني الفرنسي خلال النقاش حول الوضع القانوني للجزائر الذي أفتتح في شهر أوت 1947، و قام نواب الحركة الخمسة خلالها بمحاكمة النظام الاستعماري على جميع الأصعدة ، وانتهى تدخل الأمين دباغين بجملته التي قال فيها : " ليس هناك مثلا في التاريخ ، من بولونيا إلى تشيكوسلوفاكيا اللتان فقدنا سيادتهما نتيجة لحرب خاسرة أو لاعتداء موصوف ولكنهما تمكنتا في الأخير من استرجاعهما ".[3]

ووصل الأمر إلى حد دخولهم في ملاسنات مع النواب الفرنسيين الذين قاطعوا تدخلات الأمين دباغين ومسعود بوقادوم عدة مرات بكيفية صاخبة .[4]

1- تشكيل المنظمة الخاصة (O.S)

---

[5] مثل" موريس توريز" (Morice Torèze) نائب رئيس الوزراء في الحكومة الفرنسية اليسارية والآخر : شارل تيون(Charles Téon) وزير الطيران. الأعمال الكاملة لـ: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية المجلد2 . ج3 .المرجع السابق، ص.251 .

[6] نفسه ، ص.254 .

[1] أحمد مهساس ، الحركة الثورية ، المصدر السابق ، ص. 275- 276 .

[2] في قسنطينة : لمين دباغين ودردور جمال وبوقدورة مسعود (ربما يقصد بوقادوم مسعود) ، في الجزائر العاصمة : أحمد مزغنة و محمد خيضر. المصدر نفسه، ص.275 .

[3] حسين آيت أحمد ، المصدر السابق ، ص.129 .

[4] محمد الطيب العلوي ، المرجع السابق ، ص.259 .

كان هذا كافيا لأنصار الخيار الثوري داخل حركة الانتصار للضغط باتجاه ضرورة الانتقال إلى العمل المسلح في المنظور القريب ، خاصة من طرف العناصر " النشيطة " وهو ما جعل الحركة ترضخ وتقرر في مؤتمرها الأول في 15 فيفري 1947 ، إنشاء " المنظمة الخاصة " (O .S) كجناح عسكري سري مهمته الإعداد التقني للثورة المسلحة في الوقت المناسب [5]، أسندت رئاستها إلى محمد بلوزداد .

غير أن الذي حدث بعد هذا هو استمرار الحزب في " لعبة الانتخابات"، ونجاحه في الانتخابات البلدية (3 أكتوبر 1947)، أعطى الانطباع بانغماس حركة الانتصار في العمل السياسي. رافقه تجاهل قيادة الحزب " للمنظمة الخاصة في غمرة هذا " النجاح " الذي كان من المفروض أن يكون غطاءا للدفع

باتجاه تقوية عضد المنظمة، لكن هذا لم يحدث، وهو ما فهمه عناصر المنظمة على أنه تراجع من الحزب عن الخيار الثوري ".[1]

انتخابات الجمعية الجزائرية (15 نوفمبر 1948) كانت نقطة تحول مفصلية في تاريخ الحزب نظرا لأن الجميع وبدون استثناء اقتنع أمام قمع وتعسف الإدارة الاستعمارية أن انتخابات المجلس الوطني الجزائري ، جرت على مقاس الحاكم العام " نيجلين"(Nijlen) [2] الذي بدأها بحملة قمع واضطهاد في صفوف حركة الانتصار على وجه الخصوص، حيث جرى توقيف وسجن 32 مرشحا للحركة (من بين 59) وإرهاب المنتخبين لإرغامهم على التصويت لصالح مرشحي الإدارة الاستعمارية. [3] في هذه الأثناء كان أعضاء المنظمة الخاصة ينتظرون قرار الحزب بالإذن ، لمباشرة نشاطاتها العسكرية مع بداية عام 1948 كما كان مقررا .

كما قرر الحزب أن تكون مشاركته في انتخابات 1948 كآخر مشاركة وينتقل بعدها إلى مرحلة أخرى من العمل [4]، لكن عناصر المنظمة الخاصة ظلت إلى غاية نهاية عام 1948 تنشط دون متابعة من الحزب . وفي ديسمبر 1948 ، قدم حسين آيت أحمد مؤول المنظمة –بعد وفاة بلوزداد –في اجتماع اللجنة المركزية للحزب المجتمعة في نفس التاريخ في " بز الدين " (أو أوزدين في بعض المراجع) –بعين الدفلى حاليا – بين فيه أن المنظمة أصبحت جاهزة للعمل وأن على القيادة أن تختار بين الشروع في العمل المسلح أوحل المنظمة الخاصة .[5]

---

[5] أحمد مهساس ، الحركة الثورية ، المصدر السابق ، ص.305 .
[1] أحمد مهساس ، الحركة الثورية ، المصدر السابق ، ص.280 ،326.
[2] هو وزير تربية سابق وهو إشتراكي ، عين حاكما عاما بالجزائر بدلا عن "شاطينين " (Chataignean) وقد ارتبط " نيجلين " بقضية الإنتخابات المفبركة هذه .
[3] أحمد مهساس ، الحركة الثورية ، المصدر السابق ، ص.317 - 318 .
[4] أحمد مهساس شهادته لجريدة اليوم ، المصدر السابق ، ص.5 .
[5] محمد عباس ، رواد الوطنية ، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومه ، الجزائر،2004 ، ص.86 .

قرار الحزب جاء وفق معادلة " لا ثورة ولا حل " بحجة أن الأقلية المتحمسة للثورة غير قادرة على جر المناضلين والشعب إلى خيار العمل العسكري ، لأن الجميع ما زال تحت صدمة مجازر 8 ماي 1945 ، كما أن المنظمة في حد ذاتها لم تختبر قدرتها بعد على مثل هذا العمل .[6]

هذا الحل المبهم كان في الحقيقة يحمل الكثير من دلالات الوهن ، ويفسر أن ثمة إختلالات أصبحت تتكشف مع مرور الأيام بداية بظهور نوع من التحفظ " العملي" على " العمل العسكري "ـعلى الأقل في ذلك الوقت – وإن كانت الحركة لتزال ترفعه لكن مع " شرط " توفر الظروف المناسبة لكن إلى متى ؟ السؤال يبقى مطروحا !

لقد بدا أن هناك " نفاقا سياسيا " أصبح يطبع تصرف قيادة الحركة ، وأنها وقعت في فخ الانتخابات ولم تعد قادرة على التفريط في المكاسب الشخصية التي جنتها من وراء هذه الانتخابات .

وبالرغم من أن المنظمة قد نبهت إلى مخاطر هذه الوضعية إلا أن الذي حدث هو أن تم تجاهلها من 1947 إلى غاية 1950 أي إلى تاريخ اكتشافها [1] من طرف مصالح أمن العدو. وقبل هذا التاريخ حاول لامين دباغين فصل المنظمة الخاصة عن الحزب فتم إبعاده وعزله من الحزب سنة 1949 ، كان أن زادت هذه التطورات في الهوة بين التيار الثوري الذي أصبح ضعيفا داخل الحزب ، وانحصر في المنظمة الخاصة المهمشة ، وبين التيار المعتدل [2] (وهو التيار الذي عرف فيما بعد بالمركزيين) والذي اصطف فيه كبار المسؤولين الذين لم يكونوا يجهرون صراحة بمعارضتهم للخط الثوري مع دعاة " التيار المعتدل " "المتعقلون" الذين بالغوا في اشتراط توفر الظروف التي ينبغي توفرها قبل الشروع في الكفاح المسلح .[3]

لقد أصبح جليا ، أن الحزب فقد في هذه المرحلة الكثير من توهجه الثوري ، وبدأت البيروقراطية تحل محل النضال الفعال ، وشكلت دليلا للجناح الثوري على أن الحزب في اتجاه التخلي عن الخيار الثوري والتحول إلى الاتجاه الإصلاحي سواء عن قصد أو عن غير قصد. [4]

نهاية سنة 1949 سوف تكون بداية العد التنازلي لتفكيك الحزب انطلاقا من أبعاد الدكتور لامين الدباغين في ديسمبر 1949 بدعوى انحرافه عن الاتجاه الحزبي. وقد أحدث هذا الإبعاد رجة داخل الحزب ، وأثار سخط الكثير من المناضلين خاصة من طرف نخبة الحزب التي رأت في إبعاده خسارة كبيرة للحزب. [5] والحقيقة أن قضية إبعاد دباغين تعود إلى سنة 1948، عندما عقدت اللجنة المركزية للحزب

---

[6] نفسه، ص. 70 ، 86 .
[1] شهادة أحمد مهساس ، جريدة اليوم ، المصدر السابق ، ص. 5 .
[2] أحمد مهساس ، الحركة الثورية ، المصدر السابق ، ص.325 - 326 .
[3] نفسه، ص. 326 .
[4] أحمد مهساس ، الحركة الثورية ، المصدر السابق ، ص. 326- 327 .
[5] محمد يوسفي ، الجزائر في ظل المسيرة النضالية ، المنظمة الخاصة ، تعريب محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات ثالة ، الجزائر ، 2007 ، ص.119 - 120 .

اجتماعا لها بنواحي بوزريعة بالجزائر العاصمة، وفوضت الدكتور الدباغين سلطات مطلقة لإدارة السياسة الخارجية للحزب. [6]

مما أثار حفيظة أنصار مصالي الحاج الذين يبدو أنهم إستاؤوا من تنامي صورة الدكتور في قمة الحزب وقاعدته ، وأصبح أقرب إلى " مرتبة زعيم حزب الشعب" [1] وظهرت " الأزمة البربرية "(البرباريزم) في سنة 1949 [2] فأتهم دباغين بأنه ركب موجة الانفصاليين .[3]

2- اكتشاف المنظمة الخاصة(O.S) :

لقد كان من الطبيعي في ظل هذه الظروف الحرجة للحزب ، أن تتعقد الأمور فقد تناست قيادات حركة الانتصار ، أن المنظمة (O.S) كانت في هذه المرحلة قد قطعت أشواطا مهمة في مسار الإعداد المادي والمعنوي للثورة ، فالحس الثوري قد بلغ نقطة الذروة عام 1949 بين مناضلي " لوس " أنفسهم بعد جهود التعبئة التي قاموا بها في الأوساط الريفية، لذا فقد كان المد الثوري في هذه المرحلة في أوجه[4] وقد دفعت هذه الحالة التعبوية الشاملة بالمنظمة الخاصة إلى مطالبة الحزب إما بتفعيل المنظمة أو حلها – كما تقدم ذكره- . وهكذا فما كانت المنظمة الخاصة قد حذرت منه ، وقع بالفعل. ففي 18 مارس 1950 وعلى إثر حادثة عبد الرحمن خياري المدعو " رحيم " [5] بتبسة ، اكتشفت أجهزة الأمن الاستعمارية ، تنظيم المنظمة الخاصة [6] ، و باشرت السلطات الأمنية وللعدو ، حملة اعتقالات واسعة في صفوف المنظمة وزادت في إجراءاتها القمعية ، وطالت عمليات الاعتقال الكثير من قيادات المنظمة ولم ينجو حتى مسؤولها الوطني أحمد بن بلة. ومن حسن حظ المنظمة إفلات أكثر عناصرها راديكالية من قبضة الشرطة الفرنسية وهم محمد بوضياف ، ديدوش مراد ومصطفى بن بوالعيد ، وفي المجموع بلغت الحصيلة حوالي 400 معتقل.و قد رأت [7] حركة الانتصار أنذاك أنها قامت بما كان يجب القيام به في حدود إمكاناتها ، وأنها

---

[6] يحي بوعزيز، الإتهامات المتبادلة بين مصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962، دار هومه ، الجزائر، 2005 ، ص.35 .

[1] محمد يوسفي ،الجزائر في ظل المسيرة النضالية. المصدر السابق ، ص.120 .
[2] يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص.35.
[3] حسين آيت أحمد ، المصدر السابق ، ص.196 ولتفاصيل أكثر، ينظر المصدر نفسه، 169 - 214.
[4] لتفاصيل أكثر ، ينظر محمد يوسفي الجزائر في ظل المسيرة . المصدر السابق ، ص.133 - 136 .
[5] كان المدعو رحيم قد فصل من الحزب وخاض حملة للتنديد بالحركة فعزم محمد بوضياف (المعروف بإسم سي على) وديدوش مراد (المعروف باسم سي عبد القادر) اللذان كان في جولة تفقدية بالشرق القسنطيني ، على إختطافه لارغامه على كتمان السر . وبعد إختطافه تمكن "رحيم " من الآفلات بعد أن قفز من السيارة وأسرع إلى مركز شرطة العدو وروى لهم الحادثة بتفاصيلها. محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة. المصدر السابق ، ص.134- 135.
[6] أحمد مهساس ، الحركة الثورية. المصدر السابق ، ص.332 .
[7] نفسه، ص.333 .

جنبت المنظمة الانهاء التام عندما أعلنت حل الخلايا التي تم اكتشافها وتجميد ما بقي منها في لأوراس ، جرجرة والعاصمة.[8] ولم تكن فرضية " المؤامرة " التي حاجج بها الحزب الإدارة الاستعمارية إلا لمصلحة الحزب. والنتيجة أن فر العشرات من أعضاء المنظمة إلى الجبال واختفوا عن الأنظار ، وكانت تلك رسالة واضحة بالتوجه مذاك إلى العمل المباشر[1] والذي لم يكن سوى العمل المسلح .

ولكن الغريب أن حركة الانتصار ورغم خيباتها الانتخابية ، استمرت في ذات اللعبة في انتخابات 1951 التشريعية ولم يكن ذلك يعني سوى سيطرة العناصر المعتدلة على مفاصل الحزب. ولم تكن مبادرة إنشاء "جبهة الدفاع عن الحريات واحترامها " في أوت 1951 بين الحركة والاتحاد الديمقراطي للبيان والعلماء والشيوعيين إلا لتصب في هذا الاتجاه. وفي سنة 1952 بدأت عملية "شد الحبل " بين " أصحاب الإدارة"(المعتدلين) وبين مصالي الحاج الذي انتهى بعد جولاته "الشعبية" في الجزائر إلى أبعاده من طرف الإدارة الاستعمارية ووضعه تحت الإقامة الجبرية بفرنسا، وخلا بذلك الجو لأصحاب الإدارة.[2]

باكتشاف المنظمة الخاصة في ربيع 1950 "بخبر تافه" يكون وراء تقويض المنظمة[3]، إذ ليس من السذاجة تعليق اكتشاف أمر المنظمة إلى سلوك "ساذج" ناتج عن طيش غير مبرر فأين انضباط الحزب المعهود،ثم إبعاد مصالي إلى فرنسا، يكون الحزب من الناحية العملية قد تناثر.

3- التصدعات السياسية ومؤتمرات الانفصال [4] :

وجدت إدارة الحزب في إبعاد مصالي الحاج – من طرف السلطات الاستعمارية – فرصة سانحة لسحب ما بقي من صلاحياته وفرض توجهها ، وقررت المشاركة في الانتخابات البلدية لعام 1953. دخول ممثلي الحركة إلى جانب " شوفاليي " (Chouvalier) (شيخ بلدية الجزائر العاصمة منذ 4 ماي 1953) أثار سخط مصالي الذي إتهم قيادة الحزب " بخروجها عن جادة الحزب وضلوعها في التعاون مع الخصم ". إدارة الحزب من جهتها ، انتقدت أسلوب مصالي وألفاظه العنيفة وأتهمته بالشعبوية وعدم القدرة على العمل بفعالية. وفي مؤتمر أفريل 1953 أبعدت كل العناصر الموالية له من أجهزة الحزب،[5] واستحدثت لجنة مركزية تحدد سياسة الحزب بدلا عن سلطة مصالي الأحادية. وكان رد مصالي عدم الاعتراف بهذه اللجنة وطالب بتسليمه السلطات المطلقة إلزاميا. [6]

---

[8] كما أعلنت في إجراء ثان○○○، تعيين بوضياف وماروك في لجنة التنظيم بالحزب و ديدوش مراد وبن عبد المالك

كرؤساء دوائر فأبعدتهم بذلك عن شكوك الشرطة الاستعمارية. محمد عباس رواد الوطنية. المرجع السابق ، ص.127.

[1] Benjamin stora , Algérie , histoire comptemporaine 1830-1988 casbah.editions ,alger (algerie)2004, p.129 .

[2] أحمد مهساس ، الحركة الثورية . المصدر السابق ، ص.338 ، 349 .

[3] محمد يوسفي ، الجزائر في ظل المسيرة النضالية. المصدر السابق، ص.133 .

[4] أحمد مهساس ، الحركة الثورية ، المصدر السابق ، ص. 345 .

[5] نفسه، ص. 359 ،360 ،362 .

[6] نفسه، ص.364 .

تسارع الأحداث من الجانبين، أنصار اللجنة المركزية وأنصار مصالي الحاج أدى إلى زيادة السرعة نحو تفكيك الحزب ، فقد عقد أنصار مصالي إجماعهم بين 13 و15 جويلية 1954 بـ : هورنو (HORNO) ببلجيكا ، والذي أقصى المركزيين من الحزب، وكانت الخطوة الموالية للمركزيين ، الذين رفضوا هم أيضا قرارات " هورنو "، وعقدوا مؤتمرهم "المؤتمر الاستثنائي الحقيقي " – كما سموه – بالجزائر العاصمة من 13 إلى 16 أوت 1954 .[1]

أسفر مؤتمر المركزيين هذا على قرار إعفاء مصالي الحاج ومناصريه مزغنة ومولاي مرباح من جميع وظائفهم من الحزب. [2] وانتهى أمل رأب التصدع مع نقل المعركة إلى الساحات العمومية. [3]

وأود في الأخير أن أسوق تشخيص الدكتور الأمين الدباغين لأزمة حركة الانتصار والصراع الدائر فيها وقد رأيت في إتمام حديث دباغين على طوله نظرا لأبعاده السياسية الكبيرة آنذاك والتي تكفينا عناء البحث في أسباب أزمة الحزب يقول دباغين : " بدأ الشعور القومي يتكون في حوالي عام 1947 ، وفي الفترة الواقعة بين 1947 و1949 ، خطونا خطوات متعثرة وتيقنت عندئذ بأن حركتنا ما تكونت إلا كنتيجة لانتشار الشعور القومي في الجزائر ، وبذلك حقق الشعور القومي هدفه المنشود : وهو أمر على غاية من الخطورة لأننا بعدما حققنا هذا الهدف ، واجهنا مشكلة جديدة وهي : هل نحدد هدفا آخر ونستبدل رجال المرحلة الأولى برجال آخرين ؟ لقد طرحت هذه المشكلة في اجتماع عقدته اللجنة المركزية في أواخر 1948 وأوائل 1949 ، وعرضتها على الشكل التالي :

إذا كان الداعي لقيام حركتنا هو خلق الشعور القومي ، فيجب علينا أن نهنئ أنفسنا لأننا بالفعل نجحنا في خلق هذا الشعور ...أما إذا كان هدفنا .. أن ننتقل بالشعور الداخلي إلى حيز الحقائق المحسوسة بتشييد روح الأمة الجزائرية ، حينئذ يحق لنا أن نتساءل : ألا يجدر بنا أن نستبدل طرائق العمل وطرائق التفكير ؟ ألا يجدر بنا كذلك أن نستبدل رجالا برجال آخرين ؟ وكان الجواب الذي سمعتـه مــن البعض :" نحن رجال المرحلة الأولى ونحن كذلك رجال المرحلة الثانية، نحن رجال السياسة ونحن القادة العسكريين " وعندما نبهت هؤلاء بأنه يتحتم علينا حينئذ أن نحول كل طاقاتنا إلى سلاح نستعمله في الحرب فهل نحن قادرون على القيام بهذا ؟ قيل لي " بلى نحن قادرون " غير أنني لم أقتنع بهذا الكلام لأن النتائج التي انتهت إليها اللجنة المركزية ، كانت متناقضة فمن جهة نلاحظ أن (ح ن ح د) ظلت تمارس نشاطها كحزب سياسي وتشارك في الانتخابات ومن جهة أخرى أخذت في إنشاء المنظمة الخاصة.

وكان رأينا يومئذ أن الأمرين لا يجتمعان .. لاشك أن حزب (ح ن ح د) حقق هدفه الذي كان يعمل من أجله في الخفاء وهو خلق الشعور القومي ، وبذلك وصل إلى نقطة لم يتمكن بعدها من تغيير طرائقه في

---

[1] أحمد مهساس، الحركة الثورية.المصدر السابق، ص.367 .
[2] نفسه، ص.367.
[3] عمار أوزقان، المصدر السابق ، ص.109.

التفكير ، وأساليبه في العمل تبعا للهدف المرسوم ، وهو تشخيص الشعور القومي في أمة جزائرية ذات كيان ، ولهذا فلم يكن هناك مناص من أحد الأمرين : فإما أن يتلاشى هذا الحزب ، وإما أن يصبح معوّقا للحركة القومية .

إلا أن الحزب ظل.. يستجدي أصوات الشعب الجزائري في الانتخابات ، مما جعل الناس في آخر الأمر يملون ويضجرون ، وقد استمر حزب (ح ن ح د) في العمل السياسي ما بين 1949 و 1953 فتسبب في إثارة الإستياء بين صفوف الشعب والمناضلين ، إلى أن جاء اليوم المحتوم الذي انشق فيه هذا الحزب من أجل مسألة ثانوية والحقيقة أنه كان مقطوعا عن مجرى التاريخ ". [1]

4 - ميلاد اللجنة الثورية وتفجير الثورة المسلحة :

عندما كانت المعركة على أشدها بين المركزيين والمصاليين ، تحركت عناصر من المنظمة الخاصة لخلق هيئة مهمتها التوفيق بين الفصيلين ، فقام محمد بوضياف ومصطفى بن بوالعيد بموافقة ديدوش مراد والعربي بن مهيدي ورابح بيطاط بإقناع مسؤولين بارزين من اللجنة المركزية للحزب بالانضمام إلى هذا المسعى ، فتشكلت " اللجنة الثورية للوحدة والعمل " (CRUA) في 23 مارس 1954 وضمت عضويين من "لوس"وهما محمد ضياف وبن بوالعيد وعضوين من المركزيين هما " دقلي " و " بوشبوبة " [2] غير أن هذه اللجنة فشلت في مهمتها وانسحب منها عضوا اللجنة المركزية دخلي وبوشبوبة .[3] نظريا انتهت اللجنة عشية انعقاد مؤتمر المصاليين لأن مهمة اللجنة كانت الحيلولة دون وقوع أي إجراء فعلي يعيق عملية التوفيق لكن بعد انعقاد مؤتمر المصاليين وما ترتب عنه من قرارات، لم يعد بالإمكان التوفيق بين الطرفين وتكرس هذا الانقسام بانعقاد مؤتمر المركزيين وهكذا أصبحت اللجنة الثورية من الناحية العملية تتشكل كلية من أعضاء " لوس " وقرر قادتها الانتقال إلى العمل على الأرض بعيدا عن الطرفين و تمت الدعوة إلى اجتماع إلـ:22 في إلـ : 28 جوان 1954 بمنزل " إلياس دريش" بحي المدنية بالجزائر العاصمة [4] انبثق عن اجتماع إلـ :22 "مجلس ثورة " تشكل من ست قيادات (مجموعة إلـ :6) وهم مصطفى ابن بوالعيد ، العربي بن مهيدي ، ديدوش مراد ، رابح بيطاط ، كريم بلقاسم ومحمد بوضياف وعقدت هذه المجموعة آخر اجتماع لها في إلـ:23 أكتوبر 1954 وفيه تم تقسيم التراب الوطني إلى ست مناطق : المنطقة الأولى (الأوراس) وعين على رأسها مصطفى بن بوالعيد ،المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) وعين رأسها ديدوش مراد، المنطقة الثالثة (القبائل) وعين على رأسها كريم بلقاسم، المنطقة الرابعـــة(وسط الجزائر) وعين على رأسها رابح بيطاط ،

---

[1] مصطفى الأشرف ، الجزائر الأمة و المجتمع ،المؤسسة الوطنية للنشر ،الجزائر، ص.33 .

[2] Aissa kechida les architectes de la révolution témoignages chihab .édition ,Alger,2001 p.58.

[3] محمد دقلي المسؤول العام عن التنظيم ومعاونه رمضان بوشبوبة مراقب التنظيم، تم إختيارهما نظرا لمكانتها في الحزب، وكان بوضياف وبن بوالعيد يعولان عليهما للإتصال بالمناضلين القادرين على دعم حركتهما والإستفادة من الوسائل المادية (الأماكن والآلات والسكريتارية)والمانية للحزب وكان هدفCRUAهو شد صفوف الحزب والزامه بالعمل المباشر. Ibid.P.69

[4] Ibid .P.68.

المنطقة الخامسة (القطاع الوهرانى) وعين على رأسها العربي بن مهيدي، بينما لم يتم تعيين مسؤول المنطقة السادسة (الصحراء)[1] وعين محمد بوضياف كمنسق وطلب منه الالتحاق بالبعثة الخارجية [2] بالقاهرة لإبلاغها بالقرارات المتخذة ، كما حدد تاريخ تفجيـر الثـورة ("j jour ") وكان الفاتح نوفمبر 1954 على الساعة صفر ، وضرب موعدا للجميع للالتقاء في إلـ:6 جانفي 1955. [3] كما تم الاتفاق على توجيه نداء إلى الشعب الجزائري (بيان أول نوفمبر) وكذا تسمية جبهة (FLN) وجيش التحرير (ALN). [4] وكانت الظروف الإقليمية والدولية في هذه الأثناء ملائمة ومحفزة على تفجير الثورة بالجزائر ففي المغرب العربي كانت تونس والمغرب تخوضان كفاحا مسلحا ضد الاستعمار الفرنسي الذي كان يتعرض لحملة تنديد واسعة من العالمين العربي والإسلامي. وأضطر في سبتمبر 1954 إلى الدخول في مفاوضات الاستقلال الداخلي لتونس. وفي 20 جويلية 1954 اضطر الاستعمار الفرنسي إلى الانقياد مهزوما لتوقيع اتفاقية جونيف التي تعترف بوجبها باستقلال الفيتـنام

(الهند الصينية) وجلاء قواتها من أراضيه ، وقبل أول نوفمبر 1954 بأكثر من أسبوع واحد وبالضبط في 19 أكتوبر تم توقيع المعاهدة المصرية البريطانية لاستقلال مصر. وفي اليوم الموالي 20 أكتوبر وقعت فرنسا معاهدة استقلال الهند. [5]

قبل عمليات ليلة الفاتح نوفمبر ، تم توزيع كميات الأسلحة على قلتها ، إذ كانت منطقة الأوراس تتوفر على حوالي 300 قطعة سلاح (نوع ستاتي إيطالية) أرسلت منها20 قطعة إلى المنطـقة الثـانيـة(الشمال القسنطيني) و 30 إلى القبائل، فيما أعتمد في المنطقتين إلـ 4 و5 على ما قدم من المغرب. [6]

وهكذا ففي ليلة إلـ : 31 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 1954 ، شن الثوار (الذين كان عددهم ما بين 200 و300) ثلاثين هجوما على أهداف عسكرية وبوليسية [1] شملت معظم أنحاء الوطن .

---

[1] تقول بعض المصادر أنه كان مقررا تعيين الحاج العربي الجيلالي الذي كان عضو في لوس على رأس المنطقة السادسة وقد ذكر هذا فتحي الذيب ، في كتابه : عبد الناصر وثورة الجزائر ، دار المستقبل القاهرة (مصر) 1984 ص.36 . لكن قياده الثورة إكتشفت بأنه جاسوس وعميل ففر الحاج العربي الذي عرف بعدها بـ: " كوبيس " إلى صف العدو .

[2] والذي كان يتشكل من محمد خيضر ، آيت أحمد بن بلة وهي بعثة حركة الإنتصار سابقا بالقاهرة .

[3]MOHAMED TEGUIA L'ALGERIE EN GUERRE O.P.U .Alger, 2007,P. 95.

[4]Aissa Kecheda ,OP .Cit.P.92.

[5] مولود قاسم نايب بلقاسم ،بعض مآثر فاتح نوفمبر ، دار البعث- قسنطينة- الجزائر .ص.17- 19 .

[6]MOHAMED TEGUIA ,OP.CIT.P.95- 96.

[1] جوان جليسبي ، الجزائر الثائرة، ص. 188 .

ووضع بذلك أصحاب نداء :" أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ..." الأمة الجزائرية بكل مكوناتها حركة وطنية و جماهير، أمام مسؤولياتها التاريخية التي لن تكون منذ هذا التاريخ إلا مواصلة الكفاح المسلح حتى تحقيق النصر مع ما يتطلبه هذا الهدف من تضحيات .

إن انطلاق شرارة الثورة المسلحة قد أصاب الإدارة الاستعمارية وحكومتها بفرنسا بحالة من الذعر والارتباك الشديدين أفقداهما زمام المبادرة [2]، فقد شبه لهم أول نوفمبر بالزلزال وسارعت الإدارة الاستعمارية إلى التقليل من هول الصدمة عليها وعلى معمريها ووصفت عمليات الفاتح نـــوفمبر بـ :"الاعتداء" وأنه من تدبير " عصابات إرهابية صغيرة " وقد اتخذت كل إجراءات الحماية والقمع التي " يستلزمها الموقف " هذا ما صرح به " روجي ليونار " (Roget -Leonard)الحاكم العام في اليوم الموالي لأول نوفمبر، في محاولة لتهدئة روع المعمرين – كما سبق ذكره- الذين صاحوا :" إننا لا نتوجه إلى الولاية العامة فحسب بل نستغيث بباريس لاتخاذ الإجراءات الصارمة والتدابير اللازمة ". [3]

في الجزائر كما في فرنسا ، تملك الرعب الجميع وأخذ " مندبيس فرانس "(mandès France) رئيس الحكومة الفرنسية يواسي نفسه بتصريحات يتوعد فيها من يسميهم ب " المتمردين ". [4]

أما في الجزائر فجماهير الشعب الجزائري كان موقفها " مزيجا من الفرح والتساؤل هل يصدقون ما يسمعون ويقرأون " .[5] أما لدى الهيئات والأحزاب فكان موقفها إلقاء اللوم على الإدارة الاستعمارية التي لم تستمع لتحذيراتها. [6]

أما في العالم العربي فلا شك أن الشعوب العربية قد سرها إعلان الثورة ضد المستعمر الفرنسي في الجزائر، وهو ما ظهر في تجاوب المجلس الوطني السوري والمجلس الوطني الأردني في تأييد ثورة الجزائريين رغم أن المبادرة خنفت في البرلمان نفسه[7]، إلا أنها كانت تعبير صادق على تجاوب الشعب العربي مع الثورة في الجزائر. أما على الصعيد العربي الرسمي (الحكومات العربية) فإن مصر كانت السباقة إلى احتضان إعلان الثورة عندما " انطلق من إذاعتها نداء أول نوفمبر إلى العالم". [1] ونفس الشيء بالنسبة لدول المغرب العربي تونس والمغرب. إلا أنه يجب القول أن ردود الفعل العربية كانت متذبذبة تجاه الثورة في بدايتها [2] إلا أنها تطورت لاحقا .

وهكذا فباندلاع الثورة المسلحة ، بدأ عهد جديد، عهد بداية نهاية " الجزائر المستوطنة "، مسيرة ستدوم أكثر من سبع سنوات وستنتهي في سنة 1962. [3]

---

[2] جمال قنان ، المرجع السابق ، ص.264 .
[3] مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع السابق ، ص. 86،88،89 .
[4] نفسه، ص. 57 .
[5] نفسه، ص. 58- 59 .
[6] مصطفى هشماوي ، موضوع :جذور نوفمبر 54 في الجزائر ، مجلة أول نوفمبر ، عدد 161 (1999) ، ص.15.
[7] مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع السابق ، ص.190-191 .
[1] مولود قاسم نايت بالقاسم، المرجع السابق ، ص.191.
[2] نفسه ، ص.191.
[3]BENJAMINSTORA , OP.CIT. P. 117 .

الفصل الثاني

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث 1:الظروف العامة بالأوراس بين 1929 - 1954 :

أعتقد أن اختياري للفترة الممتدة بين1929 – 1954 ومحاولة الوقوف على أهم التطورات الاقتصادية،الاجتماعية، الثقافية والسياسية الحاصلة فيها بمنطقة لأوراس،اختيار أملته اعتبارات عدة.

فإذا كانت نهاية الفترة تبدو واضحة وهي تاريخ إعلان الكفاح المسلح، فإن سنة 1929 فضلا عن كونها تمثل تاريخ ميلاد مترجمنا محمد عموري ، فهي أيضا بداية تحول كبرى في تاريخ الأوراس على جميع الأصعدة، وبداية مرحلة نضج حقيقية هي في الحقيقة محصلة تراكمات سابقة لم تكن تخلو من مشاعر و سلوكات ذات نزوع تحررية، وستقود هذه النزوع، لأوراس في نهاية المطاف إلى تصدر التوجه الثوري بحلول سنة 1954 .وهو توجه يبدو أنه ينسجم مع فطرة أهل لأوراس الذين استمدوا ثباتهم وقوتهم وصفاء سريرتهم، من جبل الأوراس (رمز الأوراسين) الذي أبى أن يغير اسمه منذ العصر الروماني والبيزنطي (auresius) إلى يومنا هذا . [1]

ظل أهل لأوراس في كامل الجزء الجنوبي من القطاع القسنطيني حتى حواف الصحراء، معقل للمقاومة الجزائرية منذ أواخر القرن الأول قبل الميلاد ضد الاحتلال الروماني[2] إلى سنة 1837 عندما دخل كامل لأوراس في المقاومة إلى جانب أحمد باي الذي دعاهم للدفاع عن قسنطينة التي حاصرها الفرنسيون للمرة الثانية[3]، إلى إعلان الكفاح المسلح في الفاتح نوفمبر 1954 .

1-الظروف الإقتصادية والإجتماعية:

كانت السنوات الممتدة بين 1925 إلى 1931، عسيرة على السكان الأهالي خاصة بالأرياف .[4] ورغم أن تداعياتها الاجتماعية كانت عامة على كامل الجزائريين ،إلا أن أثارها على سكان الأوراس كانت بالغة بالرغم من أن حياة أهل الأوراس كانت عبارة عن معاناة دائمة. فبعد سنوات المجاعة (1866-1868)، لم يكن سكان الأوراس طوال الفترة الممتدة بين 1869 و 1939 في راحة سوى بمعدل سنتين في كل عشرية. [5]

---

[1] محمد الصالح ونيسي،الأوراس تاريخ وثقافة ، منشورات زرياب ، الجزائر، 2007 ، ص.14 .

[2] اضطر فيها الرومان إلى خوض حرب دموية مهولة ضد القائد البربري " يوغرطة" إلى الحد الذي قال عنها المؤرخ "سالوست" (SALLUSTE) بأنها حرب جديرة بأن تروى. عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي (1837-1939) الجزء الأول، دار هومه، الجزائر، 2005 ، ص.109 .

[3] نفسه ، ص.112 .

[4] علي مراد، الحركة الاصلاحية الإسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني و الإجتماعي من 1925إلى 1940 ، ترجمة محمد يحياتن ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2007 ، ص.69 .

[5] عبد الحميد زوزو،الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي(1837- 1939)،ج2.دار هومه، الجزائر،2005، ص.66 .

لقد فرض الوضع الاجتماعي المأساوي لسكان الأوراس سنة 1931، نفسه على نقاشات المجالس المالية. فقد توجه حينذاك رئيس المندوبية العربية الأستاذ شريف سيسبان [1] بما يلي:"هذا صحيـــح ويا للأسف!إثر سنوات العجز المنقضية، كما على إثر نسبة الوفيات الشديدة للماشية من الغنم،وجد الفلاحون وخاصة الأهالي أنفسهم هذه السنة (1931) في وضع صعب للغاية، وأرى بأن على الإدارة مساعدتهم مساعدة جمة... إننا لا زلنا نتذكر السنة 1920-1921 التي يمكن مقارنتها بالسنة التي نحياها والتي خلالها مات الناس جوعا، إثر البؤس الذي ساد في البلاد، كما انتشرت العديد من الأوبئة لا سيما التيفوس" .[2]

ومهما كان فلا يمكن بأي حال، تبرير هذه الأوضاع المأساوية بتداعيات الأزمة الاقتصادية التي امتدت حتى إلى فرنسا في سنة 1932 [3] ، ذلك أن سكان الريف يمارسون الزراعة المعاشية التي تقوم على تأمين استهلاك السنة الجارية وبذور السنة المقبلة وتخرين الفائض إن وجد، كما أنه لا يمكن أيضا تبرير سوء الأحوال الاجتماعية لأهل الأوراس بسبب السنوات العجاف ذلك أنه ما كان لهذه الأخيرة وحدها، أن تؤدي إلى وفاة الناس جوعا، لولا سياسة مصادرة أجود أراضي الأهالي وتوزيعها على المعمرين الذين غص بهم الأوراس بين سنوات 1902 و1921. [4] لقد كانت فكرة التصدي للتمرد عن طريق الاستيطان هي التي أدت إلى تسريع وتيرة الاستيطان في الأوراس والذي عرف مرحلة التأسيس الفعلي بين 1872 و1882 بهدف مواجهة الانتفاضات المتتالية للأوراسيين ضـد الاحتلال الفرنسي في سنوات: 1848 ، 1858 ، 1864 ، 1870 ، 1879 و 1916.

و بالمجموع تم إنشاء 14 مركزا استيطانيا في الفترة بين 1902 و 1921، جرى إقامتها على أراضي متوفرة فوق الحاجة.[5] تم اقتطاعها من مالكيها بطرق شتى بدءا بالقانون الإمبراطوري (22 أفريل 1863) الذي صادر آلاف الهكتارات بعد أن أزاح عنها ساكنيها من القبائل بدعوى إنشاء الدواوير والقرى.ورغم أن القانون الإمبراطوري قد خص 13 قبيلة من مجموع 27 قبيلة تقطن منطقة الأوراس، فإنه قد وفر للمستوطنين – الذين عارضوا هذا القانون في البداية- ما يقارب 125000 هكتار من الأراضي المشجرة في معظمها .وبإضافة ما كان بحوزة المستوطنين قبل تطبيق القانون الإمبراطوري،

---

[1] ولد بباتنة، كان أبوه يملك مطعم " أكل خفيف" كان يدعو إلى التعاون الوثيق بين الفرنسيين والأهالي،وهو محامي كان منافس الدكتور سعدان (الطبيب في بسكرة والعضو البارز في فدرالية المنتخبين) في انتخابات المجالس المالية وفاز فيها سيسبان بدعم من الإدارة لذلك اعتبر رجل الإدارة. عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار. ج2 . المرجع السابق ، ص.43، 73 .

[2] علي مراد، المرجع السابق، ص.69 .

[3] عبد الحميد زوزو ، الأوراس إبان فترة الاستعمار.ج2.المرجع السابق، ص.25 .

[4] عبد الحميد زوزو ، الأوراس ابان فترة الاستعمار. ج1. ص.380 وج2. المرجع السابق، ص.65 .

[5] عبد الحميد زوزو ، الأوراس ابان الاستعمار.ج2.المرجع السابق، ص.59، 64 ، 65 .

يصبح لدى المستوطنين ما يقارب إلـ : 150.000هكتار. وجاء القانون الإمبراطوري المصغر في 28 أفريل 1887 ليأتي على كامل منطقة الأوراس.[1]

وقد أدت هذه السياسة الاستيطانية إلى تفكيك الإطار البنيوي للنظام القبلي الذي يرتبط بالأرض وإحلال محله نظام إداري جديد أساسه الدوار والبلدية، ووصل الأمر إلى حد تغيير أسماء هذه الدواوير والقرى المنشأة حديثا وربطها بأسماء مواقع جغرافية بغرض تفكيك الروابط بين تلك الاتحادات العرقية.[2]

وهكذا كانت المصادرة المكثفة لأراضي الفلاحين الأوراسيين، هي ما يفسر تدهور أوضاعهم الاقتصادية في حين كانت أوضاع المستوطنين تتحسن باستمرار . وهو ما لم تنكره الإدارة الاستعمارية نفسها في إحدى منشوراتها سنة 1922 حيث جاء:" عندما نتجول عبر مختلف مناطق الجزائر نصدم بالتناقض الصارخ الذي يميز في أغلب الأحيان، ريف الأوروبيين عن ريف الأهالي:أراض مغروسة وجنات من أعناب. تشهد بأن المستوطنين عرفوا كيف يعيدون للأراضي خصوبتها الشهيرة في العهود الغابرة ولكن في الوقت الذي يقوم فيه الفلاحون الأوروبيون بتحسين مزارعهم باستمرار فإن العديد من الفلاحين الأهالي لا يزالون متمسكين باستعمال المحراث البدائي ويجهلون أساليب الزراعة العصرية..." .[3] ولكن الإدارة الاستعمارية التي اعترفت بالفوارق الصارخة بين مستوى المزارعين الأوروبيين والفلاحين الأهالي وحاولت إلقاء اللائمة على الأهالي، فإنها حاولت تجاهل أن أراضي المستوطنين هي أجود الأراضي التي تمت مصادرتها من أصحابها الفلاحين الأهالي الذين دفعوا إلى أراضي جبلية وفي أحسن الأحوال إلى أراضي بور. وقد اعترفت الإدارة الاستعمارية بهذه الحقيقة من حيث لا تدري عندما قالت بأن المستوطنين قد أعادوا للأراضي خصوبتها الشهيرة المعهودة والحقيقة أنهم لم يعيدوها ولكن واصلوا استغلال خصوبة الأرض ومكنوا النشاط الفلاحي.

لم تكن مصادرة الأراضي الوسيلة الوحيدة التي استعملتها الإدارة الاستعمارية " لتطويع" الأهالي، فقد فرضت الإدارة الاستعمارية على سكان الأوراس شتى أنواع الغرامات والضرائب المختلفة كانت أولى هذه الغرامات في 9 فيفري 1844 عندما أجبر الناس في " لمبيز" وأولاد فضالة وأولا سيدي يحي، على دفع كميات من الحبوب لمراكز الجباية الفرنسية عقابا لهم على تمردهم.[4] ونتيجة للارتفاع الفاحش لمختلف أنواع الضرائب رغم تراجع المحاصيل الزراعية والحيوانية بفعل سياسة مصادرة أجور الأراضي وكذلك سنوات الجفاف، فقد عبر السكان عن تذمرهم وسخطهم من هذه الضرائب التي

---

(1) عبد الحميد زوزو ، الأوراس ابان فترة الاستعمار. ج1.المرجع السابق، ص.295.
(2) نفسه، ص.289 .
(3) نفسه، ص.380.
(4) نفسه، ص.233 .

زادت أحوالهم المعيشية سوء، ورفضوا سنة 1857 تسديد هذه الضرائب التي كانت من بين أسباب الانتفاضة التي وقعت في العام الموالي (1858).[1] ورغم هذا لم تتراجع السلطات الاستعمارية عن فرض المزيد من الضرائب لإنهاك المواطنين بالأوراس. وقد بلغ عدد هذه الضرائب ما يفوق إلـ 14 نوعا [2] ، استمر العمل بها إلى سنة 1918 [3] قبل أن تعرف بعض التراجع. وأمام تدهور أوضاع سكان الأوراس، بادرت الإدارة الاستعمارية إلى بعض الإجراءات للتخفيف من معاناة الأهالي ليس رغبة في ترقيتهم ولكن خوفا من التمرد والثورة عليها. من ذلك ظهور بعض المحاولات الرامية إلى إدخال أساليب الزراعة الحديثة وسط السكان [4] وبدأت في خلال سنة 1921 إلا أنه لم يشرع في تطبيقها في الأوراس إلا سنة 1930.

ومن جهة أخرى، ظهرت ما عرف " بشركات الاحتياط الأهلية" التي أنشئت بغرض تحسين وسائل الإنتاج إلا أنها تحولت ابتداء من سنة 1936الى مؤسسات للقرض، تقدم قروض للفلاحين بنسبة فائدة 5 % لمدة 4 سنوات ويمكن تمديدها في مجالي الغرس والسكن من 10 إلى 15 سنة.[5] وقد أتاحت فروع التعاونيات الفلاحية التي أنشئت في كل البلديات الأوراسية ابتداء من سنة 1937، إمكانية بيع الحبوب بأسعار معقولة مع تمكينهم من ضمان ما يكفي من البذور من المخازن التي تم إنشاؤها. وبالفعل فقد حققت هذه الإجراءات نتائج ملموسة من ذلك ارتفاع محصول مخزون الحبوب في مخزن " عين التوتة" من 500 قنطار سنة 1938 إلى 9000 قنطار سنة 1939 .[6]

هل حققت هذه الإجراءات أهدافها؟ الجواب بكل تأكيد لا! فبالرغم من فوائد تلك الإجراءات والتدابير إلا أنها " جاءت في ظرف محدود جدا وفي وقت متأخر وبوسائل محدودة، في منطقة كانت في أمس

---

[1] عبد الحميد زوزو ، الأوراس ابان فترة الاستعمار. ج1. المرجع السابق، ص.241.لمعلومات أوفر ، ينظر المرجع نفسه، ص.233 – 244 .

[2] نفسه، ص.242 .

[3] نفسه، ص.241 .

[4] من بين المسؤولين الذين أوجدوا فرصا جادة نسبيا، نابليون الثالث (Napoleon) بمشروعه المعروف " بالمملكة العربية" وموريس فيوليت (Morice. violet) وإيف شاتينيو (Yves Chataigneau) الوالي العام للجزائر ، هذا الأخير كان قد وضع إبتداءا من 1946 ، برنامجا يقوم على التعاونيات " قطاعات التحسين الريفي (secteurs d'amilioration ag.(SAR ، وحقق هذا البرنامج بعض النتائج:وصل عدد هذه الجمعيات في سنة 1954 إلى مائتين (200 تعاونية) كانت تشغل حوالي 201000 فلاح. عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر. المرجع السابق، ص.330.

[5] عبد الحميد زوزو ، الأوراس ابان فترة الاستعمار.ج1.المرجع السابق، ص.382 – 383 .

[6] نفسه ، ص. 383 – 384 .

الحاجة إلى كل شيء.."[1]، ولم يكن لهذه التدابير الأثر الواضح على أهل الأوراس، لأن الأوراسيين الذين تعودوا على قساوة العيش، لم يعد يعنيهم تحسين أحوالهم المعيشية، بقدر ما أصبح يعنيهم البحث في السبل والأساليب التي تمكنهم من طرد هذا " الكيان" الغريب عنهم إلى ما وراء البحار، لذلك انخرطوا منذ الثلاثينات بشكل كامل في التعليم الحر الذي وفرته لهم الحركة الإصلاحية الإسلامية التي قادتها جمعية العلماء المسلمين – وهو ما سنتعرض له لاحقا– كسبيل لتحرير العقول التي بها تتحرر الأيدي.

2-الظروف الثقافية والسياسية:

1-الظروف الثقافية:

ليس من العسير تأكيد ارتباط أهل الأوراس بـ " الزاوية" كمؤسسة تلقى الإجماع لدى الأوراسيين وتغريهم لدفع أبنائهم إليها للدراسة وتعلم العلوم الشرعية والعلوم الدنيوية. فقد اعتمدت السلطة العثمانية مثلا على قوة الرباط الروحي لفرض وجودها، واعتمدت في ذلك على رجال الدين وأعيان العسكر الذين أعفتهم من دفع الضرائب ومنحتهم الامتيازات العينية أو النقدية.[2]

إن الوزن الروحي والمعنوي الذي كانت تمثله العائلات[3] أو الشخصيات الدينية، إنما كان انطلاقا من الزوايا والمساجد ، وهي أماكن للعبادة ولتعليم القرآن والفقه والتحكيم بين الناس في أمور دنياهم. وقد استمالوا قلوب الناس إليهم لأنهم رجال أتقياء وعلماء وفوق هذا كان الناس يعتقدون أن لرجال الدين قدرات خارقة (كرمات) ومعرفة بما تكنه النفوس، "فكانوا موضع احترام ممزوج بالخوف"، ومن هنا عمل بايات قسنطينة ومن بعدهم الفرنسيون على الإغداق عليهم بمختلف الامتيازات.[4] غير أن الإدارة الاستعمارية اتجهت مع نهاية القرن التاسع عشر إلى تدجين الزوايا الراغبة في البقاء، وفرضت عليها أن تسلك سياسيا، طريقا واحدة وهي تمجيد قوة وعظمة فرنسا التي لا تقهر، وفي المجال التربوي ألزمتها بالاقتصار على التدريس الديني المحض وأخضعته لمراقبة الإداريين الماليين.[5]

وإن كانت هذه الزوايا قد وسعت من أملاكها وثرواتها، إلا أنها دخلت في مرحلة الوهن بعد أن تحالفت مع الإدارة الاستعمارية، وتملصت من الطريقة الرحمانية التي كانت مرتبطة بها قبيل الحرب العالمية الأولي، والتي كانت أكثر انتشارا في الأوراس[1]، وانحصرت – بفعل الإدارة الاستعمارية- بين الحربين العالميتين الأولى والثانية واتجهت إلى بناء المساجد والزوايا والمؤسسات المختصة في تدريس القرآن

---

(1) عبد الحميد زوزو ، الأوراس ابان فترة الاستعمار. ج1.المرجع السابق، ص.383- 384.
(2) نفسه ، ص.92.
(3) كانت عائلات: بن قانة وبوعزيز وبوضياف هي العائلات التي تمثل سلطة البايلك في الأوراس، وهي عائلات ذات أصول نبيلة.
(4) نفسه ص.96 – 97 .
(5) نفسه ص.363 - 364 .
(1) عبد الحميد زوزو، الاوراس ابان فترة الاستعمار. ج1 .المرجع السابق ، ص. 97.

والتربية الدينية، والتي كانت تخضع لترخيص مسبق من الإدارة الاستعمارية. كانت خمس زوايا في بسكرة واثنتان في خنشلة إلى جانب ستة عشرة مدرسة قرآنية، ولم تكن بباتنة أية زاوية ولكن كانت بها أربعة عشرة مدرسة قرآنية. وفي" لمبيز" خمس مدارس قرآنية لم يكن يسمح التدريس بها إلا خارج أوقات الدراسة في المدارس الفرنسية.[2]

وينبغي التذكير بأن " المدارس العربية" التي جاءت بها الإدارة الاستعمارية كبديل للزوايا والمساجد والمدارس القرآنية لإنهاء " حالة العداء" بين الأهالي والسلطة الاستعمارية: " إن هذا المجتمع لا يزال يرفض أن يكنّ لنا المحبة.. وإن نظرة الحذر تجاهنا لا يمكن أن تستأصل إلا بنشر التعليم" كان هذا ملخص التقرير الذي رفع إلى الحاكم العام سنة 1861 .[3] لكن وعلى سبيل المثال فقط فإنه وإلى غاية سنة 1870 ، لم يكن في دائرة باتنة سوى عشرة تلاميذ يزاولون دراستهم في قسنطينة ومعظمهم من أبناء القياد، و 42 تلميذا مسلما يزاولون دراستهم بالمدرسة العربية الفرنسية بباتنة، رغم الإغراءات تارة والتهديدات تارة أخرى، ضد الآباء الذين يرفضون تدريس أبنائهم في هذه المدارس.وأستمر الوضع على حاله حتى نهاية عشرينات القرن العشرين [4] التي أولاها سكان الأوراس للتعليم الإسلامي.

إن مقارنة بسيطة بالأرقام- التي سيأتي ذكرها- تؤكد مدى الاهتمام الذي أولاه سكان الأوراس للتعليم الديني وعزوفهم عن التعليم الفرنسي وفوتوا عليه بذلك فرصة بث سمومه فيهم .

والحقيقة أن هناك الكثير من العوامل التي ساهمت في " مناعة الأوراسيين" أولها: التكوين النفسي للإنسان الأوراسي والذي هو انعكاس للبيئة الطبيعية ذات التضاريس المعقدة والتي خلقت فيه الروح المقاومة و "وعورة الانصياع بالقوة وصعوبة الانقياد بالجبر.وبقدر ما يتحمل قساوة الطبيعة وشظف العيش يضيق بظلم الإنسان وقيوده وتسلطه. كما تجده يركن إلى اللين وطيب المعاملة... وقد وجدت الشريعة الإسلامية السمحة طريقا سهلا إلى هذا المجتمع ذي التكوين الخاص".[5]

وثانيها، وجود الطريقة الرحمانية بالأوراس [1] و التي كانت هذه الطريقة تبسط نفوذها على كامل الأوراس تقريبا، من سوق أهراس ثم سدارته، عين مليلة، بسكرة إلى باتنة. [2] وكانت قوة هذه الطريقة تكمن في دعواها إلى الجهاد، وإلى تطهير الدين الإسلامي من البدع والخرافات.[3]

---

[2] نفسه، ص.365- 366.
[3] نفسه، ص.341 .
[4] نفسه، ص. 345 – 346. ولمعلومات أوفر، ينظر المرجع نفسه ص .341 -351 .
[5] عبد الحميد زوزو ، ثورة الأوراس سنة 1879 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986، ص.29- 30.
[1] عبد الحميد زوزو، ثورة الاوراس.المرجع السابق ، ص.30.
[2] علي مراد ، المرجع السابق ، ص . 66 .
[3] عبد الحميد زوزو ، الأوراس ابان فترة الاستعمار . ج1 . المرجع السابق، ص.103.

ويضاف إلى هذا كله، مجاورة الأوراس لتونس التي كانت خلال الفترة التي اشتدت فيها المقاومة في الجزائر، تعيش في ظل الحكم الإسلامي. فكانت منطقة " الجريد" (توزر، نفطة، وقفصة) في الجنوب التونسي، ملجأ الثوار الجزائريين الذين كانت تلاحقهم السلطات الاستعمارية.[4]

لقد كانت الطريقة الرحمانية، معبرا للحركة الإصلاحية في الأوراس والتي انطلقت من بسكرة من خلال صحف " الحق" و"صدى الصحراء" و " الإصلاح" التي أسسها الشيخ العقبي في سنوات 1926 و 1927 قبل انتقالها إلى الجزائر العاصمة.[5] ثم حركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي دخلت مبكرا إلى المنطقة من خلال عمر دردور (1931) والغسيري (1933) إلا أن انطلاقتها الحقيقية بالأوراس، كانت مع تأسيس نادي الإصلاح سنة 1935 في مدينة باتنة، وتأسيس الشعبة الأوراسية لجمعية العلماء الجزائريين في السنة الموالية، من طرف عمر دردور والذي عين على رأس هذه الشعبية.[6]

تلك هي أبرز العوامل المفسرة للانتشار الواسع للنوادي والجمعيات الدينية والثقافية في الأوراس والتي كانت تدعي كلها الانتماء لحركة العلماء. ففي أكتوبر 1937 ، كان في دائرة باتنة 26 ناد أغلبها ملك للنزعة الإصلاحية أو بالاشتراك مع الناخبين المتعاطفين معها. وامتدت تنظيمات العلماء إلى جميع بلديات المنطقة كلها.[7] وقد كانت هذه النوادي مقار لاجتماعات أعضائها وأماكن يؤمها الناس للاستماع لخطب ودروس جمعية العلماء، وكان أهم هذه النوادي من حيث النشاط "نادي الإصلاح" بباتنة، و"نادي الإرشاد" بآريس، و"نادي الإصلاح" بتاقوست و"نادي الشباب" بحيدوس [8] وغيرها. وكدلالة على الانتشار الواسع لهذه النوادي في كافة مناطق الأوراس، ما حمله التقرير الذي رفعه الغسيري إلى جمعية العلماء بقسنطينة حول سير الإصلاح في الأوراس سنة 1939 ، ويذكر فيه أسماء النوادي والمناطق التي أنشئت فيها هذه النوادي إلى أن ينتهي بالقول إلى : "... ولا يكاد يخلو دوار أو قرية من هذه النوادي". [1]

ولم تكن النوادي وحدها القائمة بالأنشطة التربوية والثقافية، فقد سعت جمعية العلماء إلى توسيع دائرة نشاطاتها بإنشاء المزيد من الجمعيات الثقافية التي كانت فضلا عن دورها التربوي، تقوم بجمع الأموال لبناء المدارس [2] لتعليم الغالبية الساحقة من أبناء الأهالي لأن المدارس العربية الفرنسية التي أنشأتها الإدارة الاستعمارية لم تكن متاحة لهم، وكانت موجهة لأبناء العائلات الميسورة ولأبناء القياد وأبناء

---

(4) عبد الحميد زوزو ، ثورة الأوراس. المرجع السابق،ص .31 .
(5) عبد الحميد زوزو ، الأوراس ابان فترة الاستعمار . ج2 . المرجع السابق، ص.40.
(6) النوي بن صغير، الحركة الإصلاحية في الأوراس،رسالة ماجستير نوقشت بجامعة قسنطينة في 2008- 2009 ، ص.54 .
(7) عبد الحميد زوزو ، الأوراس ابان فترة الاستعمار.ج2 . المرجع السابق، ص.41.
(8) النوي بن صغير، المرجع السابق، ص.58.
(1) النوي بن صغير ، المرجع السابق، ص.59.
(2) نفسه، ص.60 .

العسكر. وقد بلغ عدد المدارس الحرة التي أنشأتها جمعية العلماء في الأوراس إلى غاية سنة 1938 بـ 14 مدرسة من بين 85 مدرسة حرة في إقليم عمالة قسنطينة، يؤمها 4047 تلميذا مسجلا.[3]

كانت المساجد معقل الفكر الإصلاحي للعلماء، وفي هذا قال الشيخ عبد الحميد بن باديس في سنة 1931 على صفحات جريدة الشهاب: " إذا كانت المدارس معمورة بدروس العلم فإن العامة التي ترتاد المساجد تكون من العلم على خط وآخر...".[4] وقد أدى انتشارها وتزايد نشاطها، بالسلطات الاستعمارية إلى التضييق على العلماء ومنعهم من إلقاء الدروس بها بل وإلى غلق البعض منها. هذا فضلا عن الكتاتيب التي انتشرت في جميع القرى والدواوير بالأوراس. وقد كان جهد العلماء هذا محل توجس الإدارة الاستعمارية بالأوراس، فقد رفع حاكم الأوراس تقريرا عنونه بـ:" مرحلة جديدة من التاريخ المضطرب للأوراس" جاء فيه: " يبدو من الضروري في هذا النص الإشارة إلى شيء ذو معنى مختلف سجل لصالح الحركة الإصلاحية وهي الرغبة في التعليم لدى " الشاوية" بالأوراس، فإن الجهود المبذولة من طرف ممثلي جمعية العلماء لإنشاء المدارس قد تكاثفت ليس فقط لدى أنصارهم بل كذلك لدى التقليديين...ويبدو من الأكيد أن تطور التعليم في الأوراس وفي باقي الجزائر، يشكل تهديدا حقيقيا للمحافظين البربريين في حالة اعتبار أن هؤلاء مثالا للركود والجهل في غالب الأحيان".[5] ونظرا لدور جمعية العلماء المتعاظم في شؤون أهل الأوراس من التعليم إلى الجوانب الاجتماعية، فقد شكلت لجانا لإصلاح ذات البين بين الناس دون مقابل، فأمسكت الناس عن اللجوء إلى المحاكم الفرنسية. [6] فكان من الطبيعي أن تضع الادارة الاستعمارية ، الجمعية نصب أعينها .

وهكذا دفعت بالقياد و العملاء و فاوضتهم صلاحيات واسعة لاضطهاد السكان و الإمعان في فرض الضرائب و توجيه التهم إلى أعضاء الجمعية ، ووصل الأمر إلى حد إعطاء أوامر لتصفية بعض الشيوخ كعمر دردور و الأمير صالحي والغسيري، واضطهاد البعض الآخر كالشيخ عبد الواحد واحدي وأحمد السرحاني ووضعهم تحت الإقامة الجبرية.[1]

ورغم مختلف أنواع الاضطهاد والملاحقة، إلا أن الجمعية واصلت نشاطها دون ككل. وما افتتاحها لمدرسة " النشء الجديد" بباتنة في إلـ: 15 سبتمبر 1954 – أي قبل إقلاع الثورة التحريرية بشهر ونصف فقط- إلا لدليل على دور الجمعية الكبير في بث الروح في الجسد الأوراسي ، وهو ما ترجمه إقبال أهل الأوراس على مختلف تنظيمات الجمعية من مدارس ونوادي وجمعيات ولجان.

---

[3] نفسه، ص.61 .
[4] نفسه، ص.63.
[5] نفسه، ص.62.
[6] نفسه، ص.65.
[1] النوي بن صغير، المرجع السابق، ص. 66 – 67 .

وإذا كان البعض ينتقد سكان الأوراس لأنهم باعتقادهم " رفضوا الحضارة الغربية" عندما رفضوا الذهاب إلى المدارس الإسلامية، إلا أن هؤلاء المنتقدين يتجاهلون أن رفض الأوراسيين هذا ، هو رفض للاستعمار المتغطرس وهو دفاع منهم عن هويتهم .[2] وما يؤكد هذه الحقيقة تلك الأغاني والأشعار التي كان يرددها المداحون المتجولون في كافة ربوع الأوراس والتي يمجدون فيها الثوار الذين تمردوا على سلطة فرنسا من أمثال مسعود بن زلماط وبومصران وعيسى المصمودي .[3]

وفي بداية الخمسينات من القرن العشرين، واصلت الحنجرة الأوراسية تفاعلها مع رجالها مثل الأغنية التي تمجد مصطفى بن بوالعيد (مطلعها بريزيدان، يا أوبلعيذ) الذي ترشح في انتخابات المجلس الجزائري آنذاك .[4] وقد واكبت الأغنية الأوراسية – بألحانها المؤثرة- الثورة التحريرية وألهمت المجاهدين بأغاني حماسية تمجد بطولاتهم وتحي شجاعتهم.[5]

وهكذا كانت الحركة الثقافية التي شهدها الأوراس على يد جمعية العلماء بشكل خاص، أن مثلت أهم عامل في صحوة الضمائر السياسية الأوراسية بفضل جهدها الثقافي [6] الذي ارتكز وقام على تنوير العقول من الجهل وتحريرها من الخرافات والبدع التي حاول الاستعمار إلصاقها بالدين الإسلامي لتمكين قبضته على أهل الأوراس.

وهكذا نرى أن تأخر منطقة الأوراس من الناحية المادية أكثر من غيرها من المناطق، لم يمنعها من أن تكون الأكثر تقدما في مجال الوعي السياسي. ولعل حزب الشعب الذي تغلغل فيها غداة الحرب العالمية العالمية الثانية، قد وجدها الأكثر تقبلا لفكرة التحرر الوطني.[1]

2-الظروف السياسية:

استقطبت منطقة الأوراس منذ بداية العشرينات من القرن العشرين، الأفكار الإصلاحية بشقيها الديني والسياسي، وظلت مذاك على تواصل دائم بمختلف التيارات الفكرية الإصلاحية والسياسية التي دخلت إلى

---

[2] عبد الله الركيبي ، موضوع : الجزائر في عيون الرحالة الأنجليز ،" رحلة في ربوع الأوراس"، مجلة الذاكرة ، العدد الخامس(1998) ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص.249 .

[3] عبد الحميد زوزو ، الأوراس ابان فترة الاستعمار .ج2 . المرجع السابق، ص.18- 19.

[4] محمد الصالح ونيسي، المرجع السابق ، ص.39 .

[5] نفسه، ص. 40. ولتفاصيل أكثر، ينظر المرجع نفسه، ص.48 ، 64 .

[6] عبد الحميد زوزو ، الأوراس ابان فترة الاستعمار. ج2 . المرجع السابق، ص.72.

[1] عبد الحميد زوزو، الأوراس ابان فترة الاستعمار.ج2 . المرجع السابق، ص.73.

الجزائر، سواء من المشرق العربي عن طريق وفود الطلبة الذين سافروا للدراسة، أو من أوروبا عن طريق الجنود الجزائريين العائدين من الحرب العالمية الأولى وكذلك العمال المهاجرين.

غير أن انكفاء الأفكار الإصلاحية على الجانب الديني " الصرف" في بداية الأمر، يكون من بين العوامل المساعدة " للنخبة" على التغلغل في الأوراس وطرح أفكارها السياسية .[2] ولكن باعتقادي، ليس الفراغ لوحده هو من مكن لأفكار النخبة السياسية من إيجاد موقع لها في الأوراس، إذ كان بإمكان الحركة الإصلاحية الدينية القوية التي يقودها الطيب العقبي والسعيد الزاهري والأمين العمودي ومحمد العيد آل خليفة من بسكرة القريبة من الأوراس – إن لم تكن جزء منه- أن تغني أهل الأوراس عن الولاءات السياسية. وباعتقادي أيضا أن حاجة أهل الأوراس إلى من يطالب برفع المظالم والتعسف الذي تسلطه عليهم إدارة الاحتلال منذ انتفاضة 1916 ، كان هو السبب الرئيس لتبني الأوراسيين للإفكار الإصلاحية السياسية ، وفور تمكن جمعية العلماء من هامش الحرية التي منحت لها في عهد اليسار الفرنسي، وأبانت عن ميولاتها السياسية حتى التقى حولها الأوراسيون .[3] وهو ما يعني عودتهم إلى طبيعتهم ، فالدين الإسلامي متأصل في فكر وسلوك أهل الاوراس.

وهكذا تغلغلت أفكار الدكتور بن جلول[1] خاصة والدكتور سعدان والدكتور بن خليل[2] والقاضي عبد القادر[3] ، ووجدت طريقها إلى الأوراس بفضل المجهودات التي قام بها بن جلول الذي عمل " طبيبا للاستيطان" في منطقة " أريس" [4] ، وأيضا ما قام به كل من الدكتور بن خليل والمحامي غريب اللذين انتقلا من بسكرة إلى باتنة " لممارسة السياسة" وتمكنا من وضع أيديهما على مسجد المدينة[5] بعدما دفع بالمسنين والقدامى إلى الاستقالة من إدارته، وتمكن بن خليل من تولي رئاسة الإدارة وزميله غريب نائبا له. وقد سمح لهما هذا بالاستعداد والتحضير للانتخابات البلدية التي جرت عام1935، حيث تمكن أيضا بن خليل من تقديم قائمة باسم المنتخبين تمثل سياسة الدكتور بن جلول ، وأعتمد على دعم ومساندة أعيان

---

[2] نفسه، ص.40 .

[3] نفسه، ص.40 ، 164 .

[1] ولد بن جلول في الأوراس عام 1894،واصل تعليمه الثانوي بقسنطينة والجامعي بجامعة الجزائر وتخرج منها شهادة الدكتوراه في الطب.قام ببعض النشاطات في الانتخابات المحلية والصحافة قبل أن تستهويه أفكار الأمير خالد. أصبح نجم كتلة المنتخبين في الثلاثينات إلى نهاية ح ع II وأفل نجمه بعد هذا التاريخ. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ، ج2 ، المرجع السابق، ص.374 .

[2] النوي بن صغير، المرجع السابق ، ص.25 .

[3] عبد الحميد زوزو ، الأوراس ابان فترة الاستعمار . ج2 . المرجع السابق، ص.38.

[4] نفسه، ص.40 .

[5] وهو المسجد القديم كان قد بني عام 1852 في قرية الزنوج بباتنة من تبرعات الأهالي، وكان تحت السلطة العسكرية . تهدم المسجد جراء زلزال 1924.فقرر الناس لضيقه وبعده عن المدينة، بناء مسجد جديد بالمدينة . عبد الحميد زوزو ، الاوراس ابان فترة الاستعمار. ج2. ص.36.

المنطقة وفازت قائمته بتسعة مقاعد من أصل عشرة حصل فيها الدكتور بن خليل على منصب نائب رئيس بلدية باتنة وزميله المحامي غريب عضوا بالمجلس .[6] كما تمكن أيضا بن جلول من الفوز في كل من خنشلة و " لامبيز"، بينما انسحب الدكتور بن سعدان ممثل فدرالية المنتخبين المسلمين في بسكرة، ضمنيا من الانتخابات، بعدما وجه دعوة إلى أنصاره لمقاطعة الانتخابات اثر تعيين رئيس بلدية بسكرة، رئيسا للمكتب الانتخابي والذي قام بالضغط على المنتخبين لصالح المرشح الحاج بن عزيز بن قانة (الذي كان يحمل لقب " شيخ العرب"وأعيد له) الذي فاز في الأخير بالانتخابات مع بقية أعيان المدينة.[7]

و يجب الإشارة إلى أن الإدارة الاستعمارية التي لم تكن تهدف من وراء تجربة الانتخابات التي حملتها إصلاحات 1919، في واقع الحال إلا التصرف " بلباقة وفطنة" مع تيار الأفكار الجديدة التي حملتها رياح الحرب العالمية الأولى. وقد سعت الإدارة الاستعمارية إلى منعها من التطور في الاتجاه الذي يهدد مستقبل فرنسا في الجزائر. وهو ما كشفت عنه لهذه الإدارة، انتخابات سنة 1919 والتي امتدت لأول مرة إلى البلديات المختلطة، وسمحت للدواوير بانتخاب "جماعاتهم "(ثاجماعت). ورغم غياب البرامج السياسية. ورغم عنصر المفاجأة وحداثة التجربة بالنسبة إليهم، إلا أن المنتخبين (بكسرالخاء) اختاروا من القوائم على أساس عامل " الولاء للإدارة الاستعمارية من عدمه" [1] ، فقد أبعدوا الأشخاص القدامى المعينين من الإدارة الاستعمارية من قدماء العسكر وحتى المهاجرين (المغتربين) البسطاء. فقد انهزم مثلا " الكبار العشرة" الذين ترشحوا في دوار " قديدة" بينما حدث العكس في دوار " أولاد عوف" الذين أعيد انتخابهم لأنهم ببساطة رفضوا الوقوف أمام اللجنة المكلفة بالتجنيد.[2]

كما أن الإدارة الاستعمارية هي الأخرى، حينما دعمت إلى إعادة تشكيل " الجماعات" (ثاجماعت عند أهل الأوراس) عن طريق الاقتراع المباشر خلال الانتخابات البلدية لعام 1935 ، لم يكن هدفها المساس بسلطة القياد (الموالين لها) وإنما كان هدفها، العمل على بروز تيارات متناقضة كي تسلط بعضها على بعض – سياسة فرق تسد- وهذا لمواجهة مد الحركة الوطنية.[3]

ظل زعماء النخبة " بقيادة الدكتور بن جلول ، والدكتور سعدان، وغيرهم يشغلون الساحة السياسية في الأوراس وتخومها إلى غاية الحرب العالمية الثانية.

ومن جهة أخرى أدى نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين القوي خاصة في الفترة 1936-1937 ، بالأوراس الى التواجد والظهور إلى جانب المنتخبين رغم اختلاف توجهاتهما ، في مناسبات عديدة لحاجة كل طرف للآخر، فكانت حاجة بن جلول لنفوذ العلماء في الأوساط الشعبية وحاجة العلماء لنفوذ المنتخبين بفضل منتخبيهم، في مختلف مستويات المجالس. وقد سمح هذا للعلماء من استعمال الأندية

---

[6] نفسه، ص.37.
[7] نفسه، ص.29.
[1] عبد الحميد زوزو، الأوراس ابان فترة الاستعمار. ج2. المرجع السابق، ص.29.
[2] نفسه، ص. 24 .
[3] نفسه، ص. 33 .

التابعة للمنتخبين كنادي " الإصلاح" وكذا المسرح البلدي، ومن جهة أخرى مكنت الجمعية، المنتخبين من ترأس إدارة المسجد الجديد بباتنة مع القيام بعهدة انتخابية في المجلس البلدي لنفس المدنية.[4]

كانت فترة المؤتمر الإسلامي المنعقد سنة 1936 ، الحدث الأهم الذي حرك الحياة السياسية بالأوراس وقد لعبت " اللجنة المحلية" للمؤتمر بباتنة والتي حظيت فيها كل الحركات بالتمثيل، دور المنشط للاجتماعات والتظاهرات السياسية التي صارت تعقد بشكل مستمر، كان أبرزها التظاهرة التي أقيمت في 08 أوت بمناسبة رجوع الدكتور سعدان إلى باتنة بعد رحلته من باريس، حاملا مطالب

المؤتمر. وقد كان في استقبال الدكتور سعدان بالمسرح البلدي حوالي 700 شخصية قدم لها الدكتور نتائج مهمته إلى باريس ودعاهم إلى وضع ثقتهم في فدرالية قسنطينة.[1]

أدى رفض مطالب المؤتمر واغتيال الشيخ كحول، مفتي مدينة الجزائر، إلى زيادة نشاط جميع الاتجاهات السياسية، ففي باتنة أنقسم تيار فدرالية المنتخبين إلى جناحين:

جناح أول ذو نزعة سياسية ويمثله ابن باديس طاهرات من فرع " الفدرالية الأممية للعمل (sfio) ويدعى " المؤتمر الإسلامي الجزائري" وقد تأسس في 7 مارس 1937، بتحريض من المحامي القسنطيني، الأستاذ بن لبيض الذي حضر إلى باتنة لهذا الغرض. أما الجناح الثاني فيسمى " فرع المؤتمر الإسلامي في محافظة قسنطينة" . وقد وقع هذا الانقسام في فدرالية المنتخبين في أعقاب الانتخابات البلدية التكميلية في نوفمبر 1936 . وكان المهرجان الذي عقده الجناح الثاني على شرف بن جلول وفرحات عباس وأنضم إليهم الدكتور سعدان وكان ذلك بتاريخ 23 جويلية 1937 بالمسرح البلدي بباتنة [2]، وكان هذا المهرجان مرافعة قوية من قبل فرحات عباس وبن جلول والدكتور سعدان الذين تدخلوا على التوالي منددين بتجاهل الحكومة العامة بالجزائر لمطالب الأهالي. من جهتهم العلماء اختاروا مدينة بسكرة لتنظيم تظاهرتهم السياسية أمام مناضليهم الذين قدروا بحوالي 400 شخص. وكان مطلب العلماء المحافظة على وحدة الصف وبأنه "ما ضاع حق وراءه مطالب".[3]

بقاء زعماء " النخبة" إلى غاية الحرب العالمية الثانية يشغلون الساحة السياسية في الأوراس إذا ما أخذ في الحسبان، تحاشي " العلماء" التعاطي مع المطالب السياسية بشكل صريح خوفا من اتهامهم من

---

(4) نفسه، ص. 42 - 43.
(1) عبد الحميد زوزو، الاوراس ابان فترة الاستعمار.ج2. المرجع السابق ، ص.44.
(2) نفسه، ص. 45 -46 .
(3) نفسه، ص.48 .

قبل السلطات الاستعمارية بالخروج عن قانون الجمعيات ومن ثمة حل جمعيتهم ، يدعونا إلى التساؤل عن أسباب تأخر دخول أفكار حزب" نجم شمال إفريقيا" (الثورية) إلى الأوراس خاصة إذا ما عرفنا أن عدد الأوراسيين الذين هاجروا إلى فرنسا- التي كانت تعرف نشاطا حثيثا وتزايدا لمناضلي النجم فيها-، قد وصل في سنة 1929 إلى ألف (1000) مهاجر.

ورغم قلتهم النسبية إلا أن حركتهم الدائمة بين " البلاد" (الجزائر) وفرنسا إذ كانوا يغادرون بعد موسم الحرث (جانفي- فيفري) ليعودوا بعد ستة أو سبعة أشهر للمساهمة في أشغال الفلاحية[4] ، كان يمكن أن يؤدي هذا، إلى انتقال أفكار دعاة الاستقلال بسرعة إلى الأوراس. وهذا ما يحيلنا على التساؤل عما إذا كان هؤلاء المهاجرين الأوراسيين، ينشطون في خلايا النجم بفرنسا أم لا ؟ عبد الحميد زوزو صاحب أهم دراسة وافية (رسالة دكتوراه) عن الأوراس بين 1837 إلى 1939 يقدم لنا الإجابة بشكل آخر إذ يذكر أن من بين مؤسسي " نجم شمال أفريقيا" يوجد شخص واحد هو من خنشلة ويدعى " رزقي"، ومن جملة الأعضاء البارزين في " النجم الماجد" – بعد حل النجم- عضوان من بسكرة (دون أن يذكر اسميهما)،و يوعز عبد الحميد زوزو أسباب تأخر دخول أفكار النجم إلى الأوراس، إلى تأخر هجرة الأوراسيين مقارنة بالجزائريين القادمين من المناطق الساحلية، وأيضا إلى إقامتهم في مناطق بعيدة عن المدن الكبرى كباريس وليون .[1] ويمكن إضافة عامل تراجع عدد المهاجرين الأوراسيين بعد امتداد الأزمة الاقتصادية لعام 1929، حيث تقلص عددهم إلى حدود 206 مهاجر فقط سنة 1932 [2] وهو ما أدى انقطاع الأوراس عن أفكار النجم في وقت كان فيه هذا الحزب يعرف توسعا في أوساط المهاجرين من دول شمال أفريقيا كافة والجزائريين خاصة.

كل هذه الأسباب كانت وراء تأجيل تسرب الأفكار الوطنية إلى الأوراس إلى غاية الحرب العالمية الثانية كما سبق ذكره. ويبدو أن الأفكار الوطنية هي الأقرب إلى الأوراسين بالنظر إلى صنوف القهر والتسلط التي فرضتها عليهم السلطات الاستعمارية وهو ما يفسر عدم انخراط سكان الأوراس في حزب " المنتخبين" بالرغم من نزوله بقوة بينهم من خلال نشاطاته الكثيفة وحملاته وتظاهراته السياسية.

دخول الأفكار الوطنية إلى الأوراس، كان بتأسيس فرع حزب " الشعب الجزائري" في بسكرة في سنة 1937 من طرف المدعو دحمان عمر وهو مؤسس فرع الحزب بقسنطينة أيضا، والذي وبالرغم من

---

[4] نفسه، ص.24 .

[1] عبد الحميد زوزو ، الأوراس ابان فترة الاستعمار.ج2. المرجع السابق، ص.27.

[2] نفسه، ص.25 .

ذكائه وحيويته، إلا أن دعواته لأفكار حزب الشعب، لم تكلل بالنجاح إلا غداة الحرب العالمية الثانية حينما انضم إليه ناشطون من حركة العلماء.[3]

على أن أول نشاط عملي لدعاة الأفكار الثورية بناحية باتنة، كان على يد المدعو " محي الدين البكوش العنابي"[4] الذي نفي إلى آريس مع كل من " العربي رولا "من جيجل ومناضلين من الحزب الدستوري التونسي بسبب نشاطهم السياسي. فبعدما أفرجت عنه السلطات الاستعمارية من سجن "تازولت" (لا مبيز) سنة 1940 ، بدأ محي الدين بنشر أفكاره الوطنية. وقد وجدت هذه الأفكار آذانا صاغية في الوسط الأوراسي، وأستطاع محي الدين أن يجمع حوله مجموعة من الشبان المتحمسين للأفكار الثورية، وكان هؤلاء الشبان وهم: الحاج أزراري أسمايحي، الصالح مختاري، لخضر بعزي ولخضر قربازي، أول نواة سياسية عملت على نشر الأفكار الوطنية في نفوس أهالي " آريس" وزرع الأمل في نفوسهم من جديد.[1]

خلال شهر ماي 1945 ، أقنع الحاج أزراري، مصطفى بن بوالعيد (وهو في ريعان شبابه) بأفكاره، ووجد لديه التقبل والاستعداد للانخراط في هذا التنظيم، فانضم إلى صفوف حزب الشعب. وقد أظهر بن بوالعيد في وقت قصير، من النشاط والحزم ما لفت إليه الأنظار. ولما قامت السلطات الاستعمارية بحل حزب الشعب مع نهاية الحرب العالمية الثانية (1939)، واصل مناضلوه نشاطهم في سرية إلى أن أعيد تشكيل الحزب تحت اسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية [2] عقب مجازر إلـ 8 ماي 1945 ، فعاد مصطفى بن بوالعيد إلى النشاط العلني. ونظرا لحزمه وجديته كما أسلفنا، فقد قدمته حركة الانتصار مرشحا لها في انتخابات المجالس المحلية والنيابية عام 1948 ، وأصبح بن بوالعيد مرشحها في المجلس الجزائري بعد أربع سنوات فقط من دخوله غمار النضال السياسي.[3]

ورغم أن بن بوالعيد لم يفز في الدور الثاني في هذه الانتخابات [4]، بعدما قام حاكم آريس بتزوير الانتخابات لصالح منافس بن بوالعيد عن قائمة " أحباب البيان"، المدعو بن خليل، وهذا ما زاد في تعاطف الشعب مع بن بوالعيد وزاد عدد منخرطي الحركة. [5]

---

[3] نفسه، ص.42 .

[4] محي الدين البكوش المعروف بمدينة عنابة باسم " ولد الصادق الأمين" سجنته السلطات الاستعمارية بسبب نشاطاته السياسية و أودع سجن " الدامور" بنواحي عنابة. و بعد عملية فرار المساجين من السجن ، اتهمته السلطات الاستعمارية بالوقوف وراءها وقامت بتحويله إلى باتنة. بلقاسم بن محمد برحايل، الشهيد حسين برحايل، مطبعة البدر، الجزائر، 2000 ، ص.344 .

[1] عثماني مسعود، مصطفى بن بوالعيد، دار الهدى ، ـعين مليلة – الجزائر، ص.69.

[2] نفسه، ص.69 .

[3] نفسه، ص.69 .

[4] وهي الانتخابات المعروفة التي قام الحاكم العام " إدمون نايجلان" (Marcel edmon naelgelen) بتزويرها بشكل فاضح.

[5] نفسه، ص.91 .

وكدلالة على هذا التعاطف، تلك الأغنية التي أصبحت تردد في الأوراس عن مصطفى بن بوالعيد التي يقول مطلعها (يا بريزيدان، يا أوبلعيذ)[6] وهو ما يدل على المكانة التي أصبح بن بوالعيد يحتلها لدى وسط سكان الأوراس. ولعل هذه المكانة هي التي مكنت مصطفى بن بوالعيد في بداية الخمسينات، من تجنيد مجموعة من المتمردين على قانون الإدارة الاستعمارية والفارين بالجبال من أمثال: الصالح موساوي المدعو (أبو مصران) وجاء من بعده مسعود بن زلماط[7] وقبلهما ابن مسعود المدعو الخماتي وبوزيان معمر بن رمضان، وتوسعت القائمة فيما بعد إلى: قرين بلقاسم، قادة أحمد، عايسي المكي[1]، الذين ابلوا البلاء الحسن خلال ثورة التحرير.

في 21 أفريل 1951 ، فرت مجموعة هامة من أعضاء المنظمة الخاصة (O.S) من سجن عنابة ولجأ منهم إلى الأوراس كل من رابح بيطاط، لخضر بن طوبال، عمار بن عودة يوسف زيغود، سليمان بركات وعبد الباقي بكوش، وقد استأنف هؤلاء المناضلين نضالهم وقاموا بحملة لتوعية المناضلين بالأوراس.[2]

انضمام مصطفى بن بوالعيد إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954 في محاولة لإصلاح ذات البين بين المركزيين والمصاليين ثم فشل مساعي اللجنة، كانت بداية العد التنازلي للثورة بالأوراس. وكان بن بوالعيد قد قام بين 1948 و 1949 بشراء كمية هامة من الأسلحة (من أمواله الخاصة) عن طريق المناضلين محمد عصامي وعبد القادر لعمودي، وكان بن بوالعيد يتولى بنفسه مهمة الإشراف على تخزين وتبديل أماكن هذه الأسلحة في كل مرة.[3]

وأستمر الأوضاع على هذا النسق من التحضير والاستعداد للثورة إلى غاية أول نوفمبر 1954 وكانت رصاصتها الأولى من الأوراس.

كانت هذه مجمل الظروف العامة التي رافقت نشأة محمد عموري وكان لها كبير الأثر على تكوين شخصيته والتي هي محور دراستنا .

---

(6) محمد الصالح ونيسي، الأوراس تاريخ وثقافة ، منشورات زرياب، الجزائر ، 2007 ، ص.69 .

(7) تقول بعض المصادر أنهم فارين من القانون العام وأنهم ارتكبوا أعمال إجرامية ضد أهاليهم في البداية لكنهم تحولوا إلى أبطال عندما رفضوا التجنيد الاجباري و أصبحوا يتحدون الإدارة الاستعمارية والقياد والمعمرين. وقد أصبح " مسعود أو لماظ" موضع تمجيد السكان« إما خوفا من بطشه أو طمعا في عفوه » عثماني مسعود، المرجع السابق ، ص. 83 – 84 .

(1) محمد الصالح ونيسي، المرجع السابق، ص.147 .

(2) بلقاسم بن محمد برحايل ، المرجع السابق ، ص.345 .

(3) عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص.76 .

المبحث 2 : محمد عموري: نشأته و نضاله.

1-تربيته وتعليمه:

ولد محمد عموري بن أحمد بن فرحات وحيزية بنت صحراوي بن عماري في إلـ:14 جوان 1929(أنظر شهادة الميلاد - وثيقة رقم 01 - في الملحق 153) بدوار عرش أولاد سيدي علي قرب عين ياقوت .[1] وبعد مدة انتقلت عائلته للاستقرار " بعين ياقوت" (في الشارع الذي يحمل اليوم اسم الشهيد محمد عموري وسط عين ياقوت) .ينحدر محمد عموري من عائلة بسيطة كانت تمتهن الفلاحة التقليدية كغالبية العائلات الجزائرية آنذاك. كان محمد في عقده الثاني (16 سنة) عندما توفي والده أحمد فتولت والدته حيزية مسؤولية تربيته ورعايته.[2]

تتكون عائلته من ستة أبناء: خمسة ذكور محمد هو أوسطهم وبنت واحدة وهم : فرحات صحراوي المدعو "النور" ، محمد، عبد الله، موسى وفاطمة بالإضافة إلى الوالدين. وقد التحق الإخوة الخمسة جمعيهم بالثورة فيما بعد مما دفع بجيش الاحتلال إلى صب جام غضبه على الأم التي تعرضت لعمليات الاستنطاق والتعذيب مرات عديدة [3] مما دفعها إلى الفرار مع ابنتها من جحيم التعذيب وتوارت عن أنظار العدو.[4]

---

[1] أصلها " ثاغوت" وتعني عند أهل الأوراس " الضباب" (لكثرة الضباب بها خاصة في الصباح) بعدها عربت.. -على غرار الكثير من أسماء الأماكن البربرية- وأضيف لها لفظ " عين" وأصبحت تحمل اسم " عين ياقوت". كانت إبان الاحتلال الفرنسي تابعة لبلدية " عين القصر" المختلطة منذ1884 إلى غاية 1957 عندما سميت بلدية مستقلة، وقد سكنها عدد من المعمرين. اليوم عين ياقوت تعد 12 ألف ساكن وهي تابعة لدائرة " المعذر" وتبعد عن مقر الولاية ، باتنة بـ: 35 كلم من جهة الغرب.

[2] من شهداءالثورة (1954-1962) عن منشورات مجلة أول نوفمبر، دار هومه، الجزائر، ص.309 .

[3] مقابلة خاصة مع عمار عموري بن على (المدعو الشواي) عم محمد عموري، بتاريخ 2011.03.06 ببيته بعين ياقوث.وهو البيت الذي تربي فيه محمد عموري. (كان تتقاسمه العائلة). وقد حاول عمار عموري على مدار 15 سنة -كما قال - إنجاز عمل ما حول محمد عموري لكنه في النهاية لم يوفق لأسباب مادية وأدبية وكانت آخر محاولاته أن طلب مع أخويه- باعتبارهم المالكون للبيت اليوم-من منظمة ووزارة المجاهدين تحويل بيت محمد عموري إلى متحف، وتلقوا موافقة مبدئية لكن مع طول الانتظار ، قررت العائلة الاستقرار بالبيت نهائيا وأدخلت عليه تحسينات وترميمات.

[4] مقابلة خاصة مع المجاهد صالح قوجيل (رفيق محمد عموري وصديق صباه) في 2010.06.15 بمقر المجلس الشعبي الوطني بالجزائر العاصمة.

التحق محمد عموري مبكرا بكتاب القرية حيث حفظ ما تيسر من القرآن الكريم، وفي سنة 1938 انتقلت عائلته إلى عين ياقوت، فالتحق فيها بالمدرسة الأهلية وتتلمذ على يد المرحوم الشيخ محمد بن عامر، وأتقن مبادئ اللغة العربية على يديه، وأنهى دراسته بالمدرسة الأهلية باللغتين العربية والفرنسية، وتحصل على مستوى نهائية سنة أولى[5] ثم انقطع بعدها محمد عموري عن الدراسة[1] مثله مثل بقية أبناء وطنه الذين وإن أسعف الحظ العدد القليل منهم [2] في مزاولة الدراسة، فإنه سرعان ما تجبرهم ظروف القهر التي يمارسها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري والعراقيل التي يضعها أمامهم للحيلولة دون إتمام دراستهم حتى يتمكن من حكمهم بسياط القوة والجهل.

بعد انقطاعه عن الدراسة، عاد محمد عموري للعمل بالفلاحة بمسقط رأسه، وفي أواخر 1946 وبداية 1947 ، التحق عموري بمعهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة إلى غاية 1949 .[3] وهي الفترة التي يكون قد إلتقى فيها على ما يبدو، بشيحاني بشير الذي التحق هو الآخر بمعهد عبد الحميد بن باديس إبتداء من سنة 1946 إلى غاية 1949 أيضا. وكان معهد بن باديس معهدا للدراسة والسياسة، تلاقت فيه العناصر المتشبعة بالروح الوطنية ، وزاد احتكاكها ببعضها مما مكنها من الحصول على طرق النضال الوطني، وهو ما يفسر سعى هذه العناصر " الوطنية" إلى نقل تجربتها – وإن كانت متواضعة في بدايتها- إلى قراها ومداشرها . [4]

ويبدو أن الحماس داخل معهد بن باديس، فتح شهية محمد عموري، فقرر قطع تعليمه بالمعهد وسافر إلى المغرب الأقصى وانضم هناك إلى جامع القرويين. وإن كان إتمام الدراسة هو الدافع الظاهر [5] ، إلا أن رحلة عموري إلى المغرب كانت وراءها على ما يبدو أيضا، دوافع نضالية. مكث محمد عموري

---

[5] شهادة حية لدراجي عموري بتاريخ 2004.10.12 بمقر الامانة الولائية لمنظمة المجاهدين بباتنة (شريط فيديو محفوظ بمتحف المجاهد بالطارف)

[1] صالح قوجيل .المصدر السابق.

[2] وكدلالة على اللامساواة في التعليم – كما في جميع الميادين الأخرى- بين الأوروبيين والجزائريين، فمثلا إنتقل عدد التلاميذ الأوروبيين في التعليم الثانوي فيما بين (1945-1954) من 19420 إلى 27908، ووصل في التعليم العالي إلى 4250 طالبا وأتسع التعليم الابتدائي لكل من هم في سن التمدرس من الفرنسيين الأوروبيين البالغ عددهم 143000 تلميذ، بينما بالنسبة للجزائريين كان في مستوياته المذكورة على التوالي: 6260 تلميذ،589 طالبا و 322000 تلميذ من بين 2,400,00 من هم في سن الدراسة أي أن نسبة 12 % هي فقط التي كانت تحظى بالتعليم الابتدائي مع العلم أن كل هذه الأرقام المذكورة هي ثمرة جهود مبذولة بعد الحرب العالمية الثانية.عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق، ص.335 .

[3] من شهداء الثورة، المصدر السابق، ص.310 .

[4] عبد الكريم بوالصفصاف، موضوع: شيحاني بشير، حياته وأعماله (1929 -1955)، مجلة صدى المتحف (قسنطينة) العدد الأول 2005 ، دار الهدى - عين مليلة - الجزائر، ص.8 - 9 .

[5] صالح قوجيل ، المصدر السابق.

بالمغرب الأقصى مدة سنة تقريبا ثم عاد بعدها إلى الجزائر نظرا لعدم مقدرته على مواصلة دراسته بسبب الضائقة المالية .[6]

رجع محمد عموري إلى بلدته عين ياقوت التي بدأ منها هذه المرة ممارسة النشاط التجاري، حيث تحصل على محل وبدأ نشاطه التجاري، لم يكن محلا متخصصا، كان يبيع مختلف الأشياء التي يحتاجها أهل قريته، إلا أن النشاط الغالب عليه هو اتجاره بالملابس القديمة التي كان يجلبها عموري من مدينة قسنطينة[1] ، وهو النشاط الذي يكون قد انتبه إليه عندما كان طالبا بمعهد بن باديس، ووجد فيه عموري غطاء لتحركاته المستمرة بين قسنطينة وعين ياقوت.

لكن محمد عموري عاد بعد مدة ليلتحق بمعهد بن باديس ثانية، وأنهى هذه المرة دراسته إلى غاية السنة الرابعة (وهي مدة الدراسة بالمعهد)، وبعد نهاية مشواره الدراسي بالمعهد، عاد عموري إلى ممارسة نشاطه التجاري السابق.[2]

محمد عموري ، الشاب اليافع (ربع القامة)[3] (أنظر الصورة رقم01 في الملحق ،ص162) المثقف والمتدين ، استطاع أن يكسبه حب واحترام الجميع بعين ياقوت، فقد جمع بين الشاب المثقف الواعي وبين الشاب الحازم والمتواضع. وقد جعلت منه كل هذه الصفات شخصية ينظر إليها الجميع باقتدار.[4]

2-انخراطه في النضال السياسي:

كان معهد بن باديس بالنسبة لمحمد عموري كما للكثير من الجزائريين، المدرسة التي فتحت عينيه على الكثير من الحقائق التي حاول الاستعمار الفرنسي عبثا طمسها وتزييفها، فزاد وعيه بهويته الوطنية، فانضم إلى الحركة الوطنية وهو ليزال طالبا بالمعهد. فقد كان العديد من طلبة المعهد، طلبة في أوقات الدراسة ومناضلين في الحركة الوطنية خارج أوقات الدراسة .

انخراط محمد عموري في النضال السياسي رسميا سنة 1947 (أي مع بداية التحاقه بعهد بن باديس)، تحت مظلة حركة انتصار الحريات الديمقراطية [5] (التسمية الجديدة لحزب الشعب).

و قد كانت مدينة قسنطينة بما كانت تعرفه من زخم نضالي بفعل نشاطات كتلة المنتخبين التي كان يقودها ابن جلول من جهة وجمعية العلماء التي يقودها البشير الإبراهيمي، كانت بالنسبة لمحمد عموري تجربة

---

[6] نفسه. وهناك بعض الروايات التي تقول أن السلطات الفرنسية بالمغرب الأقصى، ارتابت لوجوده هناك وقامت بترحيله إلى الجزائر. من شهداء الثورة ، االمرجع السابق، ص.310 .

[1] عمار عموري، المصدر السابق .

[2] صالح قوجيل ، المصدر السابق.

[3] نفسه.

[4] عمار عموري، المصدر السابق. ومما يذكر قريبه عمار أن محمد عموري كما روى له والده، كان إنسانا حنونا على إخوته وعائلته، وكان شديد الحب للأطفال الصغار.

[5] عموري الدراجي ، المصدر السابق.

متميزة وقف فيها عن قرب على أطر واليات النضال السياسي. وقد زادته هذه التجربة حماسا إلى الحد الذي دفعه إلى التوقف عن الدراسة بمعهد بن باديس والسفر إلى المغرب الأقصى – كما تقدم- بحجة زيادة مداركه العلمية والفكرية هناك. وقد رافقه في رحلته إلى المغرب الأقصى ،شخص يدعى إسماعيل [1] من خميس مليانة [2] (بولاية عين الدفلى حاليا).

حركة محمد عموري وكثرة تنقلاته كانت مؤشرا على أن الرجل كان يبحث عن أجوبة لأسئلة تراوده فليس من باب الصدفة أن يسافر محمد عموري إلى المغرب حتى ولو بنية الدراسة بدلا من السفر إلى جامع الزيتونة (بتونس) الذائع الصيت والذي كان قبلة الطلبة الجزائريين من الجزائر كافة. ويبدو أن محمد عموري قد تملكه الهوس النضالي والحس الوطني بعدما انضم إلى حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ فترة قريبة، ويبدو أيضا أن عموري كان على علم بما كان يجري بالمغرب الأقصى من حركة نضالية متأججة وهو ما يكون قد حمسه على السفر إلى المغرب.

هناك مسألة مهمة وجب التنبيه إليها هنا وهي أن حزب الشعب (المحظور)كان قد بادر إلى تبني إستراتيجية "البعد أو الفضاء ألمغاربي " للقضية الوطنية. ففي ظل افتقار الحزب إلى شبكة اتصالات تمكنه من تفعيل القضية الوطنية داخل إطارها الطبيعي العربي لخلق هامش يسمح لها بتحقيق مكاسب سياسية إقليميا ودوليا، بادر الحزب في بداية سنة 1945 إلى طرح فكرة خلق جبهة[3] لوحدة النضال على مستوى بلدان المغرب العربي من أجل الاستقلال .

وبعد اتصالات قادها الدكتور الأمين الدباغين، ومبارك فيلالي وأنضم إليهما الشاذلي المكي، بقادة كل من الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال المغربي، توج التنسيق بين هذه الأطراف، بإبرام ميثاق ينص على إقامة جبهة موحدة من مبادئها تحضير العمل المشترك على مستوى المغرب العربي من أجل الاستقلال بما فيها العمل المسلح.[4] ويبدو أن سفر محمد عموري جاء في سياق هذا التوجه الذي يكون قد أصبح حديث مناضلي الحزب عامة.

لكن لم نستطيع التوصل إن كان سفر عموري هذا جاء بإيعاز من الحزب أم هي مبادرة فردية، وإن كانت فرضية الإيعاز تطرح إشكالية البحث عن موقع عموري من تمثيل الحزب على الأقل في عين ياقوت والمناطق المجاورة لها.وهو أمر لا يمكن التأكد منه خاصة وأن شخصية محمد عموري كانت

---

[1] لا ندري كيف اجتمع عموري بهذا الشخص ولكن المؤكد أنهما اجتمعا صدفة في الطريق ، وأن محمد عموري هو من ذكر اسمه عندما عاد إلى عين ياقوت .

[2] من شهداء الثورة ، المصدر السابق ، ص.310 .

[3] جرى توسيعها في 2 فيفري 1952 إلى سبعة أحزاب : اثنان من الجزائر، اثنان من تونس ،وثلاثة من المغرب، وأنشأوا " جبهة ووحدة العمل الشمال الأفريقي" . محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1. المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1984 ، ص.70 .

[4] عمار رخيلة ، موضوع : انفتاح التيار الوطني الاستقلالي على الفضاء العربي1945-1954، مجلة " المصادر"، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، العدد 6 (مارس 2002) ، ص.47 .

تتميز بكثير من الكاريزمية . فضلا عن أن كل اتصالاته الأولى كانت تتم في السرية وعلى مستوى أعلى القيادات الحزبية في الأوراس، وبشيحاني بشير بشكل خاص الذي اجتمع بمحمد عموري أكثر من مرة في منطقة " ديار الزعالنية" [1] ورغم هذا فإننا نميل إلى الاعتقاد أن سفر محمد عموري يكون قد جاء بمبادرة فردية – على غرار سفره إلى فرنسا في المرة الأولى فيما بعد- في مسعى "هستيري" للبحث عن أساليب نضالية أكثر جرأة وقد تكون الأخبار الواردة من المغرب عن بطولات القائد الثوري عبد الكريم الخطابي التي كانت تتناهى إلى كامل أقطار المغرب العربي، هي من دفعت بمحمد عموري للسفر إلى المغرب .

على كل حال، بقي محمد عموري بالمغرب الأقصى مدة قاربت العام ثم عاد أواخر عام 1949[2] ونزل بعين ياقوت وأستأنف العمل بالفلاحة وبالتجارة [3] وهو النشاط الذي كان عموري يلجأ إليه في كل مرة قصد صرف نظر السلطات عن تحركاته الكثيرة ،وكذا لاستعادة أنفاسه.

لم يمكث كثيرا بعين ياقوت وغادرها متوجها إلى قسنطينة والتحق مرة أخرى بمعهد عبد الحميد بن باديس في بداية 1950 وأنهى السنة الأخيرة من التعليم بالمعهد [4] (أي السنة الرابعة) وعاد في نهاية السنة إلى عين ياقوت وعمل كمعلما للغة العربية بمدرستها[5] وهي الوظيفة التي ساعدته إلى حد كبير في هيكلة شباب عين ياقوت في خلايا نضالية سرية وتحضيرها اليوم المنشود وهو تفجير الثورة.

أصبح محمد عموري في هذه المرحلة ، أكثر نضجا ووعيا بقضية وطنه ، وأصبح يدرك أن تحرير هذا الوطن مسؤوليته هو وأمثاله. باختصار مسؤولية جيله. ولما كان محمد عموري ، شابا مثقفا ، فقد كان يدرك ما معنى الثورة لتحرير الوطن . ولما كانت الثورة تعني: الفكر والرجال والمال، فقد ربط صلاته بمن ينتسبون إلى هذه الشرائح. فضم إليه المثقفين ، من أمثال إسماعيل قطاف، و من أهل الدراية بأمور الحرب ، قوجيل محمد الذي شارك في الحرب العالمية الثانية ، وأستمال إليه أيضا ، أصحاب المال من أمثال : زرقين، وبوحة بن صالح (أوصالح)، وأحمد قادة ، ومن أصحاب الحزم والعزم، زروال موسى. وأخيرا من أصحاب الأمانة وكتمان السر ، شباح لخضر ، الذي كان يقوم بترتيب لقاءات محمد عموري بمسؤولي الحركة الوطنية ، بعيدا عن أنظار الجميع .[6] في كل من :

---

[1] عمار عموري ، المصدر السابق.
[2] صالح قوجيل، المصدر السابق.
[3] من شهداء الثورة ، المرجع السابق. ص. 310.
[4] صالح قوجيل، المصدر السابق.
[5] Achour Cheurfi, la classe Politique Algerienne de 1900 à nos jours , biographie, casbah editions . Alger 2006 , p.40.
[6] عمار عموري ، المصدر السابق .

"ديار الزعالنية" ، و " الشعاب الحمر" وثيقبابين" [1] وهذا يدل على أن محمد عموري كان من أنصار " العمل المباشر"ويبدو من خلال العناصر والشرائح التي إستند إليها أنه كان يسعى إلى خلق شبكة متكاملة تكون جاهزة لإحتضان الثورة بعين ياقوت، غير أن تسارع الأحداث بعين ياقوت نفسها ، أدت إلى انفصال محمد عموري عن مشروعه، ووضعته في مواجهة السلطات الاستعمارية قبل الأوان (أي قبل الثورة).

والبداية كانت في أحد الأيام من سنة 1951 ، عندما اعتلى منبر مسجد عين ياقوت بعد صلاة الجمعة وألقى كلمة هنأ فيها الشعب الليبي الشقيق على استقلاله من نير الاستعمار الإيطالي، وقال:"إن شاء الله سوف يأتي اليوم الذي تستقل فيه الجزائر كما إستقلت ليبيا " ووصل الخبر مسامع السلطات الاستعمارية التي باشرت حملة تفتيش وبحث واسعة عنه، ففر محمد عموري إلى فرنسا[2] وأستقر بناحية " سامشال" (ST.MICHELLE) التي كان يتواجد بها عدد كبير من العمال المهاجرين الجزائريين، وهيكل بسرعة في خلايا حركة إنتصار الحريات الديمقراطية التي كانت تنشط وسط المهاجرين. لكنه لم يمكث بها طويلا، إذ ألقي عليه الدرك الفرنسي القبض[3] في نهاية سنة 1951 ، وبفرنسا ظل ينقل بين سجون: " باريس" (PARIS) " ليون" (LYON) ، و "مارسيليا" (MARSEILLE).

وفي بداية سنة 1952 حول إلى الجزائر، وأودع سجن الحراش الذي قضى به مدة الشهرين، وبسجن الحراش تعرف محمد عموري على المناضلين الكبيرين: رمضان عبان (المدعو سي حسان) ومحمد بوڤرة ، حول بعدها محمد عموري إلى سجن باتنة وقدم للمحكمة الفرنسية بها [4] بتاريخ 27 مارس1952 [5] وتحت ضغط حشود جماهير عين ياقوت الذين تجمعوا أمام محكمة باتنة، اضطرت هذه الأخيرة إلى إصدار حكم بستة أشهر سجنا غير نافذة على محمد عموري، وأطلق صراحه في نفس اليوم، وعاد مع حشود الجماهير إلى عين ياقوت أين أقيم له حفلا بهيجا بالمناسبة.[6]

بعد مدة ليست بالطويلة، عاد محمد عموري مرة أخرى إلى فرنسا، لكن هذه المرة بطلب من حركة انتصار الحريات، واستقر في ناحية " صافوا" الواقعة على الحدود الفرنسية الإيطالية والتي تتمركز بها جالية هامة من العمال الجزائريين، التحق فيها بمركز للتكوين المهني حيث أمضى به مدة تسعة (09)

---

[1] عمار عموري ، المصدر السابق.
[2] صالح ڤوجيل، المصدر السابق.
[3] من شهداء الثورة ، المرجع السابق، ص.310 .
[4] صالح ڤوجيل، المصدر السابق.
[5] بناء على مستخرج حكم للمدعو زرڤين السعيد (أنظر الوثيقة رقم 02 في الملحق،ص154) الذي ألقي عليه القبض في نفس قضية محمد عموري ، "قضية الدعوة إلى التحريض على الثورة" والذي حوكم في نفس اليوم مع محمد عموري، وقضت المحكمة بسجن زرڤين مدة 6 أشهر نافذة مع غرامة مالية قدرها 6000 فرنك فرنسي وأطلق سراحه لنفاذ المدة. الوثيقة قدمها المعني لـ عمار عموري الذي أمدنا بها هو بدوره.
[6] المجاهد صالح ڤوجيل، المصدر السابق.

أشهر، وكان يقوم خلالها وبشكل سري، بمتابعة النشاط التنظيمي والتعبوي وسط العمال المهاجرين الجزائريين .[1] ونظرا لمستواه الثقافي وحيويته الكبيرة، أصبح في سنة 1952 مسؤول الحزب (حركة الانتصار) بمنطقة " ڤرونوبل" في " إيقبان" ضواحي " شان بيري" وقد ساعدته تجربته السابقة حينما تولى مهمة هيكلة وتعبئة شباب عين ياقوت، من إعداد و تنظيم أعداد كبيرة من المهاجرين الجزائريين داخل خلايا الحزب ، كان لها دورها في تغلغل الفكر الوطني في أوساط الجالية المهاجرة ومن ثمة توسيع قاعدة الحزب بفرنسا .[2]

في نهاية سنة 1952 ، عاد محمد عموري إلى أرض الوطن[3] وإلى عين ياقوت تحديدا، وتظاهر باستئناف عمله بالفلاحة لإخفاء نشاطه الحقيقي وهو الاستمرار في تعبئة الجماهير وتنويرها بحقيقة الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري عامة والأوراس خاصة. فقد كان الأوراس من بين المناطق التي ركز عليها العدو آلة بطشه وتعسفه واستغلاله مما أدخل المنطقة في حالة من البؤس الرهيب، وهو ما استغله محمد عموري لشحذ الهمم وتعبئة الجماهير، وقد تلاقت جهوده هذه مع جهود رفيقه شيحاني بشير الذي حل بالمنطقة عام 1953 بعدما زاد بطش السلطات الاستعمارية وتعسفها بحق الأهالي، وكان تحرك شيحاني وعموري بتوجيه من قائدهما مصطفى بن بوالعيد.[4]

وهكذا عاد محمد عموري برؤية جادة وأكثر وعيا بحقائق الأمور وبالتحديات التي أصبحت تفرضها القضية الوطنية في هذه المرحلة (مرحلة المخاض) ، فقد أصبحت الحركة الوطنية مطالبة بالاستجابة لتطلعات وآمال الجماهير الشعبية بعيدا عن التصورات النخبوية والفئوية بعدما ضاقت هذه الجماهير ذرعا بفشل وانكسارات التيارات الوطنية من جهة وزيادة تعسف الإدارة الاستعمارية، وأصبح خيار الثورة المسلحة هو الخيار المطلوب.

---

(1) الزبير بو شلاغم ، موضوع : الشهيد سي محمد العموري(1929-1959)، مجلة أول نوفمبر، العدد 165 (لسنة 2001)، ص.38 .

(2) نفسه، ص. 38.

(3) "الشهيد العقيد محمد العموري "موضوع لمجلة(بدون صاحب الموضوع) أول نوفمبر ، عدد 161 (لسنة1999)، ص.31 .

(4) الزبير بو شلاغم ، المرجع السابق، ص. 38.

المبحث 1: التحاق محمدعموري بالثورة في المنطقة الأولى الأوراس:

لاشك أن خيار الثورة المسلحة ، خيار صعب، والأصعب ما يترتب عنها من تداعيات ، ذلك أن الثورة هي قناعة الأمة بانسداد الأفق ، وباستحالة تحقيق آمال وطموحات أبنائها بالطرق التقليدية (السياسية والفكرية) ومن ثمة فلا سبيل لهذه الأمة إلا تبني خيار العنف الثوري الذي يحتم عليها الكثير من التضحيات، فالثورة مسؤولية تاريخية تتطلب تضحيات ينبغي أن يستعد و يتجند لها الجميع، وأن يتحمل وزرها الجميع، وأن يكون الشعب أكبر ضامن لهذه الثورة حتى تستطيع أن تجتاز مرحلة المخاض، وأن تعبر بأمان نقطة اللارجوع ، وإلا تحولت هذه الثورة إلى عملية انتحارية ستكون ويلاتها وخيمة على الوطن والأمة على حد سواء إذا ما فشلت، ولم يكن هذا غائبا لدى المجموعة التي فجرت الثورة (مجموعة الست). فقد آمن هؤلاء الشباب بقدراتهم وتحرروا من هاجس الخوف من فشل الثورة رغم أن نتائج انتفاضة الـ: 8 ماي 1945 ليست بالبعيدة ، بل إن هذه النتائج هي من كانت في النهاية أكبر دافع لثورة الفاتح من نوفمبر 1954. من هذا المنطلق كان ينبغي على قادة الثورة أن يوزعوا الأدوار بين من يفجر الثورة وبين من يقوم بإيجاد الدعم لها. وهذا الدور الأخير هو الذي أوكل لمحمد عموري قبل الثورة وبعد اندلاعها، نظرا لمستواه الثقافي وقدرته على التعبئة والتجنيد والإقناع خصوصا وأنه عمل بالتدريس – كما سبق الإشارة إليه - مما ساعده على أداء هذه المهمة بنجاح كبير.

1- تكليف عموري بمهمة تعبئة الجماهير:

أسندت إلى محمد عمري مهمة تأمين انطلاق الثورة منطقة عين ياقوت، لذلك كان مطلوبا منه إيجاد شكة دعم من شباب قريته . و بالفعل فقد استطاع محمد عموري تجنيد مجموعة من أقرانه الشباب ، و هي المجموعة التي كلفت بعمليات فدائية ضد مصالح العدو بالمنطقة، و التحقت بالثورة بعد وقت قصير من اندلاعها ، بإيعاز من محمد عموري.[1]

حتى وإن كان هناك غياب للمعلومات التي تحدد بشكل واضح موقعه في بداية الثورة، إلا أن المؤكد أن محمد عموري كان مكلفا بالدعم الخلفي المادي والمعنوي للثورة، وهذا ما تفسره نشاطاته المكثفة في مرحلة التحضير والإعداد للثورة، وعلى مستوى عال رفقة صديقه شيحاني بشير كما سوف يأتي ذكره لاحقا. كما أن تواجد عموري على مقربة من خط عمليات الفاتح نوفمبر يؤكد هذا الطرح.

ففي الـ: 08 نوفمبر 1954، أي بعد أسبوع واحد من اندلاع الثورة، وجه محمد عموري رسالة إلى كل من شقيقه النوري وقريبه عموري الدراجي في ناحية: لي باس بريني (les passes périnées)

[1] محمد حجار ، شهادة حية (مسجلة على شريط فيديو محفوظ بمتحف المجاهد بالطارف) حول حياة الشهيد محمد عموري بتاريخ 12-10-2001 بمقر أمانة منظمة المجاهدين بباتنة.

بفرنسا.[1] وإن كنا لا ندري بالضبط من طلب من محمد عموري الاتصال بالنوري والدراجي. إلا أن المؤكد هو أن محمد عموري لم يتصرف من محض إرادته بل من منطلق المهمة التي يبدو انه كلف بها من طرف قيادة الأوراس، وهذا ما يؤكد ان مسألة تأجيل انضمام محمد عموري للثورة، كان بطلب من هذه القيادة والتي أملتها طبيعة المهمة التي أسندت إليه وهي الإسناد والتي تتطلب البقاء خلف الثورة وبين الجماهير الشعبية .

على كل ،الرسالة التي وجهها محمد عموري إلى شقيقه وقريبه ، كانت تحمل عنوان : " المطر ينزل بغزارة " وهو عنوان فيه الكثير من الايحاء والحيطة والحذر، ويكشف على الإحترافية العالية لمحمد عموري في التعامل مع مثل هذه القضايا نظرا لتجربته الطويلة في هذا العمل . النورى والدراجي فهما وبسرعة من الرسالة ، أن شيئا ما على درجة كبيرة من الأهمية يكون قد حدث بأرض الوطن ، وأن عليهما العودة بسرعة . [2]

من ميناء الجزائر العاصمة الذي نزل به الرجلان إلى حدود الأوراس، لم يكن هناك ما يوحي لهما بحدوث شيىء ما ، غير أنه وبدخولهما منطقة الأوراس بدأت تنساب إلى مسامعهما بعض العبارات والإيحاءات المبهمة . كانا يسمعان باستمرار عبارة " أصبحوا كباشا " (ولاو كباش) وأدرك النوري والدراجي ان هذه العبارة على علاقة بعنوان رسالة محمد عموري.محمد عموري و عند اجتماعه بهما أخبرهما بان الثورة قد اندلعت وطلب منهما الاستعداد واليقظة لأن الثورة ستعم كامل مناطق الأوراس في قادم الأيام .[3]

بعد يومين من هذا الاجتماع ، وبالضبط في إلـ : 20 نوفمبر (1954) ، تلقى الدراجي عموري هو ومجموعة أخرى من شباب عين ياقوت ، أمرا من محمد عموري تحت اسم " السابوطاج " يأمرهم فيه بضرورة إتلاف أعمدة الهاتف والكهرباء وتحطيم الجسور بالمنطقة . وفي أواخر الشهر نفسه، كلف محمد عموري مرة أخرى قريبه الدراجي بالسفر إلى فرنسا لإيصال رسالة له إلى مجموعة من المناضلين يدعوهم فيها إلى العودة إلى الجزائر في أسرع وقت. غير أن هؤلاء المناضلين رفضوا

العودة إلى الجزائر [1] لكنه – أي محمد عموري – قد نجح من جهة أخرى في تجنيد مجموعة من شباب عين ياقوت و قادهم للإلتحاق بالثورة في الأوراس في مارس 1955. [2]

---

[1] عموري الدراجي ، المصدر السابق .
[2] نفسه
[3] نفسه
[1] الدراجي عموري، المصدر السابق . و قد رفض الدراجي ذكر أسماء المناضلين الذين طلب منهم محمد

2- إلتحاق محمد عموري بالثورة:

ويرجع صالح قوجيل سبب تأخر انضمام محمد عموري إلى صفوف جيش التحرير إلى مارس 1955 ، إلى كون محمد عموري كان قد فقد الاتصال بقيادة الأوراس شهورا قليلة قبيل اندلاع الثورة . فقد كان محمد عموري في انتظار اجتماع مرتقب مع مصطفى بن بوالعيد ونائبه شيحاني بشير في منطقة" بوعريف" التي كلف بالإشراف عليها ، غير أن هذا الاجتماع لم يتم بسبب الخلافات التي كانت تعرفها ناحية عين مليلة مما جعل محمد عموري يتخلف عن عمليات ليلة الفاتح نوفمبر، ولم يتمكن من ربط الاتصال ثانية بقيادة المنطقة إلا في فيفري 1955.[3] لكن القيادة طلبت مرة أخرى من محمد عموري الاستعداد والتريث وهو الأمر الذي قبله عموري على مضض .[4] وبعد إكتشاف أمر التنظيم الثوري في " عين ياقوت " شنت السلطات الاستعمارية حملة اعتقالات في قريتي "المعذر" و"عين ياقوت" و إستطاع محمد عموي الإفلات من قبضة العدو ،و إلتحق هو و مجموعته بصفوف جيش التحريرالوطني [5] رسميا في 2 مارس 1955 .[6] و قد قال يومها محمد عموري :" الثورة كانت تحبو و الان وقفت على رجليها".[7]

المبحث 2: تدرجه في المسؤوليات وبروزه كقائد عسكري:

ونظرا لمستواه الثقافي و قدرته الكبيرة على التعبئة والتجنيد- وهي المؤهلات التي كان قد إكتسبها من تجربته النضالية في صفوف حزب الشعب ثم حركة إنتصار الحريات الديمقراطية- فقد تدرج محمد عموري بسرعة في سلم المسؤوليات والرتب العسكرية ولم يكن قد مضى على انضمامه إلى صفوف جيش التحرير الوقت الكثير.

عموري العودة إلى الجزائر ، والواضح أنهم من المناضلين الذين أشرف على تأطيرهم في منطقة غزونوبل بفرنسا بالخصوص . ويبدو أنهم كانوا من أنصار مصالي بعد أزمة حركة الإنتصار (MTLD) لذلك رفضوا دخول الجزائر .

(2) كانت المجموعة تتكون من تسعة شبان : محمد عموري وأخيه النوري وقوجيل صالح وأخيه قوجيل محمد، والذين التحقوا بجيش التحرير من ناحية شلعلع بينما التحق الباقون: (موساوي الطاهر (شهيد) زعلاني الطاهر(شهيد)، زروال موسى، لوله بالخير(شهيد)، من ناحية بوعريف. صالح قوجيل، المصدر السابق.

(3) نفسه .

(4) من شهداء الثورة ، المرجع السابق ، ص.310 .

(5) الرائد عمار ملاح ، قادة جيش التحرير الوطني ،الولاية (1)، ج1. دار الهدى- عين مليلة- الجزائر، ص.44.

(6) من شهداء الثورة ، المرجع السابق ، ص. 313 ورد أن محمد عموري التحق بصفوف الثورة من مزرعة مصطفى مراردة " ابن النوى " غير أن هذا الأخير لم يذكر في مذكراته على أن محمد عموري التحق بالثورة من بيته بالرغم من ذكره الكثير من الأسماء وإن قال بأن بيته أصبح مقر إتصال ومركز عبور لكل من يرغب في الالتحاق بالثورة في المنطقة . مذكرات الرائد مصطفى مراردة " إبن النوي" ، شهادات و مواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى . عين مليلة (الجزائر) 2003، ص.36.

(7) الرائد عمار ملاح ، المصدر السابق، ص.43.

1- عموري ضمن وفود الأوراس إلى المنطقتين الثانية و الثالثة:

كانت أولى المهمات التي كلف بها محمد عموري مباشرة بعد التحاقه بالثورة ، والتي جاءت بعيد سفر القائد مصطفى بن بوالعيد إلى تونس وليبيا [1] في جانفي 1955 ، في رحلة للبحث عن السلاح فكان أن تنقل محمد عموري بتكليف من قائد المنطقة بالنيابة آنذاك شيحاني بشير – الذي تربطه به علاقة قديمة – إلى المنطقة الثالثة (القبائل) لإطلاعها على الأوضاع بالأوراس ، في إطار عمليات التنسيق بين المنطقتين .

وبعد عودته شارك محمد عموري في عمليات التصدي للحملة العسكرية والحصار اللذين فرضهما الجيش الاستعماري على الأوراس بهدف إخماد لهيب الثورة المتأجج بها.[2]

وبهدف فك الحصار المضروب على الأوراس ، بعث شيحاني بشير برسالة إلى قائد المنطقة الثانية زيغود يوسف يحرضه فيها على الثورة وكلف من جهة أخرى ، محمد عموري في الـ: 11 نوفمبر 1955 بنقل كمية أخرى من الأسلحة(بعد البعثتين السابقتين في جويلية 1955) إلى المنطقة الثانية . [3]

وفي فيفري 1956 ، عقد مصطفى بن بوالعيد أول إجتماع له باطارات منطقته بعد فراره من سجن الكدية بقسنطينة في 10 نوفمبر 1955 . وأثناء الاجتماع ، طلب بن بولعيد من محمد عموري أن يكون ضمن الوفد الذي عينه للتوجه إلى القبائل . وقد جرى إجتماع بن بوالعيد بقياداته في منطقة

" و ستيلي" (جنوب باتنة) وفيه طلب بن بوالعيد من عموري وأحمد قادة التنقل إلى ناحية سطيف وإصطحاب علي النمر والشيخ يوسف يعلاوي (الذي كان يعمل معلما) من هناك للتوجه إلى القبائل (أنظر الصورة رقم 02 في الملحق ،ص163) لحمل رسالة إلى قيادتها كريم بلقاسم [1] و أوعمران وينكر صالح قوجيل أن موضوع رسالة بن بوالعيد كان يتعلق بتبديد شكوك قيادة القبائل حول ما راج من شائعات تقول سيطرة " المصاليين " على الأوراس ، وأكد بن بوالعيد لكريم وأوعمران على أن الأوراس إلى جانب القبائل ويقوم بالثورة باسم جبهة وجيش التحرير الوطني.[2]

---

[1] مذكرات الرائد مصطفى مراردة ، المصدر السابق، ص.45 .

[2] من شهداء الثورة. المرجع السابق ، ص.313 .

[3] بلقاسم بن محمد برحايل ، الشهيد حسين برحايل ، دار الهدى (عين مليلة) الجزائر 2002 ص.67 . ذكر رابح بوشلاغم أن زيغود يوسف عندما كان متوجها إلى مؤتمر الصومام ، حملة رسالة إلى والدة شيحاني بشير في الخروب (بقسنطينة) التى وصلها يوم الجمعة (كان يوم سوق). وعندما إلتقى بوالدة شيحاني وجدها تعد الرغيف فجلس إلى جوارها وأخرج الرسالة وقال لها هذه رسالة من إبنك بشير فقالت له أمازال حيا؟ فقال لها نعم ! وكان وقتها بشير قد استشهد ، فقالت له خذ هذا الرغيف له ،وفي الطريق أكل بوشلاغم نصفه وترك النصف الآخر لزيغود لحين عودته ، لكن زيغود لم يعد لأنه إستشهد في طريق العودة من مؤتمر الصومال. هذه الشهادة أدلى بها رابح بوشلاغم في ندوة تاريخية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بتاريخ 2010.5.31 .

[1] مذكرات الرائد مصطفى مراردة . المصدر السابق ، ص.50 .

[2] صالح قوجيل ،المصدر السابق .

الوفد الذي أرسله القائد مصطفى بن بوالعيد إلى المنطقة الثالثة (القبائل) ، اجتمع بالقائد كريم بلقاسم في غابة " ثيلا " الواقعة بين قنزات بني يلي وبني عشاش بالصومام في شهر ماي 1956 .[3] وإن سعى بن بوالعيد إلى تبديد مخاوف قيادة القبائل ، فإن اجتماع وفد بن بوالعيد بكريم بلقاسم، كان أيضا لربط الاتصال بالمنطقة الثالثة والتشاور والاستعداد لعقد إجتماع (مؤتمر) يضم كافة المناطق وقادتها وهو ما تم لاحقا في 20 أوت 1956 في غياب مصطفى بن بوالعيد الذي استشهد في 23 مارس 1956 بالجبل الأزرق بالأوراس وأخفي خبر استشهاده .[4]

ويبدو أن فترة غياب بن بوالعيد عن الأوراس وفي ظل تعقد الوضع وحدة الخلافات ، يكون بن بولعيد قد فقد الكثير من الحقائق الميدانية وفقد معها بوصلة الأحداث على المستويين الداخلي والخارجي للثورة بشكل عام ، وهو الشيء الذي يكون وراء دعوة قيادة القبائل إلى التفكير والتشاور في إمكانية عقد مؤتمر جامع لقادة المناطق يمكنه من إستعادة المبادرة التي كان الأوراس يقودها منذ بداية الثورة .

وفي نهاية المهمة ، حمل كريم بلقاسم بدوره، الوفد رسالة خطية إلى بن بوالعيد [5] ، وفي أثناء عودة الوفد إلى الاوراس ، وقع في كمين نصبه له أفراد من الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) المصالية في نواحي المسيلة [6] ، ولم يطلق سراح المجموعة إلا بعد مفاوضات شاقة ، وبعد أن تم إطلاق سراح المعتقلين المصاليين الذي كانوا محتجزين لدى الثوار في منطقة القبائل. [7]

لكن رسالة كريم لم تصل إلى مصطفى بن بوالعيد لأن مصطفى بن بوالعيد استشهد قبل أن يعود الوفد إلى الأوراس الذي قضى أربعة أشهر للعودة إلى الأوراس ، وحتى وإن لم يشتشهد مصطفى بن بوالعيد فإنه لن يستلم رسالة كريم لأن الرسالة كانت قد ضاعت من الوفد في طريق العودة . [1] !

2-محمد عموري وقضية تمثيل الأوراس في مؤتمر الصومام:

تلقت قيادة المنطقة الأولى (الاوراس) دعوة عبر البريد العادي لحضور مؤتمر الصومام ، وكانت الدعوة موجهة إلى قائدها مصطفى بن بوالعيد رأسا .

---

[3] يحي بوعزيز ، الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة 1954 -1962 ، ط1 ، دار هومه ، الجزائر ، 2004 ، ص.133.
[4] نفسه ص. 129 .
[5] محمد حجار، المصدر السابق.
[6] محمد حجار ، المصدر السابق .
[7] مذكرات الرائد مصطفى مراردة .المصدر السابق ، ص.59 .
[1] محمد حجار ، المصدر السابق .

لكن خبر إستشهاد مصطفى بن بوالعيد الذي ظل على ما يبدو حبيس المنطقة وبين قياداتها دون أن يتسرب إلى الجنود ، أدخل المنطقة في حالة من الإنقسام بين القيادات المحلية ، ولم يتم حسم مسألة خلافة مصطفى بن بوالعيد.

وقد ظهر ذلك في تمثيل الأوراس في مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) ، ولهذا فقد غادر عمليا الأوراس ، فوجان باتجاه المنطقة الثالثة (القبائل) ، الأول وفد عاجل عجول وضم كل من بلعقون مسعود والمدعو جبايلي ، فأما بلعقون مسعود فقد ألقي عليه القبض من طرف جماعة عمر بن بوالعيد وأحتجز أثناء الطريق بناحية عين التوتة ، بينما تابع المدعو جبايلي السير باتجاه القبائل ، وتقاطع عند قرية " القصر " (المعاضيد) [2] مع الرائد عميروش الذي كان في طريقه إلى الأوراس لتبليغ قرارات المؤتمر [3] والوقوف على الأسباب التي حالت دون مشاركة الأوراس في المؤتمر وقد أخبر المدعو جبايلي الذي كان يحمل معه ختما ورسالة وحزمة من المناشير ، عميروش بأنه موفد من قبل عجول لحضور المؤتمر ، كما أخبره بأن رفيقه في هذه المهمة بلعقون مسعود ، قد احتجزه عمر بن بوالعيد مع البريد الذي كان بحوزته .[4] أما الوفد الثاني فكان بقيادة عمر بن بوالعيد – الذي كان يرى في نفسه الأولى من الناحية المعنوية بقيادة المنطقة خلفا لشقيقة سي مصطفى – والحاج لخضر (مسؤول ناحية باتنة) ، أحمد نواورة (مسؤول ناحية أريس) ، مصطفى رعايلي (مسؤول ناحية سطيف) ،

محمد عموري نائب أول وعلى النمر نائب ثاني لمصطفى رعايلي وعبد الحفيظ طورش ومحمد حجار [1] غير أن وفد عمر بن بوالعيد توقف في طريقه إلى " الصومام في منطقة " الد>ريعات" قرب سطيف أين التقي به (بالوفد) الرائد عميروش وحسين بن معلم ، وكان ذلك في شهر سبتمبر 1956 وقد أخبر عمر بن بوالعيد ، عميروش بأنهم ذاهبون لحضور مؤتمر الصومام ، فأخبره .

عميروش بأن المؤتمر قد انعقد وانتهت أشغاله ، وسأل عميروش ، عمر بن بوالعيد عن سي مصطفى (بن بوالعيد) وهو المدعو دون سواه لحضور المؤتمر ، فأخبره عمر بأن شقيقه مصطفى قد استشهد ، فتعجب عميروش من عمر بن بوالعيد وسأله معاتبا كيف أنه(عمر) قدم إلى المنطقة الثالثة في الربيع وقابله هو و كريم بلقاسم ولم يخبرهما بوفاة شقيقه سي مصطفى، فلم يجد عمر بن بوالعيد ما

---

[2] الرائد عمار ملاح ، محطات حاسمة في تاريخ ثورة أول نوفمبر ، دار الهدى- عين مليلة -الجزائر، ص.148.

[3] EL Moudjahid ,N° :40(24 Avril 1959) ,P.231 .

[4] كان عجول عضو أول قيادة للأوراس(التي تشكلت من القائد بن بوالعيد و نائبه شيحاني و عضوية عجول وعباس لغرور) قد تولى قيادة المنطقة بعد استشهاد شيحاني إلا أنه لم يكن محل إجماع . عمار ملاح ، محطات حاسمة . المصدر السابق،ص.148.

[1] محمد حجار،المصدر السابق،و مذكرات الرائد مصطفى م ، المصدر السابق ، ص.61 .

يجيب به. [2] ومن منطقة " التريعات " غير الوفد مساره ، فاتجه نحو العاصمة وهناك قدم الأسباب التي منعت وفد الأوراس من الإلتحاق بالمؤتمرين في الصومام ، وتم توضيح الأمور وتفنيد فرضية تعمد عدم المشاركة في المؤتمر التي كانت تحوم حول قيادة الأوراس . [3]

وعلى إمتداد إلـ 22 يوما التي قضاها الوفد في الجزائر العاصمة ، والتي تمكن فيها من مقابلة مجموعة من القيادات والشخصيات التي حضرت مؤتمر الصومام ، من هؤلاء الأخضر بن طوبال، محمدي السعيد ، عبد الرحمن ميرة ، محمد أو الحاج وحميميد ، غير أن وفد عمر بن بوالعيد لم يلتق برئيس المؤتمر العربي بن مهيدي ولا بكريم بلقاسم . وأستلم الوفد في الأخير مقررات مؤتمر الصومام بعد أن تلقي شروحات حول كيفية تطبيقها ، واقفل عائدا إلى الأوراس.[4]

ويبدو أن عمر بن بوالعيد قد أطلع القيادات التي التقى بها في العاصمة ، على خبر إستشهاد شقيقه قائد المنطقة الأولى مصطفى بن بوالعيد ، كما يكون قد أطلعهم على الأوضاع العامة بالأوراس خاصة الخلافات الكبيرة والصراعات بين القيادات المحلية وسعى عمر بن بوالعيد إلى تقديم نفسه كمرشح لخلافة شقيقه مستغلا رصيد سي مصطفى النضالي ومكانة عائلة بن بوالعيد في منطقة الأوراس عموما. وحاول إعطاء الانطباع على أنه الأقرب إلى الاجماع وهو ما يفسر إصطحابه لوفد كبير من القيادات المحلية بالأوراس . لكن في المقابل لم يتلق عمر بن بوالعيد أي وعد من أي من القيادات

التي التقاها .وفي طريق العودة الى الاوراس ،وقع الوفد في كمين لقوات الاستعمار عند منطقة "بوسلام" واضطر محمد عموري إلى اتلاف ما كان بحوزته من وثائق.[1]

وبالعودة إلى محمد عموري الذي عين في بداية سنة 1956 ، نائبا سياسيا لمصطفى رعايلي بالمنطقة الثالثة (سطيف) ، ثم رقي إلى رتبة مسؤول عام المنطقة الأولي (باتنة) برتبة ملازم أول [2] في أكتوبر 1956 من طرف القائد عميروش الذي قدم إلى الأوراس موفدا من قيادة مؤتمر الصومام للبحث في أسباب تخلف منطقة الأوراس وكذا المشاكل التي تعصف بها. ومن جملة الإجراءات التي باشرها عميروش ، إعادة توزيع قيادات المنطقة الأولى و الثانية، و تم تعيين محمد عموري مسؤولا عاما عن المنطقة الأولى التي تضم كل من :

---

[2] شهادة المجاهد حسين بن معلم (جنرال متقاعد) لجريدة الشروق اليومي ، العدد 2861 بتاريخ 28 فيفري 2010 ، ص.07 .

[3] محمد حجار، المصدر السابق.

[4] نفسه.

[1] محمد حجار ، المصدر السابق .

[2] نفسه.

- **الناحية الأولى :** باتنة وعين على رأسها الحاج لخضر .
- **الناحية الثانية :** عين التوتة ويشرف عليها محمد بن عكاشة .
- **الناحية الثالثة :** سطيف ويشرف عليها مصطفى رعايلي .
- **الناحية الرابعة :** بريكة ويشرف عليها عبد الحفيظ طورش . [3]

لكن عمروش اضطر الى قطع مهمته في الأوراس و العودة الى القائل بعدما لم يتمكن من تعيين قادة باقي المناطق (الرابعة ، الخامسة و السادسة) . وقد رافق محمد عموري وعمر بن بوالعيد كل من الحاج لخضر، نواورة ، علي النمر وآخرون ، الرائد عميروش في أثناء عودته إلى القبائل إلى غاية منطقة "المنصورة " بالولاية الثالثة . [4] ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يلتقي فيها محمد عموري بعميروش ، فقد سبق لهما أن التقيا بالمنطقة الثالثة (قبل مؤتمر الصومام) التي تنقل إليها

محمد عموري ضمن الوفد الذي أرسله مصطفى بن بوالعيد – بعد فراره من سجن الكدية – إلى القبائل بغرض التشاور والاستعداد لعقد اجتماع (مؤتمر) لكافة قادة المناطق الخمس كما سبق ذكره. وخلال هذا اللقاء يكون عميروش قد وقف على روح الانضباط العالية لدى عموري وإمكانياته التنظيمية [1] وهي ذات المواصفات التي يحرص عليها عميروش نفسه ، لذلك فقد أسند إليه منطقة باتنة التي تشكل عمق الأوراس .

3-عموري يغادر الاوراس باتجاه الحدود الشرقية :

في بداية سنة 1957 ، كلفت لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) المنبثقة عن مؤتمر الصومام، الرائد عميروش بمهمة ضبط أمور الثورة المضطربة في تونس[2] . وبعد عودته إلى القبائل عبر الأوراس، التقى عميروش بمحمد عموري ، وبعد هذا اللقاء أبدى محمد عموري رغبة ملحة في مغادرة ولاية " الأوراس –النمامشة"، والتوجه إلى الحدود الشرقية بغية الإشراف على تنظيم الجيش هناك، وقد حاول

---

[3] مذكرات الرائد مصطفى مراردة ، المصدر السابق ، ص.65-66.

[4] نفسه ص.64. ذكر المجاهد حسين بن معلم الذي رافق عميروش في مهمته إلى الأوراس موفدا من قبل قيادة مؤتمر الصومام أن عميروش كان آنذاك برتبة رائد (حوار في جريدة الشروق اليومـي، المصدر السابق ص.7) بينما يذكر العقيد علي كافي أن عميروش خلال المؤتمر كان مكلفا بحماية الوفد القادم من المنطقة الرابعة (العاصمة وضواحيها) وكان برتبة مقدم (حوار له لجريدة الخبر اليومي لـ:2010.5.8 ص.21) وهي رتبة غير موجودة في تسميات الرتب التي أقرها مؤتمر الصومام أما قبلها فلا توجد رتب وانما " مسؤول " ناحية مسؤول جهة...إلخ وأميل أنا إلى رتبة الرائد التي تمنح لأعضاء قيادة الولاية و التي يبدو أن عميروش تحصل عليها بعد المؤتمر مباشرة .

[1] محمد حجار، المصدر السابق.

[2] نفسه .

محمد حجار ثنيه عن الرحيل بدعوى أن الأوراس يعيش ظروف صعبة، ويحتاج إلى كل إطاراته لتجاوز هذه المرحلة، إلا أن كل محاولات حجار باءت بالفشل أمام إصرار عموري على الذهاب.[3]

ويبدو أن رغبة قيادات مؤتمر الصومام في قطع الطريق أمام معارضيها من أمثال لزهر شريط وعباس لغرور، وعبد الحي الموجودين في هذه الأثناء في تونس، هي التي كانت وراء إيعاز عميروش لمحمد عموري وربما إغرائه، بالذهاب إلى الحدود الشرقية والإشراف على تنظيم الجيش فيها، وبالتالي تمكين جماعة الصومام من بسط سيطرتها على جيش الحدود الذي أصبح هاجسها الأول أمام تهديدات عباس لغرور وعبد الحي بالسيطرة عليه ومن ثمة السيطرة على الحدود. والواضح أيضا أن قبول عموري بهذه المهمة كان في مقابل وعد من عميروش بتمكينه من تفعيل مساره العسكري من خلال تزكيته لدى قيادة الثورة وكريم بلقاسم تحديدا الذي يثق كثيرا في عميروش ويعد من رجاله المقربين، وهو ما يفسر إصرار عموري على مغادرة الأوراس باتجاه الحدود الشرقية. وقد غادر محمد عموري الأوراس بالفعل رفقة عميروش الذي كان في طريقه عائدا إلى تونس في مهمة كلف بها من

قبل لجنة التنسيق (بقي عيروش بتونس مدة ثلاث أشهر)[1] واستخلف محمد عموري نائبه حيحي المكي على رأس المنطقة الأولى التي كان قد عين على رأسها.[2]

4- تعيين محمد عموري ضمن مجلس قيادة الولاية الأولى بتونس :

في أفريل 1957 ، وصلت إلى قيادات المناطق الثلاث الأولى – التي تم هيكلتها من أصل ست مناطق بالولاية الأولى- إستدعاءات من لجنة التنسيق والتنفيذ ، لحضور اجتماع في تونس للنظر في مسألة الخلافات بين الأوراسيين والنمامشة ، وتشكيل قيادة الولاية [3] التي ظلت شاغرة منذ استشهاد مصطفى بن بوالعيد في الـ : 22 مارس 1956. والحقيقة إن هذا الاجتماع هو خلاصة ما تم التوصل إليه في

---

[3] EL. Moudjahid , op . cit. p. 231.

تسمية الولاية الأولى بـ: الأوراس – النمامشة " أعتمدت لأول مرة في إجتماع عميروش بالقيادات المحلية في الأوراس في إلـ 5 جانفي 1957 ، وتم فيه الاتفاق على أن تحرر في المستقبل جميع المناشير باسم الولاية الأولى " الأوراس – النمامشة (على أننا نلاحظ أن هناك من يكتبها باسم " أوراس النمامشة وهي على ما يبدو ترجمة حرفية ونصية من الفرنسية) الرائد عمار صلاح ، محطات حاسمة ، المرجع السابق ، ص 136. كما أن سفر عميروش إلى تونس قيل بأنه كان لغرض أخذ قسط من الراحة .EL . Moudjahid,op.cit.231 لكن على ما يبدو هذا السفر كان يهدف الى قوية أوضاع الثورة على الحدود الشرقية .

[1] EL. Moudjahid,op.cit.231.

[2] الرائد عمار ملاح ، محطات حاسمة. المصدر السابق ص. 136 ، وكان حيحي المكي قبل إلتحاقه بالمنطقة الأولى (الأوراس) قد ألقي عليه القبض في قسنطينة من طرف السلطات الإستعمارية وأودع معتقل الجرف الذي فر منه رفقة الحاج بوليلة وسعدان صولي وتمكنوا من الإلتحاق بالأوراس و عين بعدها حيحي المكي نائبا لقئد المنطقة الأولى من الاوراس . وبعد أن إلتحق محمد عموري بتونس أصبح هو مسؤول المنطقة الأولى من الولاية الأولى ، مذكرات الرائد مصطفى مراردة ، المصدر السابق ، ص.48 ، وعمار ملاح، محطات حاسمة ، المصدر السابق ، ص.136 .

[3] مذكرات الرائد مصطفى مراردة ، المصدر السابق ، ص.83 .

اجتماعات عميروش بقيادات الأوراس في الأوراس ، قبل أن يضطر عميروش إلى توقيف مهمته بالأوراس في 31 أكتوبر 1956، والعودة إلى ولايته القبائل بدعوى سماعه خبر استشهاد قائد ولاية محمدي السعيد ولكن في الحقيقة فإن عميروش دفع إلى إنهاء مهمته بعدما اقتنع باستحالة جمع الفرقاء الأوراسيين والنمامشة خاصة بعد حادثة عاجل عجول.[4] وما يؤكد صحة هذا الاعتقاد أن عميروش قبل مغادرته الأوراس ، طلب من قيادات المناطق اللحاق به إلى القبائل [5] وهو ما تم بالفعل، حيث ترأس قائد الولاية الثالثة محمدي السعيد برفقة عميروش،أكثر من اجتماع بقادة المناطق الثلاث الأولى بين إلـ 5 و 11 جانفي 1957. وهي الاجتماعات التي تم فيها الاتفاق على أن جميع المراسلات في المستقبل تحرر باسم ولاية " الأوراس – النمامشة " وكذلك " تجنب استعمال العنف ضد المشوشين حتى اجتماع شهر مارس.[6] ويبدو أن محمدي السعيد وعميروش وبناء على هذه الاجتماعات، قد رفعا تقريرا مفصلا إلى لجنة التنسيق والتنفيذ والتي بدورها دعت جميع قادة مناطق الاوراس- النمامشة إلى

الاجتماع في تونس لدراسة مشاكل الولاية وتشكيل قيادة بها .[1] وهو الاجتماع الذي كان قد اقترح تقرير محمدي السعيد وعميروش أن يكون في شهر مارس إلا أنه تخلف إلى شهر أفريل [2] .

كان هدف لجنة التنسيق والتنفيذ، الالتقاء بمجموعة الحدود التي كان أكثر قياداتها من المناطق الرابعة والخامسة والسادسة (للولاية الأولى) الذين لم يحضروا اجتماعات عميروش "بكيمل" – وبالقبائل- ومنهم : صالح بن علي، مقداد جدي، الوردي قتال، عمر بوقصي، صالح السوفي، عبد الله بلهوشات، محمود قنز، عمار راجعي، علي الحركاتي، لزهر شريط، عباس لغرور وآخرون.[3]

التحق بمحمد عموري الموجود بتونس، كل من أحمد نواورة، ســي الحواس (أحمد)، عمار بلعقون (آخ مصطفى بن بوالعيد من الرضاعة)، صالح قوجيل، على مشيش، عمار معاش، كابوية ابراهيم، وكلهم من قيادات نواحي 1،2،3 وضرب للجميع موعدا في " نهج اللجان " بتونس العاصمة، وتفاجأ

---

[4] يحي بوعزيز ، الثورة في الولاية الثالثة ، المرجع السابق ، ص.306 .

[5] شهادة االمجاهد حسين بن معلم للشروق اليومي. المصدر السابق .

[6] الرائد عمار ملاح ، محطات حاسمة . المصدر السابق ص .141، 142 ، و يذكر المؤلف أن هذه الاجتماعات عقدت بالأوراس (ص.136) بينما الأصح هو أنها عقدت في القبائل لأن عميروش أنهى مهمته الى الاوراس في 31-10-1956 كما يذكر المؤلف نفسه في ص .156.

[1] الرائد عمار ملاح ، محطات حاسمة . المصدر السابق ، ص.136 ،141 ،142 وبذكر المؤلف نفسه أن هذه الإجتماعات عقدت بالأوراس (ص136) بينما الأصح هوأنها عقدت بالقبائل لأن عميروش أنهى مهمته للاوراس يتاريخ 1956.10.31 ، كما يذكر المؤلف نفس ص .156 .

[2] ذكر يحي بوعزيز(في: الثورة في الأوراس ص.305) أن عميروش في نهاية مهمته بالأوراس ، رفع تقريرا مفصلا إلى CCE لكن الأصح على ما يبدو أن التقرير جاء بعد ا الاجتماعات التي جرت في القبائل بين قيادات الولاية الثالثة و قيادات الأوراس.

[3] مذكرات الرائد مصطفى مراردة ، المصدر السابق ، ص.83 .

الحاضرون بدخول محمود الشريف قاعة الاجتماع مخاطبا الحضور :" لقد اجتمعنا مع لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) وشكلنا قيادة الولاية [وهي كذا وكذا] وبقي تشكيل باقي المناطق 2،3،1 [4] (انظـــر الوثيقة رقم 05 الملحق،ص158 و المطبوعة ثانية في ص159. الخاصة بالمنطقة 2).

وقد تشكلت قيادة الولاية الأولى بتونس التي ستصبح من الآن مقـرا دائـما لتشكيلات مجلس الولاية الأولى على غاية تولي الطاهر الزبيري قيادة الولاية في سنة 1959 الذي سيعود إلى الأوراس بقيادة الولاية ، و جاء تشكيلها على النحو التالـي:

تنظيم الولاية: إن مناطق الأوراس – النمامشة هي التي تتكون منها الولاية رقم (1)

المسيرون للولاية: الولاية رقم (1) تكون مسيرة بالمجلس الآتي:

الصاغ الثاني محمود الشريف مسؤول سياسي عسكري رئيس الولاية .

الصاغ الأول عبد الله بلهوشات نائب عسكري .

الصاغ الأول عموري محمد نائب سياسي .

الصاغ الأول نواورة أحمد نائب الأخبار والإتصالات .[1]

تعيين محمود الشريف وهو " النموشي" على رأس الولاية الأولى يراه البعض أنه خلاصة ما انتهى إليه تقرير إبراهيم مزهودي الذي كان أرسل من قبل قيادة الصومام في (سبتمبر – أكتوبر) 1956 لمرافقة زيغود يوسف الذي إستشهد في نهاية سبتمبر 1956 فاتم مزهودي الرحلة بمفرده إلى الحدود الشرقية بغرض إصلاح الأوضاع بين الأوراسيين والنمامشة .

وبعد إتصال أولي بالولاية الأولى، تبين أن معظم مسؤوليها تنقلوا إلى تونس لبحث مسألة تموين الولاية بالسلاح ، ونتيجة للخلافات الكبيرة بين هؤلاء المسؤولين، فقد وصلت الأوضاع إلى حد الإحتكام إلى السلاح[2] ، وحاول كل طرف السيطرة على قواعد التموين [3] فتحول مزهودي رفقة عمار ابن عودة الذي كلفه عبان رمضان باللحاق بمزهودي ليتوجه الرجلان إلى تونس في أكتوبر 1956 " لتنقية "

---

[4] صالح قوجيل ، المصدر السابق،الوثيقة رقم (03) قدمها لنا صالح قوجيل ونظرا لعدم وضوحها قام هو مشكورا باعادة طبعها ، وهو ما يفسر إختفاء العلم الوطني المتوضع في أعلى النسخة الأصلية ، من النسخة المطبوعة .

[1] الرائد عمار ملاح ، محطات حاسمة. المصدر السابق ، ص.286 .

[2] محمد عباس ، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص. 378 .

[3] محمد زروال ، اللمامشة في الثورة (دراسة) ، دار هومه ، الجزائر 2003 ، ص.306 .

الأجواء وتمكين لجنة التنسيق والتنفيذ من بسط سيطرتها على قاعدة تونس ، وانتهى الأمر في نهاية المطاف لصالح CCE بعد تدخل أوعمران في جانفي أو فبراير 1957 .[4]

5- تولي محمود الشريف قيادة الولاية و استمرار الخلافات:

تعيين لجنة التنسيق والتنفيذ لمحمود الشريف على رأس الولاية الأولى في ديسمبر 1956 ، لم ينه الصراعات الداخلية بين قيادات الولاية، إذ أن الكثير منهم لم يستصغ تعيين محمود الشريف قائدا عاما عليهم بما فيهم عرش النمامشة الذي ينتمي إليه، حيث رأى لزهر شريط أنه هو الأولى بقيادة الولاية [5]، ولم يعترف لمحمود الشريف بالقيادة. ولم يكن لزهر شريط وحده من يرفض تولية محمود الشريف ، فقد قاسمه في هذه القناعة، صالح قوجيل الذي أجهر برفضه لمحمود الشريف نفسه في اجتماع نهج اللجان بتونس. ويبدو أن محمد عموري هو الآخر تفاجأ بتعيين محمود الشريف على رأس الولاية، ورغم عدم الإفصاح صراحة عن رفضه هذا حرصا منه على روح الانضباط وعدم الخروج عن قرارات القيادة في

هذه المرحلة ، إلا أن محمد عموري في حقيقة الأمر لم يكن راضيا عن محمود الشريف لكونه لم يكن من القادة الأوائل للثورة [1] بل وكان ضابطا في الجيش الفرنسي ولم يمض على التحاقه بالثورة سوى أقل من عام [2] فضلا عن كونه نموشيا على أن مسألة الصراعات في الولاية الأولى ، لا تبدو أنها مرتبطة بالاختلاف حول الأشخاص بقدر ما هي مسألة مرتبطة أساسا بطبيعة المنطقة القائمة على الطبيعة العرفية و العروشية، ومن ثمة فإنه كان سيظل الخلاف قائما ولن يرضي أي من الأطراف بتولية الآخر قيادة الولاية وهو ما يفسر استمرار الخلافات بالولاية إلى غاية الاستقلال تقريبا .

وإذا كان خصوم محمود الشريف ينكرون عليه السبق الثوري ، فإن قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، كانت ترى فيه الرجل الأنسب لتنقية الأجواء وإعادة الأمور في " الأوراس – النمامشة" إلى أوضاعها الطبيعية، نظرا لم يحسب له من ثقافة ومهنية ومقدرة على التعايش بذكاء ودهاء مع هذه القيادات الجديدة التي ظهرت إثر مؤتمر الصومام .[3]

---

[4] محمد عباس ، رواد الوطنية ، المرجع السابق ، ص.378. .
[5] محمد زروال ، المرجع السابق ، ص.372 .
[1] مذكرات الرائد مصطفى مراودة . المصدر السابق ، ص.86 .
[2] العقيد الطاهر زبيري ، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)ANEP ، الجزائر ، 2008 ، ص.172 ، و يحي بوعزيز ، الثورة في الولاية 3. المرجع السابق ، ص.305 .
[3] محمد زروا ل ، المرجع السابق ، ص.372 .

المبحث 3 : تعيين محمد عموري على رأس الولاية الأولى:

بعد تعيين محمود الشريف في لجنة التنسيق والتنفيذ في طبعتها الثانية الموسعة المنبثقة عن اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة بين 20 و28 أوت 1957 مكلفا بالشؤون المالية [1] ، أعيد تشكيل قيادة الولاية وعين محمد عموري قائدا عاما لها برتبة صاغ ثاني (عقيد)(أنظر الصورة رقم 04 في الملحق، ص. 165) وعضوية كل من:

-أحمد نواورة عضو مجلس الولاية مكلفا بالشؤون السياسية برتبة صاغ أول [2] (مقدم) .

-عبد الله بلهوشات عضو مجلس الولاية مكلفا بالشؤون العسكرية برتبة صاغ أول .

-صالح بن علي عضو مجلس الولاية مكلفا بالاتصال والأخبار برتبة صاغ الأول .

كما عين السعيد عبيد ككاتب للولاية وعلي الحركاتي مكلفا بالتموين. [3]

1- أوضاع الأوراس عشية تولي عموري قيادة الولاية:

وصول محمد عموري إلى قيادة ولاية " الأوراس –النمامشة " ، جاء في ظروف اتسمت بالكثير من التعقيدات والتداخلات ، والتي شكلت عائقا كبيرا أمام محمد عموري لترتيب أمور الولاية المضطربة في وقت كانت هذه الولاية مطالبة بحكم السبق والثقل الثورين والموقع الإستراتيجي ، إلى تجاوز كل

---

[1] الطاهر زبيري ، المصدر السابق ، ص. 199.
[2] من شهداء الثورة . المرجع السابق ، ص.315 .
[3] الطاهر زبيري ، المصدر السابق ، ص.199 .

المعوقات ، والتفرغ إلى زيادة وتيرة العمل الثوري ضد قوات الإستعمار بالإضافة إلى كونها مطالبة على الدوام بضرورة ان تكون عمق الثورة الذي يجب أن يظل حيا باستمرار وإجمالا يمكن تلخيص هذا الوضع في مايلي :

أولا: الخلافات التي لتزال عالقة بين إطارات الداخل الأوراسي حول قيادة ولاية الأوراس – النمامشة.

ثانيا: مجموعة المعارضين والرافضين لقرارات مؤتمر الصومام وما يخلقه هذا الموقف من تعقيدات في وضع الأوراس إجمالا. فإذا كانت مشاكل المجموعة الأولى ، مشاكل بينية أي بين قيادات وإطارات الأوراس – النمامشة أنفسهم ، فإن مشاكل المجموعة الثانية الرافضين للوائح وقرارات الصومام قد فتحت الولاية على مشكل آخر أكثر تعقيدا وذا تبعات كبيرة، وهو اختلافها مع قيادة الثورة

ومؤسساتها وهو ما جعل الولاية الأولى رهينة تبعات هذه التحديات والتي كانت مأساوية في الكثير منها.

وثالثا: وهو تداعيات هذا الواقع على الثورة عموما في ظل هذه التجاذبات ، فبالنسبة للخلافات بين القيادات المحلية ، فقد كان واضحا أن الولاية الأولى ، فقدت الإجماع حول رأس القيادة بعد استشهاد مصطفى بن بوالعيد الذي كان يمثل شخصية جامعة[1] وموحدة. فالرجل لم يسبقه أحد في النضال في الحركة الوطنية في الأوراس وهو من كون الإطارات التي أصبحت قيادات محلية، في صفوف الحركة الوطنية، في حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) والمنظمة الخاصة (O.S) وكان هؤلاء الرجال أعيان في أعراشهم ويتمتعون بسمعة طيبة فيها ، فآزرتهم عشائرهم أثناء الثورة وكانواهم على ارتباط وثيق بقائدهم مصطفى بن بوالعيد الذي يعدونه زعيما ولا يفكر أحد في أن يحل محله [2] وفوق ذاك ، فقد منح مصطفى بن بوالعيد من حر ماله الذي كونه من أعمال النقل ، كما أعطى موهبة منفردة في التنظيم [3] وجرأة نادرة فهو الذي حمل كميات الأسلحة والمتفجرات في سيارته ليوزعها آخذة طريقها إلى المناطق الثانية ، الثالثة والرابعة ، وهو الذي خطط للثورة وفجرها بالأوراس ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 " ، فكان الإجماع عليه جزء من عرف أهل الأوراس " . [4] وبمجرد استشهاد مصطفى بن بوالعيد لم يعد بإمكان أي أحد أن يدعي السلطة الكاملة لنفسه [5] وطفحت معها صراعات القيادات المحلية حول تولي أمور القيادة والزعامة.

1- غياب مصطفى بن بولعيد و دخول الأوراس في دوامة الصراعات:

---

[1] مذكرات الرائد مصطفى مراردة ، المصدر السابق ،ص.78 .
[2] نفسه ص. 76-77.
[3] جوان جيلسبي ، المرجع السابق، ص. 128 .
[5] جوان جيلسبي، المرجع السابق، ص. 142 .
[5] جوان جيلسبي، المرجع السابق، ص. 142 .

وفي حقيقة الأمر، فإن اصل هذه الخلافات في الأوراس قديمة ، تعود إلى الأيام الأولى التي تم فيها القبض على بن بوالعيد على الحدود التونسية الليبية (1955.02.12) فبعده مباشرة، انقسم جيل الأوراس إلى قسمين : أوراس غربي ظهر فيه عمر بن بوالعيد (شقيق مصطفى) الذي كان يرى في نفسه الأحق بتوليه القيادة بعد إلقاء القبض على سي مصط،وكان يسانده في ذلك عاجل عجول، كما ظهر بالأوراس الشرقي (ناحية خنشلة) مسعود معاش متمردا على سلطة شيحاني بشير لكن هذا الأخير سرعان ما قضى على معاش.فكانت هذه بداية اندثار حبات العقد، وجاءت تصفيــه شيحاني

بشير (23 أكتوبر 1955) من طرف معارضيه وتحديدا من طرف عباس لغـــرور المنحدر (من خنشلة) الذي أخبر الوردي قتال بأنه هو من قتل شيحاني بشير.[1]

هروب مصطفى بن بوالعيد من سجن الكدية بقسنطينة في الـ : 11 نوفمبر 1955 ، وعودته إلى الأوراس والذي لم يكن على ما يبدو محل ترحيب من طرف عاجل عجول وعباس لغرور اللذين خاضا حملة دعاية في أوساط المجاهدين ، تهدف إلى التشكيك في طريقة هروبه من السجن ووصل بهما الأمر إلى حد أن عقدا اجتماعا (في مركز مسعود القبائلي قريبا من غابة بني ملول) قررا فيه أن لا يسمحا لمصطفى بن بوالعيد بمباشرة القيادة إلا بعد إخضاعه لم كان قد سطره هو بنفسه من قانون داخلي والقاضي بالتحفظ على كل مجاهد بسيط أو مسؤول يفر من سجون العدو.[2]

وعلى أية حال فلم تكن مدة ولاية مصطفى بن بوالعيد الثانية - بعد فراره من سجن الكدية ، لتحسم الخلافات بين القيادات في الأوراس، نظرا لقصر مدتها (4 أشهر) لأن الهوة قد اتسعت خاصة بعد مقتل شيحاني بشير الذي ترك آثارا نفسية سيئة على المجاهدين لاسيما في ناحية تبسة التي تدين له قيادتها –التي عينها هو بنفسه- بالولاء والاحترام [3] ،خاصة وانه (أي شيحاني)قد قادهم في واحدة من أشهر المعارك التي أبلى فيها المجاهدين البلاء الحسن ، وهي معركة الجرف الشهيرة (1955.09.12) .

---

[1] محمد زروال ، المرجع السابق ، ص. 238. و لتفاصيل أوفى ، ينظر المرجع نفسه ، ص.238 -247 .

[2] نفسه ، ص. 241.روي لي عمار قرام في مقابلتي معه بتاريخ 2010.01.31 بأم البواقي بخصوص حادثة إلقاء القبض على مصطفى بن بوالعيد على الحدود التونسية اللبيئة ومما ذكره قرام أن شخصا من أتباع صالح بن يوسف (المعارض لبورقيبة) يدعى عمار بلحاج من بن قردان في الجنوب الشرق التونسي على الحدود مع ليبيا) قص على قرام أن بل بوالعيد عندما كان قائدا من ليبيا عبر تونس تشابك مع أحد عناصر " الصبايحية" الذي استنفزه فضربه بن بوالعيد (وفي روايات أخرى أنه أطلق عليه النار رداه قتيلا) وفر بعدها لكن الصبايحية لاحقوه وأمسكوا به وساقوه إلى سجن "بن قردان" ثم سجن "القصبة " بتونس العاصمة بعدها سلموه إلى السلطات الفرنسية بتونس التي حولته إلى الجزائر .

[3] محمد زروال ، المرجع السابق ، ص. 270 .

كما أن القيادات الفاعلة والأكثر حضورا في " الأوراس-النمامشة" ، كانت محل اتهام بقتل شيحاني بشير ومحاولة اغتيال عاجل عجول ، ونقصد بهم كل من عباس لغرور ولزهر شريط والوردي قتال المتهم مع البوقصي في اغتيال جبار عمر في منطقة سوق أهراس، كما أن عاجل عجول كان هو الآخر متهما بقتل مصطفى بن بوالعيد . [4] وقد زادت معضلة الاتهامات المتبادلة هاته والتي طالت أبرز القيادات الميدانية في " الأوراس-النمامشة" في هذه المرحلة ،الأمور تعقيدا خاصة أمام تمكن هذه القيادات من قطع أشواطا كبيرة سواء على مستوى الطموح أو على مستوى التنظيم ، بعدما شكل كل

واحد منهم "أرستقراطية حربية" عرف بها وعرفت به" [1] وهو ما يجعل مسألة الإتفاق على قيادة موحدة أمرا مستعصيا وغير مطروح .

وإن بدا أن الصراع أصبح بين شطري الأوراس الغربي والشرقي (وإن كنا سنضطر إلى مراجعة هذا التصور – أو التقسيم إن صح التعبير- بالنظر إلى التحولات التي حدثت على مستوى التحالفات بين مختلف القيادات وسنتناول هذا بالتفصيل لاحقا) في بداية الأمر، إلا أن واقع الحال أصبح خلاف هذا، ذلك أن الاختلاف والتباين أصبحا في كل مكان في الأوراس في هذه المرحلة ، بل وكان داخل حتى الفصيل الواحد والدليل على ذلك ، أن القيادات في المناطق الثلاث الأولى الموجودة بالجبهة الغربية والتي منحت تفويضها لعمر بن بوالعيد (شقيق سي مصطفى) لتمثيل الأوراس في مؤتمر الصومام وزكته ليكون خليفة شقيقه على رأس الولاية، اتضح أنها كانت تحت التهديد في أحيان منها وتفويض حصري لتمثيلها وفقط في المؤتمر دون سواه ، وهو ما جاء في التقرير الذي رفعه عميروش إلى لجنة التنسيق والتنفيذ عقب إنتهاء مهمته بالأوراس، وقد جاء فيه أن عميروش عندما التقى بعمربن بوالعيد (في اجتماع "تالبعة" في 4 سبتمبر 1956) صرح له هذا الأخير بأن القيادات المحلية بالمنطقة (الولاية) أمضوا له تفويضا ليكون قائدا لهم .وطلب إذن عميروش ليرسله إلى قيادة الثورة بالجزائر العاصمة ، إلا أن عميروش رفض طلب عمر بن بوالعيد.[2]

2 ـعميروش موفدا من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الأوراس:

بعد الأحداث الأليمة التي عرفتها المنطقة الأولى (التي ستصبح بعد المؤتمر بتسمية الولاية الأولى) والتي حالت دون تمكن مسؤولي الاوراس من حضور المؤتمر ، وبعد إنتهاء أشغال مؤتمر الصومام ، كلفت لجنة التنسيق والتنفيذ (الهيئة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر) كل من الإخوة زيغود يوسف، إبراهيم

---

[4] مذكرات الرائد مصطفى مراردة ، المصدر السابق ،ص.67-77.
[1] محمد زروال ، المرجع السابق ، ص. 372 .
[2] الرائد عمار ملاح ، محطات حاسمة . المصدر السابق ، ص.148 .

مزهودي ليتوجها إلى الأوراس من جهة الشرق،عمر أوعمران وشريف علي ملاح (أول قائد للولاية السادسة) من جهة الجنوب ، بالإضافة إلى سي عميروش رفقة حسين بن معلم من جهة الغرب، وفي النهاية عميروش هو الوحيد الذي وصل بينما لم تصل اللجنتان الأخريان.[3] فزيغود يوسف كان قد استشهد في 23 سبتمبر 1956 (في معركة سيدي مزغيش قرب مدينة سكيكدة) بينما غير إبراهيم مزهودي وعمار بن عودة - الذي التحق به- من وجهتيهما و التحقا بتونس كمنتدبين

بصفة مؤقتة للولاية بتونس.[1] بينما أوعمران كان قد عين حينها على رأس الولاية الرابعة (الجزائر العاصمة) وكانت له أشغال كثيرة وقتها ، فلم يذهب هو الآخر.[2]

عميروش عندما قدم إلى الأوراس موفدا من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ كما رأينا، كان بغرض إصلاح الوضع بالأوراس وأيضا لتبليغ قرارات مؤتمر الصومام [3] باعتبارها مرجعية تنظيمية للثورة وآداة لتوحيد أطر العمل بكامل التراب الوطني .

بوصول عميروش إلى الأوراس،(أنظر الصورة رقم 03 في الملحق ص164) قام بتنظيم المنطقة الأولى منها ، ولما شرع في تنظيم المنطقة الثانية –كيمل- الشلية- وتوغل في التحقيق وقع ما لم يكن في الحسبان باستسلام عاجل عجول إلى العدو لأنه متهم في الكثير من الأحداث، وفي مقتل القائدين مصطفى بن بوالعيد ونائبه شيحاني بشير. فرارعجول هذا أدى بعميروش إلى توقيف مهمته بالأوراس والعودة إلى الولاية الثالثة.[4]

على أن عميروش الذي اعتقد أنه استطاع تنظيم المناطق الأولى والثانية، عندما قام بتعيين قيادتيهما، لم يستطع في الحقيقة إقناع أية منطقة –نظرا لتعقد الوضع- فأنصار عمر بن بوالعيد (جماعة رعايلي التي كانت موجودة بسيطف) عندما لم يوّل عميروش، عمر بن بوالعيد مسؤولية أية منطقة، إنقلب أنصاره (أنصار عمر) وانضموا إلى مجموعة الرافضين لمقررات الصومام والمتمركزين بجبل وستيلي [5] ويمثل هذه المجموعة الشيخ مدور (أمين المال إبان فترة قيادة بن بوالعيد) ومعه عيسى

---

(3) شهادة المجاهد حسين بن معلم لجريدة الشروق، المصدر السابق.

(1) خالفة معمري ، عبان رمضان ، ترجمة: زينب زخروف ، ط2. ثالة للطباعة. الجزائر 2008 ، ص.403 .

(2) شهادة حسين بن معلم لجريدة الشروق، المصدر السابق.

(3) الرائد عمار ملاح ، محطات حاسمة . المصدر السابق ، ص.148 .

(4) يحي بوعزيز ، الثورة في الولاية الثالثة ، المرجع السابق ، ص.102 .وجاء في تقرير عميروش أنه بتاريخ 1956.10.31 " علمنا بموت سي ناصر (محمدي السعيد) أضطررت لترك المسؤولية عن المنطقتين لمحمد العموري لمواصلة تنظيم المنطقتين بحضور بن عكشة محمد الشريف وطورش عبد الحفيظ وكبوية ابراهيم ومكي (حيحي) " . عمار ملاح ، محطات حاسمة . المصدر السابق ، ص.156. وهي نفس رواية حسين بن معلم (لجريدة الشروق ، المصدر السابق). ويبدو أن عميروش أوجد لنفسه بروايته هده مخرجا للانسحاب من الاوراس.

(5) الجبال المحيطة بباتنة من جهة الجنوب .مذكرات الرائد مصطفى مراردة . المصدر السابق ، ص. 50،71.

(المسعود)وأحمد عزوي ، الذين كانوا موالين لقيادة الثورة: بن بلة ومهساس ولمجموعة الحدود التي رفضت قرارات الصومام وأرادت أن تفصل الولاية عن بقية الولايات.[6]

انتهت مهمة عميروش إلى الأوراس دون أن تحقق في واقع الأمر شيئا بل أن عميروش الذي كان يعد قائدا يحظى بالاحترام من قبل قيادات وجنود الولاية الأولى، نظرا للتواصل الذي ظل قائما بين

الأوراس والقبائل منذ بداية الثورة – وحتى قبلها – إلى غاية هذه المهمة ، فقد عميروش الكثير من بريقه بالأوراس أثناء مدة الشهرين ، عمر مهمته بالأوراس، وأنقلبت عليه الكثير من القيادات المحلية التي رأت فيه انحيازه إلى جهة على حساب أخرى [1] وأنه أراد فرض رأيه وسلطته على قيادات الأوراس. ويذهب البعض إلى أن عميروش عرضت عليه قيادة الولاية الأولى لكنه رفضها لأن عميروش يدرك أن " القبول بذلك الدور يعني الانتحار" [2] وإن كنا لا نشاطر أصحاب هذا الرأي لاعتبارات تبدو بديهية سواء بالنسبة لقيادة الولاية الثالثة –من باب مصلحة الثورة- أو بالنسبة لقيادة الثورة التي تدرك قبل غيرها .أنه أمر غير منطقي بل أن المسؤولين في الأوراس رأوا في عميروش – بعد مهمته هذه-أن وزن الأوراس يتجاوز شخص بمثل عميروش ، ورأوا أنه كان على قيادة الثورة، ومن باب تقدير جهاد وسبق المنطقة ، أن ترسل إليها قادة من حجم بن طوبال أو عمارة بن عودة لسابق معرفتهما بظروف الأوراس بخلاف عميروش الذي لا عهد له بواقع الحساسيات بين أعراش المنطقة كما يرون.[3] وكما يبدو فإن قيادات ومسؤولي الأوراس كانوا يعدون عميروش قبل مهمته هذه إلى الاوراس ،قائدا يحظى باحترامهم وتقديرهم ولكن عندما كلف بمهمة معالجة الوضع بالأوراس لم يتقبلوا الأمر إلى حد اعتباره قائدا دون حجم الأوراس وعدم معرفته بواقع أهل الأوراس مع أن عميروش ظل على تواصل بالمنطقة بحكم التجاور ولا نرى تفضيل قادة من أمثال بن طوبال وبن عودة عليه وهما البعيدين كل البعد عن الأوراس حتى وإن كانا قد زاراه من قبل، إلا من باب رفض عميروش وفقط . ولم يكن عميروش الوحيد الذي رفضه مسؤولو الأوراس ، فقد إعتبروا إرسال سي محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة لوحدات من جنوده تحت إشراف النقيب سي موسى شريف لدعم الأمن بالأوراس في أعقاب حالة الفوضى التي عرفها الأوراس ، اعتبروا ذلك تدخلا في شأن الأوراس. [4]

---

[6] عمار ملاح ، محطات حاسمة . المصدر السابق ، ص.148 .
[1] يحي بوعزيز ، الثورة في الولاية الثالثة ، المرجع السابق، ص. 307 .
[2] خالفة معمري ، المرجع السابق ، ص.407 .
[3] يحي بوعزيز ، الثورة في الولاية الثالثة ، المرجع السابق ، ص.306 .
[4] مذكرات الرائد لخضر بورقعة ، شاهد على إغتيال الثورة، ط2. مزيدة ومنقحة، دار الأمة ، الجزائر 2008، ص. 22 .

وعلى الرغم من التحفظ فقد قبلت قيادات الأوراس الغربي –في غياب قيادات الجهة الشرقية- طلب التنقل إلى القبائل كما أوصى بذلك عميروش في ختام مهمته للأوراس لبحث مسألة الخلافات في ظروف أفضل، وهو ما تم بالفعل في ديسمبر 1956[5] بمنطقة "إيغيل علي" حيث تم فيها تقديم مبلغ 100 مليون فرنك لدعم إمكانات الاوراس الضعيفة .

ورفعت بعدها قيادة الولاية تقريرا مفصلا إلى لجنة التنسيق والتنفيذ تقترح فيه جمع جميع مسؤولي الاوراس في اجتماع بتونس لدراسة الخلافات القائمة في الاوراس . (6)

و يبدو أن طلب لجنة يادة الولاية الثالثة رفعت بعد هذا، التنسيق من عميروش الذهاب إلى تونس كان بغرض التحضير لهذا الاجتماع، وهي الفرصة التي على ما يبدو أيضا يكون عميروش قد اقترح فيها على محمد نموري مرافقته إلى تونس للإشراف على تنظيم الجيش بالحدود الشرقية

2 - مشكلة تصدع الولاية والانشقاقات:

المشكلة الثانية والتي كانت محصلة لمشكلة خلافات لقيادات الأوراس فيما بينها التي ألقت بظلالها على واقع الأوراس ، وهي في حقيقة الأمر معضلة الأوراس الأولى على إعتبار أنها هي من كان وراء إحياء وإيقاظ النعرات والحساسيات العروشية والتي انتهت إلى تفتيت وإهدار الكثير من قوى وإمكانات الأوراس الذي ما يزال في هذا الوقت مطالبا بمواصلة دور القاطرة التي تدفع بالثورة إلى الأمام وتحمله لعبء الثورة في شهورها الأولى وضمان استمرارها لمدة ستة شهور على الأقل، كما التزم بذلك قائدها مصطفى بن بوالعيد عشية أول نوفمبر 1954 ، وفضلا عن هذا فإن الأوراس كان مطالبا على الدوام، بأن يحسم قسط كبير من المعركة ضد العدو لصالح الثورة بحكم العوامل المساعدة التي سبق ذكرها، أبرزها قوة التنظيم وحصانة التضاريس والموقع الإستراتيجي للأوراس. لكن وبدل هذا الدور، انصرف الأوراس في خضم معركة الصراعات، ودخل في حلقة من الانقسام " الهستيري" العروشي الذي لم يكن تفسيره في نهاية المطاف سوى البحث عن الزعامة .

وقد جاءت دعوات الانفصال في وقت حرج ، بعد فراغ في القيادة الشرعية باستشهاد بن بوالعيد، وأيضا جاءت من مناطق حساسة لكون هذه المناطق كانت توفر حماية طبيعية لاتصال الأوراس مع تونس وليبيا بالأساس لأنها كانت سوق أولى للأوراس للبحث عن الأسلحة وملاذ قياداتها، وهذه النواحي التي قادت حركات الانفصال هي: ناحية النمامشة (تبسة) ثم ناحية سوق أهراس وأخيرا ناحية مسكيانة – سدراتة- عين البيضاء. القضية ظهرت مباشرة بعد ما تم إلقاء القبض على مصطفى بن بوالعيد من طرف قوات الاستعمار وتصفية خليفته شيحاني بشير من قبل نائبيه (عاجل عجول وعباس يغرور) ولم يعد هناك

---

(5) شهادة حسين معلم للشروق اليومي ، المصدر السابق .وقد أوردنا سابقا نقلا عن عمار ملاح(في محطات حاسمة)أنه في الفترة بين الـ: 5 إلى 11 عقدت عدة اجتماعات بين قيادة الولاية (3) ومسؤولي ألاوراس.

(6) شهادة حسين بن معلم للشروق اليومي ، المصدر السابق.

من بإمكانه تحقيق الإجماع حوله، فتفرقت القيادات المحلية تغذيها طموحات شخصية [1] ، ولم تفد كثيرا عودة سي مصطفى بعد فراره من السجن (22 نوفمبر 1955) – وعلى قصر مدتها – في لم

الشمل وتحقيق توافقا يكون مقبولا على الأقل من الجميع، لأن عودة بن بوالعيد نفسه لم يكن مرحبا بها من قبل مساعديه عباس وعجول اللذين رأيا أن شخص مصطفى بن بوالعيد تجاوزته الأحداث، وقادا

ضده حملة تشكيك في مسألة هروبه من السجن ملخصها أن سجن الكدية بقسنطينة ليس كـ:"إسطبل عيشة بنت زيزي المبني من الورق المقوى – الكارتون- في مدينة خنشلة".(1)

والبداية كانت بالاجتماع التشاوري الذي تقول الرسالة [2] (أنظر الوثيقة رقم 03 في الملحق ص 155) أنه تم بين سبعة مسؤولين التقوا في تونس وتشاوروا في أمر " الاجتماع الذي تم في الداخل" مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 . وأبرز ما أشارت إليه هذه الرسالة أن هؤلاء المسؤولين لا يعترفون بقرارات المؤتمر لكونه " ضد النظام الثوري وضد الأخ بن بلة" دون تفاصيل ضافية. والرسالة كانت- كما جاء في أعلاها- موجهة من مسؤولي الشرق والأوراس إلى مسؤولي خنشلة (مبروك؟) الذين يبدو أنهم تغيبوا عن هذا اللقاء، والواضح أن الرسالة كانت بهدف إيجاد موقف موحد لجميع مسؤولي المناطق المعنية من قرارات الصومام. و قد ترأس هذا اللقاء، علي مهساس وجرى في "غاردماو" في الأراضي التونسية. [3]

ثم جاء اجتماع قادة نواحي (مناطق كما جاء في الوثيقة رقم 04 في الملحق ، 156 و 157.) سوق أهراس، سدراته، خنشلة والأوراس والمجتمعون في 15 ديسمبر 1956 – دون الإشارة إلى مكان الاجتماع- وأعلن قادة هذه " المناطق" بشكل رسمي هذه المرة عدم [4] إعترافهم بما جاء في مؤتمر 20 أوت 1956 (الصومام) للأسباب التالية:

1- إن المؤتمر لم تحضره جميع المناطق 5: وهران، سوق أهراس، الأوراس، خنشلة، تبسة، بالإضافة إلى الخارج .

2-أن قرارات المؤتمر تعارض خط سير الثورة.

---

(1) Mohamed Djeraba , Monologue, Dialogue, voi.1.dés doutes a la sertitude, les editions practicom .alger 2005 ,p. 338 .

[1] محمد زروال ، المرجع السابق، ص/255 .
[2] الوثيقة مأخوذة من كتاب محمد زروال ، اللمامشة ، المرجع السابق، ص.469 ،471 وهي متداولة في كثير من المراجع.
[3] نفسه ،ص.309 .
[4] نفسه، ص.470.

3- تحكم السياسيين بالثورة على حساب العسكريين .

وفضلا عن أن قادة هذه المناطق قد تجاوزوا حد التحفظ على قرارات مؤتمر الصومام –الذي كانت تمليه نصوص للثورة حفاظا على الثورة في هذه لمرحلة بالذات- إلى فرض حلولهم على قيادة المؤتمر والثورة بشكل عام بحيث طالبوا في خطوة أولى بضرورة:

- تطهير قاعدة تونس من العناصر التي يقولون أنها تثير القلاقل و الفوضى.

- وإبعاد كل من إبراهيم مزهودي وعمار بن عودة من تونس.

وفي مقابل ذلك:

- تتعهد منطقتي سوق أهراس وسدارته بضمان تمرير السلاح إلى ولايات الشرق والغرب وولايات الداخل .

- كما أعلنت قيادات هذه المناطق تمسكها بعلي مهساس كممثل لهم في تونس (كما جاء في الوثيقة رقم 04 بالملحق).

وبغض النظر عن قانونية ووجاهة المآخذ التي يثيرها هؤلاء القادة، وبغض النظر عن شرعية القرارات والمطالب التي رفعوها، فإن الواقعة في حد ذاتها تعد سابقة أولى مثلت تحديا واضحا لقيادة الثورة في بداية طريقها. وكانت الوثيقة الممضاة من طرف مسؤولي مختلف مناطق الولاية الأولى وسوق أهراس، منطلقا للكثير من حركات الانفصال التي عرفتها ولاية " الأوراس- النمامشة " .

1-انفصال النمامشة:

ولعل البداية كانت بانفصال ناحية النمامشة، فدعوة النمامشة إلى الانفصال عن الأوراس هو الذي أربك الأوراس وأدخله في دوامة من الصراعات العروشية ، بل ووصل الأمر إلى حد أن أصبح كل واحد قائدا على نفسه وعلى مجموعته من الجنود الذين هم في الغالب من عرشه. [1] بل ووصل الوضع إلى حالة من التجزئة والانقسام حتى داخل ما كان يبدو أنه عرش واحد. من ذلك أن النمامشة أنفسهم رفضوا تولية محمود الشريف –وهو منهم- قائدا عليهم، ورأوا أن لزهر شريط[2] الأحق بقيادتهم.

---

[1] مذكرات الرائد مصطفى مراردة . المصدر السابق ، ص.76 .

[2] لزهر شريط من تبسة، شارك التونسيين في ثورتهم ضد الاحتلال الفرنسي ، كان أحد أبرز الرافضين لمؤتمر الصومام ، واعدم رفقة عباس لغرور (محاكمة تبرسق) من قبل لجنة التنسيق لرفضه الاعتراف بسلطة محمود الشريف على رأس الولاية الأولى.

وعمر بن بوالعيد رفضته هو الآخر القيادات بداخل الأوراس لتولي القيادة خلفا لشقيقه مصطفى بن بوالعيد[3] ، القادة النمامشة الذين انسحبوا إلى " الجبل الأبيض" (تبسة) للاحتماء "بأرضنا

و أعراشنا " كما قال الوردي قتال الذي فر هو وجنوده بأسلحتهم من ناحية سوق أهراس بعد حادثة مقتل جبار عمر ،بدعوى أن قيادة الاوراس (عجوا و لغرور) تبيتلتصية القادة النمامشة.و كان الوردي قتال قد عينته قيادة الاوراس على رأس ناحية سوق أهراس ، بعد الفراغ التنظيمي الذي عرفته هذه الناحية بعد مقتل قائدها باجي مختار (19 نوفمبر 1954). [4]

انضم الوردي قتال الى كل من :لزهر شريط ، الباهي الحراثي، الحاج علي شريط، الحبيب عباد ، صالح بن علي سماعيلي، عمر عون، الزين عباد ، الأزهاري دريد، محمود قنز، اجتمعوا بعد معركة أرثو (17 و18 جوان 1956) وأعلنوا الانفصال التام عن منطقة الأوراس وتم تعيين لزهر شريط قائدا عاما على منطقة تبسة والوردي قتال والزين عباد نائبان له. [1]

وبالنتيجة فإن لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) رفضت منح قيادة الولاية إلى أي من المتخاصمين لا إلى عمر بن بوالعيد، كما لم تمنح الشرعية لعاجل عجول-المتهم بتصفية بن بوالعيد و شيحاني- الذي حاول تولى قيادة الولاية باعتباره ثاني مساعد لمصطفى بن بوالعيد بعد شيحاني- وبعد المآل الذي آلت إليه الأمور . إذ سلم عجول نفسه إلى قوات العدو الفرنسي في نوفمبر 1956، بقي الصراع متأججا بين خليفة عجول، عباس لغرور- الذي آلت إليه الأمور في الأوراس أو هكذا كان يبدو له باعتباره أحد أعضاء أول قيادة للأوراس- وبين مجاهدي النمامشة بقيادة لزهر شريط. وحاول عباس لغرور[2] بالتنسيق مع عبد الحي[3] ممثل الأوراس بتونس، القضاء على قادة النمامشة الذين تم استدراجهم إلى اجتماع في تونس انتهي بالفشل.[4] وكان هذا الاجتماع بين الأوراسيين والنمامشة بالنتائج التي انتهى إليها، هو الذي أعطى على ما يبدو مبررا للجنة التنسيق والتنفيذ بوضع الجميع – أطراف الاجتماع- في خانة واحدة. ويبدو أيضا بالنظر إلى الأحداث

---

[3] محمد زروال ، المرجع السابق ، ص.376 .

[4] نفسه ، ص . 282 .

[1] محمد زروال ، المرجع السابق ،ص. 282-283.

[2] عباس لغرور : كان نائب عسكري لشيحاني من خنشلة، أحد أعضاء أول قيادة للأوراس في الفاتح نوفمبر 1954 ، عمل نائبا عسكريا لشيحاني بشير الذي قاد الأوراس بالنيابة، ثم نائبا سياسيا لعجول ثم تولى هو إدارة الولاية (1) بعد فرار عجول، إنضم إلى مجموعة الرافضين لقرارات الصومام. ألقي عليه القبض في تونس وأعدم من قبل CEE لرفضه الإعتراف بسلطة محمود الشريف على الولاية الأولى في سنة 1957. محمد حربي، جبهة التحرير. المرجع السابق، ص.346 وأعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، تبسة 27 و28 أكتوبر 2007 ، منشورات وزارة المجاهدين،2008 ، ص.41 .

[3] السعيد عبد الحي: من مواليد بلدة "قمار" (بوادي سوف) سنة 1927 ، تعلم القرآن ومبادئ اللغة العربية بمنطقة ثم إلتحق بجامع الزيتونة وتخرج منه بشهادة الأهلية، كان يلتقي بمحمد بلوزداو والعربي بن مهيدي بمتجر أخيه (إدريس)، كلفه شيحاني بشير في بداية 1955 بمهمة تسليح الثورة في تنونس. وفي ماي 1956 أصبح ممثلا للثورة في تونس ، محمد زروال ، المرجع السابق ، ص.262 .

[4] الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.242 .

المأساوية التي أعقبت هذا الاجتماع ومآلات أبرز قيادته، أن لجنة التنسيق والتنفيذ تكون قد اقتنعت بضرورة التخلص من الجميع. و كانت نقطة البداية بتعيين محمود الشريف على رأس الولاية الأولى وانتهاء بتصفية القيادات الأوراسية و النمامشة المتمردين على قرارات قيادة الثورة. وسيأتي ذكر هذا في سياق البحث إجمالا .

2-إنشاء ولايتي سوق أهراس وعين البيضاء:

لقد كان من تداعيات الاستشهاد المبكر لباجي مختار مسؤول ناحية سوق أهراس (التي كانت تمثل الناحية الغربية من منطقة الشمال القسنطيني)، أن أدخل الناحية في حالة من الفوضى خاصة وأنه لم يمض على اندلاع الثورة أكثر من أسبوعين.ضف إلى ذلك أن فقدان قائد بحجم باجي مختار، مثل ضربة في العمق ، خاصة مع عدم مسارعة المنطقة الثانية تعيين خليفة باجي مختار ، إلى دخول الجهة في حالة من الفراغ التنظيمي والهيكلي مما جعلها مسرحا للكثير من الخلافات سواء فيما تعلق بإنشائها أو من تولى قيادتها .

فالمنطقة الثانية، وإن كانت في بداية الثورة غائبة عن الجهة ، إلا أنها كانت ترى بشرعية وصايتها عليها، وأن غياب الاتصالات بالجهة ، مرده إلى الظروف العامة للثورة في بدايتها، أين تركت المبادرة في جميع مناطق الوطن، للقيادات المحلية الميدانية لتسيير الأمور ، بينما رأت على ما يبدو المنطقة الأولى (الأوراس) في هذا الفراغ بناحية سوق أهراس، فرصة مواتية لمد نفوذها إلى كامل الحدود الشرقية، ربما بدعوى أحقيتها في قيادة الثورة على الأقل بالحدود الشرقية في هذا الظرف بالنظر إلى حالة الفراغ التنظيمي لناحية سوق أهراس، وربما أيضا بدعوى سبقها الثوري وأحقيتها في فرض نوع من الوصاية على أية جهة تشهد وضعا مماثلا (لسوق أهراس) خاصة إذا علمنا أن قيادة الأوراس كانت تتسمى آنذاك بـ:" القيادة العليا لجيش التحرير الوطني في الأوراس" ، هذه القيادة كانت ترى في نفسها قيادة عليا للمجاهدين على مستوى الثورة الجزائرية كلها.[1]

ومما زاد في احتدام الصراع، حساسية الجهة والبعد الإستراتيجي للحدود الشرقية باعتبارها منطقة عبور أولى للثورة . فقد ظلت الحدود الجزائرية التونسية على طول محور واد سوف إلى القالة ، محل صراع سياسي وعسكري خفي .[2]

---

[1] محمد زروال ، المرجع السابق ، ص.354 .

[2] شهادة المجاهد العقيد عمارة بوقلاز، مجلة أول نوفمبر،العددان112- 113 (يناير فبراير1990)، ص.13 .

وهكذا انقسمت القيادات المحلية في رحلة البحث عن الغطاء والشرعية، بين من اختار التوجه إلى المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) الذي قصده عمارة بوقلاز(العسكري) وعلاوة بشايرية الذين حضرا اجتماع زيغود يوسف بإطارات ومسؤولي المنطقة بالمكان المسمى" الزمان" (قرب سيدي مزغيش بسكيكدة) تحضيرا لهجومات إلـ: 20 أوت 1955 [3] بينما اختار الأوراس كل من جبار عمر وعبد الله نواورية ، هذا الأخير الذي استغل رحلاته إلى الأوراس عندما كان مكلفا بالاتصال بين

الأوراس وناحية سوق أهراس، لتوطيد علاقاته بمسؤوليها، وعاد بعد أحداث 20 أوت 1955 بتوكيل من شيحاني بشير لتولي مسؤولية كل الجهة تقريبا من الناحية التي كان يشرف عليها باجي مختار سوق اهراس إلى ثلثي ناحية عمار بن عودة بالقالة.[1]

وهكذا مالت زمام المبادرة إلى الأوراس الذي دفع بممثله إلى الجهة بحثا عن الانتشار- كما سبق ذكره- ورغم أن عبد الله نواورية، غادر الجهة بمجرد أن ألقى كلمة أمام مجاهديها، إلا أن قيادة الأوراس، عادت بسرعة وعينت الوردي قتال (الذي كان كاتب إدارة شيحاني) بعد شهر ونصف فقط من إنسحاب نواورية [2] والواضح أن إرسال قيادة الأوراس للوردي قتال (النموشي) مسؤولا عن ناحية سوق أهراس، كان الهدف منه إسترضاء جماعة النمامشة وإشعارهم بأنهم يشاركون في إدارة منطقة الأوراس- النمامشة، في إطار ما يمكن التعبير عنه بالتوازن الجهوي في توزيع المسؤوليات بين الأوراسيين و النمامشة.[3] ولكن أيضا، الأمر لم يكن يخلو من الدهاء السياسي إذ أن إرسال الوردي قتال إلى ناحية سوق اهراس هو نوع من الأبعاد للنمامشة عن الأوراس – ثقل الولاية-لامتصاص وتخفيف حدة الصراعات التي يعرفها آنذاك .

لا أود هنا ، الخوض كثيرا في خلافات الوردي قتال مع القيادات المحلية لسوق أهراس، إلا أنه وجب التذكير بأن انسحاب الوردي قتال. اضطر إلى الانسحاب من سوق أهراس كان تحت ضغط هذه الخلافات والتي كانت حجة لقيادة الأوراس لتصفية حساباتها مع الخارجين عن طوعها بداية بجبار عمر " و البقية ستأتي". [4]

---

[3] في هذا الإجتماع عاد بوقلاز ورفيقه بقائمة العمليات المطلوب منه القيام بها بناحية القالة- ويكون بوقلاز هو من إقترحها على زيغود بناء على معرفته للجهة- في إطار هجومات الشمال القسنطيني كما عاد بوقلاز بتكليف من زيغود، كنائب لبن عودة بناحية القالة . شهادة العقيد عمارة بوقلاز ، المصدر السابق ، ص.13.

[1] العقيد عمارة بوقلاز ،المصدر السابق، ص.13 .

[2] نفسه ،ص. 13 – 14 .

[3] عوادي عبد الحميد ،القاعدة الشرقية،ط2. منقحة ومزيدة، دار الهدى –عين مليلة – الجزائر،ص.49 .

[4] بعدما تمت تصفية جبار عمر، مسؤول سوق أهراس قبل قدام الوردي –بدعوى عدم إعترافه بسلطة الوردي وسلطة قيادة الأوراس ، أرسل عثماني عبد الوهاب- الذي تولى رئاسة لجنة التحقيق مع جبار عمر-

الوردي قتال وهو يهم بمغادرة سوق أهراس، جمع مجاهديها وأثنى على دورهم وعلى تضحياتهم، ونصحهم بالالتفاف حول قيادتهم المحلية، وحول عمارة بوقلاز تحديدا وتوليته قيادتهم "إن هم أرادوا القوة والمناعة". [5] وسواء إن كان الوردي قتال يريد من خلال نصحه هذا، التشفي في قيادة الأوراس التي رفعت عنه عباءة الحماية أم لا ، فإن الأهم في هذا أن قيادات الجهة عموما رأت في نصحه هذا حقا مشروعا، خاصة وأن القيادات القادمة تباعا إلى الجهة ، لم تستطع تحقيق الاستقرار لها .

وهكذا فبعد رحيل الوردي قتال (في أواخر ماي 1956) اجتمع قادة ناحية سوق أهراس بزاوية " سيدي قدور" بالكاف التونسية، واتفقوا على تعيين عمارة بوقلاز قائدا لهم.[1] وفي اجتماع ثان في ديسمبر 1956 بـ:" المال الأحمر" قرب عين الزانة بسوق أهراس، تم الاتفاق بين قيادات المنطقة على توحيد ناحيتي سوق أهراس والقالة في منطقة واحدة على غرار باقي مناطق الوطن –وتعيين قيادتها.[2]

انتهى الاجتماع إلى إصدار تقرير حمل مجمل ما كانت تراه هذه القيادات، مضايقات ومظالم تعرضت لها الجهة، وأعد التقرير في نسختين (واحدة بالعربية وأخرى بالفرنسية) أرسلت نسخة منه إلى وفد الخارج ونسخة أخرى حملها وفد توجه بها إلى مؤتمر الصومام.[3] لكن الوفد لم يتمكن في النهاية من حضور المؤتمر، وعاد من منتصف الطريق بعد أن أخبر الوفد بأن الإجتماع قد عقد، وطلب منه تسليم التقرير الذي كان يحمله (الوفد) في مقابل تلقيه وعدا بإيصاله إلى قيادة الثورة، وهو ما إعتبرته قيادات ناحية سوق أهراس و القالة تجاهلا لها ، واتجهت بعد المؤتمر بشكل واضح إلى إنشاء " ولاية سوق أهراس" على غرار باقي الولايات بقيادة عمارة (العسكري) المدعو بوقلاز وعضوية كل من عبد الله بلهوشات، بوجمعة عوادي ، رباحي نوار ،الحاج علي ، ومحمود الشريف.[4] وهكذا ظهرت ما سماها أصحابها " ولاية سوق أهراس" إلى حيز الوجود بمبادرة من القيادات المحلية دون الرجوع إلى المؤسسات الشرعية للثورة (المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ).[5]

رسالة إلى الأوراس جاء فيها:" لقد بدأنا بجبار عمر والبقية ستأتي" وحدث أن وقعت الرسالة في يد أحد رجال الوردي الذي إطلعه عليها، فما كان من الوردي إلى الهروب إلى جبال النمامشة ، أنظر محمد زروال ، المرجع السابق، ص.269،270 .

[5] شهادة العقيد عمارة بوقلاز ، المصدر السابق ، ص.15 .

[1] العقيد الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.177 .

[2] شهادة بقلم الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد، الخبر اليومي عدد 5494 (4 ديسمبر2008) ص.2.

[3] عوادي عبد الحميد ،المرجع السابق، ص.54 .

[4] شهادة عمارة بوقلاز ، المصدر السابق ، ص.15 .

[5] نفسه ص.15، 16 .

ضمت ولاية سوق أهراس: شمال تبسة (النمامشة) وكامل جهة سوق أهراس وعين البيضاء وسدراته إلى ناحية القالة ابتدءا من فيفري 1957 .[6] و شكل إعلان ولاية سوق أهراس"تحديا واضحا لقيادة الثورة، خاصة لجنة الشيق والتنفيذ التي رأت فيه تهديدا لمرجعيه الثورة ووحدتها.

ولعل شعور لجنة التنسيق وقيادة الثورة عموما بخطورة الوضع ، هو من كان وراء إرسالها وعلى جناح السرعة ، قائد الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) زيغود يوسف رفقة إبراهيم مزهودي لتطويق الموقف بسرعة. وان كان زيغود يوسف قد استشهد، فقد لحق عمارة بن عودة مكلفا من عبان رمضان

بابراهيم مزهودي، ليتولى الأول(بن عودة) نظام الحدود ويصلح الثاني(مزهودي) – لكونه نموشي-

الأوضاع في ناحية تبسة، وذلك في محاولة على ما يبدو لقطع الطريق أمام قادة " ولاية سوق أهراس". وإذا كان المبعوثان قد دخلا تونس-كما سبق ذكره-فلم يكن ذلك إلا لأن القيادات الرافضة لقرارات الصومام-كما سيأتي تفصيله-قد إنتقلت إلى تونس في مؤشر واضح على مضي هذه القيادات نحو تشكيل قوة فاعلة عندما تتمكن من السيطرة على الحدود الشرقية.

سرعة تحرك لجنة التنسيق والتنفيذ في هذا الموضوع أكد- وهو ما كشفت عنه الأحداث التي عرفتها الجهة لاحقا- من أن الحدود الشرقية كانت بمنظور قيادة الثورة، خطا أحمرا لا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال.

لكن و من جهة أخرى وانطلاقا من حساسية الموقف، فقد تعاملت لجنة التنسيق والتنفيذ مع مسألة الحدود بحذر شديد، وقبلت على مضض بعض التنازلات إلى حين! فعندما وصل أوعمران في أواخر شتاء 1956 ، موفدا من قبل لجنة التنسيق إلى المنطقة، اجتمع بعمارة بوقلاز الذي كان قد استدعى بدوره قادة وإطارات الناحية وجرى الاجتماع بين مدينتي " باجة" " وسوق الأربعاء" (التونسيتين) بمزرعة لأحد أحفاد المقراني.[1] وفي الاجتماع، أكد أوعمران لبوقلاز أن مسألة "الولايات" قد حسمت في مؤتمر الصومام ولا يمكن بأي حال العودة إليها مرة أخرى، غير أنه سوف يوصي بمنح الناحية وضعا خاصا بها هو "القاعدة الشرقية " تكلف بالتموين بدلا عن ولاية " سوق أهراس" المرفوضة جملة وتفصيلا.[2] بينما رفض أوعمران رفضا قاطعا ما عرف بولاية " عين البيضاء" ،وتم توزيع قياداتها:

---

[6] المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية –الجهة الشرقية-منشورات المركز،الجزائر، 2007 ،ص.142 .

[1] شهادة الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد في مداخلته بملتقى " عمارة بوقلاز" مؤسس القاعدة الشرقية" المنعقد بالمركز الجامعي بالطارف بتاريخ 2008.11.27 .

[2] العقيد عمارة بوقلاز ، المصدر السابق، ص.19 .

عبد الله بلهوشات عين عضوا عسكريا في إدارة الولاية الأولى التي ترأسها محمود الشريف، بينما محمود قنز، بوجمعة عوادي والحاج علي الحركاتي عينوا في مهام بتونس.[3]

بدعة" الولايات" التي تفجرت في الولاية الأولى ، كان يغذيها صراع محموم على السلطة، بل والغريب أن هذه" الولايات" التي استحدثت نفسها داخل الولاية الأولى دخلت فيما بينها في صراعات كبيرة،حيث أن عمارة بوقلاز الذي نصب نفسه قائدا لولاية سوق أهراس دخل في صراع مع عبد الله بلهوشات الذي انشق عليه-ونصب نفسه هو الآخر قائدا لولاية "سدراته – عين البضاء " حول مسألة الحدود ، وكاد الأمر ينزلق إلى مستويات خطيرة [4] ويعلق الطاهر زبيري على هذه المرحلة التي

كثرت فيها " الولايات " فيقول:"وكان الناس في هذا الوقت قد تفكهوا بهذا الوضع التنظيمي الجديد فقالو: هذه الولايات المتحدة". [1]

3- الرافضون لقرارات الصومام (المشوشون):

قد يبدو غريبا، أن يلتقي الخصوم والمتوافقون – إن صح التعبير- عند ذات النقطة، وهي أن جميع الأطراف في الأوراس –النمامشة، ، وفي خضم دوامة الصراعات العنيفة ، وجدت نفسها في مواجهة قيادة الثورة من حيث تدري أو من حيث لا تدري. فعمر بن بوالعيد عندما فشل في فرض نفسه خليفة شقيقة سي مصطفى- كما تقدم- رفض الاعتراف بسلطة عاجل عجول وأتهمه بتدبير اغتيال سي مصطفى، وأنقلب هو وجماعته [2] على مؤتمر الصومام وهيئاته ، وأنضم إلى القيادات الرافضة للصومام بداخل الأوراس [3] بالجهة الغربية، بينما انتهى عجول إلى تسليم نفسه إلى قوات العدو هروبا من ملاحقة قيادة الثورة(CCE) بتهمة الوقوف وراء اغتيال مصطفى بن بوالعيد .[4] فيما اختار لزهر شريط، الجهة الشرقية من الولاية (I) وأعلن عدم اعترافه بسلطة عجول وقرارات الصومام وأعلن الاستقلال بناحية النمامشة التي أصبح يديرها من داخل التراب التونسي.[5]

---

[3] محمد زروال ، المرجع السابق ، ص.392-394 .
[4] الطاهر زبيري ، المصدر السابق، ص.178 .
[1] نقلا عن محمد زروال ، المرجع السابق ، ص. 392 .
[2] منهم مصطفي رعايلي (مسؤول ناحية سطيف) والذي أعلن رفضه لقرارات الصومام وعدم اعترافه بقرارات الصومام و قياداته نكاية في هذه الاخيرة التي لم توافق على تعيين عمر بن بولعيد خلفا لـ: سي مصطفى، وانضم بعدها رعايلي الى الشيخ دردور (أمين مال سي مصطفي) المتمركز في جبل وستيلي. مذكرات الرائد مصطفى مراردة ، المصدر السابق ، ص.71-72.
[3] نفسه ص.71 .
[4] شهادة المجاهد ، حسين بن معلم، المصدر السابق .
[5] مذكرات الرائد مصطفى مراردة ، المصدر السابق ، ص.78 .

المجموعة الرافضة لقرارات مؤتمر الصومام – التي رأيناها- كانت قد وقعت على عريضة أعلنت فيها عدم إعترافها بالمؤتمر ونتائجه بما فيها المؤسسات المنبثقة عنه (انظر الوثيقة رقم 05 في الملحق , ص 158) . وقد اختارت هذه القيادات الحدود التونسية كمراكز لإدارة خلافاتها مع لجنة التنسيق و التنفيذ.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا ظلت هذه القيادات ترفض الاعتراف بقرارات مؤتمر الصومام؟ الجواب هو أن المنطقة الأولى – و الولاية لاحقا- (الأوراس) إجمالا كانت على علاقة وطيدة بالوفد الخارجي بمصر (بن بلة ، خيضر وآيت أحمد) ولم تكن قيادات الأوراس في المقابل على صلة بقيادات الصومام الجديدة .[6] ولما كان وفد الخارج وبن بلة خاصة أول من عارض قرارات المؤتمر لأسباب تتعلق بالتمثيل والتوجه . كان السعيد عبد الحي مندوب الثورة – منذ بدايتها - في تونس ، الذي يحمل نفس

آراء بن بلة، حلقة الوصل بين قيادات الأوراس ووفد الخارج. وبغية إيجاد وتشكيل منطقة حرة تكون منطقة نفوذ له في الداخل ردا على مبدأ أولوية الداخل على الخارج التي أقرها مؤتمر الصومام، حاول مهساس(مندوب الثورة بمصر و الموالي لبن بلة) إغراء عمارة بوقلاز بفكرة "المنطقة الحرة" و عرض عليه توليته لرأسة هذه المنطقة في مقابل اعتراف بوقلاز ببن بلة رئيسا للثورة. [1]

والحقيقة أن علي مهساس قام في أثناء تواجده بتونس بطلب من بن بلة [2] الذي كلفه بالتنسيق مع إطارات الولاية الأولى ومنطقة سوق أهراس ، بحملة دعاية ضد قرارات الصومام وهيئاته، وأخذ يدعو لأولوية العمل السياسي على العمل العسكري. وقد بالغ مهساس في دعواه إلى الحد الذي أحدث شرخا كبيرا بين قيادات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية وقيادة الثورة. وامتد هذا الخلاف إلى داخل الأوراس، وحدثت صدامات مسلحة بين ما عرف بأنصار الجبهة وأنصار الجيش. [3]

و كان علي مهساس قد جمع حوله بعد عديد اللقاءات التي جرت في مدينة غار الدماو التونسية، كل من عمارة بوقلاز ، الطاهر غروطة، مسعود عيسى، لزهر شريط، محمود قنز، الحاج علي حمدي ، الطاهر زبيري ، وشقيقه بلقاسم زبيري. وقد احتج عمارة بوقلاز على عدم إشراك منطقة سوق أهراس في اجتماعات مؤتمر الصومام، فيما احتج مسعود عيسى ولزهر شريط على قرارات المؤتمر (الصومام) خاصة منها البند المتعلق بأولوية السياسي على العسكري، ورفضا فكرة أن يخضع جيش التحرير لجبهة التحرير. وهو ما رفضه أيضا علي مهساس الذي أكد أن الثورة واحدة لا فرق بين

---

[6] الطاهر زبيري، المصدر السابق ، ص. 164 .

[1] شهادة العقيد عمار بن عودة لجريدة للشروق اليومي عدد2479 (14 ديسمبر 2008)، ص.9 .

[2] مما يؤكد رفض بن بلة لقرارات الصومام ، الرسالة التي وجدتها السلطات الفرنسية في محفظته عند اختطاف الطائرة (22 أكتوبر 1956) والتي كانت موجهة(الرسالة) إلى قيادة جبهة التحرير بالداخل، وفي الرسالة يرى بن بلة بأن قرارات الصومام مثيرة للجدل ومن الخطورة بمكان القيام بنشر قرارات المؤتمر. زهير إحدادن، شخصيات ومواقف تاريخية، دار التراث للنشر،الجزائر، 2002، ص.171.

[3] محمد زروال ، المرجع السابق ، ص.308 .

سياسي وعسكري ولا أولوية لأحد على الآخر. وأضاف أيضا أن لا أولوية للداخل على الخارج، فالجميع يواجه نفس المصير.[4]

وقد استغل علي مهساس حالة الغضب التي كان عليها عبد الحي، بعدما تمت إزاحته من منصبه كمندوب للثورة بتونس مكلفا بالتسليح والإمداد منذ أن عينه شيحاني بشير في ربيع 1955 [5] ، لتكوين جبهة قوية مؤيدة له ، نظرا لمكانة عبد الحي لدى قيادات الولاية الأولى والحدود التونسية. وكان أن أبعد عبد الحي بعد مؤتمر الصومام في من مهامه كمندوب للثورة، وعينت لجنة التنسيق والتنفيذ كل من إبراهيم مزهودي وعمار بن عودة بدلا عنه .

والحقيقة أن شخصية عبد الحي كما تجمع الكثير من المصادر، شخصية لم تكن تعرف المهادنة، وأحاطت نفسها بكثير من الخصوم، فقد دخل عبد الحي في عداء مع النمامشة حينما أيد عباس لغرور في محاولة تصفيتهم ، ثم عداءه للجيب بورقيبة بعدما اتجه عبد الحي إلى العمل مباشرة مع خصمه (بورقيبة) صالح بن يوسف، وخلافة مع جماعة الداخل عندما آزر وفد الخارج. ولكن عبد الحي عاد وأنقلب على وفد الخارج، وحاول تكوين قيادة عليا مستقلة عن الداخل وعن الخارج رفقة عبد الكريم هالي، وطالب العربي (جماعة السوافة) [1] والذين انضم إليهم عباس لغرور بعد حادثة تصفية القادة النمامشة في سبتمبر 1956 ، ويفسر الوردي قتال شخصية السعيد عبد الحي بأنه أصابها نوع من الغرور والتعالي، خاصة بعد الشهرة التي اكتسبها في التراب التونسي، والنجاحات الكبيرة التي حققها للثورة بعدما استطاع تثبيت نظام قوي أعطى للثورة قوة هائلة في بدايتها.[2] غير أنه مع مطلع سنة 1956 ، أبدي المسؤولون التونسيون تذمرهم من سلطة ونفوذ عبد الحي، وأرادوا إبعاده من تونس بعدما وقفوا على علاقته المباشرة مع الخصم صالح بن يوسف، كما أن قيادة الثورة لم يعد يروقها عبد الحي الذي يسير على خط بن بلة ، وأرسلت في ماي 1956 بحامد روابحية و آيت الحسين كممثلين لجبهة التحرير هناك .غير أن عبد الحي دخل في صراع مع المبعوثين إلى غاية إلقاء القبض عليه هو وجماعته بعد اختطافه لروايحية وآيت الحسين.[3] وهو ما دفع في الأخير بلجنة التنسيق والتنفيذ إلى إرسال أوعمران في 10 ديسمبر 1956 كممثل لها مكلفا بمهمة " تسوية قضية مهساس" وطلبت من إبراهيم مزهودي وعمارة بن عودة في رسالة أمضاها عن اللجنة، عبان رمضان بالتاريخ المذكور، بالتعاون مع

---

[4] الطاهر زبيري ، المصدر السابق ، ص.165 .
[5] محمد عباس ، مثقفون في ركاب الثورة ، دار هومه ، الجزائر،2004 ، ص.79 .
[1] محمد عباس ، مثقفون, في ركاب الثورة، المرجع السابق، ص80-81.
[2] محمد زروال ، المرجع السابق ، ص.323 .
[3] المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية ، القواعد الخلفية.المرجع السابق،ص.103.

العقيد أوعمران على نحو" جيذ" وأكدت الرسالة أن الأمين دباغين رئيس الوفد الخارجي، موافق على تعيين مسؤول كبير للشؤون العسكرية في الخارج.[4]

وكانت غاية لجنة التنسيق والتنفيذ، القضاء على جيوب المعارضة بما فيها مهساس نفسه الذي فر إلى العاصمة الإيطالية روما.[5]

وهكذا وبالنتيجة، فإننا سنرى أن الوضع سوف يسير باتجاه إضعاف جميع الخصوم والمستفيد في كل هذا هو قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ التي سوف تتجه إلى السيطرة و التحكم أكثر في الوضع ، بعدما ضيقت قيادات النمامشة على نفسها في الجبل الأبيض في تبسة – رغم استحواذها على هامش ضيق للحركة في تونس - و اضطر قائدهم لزهر شريط لذي لم يستطيع الاستمرار بهذا

الوضع وضاق ذرعا بحالة "التستر" في الكفاح [1] ، إلى تسليم نفسه إلى قوات محمود الشريف (قائد الولاية الأولى) في 13 ماي 1957 رفقة طالب العربي. وانتهى بذلك لزهر شريط بين أيدي لجنة التنسيق والتنفيذ.[2]

الخصم الثالث ل (CCE)، هو عبد الحي وجماعته، وقد دبرت لهم مكيدة وألقي عليهم القبض من طرف القوات التونسية(الحرس التونسي) بتهمة التعامل مع عناصر موالية للخارج معادية للسلطات التونسية (وكان يقصد بها مصر) وتم تسليمهم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ [3] وجرت محاكمتهم في مدينة " تبرسق" التونسية في الـ : 27 جويلية 1957 ، وأعدم لزهر شريط ، الباهي شوشان ، عبد الحفيظ السوفي ، عباس لغرور وآخرون.[4]

وهكذا مالت الأوضاع لصالح محمود الشريف الذي وجد الدعم الكامل من كريم بلقاسم وأوعمران، فاستطاع محمود الشريف القضاء على كل العناصر المناوئة للصومام ولقيادته هو للولاية الأولى .[5]

كان هذا على الحدود داخل تونس، أما في الأوراس، فقد ظلت الخلافات قائمة إلى غاية ربيع عام 1960 (عند تولي مصطفى مراردة قيادة الولاية بالنيابة) بعد قبول ما عرف بالمشوشين لفكرة العودة إلى الاندماج في صفوف جيش التحرير. [6] وهكذا سيطرت لجنة التنسيق والتنفيذ سيطرتها على كامل قاعدة تونس.

---

[4] مبروك بلحسين ، بريد الجزائر – القاهرة ، دار القصبة ، الجزائر ، 2008 ، ص.223 .

[5] مذكرات الرائد الطاهر سعيداني ، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة للطباعة ،الجزائر 2001، ص.159 .

[1] Jacques Duchemin , Histoire du FLN , Edition MIMOUNI , Alger2006 , P. 99.

[2] محمد زروال ، المرجع السابق، ص. 352 ، 472 .

[3] المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية ، القواعد الخلفية. المرجع السابق، ص.131.

[4] محمد زروال ، المرجع السابق ، ص.381 . لمعلومات أوفر، ينظر المرجع نفسه، ص.361 وكذلك مذكرات الرائد الطاهر سعيداني ، المصدر السابق ، ص.156 .

[5] محمد زروال ، المرجع السابق ، ص.414 .

[6] محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية – الولاية الأولى نموذجا – المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، ص.363-364 .

2- تولى محمد عموري قيادة الولاية الأولى(الاوراس – النمامشة) :

في ظل هذه الظروف المعقدة، كان محمد عموري قد تولى قيادة الولاية، وكان لزاما عليه الوقوف أولا على حقيقة الأوضاع الميدانية " بالأوراس – النمامشة- " حتى يستطيع إتخاذ إجراءات تكون قادرة على محاصرة وتضييق حلقة الصراعات والخلافات الدائرة بين الداخل في الأوراس وقيادة الثورة . محمد عموري ومباشرة بعد تعيينه على رأس الولاية خلفا لمحود الشريف الذي ارتقى إلى عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ في طبعتها الثانية الموسعة ، المنبثقة عن مؤتمر المجلس الوطني للثورة الذي انعقد بالقاهرة (مصر) في إلـ 27 جويلية 1957 ، ومن تونس شكل محمد عموري لجنة من أقرب معاونيه، وأكثرهم إلماما بظروف الولاية. وتشكلت هذه اللجنة بالخصوص من أحمد نواورة وعبد الله

بلهوشات اللذين عملا إلى جانبه في تشكيلة محمود الشريف، الأول كان مكلفا بالاتصال والأخبار والثاني مكلفا بالشؤون العسكرية، فضلا عن كونهما من أقدم القيادات بالأوراس، وأكثرهما إطلاعا بحقيقة الخلافات. كما ضمت اللجنة أيضا كل من السعيد عبيد [1] وصالح نزار. كانت مهمة هذه اللجنة تقصي الحقائق بالأوراس والنمامشة، ووضع تصوراتها لحل الخلافات التي كانت ما تزال عالقة بين إطاراتها، خاصة منهم، الرافضون لقرارات مؤتمر الصومام.[2] أعضاء اللجنة وجدوا الخلاف مستفحلا في باتنة، بين أعضاء الناحية الأولى . وبعد دراسة الوضع، انتهت اللجنة إلى توزيع الأعضاء المختلفين في أماكن متباعدة إنهاء وحسما للخلاف وتهدئة للوضع بالناحية، فتم إرسال كل من الطيب معاش والحاج لخضر موستاش إلى تونس، وتعيين الطاهر أوشن كمسؤول في ناحية عين التوتة، وحجار محمد كمسؤول عسكري في ناحية بريكة، وحليس موسى كمسؤول كتيبة في بريكة أيضا.[3] كما أنهوا الخلاف الذي كان قائما بين مسؤول الناحية الثانية ، عين التوتة والجماعة التي خرجت عن طوعه، وأقفل وفد اللجنة عائدا إلى تونس مقر قيادة الولاية آنذاك، [4] بعد حوالي شهر ونصف من العمل والتقصي.[5]

غير أن الشيء الجديد في إجراءات هذه اللجنة، هو إستحداثها لمنصب ممثل قيادة الولاية (المتمركزة بالخارج) على أرض ولاية " الأوراس- النمامشة " ، يكون حلقة الوصل ويقوم بنقل التقارير إلى هذه القيادة وكذلك تبليغ قراراتها (القيادة) إلى المسؤولين بداخل الولاية.[6]

---

(1) أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة بعد انقلاب 19 جوان 1965 ، اغتيل في مكتبه،- وبعض الروايات تقول أنه انتحر – بالبليدة في أعقاب الحركة الانقلابية الفاشلة التي قادها الطاهر زبيري في 14 ديسمبر 1967.محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة. المرجع السابق ، ص.317 .

(2) مصطفى مراردة. المصدر السابق، ص.98 .

(3) نفسه، ص.99 .

(4) في هذه الفترة كانت مدينة" تجروين" التونسية مقر قيادة الولاية الأولى وكانت قبل تشكيل قيادة الولاية ، مقرا للمنطقتين الأولى والثانية من المنطقة الاولى(الاوراس) .محمد زروال ، إشكالية القيادة. المرجع السابق، ص.317-318.

(5) مذكرات الرائد مصطفى مراردة . المصدر السابق، ص.99 .

(6) نفسه، ص.99 .

هذا المنصب الجديد أختير له علي النمر الذي عمل إلى جانب محمد عموري الذي عين بناحية سطيف في بداية 1956 نائبا لمصطفى رعايلي مكلفا بالشؤون السياسية كما سبق ذكره. وقد اختار على النمر جبل " كيمل" مقرا لقيادته نظرا لرمزيته باعتباره كان مقر قيادة المنطقة الأولى (باتنة) ثم المنطقة الأولى (الاوراس) . غير أن علي النمر لم يطل به العهد في منصبه الجديد هذا ، واستشهد بعد

شهر واحد من تعينيه به، وخلفه الحاج لخضر إبتداءا من أواخر 1958 وإتخذ هو الآخر من "كيمل" مقرا لقيادته. [1]

وإن كان لابد من إبداء ملاحظة ما هنا ، فإنه ومن الوهلة الأولى تبدو الأمور في غير اتجاهها الصحيح، ذلك أن حسم الخلافات، كان يجب أن يعالج بقيادة قوية متمركزة بداخل الولاية ، تفرض إراداتها على جميع الفرقاء، أما والحال وجود القيادة خارج الولاية، وتتم إدارة شؤونها عن طريق الواسطة، فإن الأمور باتت تبدو من قبيل القفز على الواقع. على أن فكرة"ممثل" القيادة في داخل الولاية" التي استحدثها عموري على أي حال، تظل اجتهادا منه لإبقاء " طيف" القيادة داخل الولاية. وهو تقليد سارت عليه الولاية بعد ذلك حيث أصبحت الولاية تدار بالإنابة. وإن كانت الفكرة في عمومها لا تخرج عن عنوان "ممثل أو مندوب" التي كان يحملها كل قادم إلى تونس سواء بتكليف أو بدون تكليف الى درجة أن أصبحت الأراضي التونسية تعج "بالمسؤولين". [2]

على أنه يجب الاعتراف أيضا أن كل القادة الذين ولوا أمر الولاية ابتداء من محمود الشريف وصولا إلى الحاج لخضر (أي من 1957 إلى 1960) كانوا مطالبين بالالتحاق بتونس بأمر من قيادة الثورة بدواعي مختلفة. و يبدو أن أمر الولاية الأولى أصبح يخضع لحسابات ورهانات سياسية، وأصبحت محل رهان على أكثر من جهة.

فبالنسبة لقيادة الثورة وانطلاقا من موقع الأوراس المتقدم في الثورة، وبالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية التي تراهن عليها أيضا العديد من قيادات الأوراس وتتخذها مراكز قيادة لها مع ما تطرحه طبيعة تعقيدات الأوراس بكل أوجهه الطبيعية والبشرية، فإن قيادة الثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ لم تكن لتترك الأمر للصدفة وسعت إلى ترويض المنطقة ووضعها تحت سيطرتها .

---

(1) Mohamed Teguia , l'Algerie en guerre,O.P.U. Alger ,2007 , .P. 396.

[2] مذكرات الرائد مصطفى مراردة . المصدر السابق، ص.100 .
[3] مذكرات الرائد لخضر بورقعة . المصدر السابق ، ص.262 .

كما كان العدو الاستعماري من جهته قد راهن منذ البداية على إخماد الثورة بالأوراس وتطويع أهلها. ولا عجب فقد صرح الجنرال " سيمون " (SIMONE) بعد اندلاع الثورة فقال :" منطقة الأوراس هي فعلا عرين الثورة ، إلا أن الأوراس سيصبح مقبرة الثورة ." [3]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث 1 : مؤتمر القاهرة لتجاوز الخلافات:

ولما كان مؤتمر الصومام وبعض قراراته هي موضع الخلاف بين قيادة الثورة، بالداخل ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن المؤتمر، وبين قيادة الخارج ممثلة في بن بلة، أيت أحمد و خيضر الذين كانوا على ارتباط بمحور من القيادات الميدانية يمتد من تونس فالحدود الشرقية إلى غاية الأوراس، فإنه بات من الضروري وبسرعة ، الإقدام على خطوات في اتجاه تقليص حدة التباين والتقليل من حدة الخلافات .

وكان يجب أيضا أن تبدأ هذه الخطوات من حيث كان الاختلاف أي من مؤتمر الصومام الذي وبالرغم من أهميته الإستراتيجية باعتباره كان الآلية التنظيمية والمرجعية الفكرية الأولى للثورة، وكان الهدف منه تنظيم الثورة أكثر وتفعيل العمليات العسكرية وتطويرها من جهة، ووضع مشروع الثورة وهو الأهم، في وعاء فكري بغية حمله كمشروع شعب يدافع عن أرضه وحريته المغتصبتين.

غير أن الخلافات بين " الداخل" و " الخارج" أدخلت الثورة في حالة من الركود وشبه جفاء بين قيادة الداخل التي رأت أن عقد المؤتمر في حد ذاته على أرض المعركة، يعد انتصارا لثورة نوفمبر، وبين ممثليها في الخارج الذين كانوا يرون في نتائج المؤتمر خروجا عن روح بيان أول نوفمبر ولا بد من تصحيح المسار.

وفي هذا الاتجاه ، تمت الدعوة إلى اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد بالقاهرة في الفترة بين إلـ : 20 و 28 أوت 1957. [1] حضر المؤتمر اثنان وعشرون عضوا[2] كان من بينهم عشرة مصنفين كعسكريين منهم محمد عموري عن قيادة الولاية الأولى خلفا محمود الشريف بالإضافة إلى كل من عمارة بوقلاز ، عمار بن عودة ، هواري بومدين، عبد الحفيظ بوصوف ،بن طوبال ، أوعمران ، كما حضر إثنى عشر عضوا بصفتهم مدنيين أو سياسيين وهم: عبان رمضان، فرحات عباس، بن يوسف بن خدة، محمد بن يحي ، سعد دحلب ، أحمد فرنسيس ، إبراهيم مزهودي ، الطيب الثعالبي ، توفيق المدني، محمد يزيد ، عبد الحميد مهري ولمين دباغين .[3]

كان جدول أعمال المؤتمر يتلخص أساسا في :

1-توسيع مجلس الثورة (أعلى هيئة) بحيث رفع عدد أعضائه من 34 إلى 54 عضو .

2- توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) من خمسة إلى ثمانية أعضاء أساسيين مضاف إليهم المساجين الخمس كشرفيين.

---

[1] Ext :les archives de la révolution Algérienne , Mohamed harbi et Charles robert ageron , le jeune Afrique ,1981 ,paris , p. 175 .

[2] ذكر مصطفى هشماوي رقم ثلاثة وعشرون ولكنه عدد أسماء اثنان وعشرون فقط ولم يشر إلى الشخص المتبقي .مصطفى.هشماوي موضوع: تحديات مؤتمر وادي الصومام ، مجلة أول نوفمبر ، عدد 164 (السنة 2000) ص.28 .

[3] نفسه ، ص.28 .

3- إعادة صياغة البند المتعلق بطبيعة الجمهورية الجزائرية (ديمقراطية واشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام).

4- إعادة النظر في مبدأ أولوية السياسي على العسكري.[1]

ففي البند الأول المتعلق بتوسيع مجلس الثورة من 34 إلى 54 عضو، كان الهدف منه احتواء القيادات السامية خاصة أعضاء مجالس الولايات الذين أصبحوا يتمتعون بسلطة ونفوذ قويين في ولاياتهم ونفس الشيء بالنسبة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ التي أصبحت بثمانية أعضاء أساسين بإضافة كل من فرحات عباس ، عبد الحميد مهري والأمين دباغين إلى القائمة القديمة: كريم ، بن طوبال ، بوصوف، عبان رمضان ومحمود الشريف والخمسة المسجونين كشرفيين ، غير أن سلطة القرار بقيت بيد المجموعة القديمة.[2]

أما البند المتعلق بطبيعة الدولة المستقبلية، فإنه عدل على نحو " إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية وإشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام " وهي النقطة التي ظلت محل مزايدات جماعة الخارج والموالين لهم في الداخل الذين يستدلون بها على انحراف المؤتمر عن بيان أول نوفمبر (1954).[3]

ويذكر عمار بن عودة أنه هو من تدخل أمام بن طوبال ، بوصوف وبومدين من أجل حضور عمارة بوقلاز بصفته عقيدا ، لمؤتمر القاهرة (1957) " لاستعمال صوته لإلغاء الصفة اللائكية على مؤتمر الصومام" ، وذكر أن " صوت بوقلاز كان حاسما في ترجيح الكفة ".[4]

النقطة الرابعة وهي الأهم باعتقادي ، على اعتبار أن كل الخلافات والصراعات التي أثيرت لاحقا كانت حول جدلية أسبقية الحكم السياسي على الحكم العسكري والعلاقات الداخلية مرجحة على العلاقات الخارجية. [5]

والواضح أن هذه المعادلة لم تقلب فحسب ، بل أضيفت إليها " ضرورة أن يكون العسكري من رجال الساعة الأولى " أي من مفجري الثورة الأوائل ولم يعارض هذا المبدأ إلا فرحات عباس وسليمان دهيليس.[1]

---

[1] مصطفى هشاوي ،مجلة أول نوفمبر. المرجع السابق ،ص.28 .
[2] نفسه ، ص.28.
[3] نفسه، ص.28.
[4] شهادة العقيد عمار بن عودة لجريدة الشروق اليومي ، المصدر السابق، ص.9 .
[5] يحي بوعزيز ، الثورة في الولاية الثاالثة. المرجع السابق ، ص.99 .

وهكذا باتت موازين القوة في صالح كريم بلقاسم وجماعته ، ولا أبالغ إذا قلت أن هذا الوضع الجديد هو من كان منطلق الكثير من الارتدادات التي عرفتها الثورة لاحقا .

كان مؤتمر القاهرة (1957) إذن أول حضور لمحمد عموري على هذا المستوى في مؤسسات الثورة ، وبداية انفتاحه على التجاذبات التي كان ظاهرها " تصورات فكرية" إلا أنها كانت تخفي وراءها مطامح سياسية. واللافت أن محمد عموري الذي كان حضوره في مؤتمر القاهرة حضورا " ثانويا" ، سيكون هو طرفا بارزا في هذه " التجاذبات" في فيما بعد وسيكون ضحيتها أيضا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث 2 : إنشاء لجنة العمليات العسكرية (الكوم com):

في ظل الظروف الصعبة التي عرفتها الثورة منتصف عام 1957 والتي زادها مصرع عبان رمضان في ديسمبر من نفس العام (1957) تأزما، إذ لم تستأنف لجنة التنسيق والتنفيذ نشاطها إلا في

---

(1) مصطفى هشماوي ، مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق ، ص.28 .

أفريل 1958 [1] عندما قدم كريم بلقاسم بصفته مسؤول مديرية الحرب في لجنة التنسيق والتنفيذ مقترحا لإنشاء " لجنة العمليات العسكرية " [2] مهمتها التموين والتسليح وتسيير العمليات العسكرية. [3]

اللجنة عمليا ظهرت في إلـ : 10 أفريل 1958 [4] برأسين واحدة في الشرق ومقرها بالحدود في "غار ديماو" (التونسية) وعين على رأسها العقيد محمدي السعيد (سي ناصر) قائد الولاية الثالثة وعين له كل من : محمد عموري (قائد الولاية الأولى) نائبا يمثل الولاية الأولى ، عمار بن عودة نائبا يمثل الولاية الثانية ، عمارة بوقلاز نائبا يمثل القاعدة الشرقية ، والثانية في الغرب وعين على رأسها العقيد هواري بومدين (قائد الولاية الخامسة) ويساعده سليمان دهيليس (سي الصادق)[5] ومقرها في الناظور (المغربية) [6]على الحدود الغربية.

وقبلها كان كريم بلقاسم قد طرح محمدي السعيد لتولي قيادة لجنة الشرق وسليمان دهليس لتولي قيادة لجنة الغرب إلا أنه وجد معارضة صريحة من بوصوف وبن طوبال وأضطر كريم في الأخير إلى قبول فكرة التوازن بين لجنة التنظيم العسكرية الشرقية ولجنة التنظيم الغربية التي مررها بوصوف وأيضا قبول فكرة تمثيل كل الولايات على مستوى هيئة أركان اللجنتين التي طرحها بن طوبال.[7]

هذه التسوية فيما بين " الباءات الثلاث" (بلقاسم كريم، بن طوبال وبوصوف) التي كان ظاهرها ضمان توزيع وتمثيل عادل لكل الولايات، لم تكن في الحقيقة إلا وجها من أوجه الصراع السلطوي، وأصبح مبدأ القيادة الجماعية الذي استندت إليه الثورة منذ اندلاعها أصبح يتلون بحقائق الميدان ولعبة التوازنات.[1]

وفي مسألة وجود لجنتين " شرقية" و " غربية" للعمليات العسكرية ، فإن صالح قوجيل ينفي فكرة إنشاء " اللجنتين" ويستند في ذلك إلى الصيغة التي قدم بها المقترح وهو " إنشاء لجنة العمليات العسكرية" وليس لجنتين .

---

[1] **محمد حربي** ، جبهة التحرير الأسطورة والواقع ، ترجمة: كميل قيصر داغر،الناشران :مؤسسة الأبحاث العربية و **دار الكلمة ، لبنان** 1983. ص .180 .

[2] يتم ترجمتها في بعض المراجع باسم " لجنة التنظيم العسكري "(COM) Comité d'organisation Militaire

[3] مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962 ، دار القصبة، الجزائر ، ص.288 . وكذلك العقيد الطاهر زبيري ، المصدر السابق ، ص.199.

[4] توفيق المدني ، حياة كفاح ، ج3 . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 ، ص .406 .

[5] ولم يشأ الرائد سليمان دهيليس في البداية تولي المنصب وكتب رسالة إلى قيادة الثورة يطلب فيها إعفاءه وتعيين الرائد عز الدين بدله إذ رغب هذا الأخير، وبرر دهبليس رغبته هذه في تعبه من التواجد خارج أرض **الوطن** ، وبرغبته في خوض الحرب بالداخل ، لكن طلبه لم يقبل.
Azzedine , les fellagas , enag édition , Alger ,1997,p.270.Cdt

[6] الطاهر زبيري، المصدر السابق، 199 وكذلك مذكرات الرئيس علي كافي،المصدر السابق، ص.288.

[7] محمد حربي ، المرجع السابق ، ص.181 .

[1] شهادة الرئيس الأسبق : الشاذلي بن جديد لجريدة الخبر اليومي، المصدر السابق، ص. 3 .

ويؤكد أنه تم في حقيقة الأمر، إنشاء لجنة عمليات عسكرية واحدة برئاسة محمدي السعيد و ينوبه قادة الولايات باستثناء الولاية الثانية التي ناب عنها عمار بن عودة (عضو في قيادة الولاية وكلف فيما بعد بالتموين في تونس) والولاية السادسة التي لم تمثل لإستشهاد قائدها على ملاح (سي الشريف سنة 1957) .وذكر قوجيل أن إنتقال هواري بومدين إلى " الناظور" (المغرب) كان بأمر من محمدي السعيد بغرض تنسيق عمل اللجنة على الجهة الغربية.ويضيف نفس المتحدث أن هواري بومدين قبل سفره إلى المغرب ، كان قد عرج على القاهرة حاملا أول تقرير للكوم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ – وسنعود إلى هذا الموضوع لاحقا- ومنها سافر إلى المغرب.[2]

وهي نفس الفكرة التي أشار إليها الطاهر زبيري في مذكرات بقوله:" بإنشاء ما يسمى بلجنة العمليات العسكرية (COM) قصد توحيد قيادة جيش التحرير الوطني حيث كانت بمثابة هيئة أركان".[3]

وعلى كل، فسواء تم إقرار إنشاء لجنة واحدة أو لجنتين ، فإنه من الناحية العملية ، أصبحت هناك لجنتان لكل واحدة قيادتها.

1- الظروف العامة التي ظهر فيها "الكوم" (Com) :

وقبل البدء في تفصيل بعض جوانب هاتين اللجنتين ، أرى أنه من الضروري التعرض إلى أهم الظروف التي أحاطت بإنشاء هذا التنظيم والتي سوف تعطي بعض التفسير لمسار اللجنتين والمآلات التي انتهت إليها وتداعيات كل هذا على الثورة بشكل عام.

وهكذا ، فقد كانت سنة 1958 ، مخاضا عسيرا للثورة ومحكا حقيقيا لإرادة وعزيمة جيش التحرير الوطني [4] ولقيادة الثورة ، للعبور بالثورة إلى بر الآمان وتجاوز مرحلة من أخطر المراحل التي مرت بها الثورة على الإطلاق نظرا للتحديات التي فرضت نفسها على الجبهات.

أولا:على صعيد العدو: كانت سنة (1958) صعود دوغول إلى الحكم في فرنسا، وكان دوغول الخطر الأكبر على الثورة على الإطلاق نظرا لحجم المخاطر التي حملها مشروعه القاضي بتوجيه ضربات مفصلية للثورة. ورمي بكل ثقل فرنسا في الجزائر إلى الحد الذي لم يعد في الأفق ما يوحي أن فرنسا على إستعداد لقبول تسوية الأزمة مع الجزائر .[1] فبالإضافة إلى عمليات " صالان" (SALON) و " ربع ساعته الأخير" [2] التي شملت كل التراب الوطني واكتمال بناء خطي" موريس" **(**Morice**)** **"**وشال" (Challe) على الحدود و اللذين أثرا بشكل واضح على حركة مرور الأفراد والسلاح، رافق كل هذا ، جهد دعائي هائل عن طريق زرع الشك داخل صفوف الثوار والثورة مثل عمليات "لا بلويت"

---

[2] صالح قوجيل ، المصدر السابق.
[3] الطاهر زبيري ، المصدر السابق ، ص.199 .
[4] مذكرات الرئيس علي كافي ، المصدر السابق ، ص.137 .
[1] جمال قنان ، قضايا ودراسات . المرجع السابق ، ص .151 .
[2] Mohamed TEGUIA , OP,Cit.P.303.

في الولاية الثالثة (بين جوان 1958 وجويلية 1959) التي راح ضحيتها حوالي 3000 من المشبوهين [3]، أعدم منهم أكثر من 1800 حسب رواية علي كافي[4] وكذلك عرضه (الشنيع) " سلم الشجعان " في إلـ : 23 أكتوبر 1958 على جيش التحرير. [5]

هكذا فضلا عن مخططه الاقتصادي من خلال " مشروع قسنطينة" الهادف إلى فك الارتباط العضوي بين الثورة والجماهير الشعبية بواسطة إغراء هذه الجماهير ببعض الحقوق " كالجنسية الفرنسية والعمل والسكن والتعليم ، وفوق هذا فإن دوغول في النهاية ليس خصما هينا ، فوزنه المعنوي في فرنسا ، وفي أوربا، ولدى حلفائها ، يشكل عائقا كبيرا أمام القضية الجزائرية في المحافل الدولية.[6] ولعلّ ثقة الفرنسيين في مقدرة دوغول الخرافية على إنهاء الحرب لصالحهم هي من دفعت بالجنرال " جوان " (JUIN) يصرح بلغة الواثق بقوله :" يفترض أننا أنهينا الحرب" .[7]

ثانيا على الصعيد الإقليمي: ودول الجوار تونس والمغرب تحديدا ، فقد شكل استقلالهما المبكر حملا إضافيا على الثورة (فزاد في عمرها ومعه زادت معاناة الجزائريين)، نظرا لإنفراد الاستعمار الفرنسي بالجزائر ، فزاد في قواته التي وصلت حدود 800 ألف جندي في نهاية عام 1958 .[8]

استقلال تونس والمغرب منح حكومتيهما الوقت لمحاولة فرض رقابتهما على الثورة كل على طريقته.

أدت سياسة التحالف التي اتبعتها قيادة جبهة التحرير الوطني مع دولتي الجوار تونس والمغرب، إلى إفقادها حظوتها في صفوف المجاهدين الذين اتهموها بالضعف بعدما " منحت مراكش وتونس نفسيهما تدريجيا بين عامين 1956 و1958 ، وسائل التدخل سياسيا في شؤون الثورة تحت غطاء ضمان سيادتهما ورفض وجود " دولة في دولة". [1]

1- بالنسبة لتونس:

كان الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ، قد استفاد من حالة الفوضى والانقسام في ممثلية الثورة الجزائرية ببلاده تونس، واحتدام الصراع بين لجنة التنسيق والتنفيذ التي أرسلت بممثليها إلى تونس في محاولة لتمثيل الثورة وإزاحة العناصر الرافضة لبعض قرارات الصومام بقيادة علي مهساس –كما سبق ذكره- وقد استفاد بورقيبة إلى حد كبير من هذا الوضع وخاصة عندما اتصل به أوعمران الممثل الجديد للجنة التنسيق في هذه المرحلة [2] وعرض عليه في بداية ربيع 1957 ، التنسيق بين الطرفين لتنقية

---

[3] يحي بوعزيز ، الثورة في الولاية الثالثة ، المرجع السابق ، ص .325.

[4] ويضيف إليهم على كافي عدد 500 شهيد من ضحايا " لابلويت" في الولاية الرابعة. مذكرات الرئيس على كافي ، المصدر السابق ، ص. 124 .

[5] نفسه ، ص .124.

[6] جمال قنان ، قضايا ودراسات . المرجع السابق ، ص. 152.

(7) Mohamed TEGUIA ,OP.Cit .P. 301.

(8) Ibid. P. 301.

[1] محمد حربي ، المرجع السابق ، ص.179 .

[2] وقبله كان الدكتور الأمين الدباغين (مسؤول الوفد الخارجي) قد سافر في : 5 ديسمبر 1956 ، من طرابلس

الأجواء من العناصر " المشاغبة " والتي تحدث الفوضى للحكومة التونسية وللجنة التنسيق والتنفيذ معا ويقصد بهم مهساس وعبد الحي الداعمين لصالح بن يوسف غريم بورقيبة وكانت النتيجة اتفاق الحكومة التونسية مع ممثل لجنة التنسيق على مايلي:

1- أن تتعهد الحكومة التونسية لممثل لجنة التنسيق والتنفيذ بعدم التعامل مع علي مهساس ويتم التعامل مع ممثل اللجنة (أوعمران) فقط .

2- السماح للحكومة التونسية بالتدخل في شؤون الثورة متى رأت أن هناك ضرورة للتدخل. أقال أو عمران بعدها مباشرة علي مهساس من مهمته كممثل للوفد الخارجي الموجود بالقاهرة.[3]

اتفاق الحكومة التونسية مع أوعمران وإن حسم الأمر لصالح هذا الأخير مكنه من بسط سلطته على قاعدة تونس بعدما لاحق الحرس التونسي الكثير من قيادات الولاية الأولى ، خصوم لجنة التنسيق وفرار علي مهساس في أواخر مارس 1957 [4] ، فإنه في المقابل ، أتاح وبشكل رسمي للحكومة التونسية ، إمكانية وضع يدها على الثورة داخل الأراضي التونسية ، وأصبحت تملي شروطها على قيادة الثورة التي استقرت بالعاصمة التونسية بعد خروجها من الجزائر في فيفري 1957. [5]

هذا الوضع هو الذي سوف يزيد في نقمة القيادات الرافضة لطريقة إدارة الثورة من قبل القيادة بتونس، ومن هؤلاء محمد عموري وحجة " الناقمين" أن القيادة في تونس ، أفقدت الثورة هيبتها وحظوتها وهو ما يعد إهانة للمجاهدين بالداخل . ونتيجة هذا الاتفاق الحاصل وتأكيدا على رقابتها على أراضيها ، أوقفت الحكومة التونسية مرور شحنة أسلحة في جوان 1958 [1] ثم شحنتين أخريين، الأولى في ديسمبر 1958 والثانية في فبراير 1959 ، واشترطت الإعلان عن مستودعات الأسلحة والمعسكرات وعدد أفرادها، وحصلت على ذلك ، وكذلك التخلي عن كل سلطة ذات طابع قنصلي والإبلاغ عن أسماء المسؤولين السياسيين ووظائفهم.[2]

2- أما في مراكش (المغرب): كانت نفس المآخذ على ممثلي جبهة التحرير بالمغرب الأقصى وكانت حجة السلطات المغربية أن ممثلي جبهة التحرير، يلقون القبض على خصومهم –خصوم الجبهة-على أراضيها وينقلون الأسلحة دون علمها مما يعرضها ويعرضهم للخطر بعبارة أخرى أن جبهة التحرير

إلى تونس بغرض وضع حد لحملة مهساس الدعائية ضد " الصومام " بشرح الوضع للسلطات التونسية. أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص.336 .

[3] محمد زروال ، المرجع السابق ، ص.402 .

[4] محمد عباس ، نصر بلا ثمن ، الثورة الجزائرية 1954- 1962 ،دار القصبة ،الجزائر،2007 ،ص.231.

[5] في إلـ 25 فيفري قررت لجنة التنسيق والتنفيذ الخروج من العاصمة الجزائر ، بعد القاء القبض على بن مهيدي فقصد كريم وبن خدة تونس، بينما التحق عبان وسعد دحلب بالمغرب.
yres, courriere , Laguerre d'Algerie ,L'heure Des colonels , Rahma ,Edition Alger 1992,P.13.

[1] محمد حربي، المرجع السابق ، ص.178 .

[2] نفسه ، ص. 179- 178.

"شكلت دولة داخل دولة". [3] وكنتيجة لهذه المآخذ، أغلقت القوات المراكشية أهم منفذ للثوار الجزائريين والموجود في منطقة " فجيج" [4] المغربية متمركزة بقواتها فيها معترضة كل عبور وقاطعة الولايات الرابعة والخامسة والسادسة داخل الجزائر قاعدتها الخلفية .[5]

عقدت عدة اجتماعات بين المسؤولين الجزائريين والسلطات المغربية بداية بسفر لمين الدباغين وتوفيق المدني في فيفري 1957 إلى العاصمة الإسبانية مدريد والتقيا فيها بالملك المغربي محمد الخامس (18 فيفري 1957) وناقشا ذات المشاكل مع الحكومة المغربية.[6]

ورغم التفاهمات إلا أن المشاكل ظلت قائمة على ما يبدو، واستمرت الاجتماعات بين الطرفين إلى نهاية سنة 1958 .ورغم الاجتماع الذي جمع وفد جبهة التحرير (معاشو ، حسين قادري والشيخ خير الدين) في الرباط في أفريل 1958 بالوفد المغربي (محمدي، بن بركة وبصري) واجتماع ممثلي جيش التحرير الوطني والقوات المراكشية في ماي 1958 ، إلا أن هذه المساعي باءت بالفشل ، إذ أن السلطات في مراكش كانت تريد دفع جبهة التحرير ، إلى الاعتراف بسيادتها (أي مراكش) على إقليم توات ، قوراية، وتيدكلت [7] في الجنوب الجزائري.

3-أما في طرابلس (ليبيا): فالأوضاع على هذه الجبهة كانت هي الأخرى صعبة ، فقد أدت حملة علي مهساس ضد مؤتمر الصومام إلى ميل مسؤول مركز طرابلس محمد الهادي عرعار [1] إلى صف مهساس، ولم يحسم الوضع إلا بعد مجيء عمار بن عودة في 26 جانفي 1957 إلى طرابلس وأقتنع محمد الهادي عرعار بالرجوع إلى صف مؤتمر الصومام .[2]

ثالثا:في الداخل :هناك عاملين كانا كافيين لوحدهما لرسم الوضع بالداخل ، أولهما خروج قيادة الثورة إلى الخارج، وثانيهما دخول خطي " موريس" و" شال" الخدمة الفعلية.

خروج قيادة الثورة الممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ ، في بداية 1957 إلى تونس والمغرب بعد الحصار العسكري الذي فرضته قوات الاحتلال على العاصمة الجزائر بعد إضراب الثمانية أيام (27 جانفي -4 فيفري 1957) ثم أسر العربي بن مهيدي في 23 فيفري1957.[3] وإن كانت هذه الأسباب تبدو للجنة التنسيق ، كافية للخروج من القطر الجزائري ، إلا أن البحث عن ظروف أكثر راحة للعمل

---

[3] توفيق المدني ،المصدر السابق ، ص.336 - 337 .
[4] تقع على سلسلة " جبال الريف " القادمة إلى الجزائر من الغرب إلى الشرق.
[5] محمد حربي ، المرجع السابق ، ص.178 .
[6] توفيق المدني ، المصدر السابق، ص.338.
[7] محمد حربي، المرجع السابق ، ص.178 .
[1] كان نائبا لعمار بن عودة في ناحية القالة في بداية الثورة ، وبعد سفر عرعار إلى القاهرة بتكليف من عمارة بوقلاز في خريف 1956 في مهمة للبحث عن الأسلحة لدى وفد القاهرة ، وهناك طلب منه بن بلة البقاء إلى جانبه في القاهرة وكلفه بالإشراف على مركز طرابلس .
[2] توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص.335 .
[3] محمد عباس ، نصر بلا ثمن ، المرجع السابق ، ص.231 .

والطموح في تبوأ أماكن متقدمة في قاطرة الثورة –إن لم يكونوا يفكرون بأن يكونوا هم القاطرة نفسها- كانتا حاضرتان لدى هذه القيادات وهو ما أكده عبان رمضان عندما قال :" لقد كبرت الثورة ولا بد أن نكبر معها" .[4]

خطا " موريس" و " شال" اللذين زادا في متاعب الثورة إجمالا وشكلا عائقين حقيقيين أمام عمليات العبور ومع مرور الأيام، دخلت الثورة في حالة من الاختناق مما جعلت العقيد أوعمران مسؤول التسليح في جويلية 1958 يدق ناقوس الخطر، ويؤكد أن جيش التحرير الوطني الذي استطاع أن يبلغ مستوا مرموقا عدة وتسليحا، ويتعرض حاليا لخسائر كبيرة " أكثر من 6000 مجاهد سقطوا في منطقة "دو فيفييه [5] وحدها ، إذ زاد العدو من وسائله وإمكانياته وكيف تكتيكه . وإذا كنا استطعنا في العام المنصرم أن ندخل قدرا ضخما من الأسلحة، فإن تجديد التسليح والتموين بالذخيرة، أصبحا بالغي الصعوبة حاليا بسبب إقفال الحدود " .[6]

كان هذا نتيجة غفلة قيادة الثورة وسوء تقديرها لخطورة سدي" موريس" و" شال"[1] المدعومين بترسانة من النظم الدفاعية ، بل ووصل الأمر إلى استسهال دورهما .

فعندما استفسر سكان الحدود الشرقية ، القيادة العسكرية إن كان عليهم الانصياع لأوامر الجيش الفرنسي للعمل في إنجاز الحاجز ، كان أن أجابوهم: اعملوا وادفعوا لنا قسطا من مداخيلكم ، فالثورة بحاجة إلى أموال. والأمر ذاته على الحدود الغربية عندما عرض النقيب محمود (عبد الله عرباوي) – الذي سوف يلقي نفس مصير عموري وسنعود إليه لاحقا- خطته على كوم الغرب لتدمير حاجز "شال" فردوا عليه ليست الأسلاك الشائكة عائقا لاجتياز الحدود ، وهو ما صرح به كريم لمحمود الشريف لصحيفة المجاهد في ماي 1958 :" لا تخلف الشبكات المكهربة صعوبات جدية لجيش التحرير الوطني". ولم يكن ذلك على ما يبدو إلا محاولة لتجاوز الأوضاع النفسية الصعبة التي خلقها هذا الوضع.

حالة الاختناق هاته التي عرفتها الثورة في الداخل، خلقت حالة من التذمر الناتجة عن شعور قادة الولايات ومجالس قياداتها بقسوة الوضع ، وبأن القيادة المستقرة بهناء في الخارج قد أسلمتهم لمصيرهم وأهملتهم.

---

(4) محمد عباس ، فرسان الحرية (شهادات تاريخية) ، دار هومه ، الجزائر 2003 ، ص.98 .

(5) وهي مدينة بوشقوف " حاليا و التابعة لولاية قالمة .

(6) محمد حربي ، المرجع السابق ، ص.179 .

(1) سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح، ترجمة: محمد حافظ الجمالي(منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال)،الجزائر، ص.403.

وفي صورة أخرى دالة على شعور قيادات الداخل بالإحباط ، أن اتهمت وحدات النمامشة والقاعدة الشرقية والأوراس، هيئة التسليح والتموين بمحاباة الولايتين الثانية والثالثة.[2] والنتيجة أن أصبحت قيادات الداخل ترى في نفسها أنها هي من يمثل حقيقة الثورة لأنهم يواجهون جبروت وبطش الاستعمار لوحدهم.[3]

وهكذا وجدت لجنة التنسيق – في الخارج- نفسها في نفس الوضع عندما كانت في الداخل ووجدت نفسها بعد ستة أشهر تسير الثورة من الخارج.

المبحث 3: كوم الشرق بين الخلافات و المآلات:

في هذه الظروف الصعبة، أنشئت لجنة العمليات العسكرية بهدف فك الحصار عن الداخل ، كما سبق ، فقد أصبحت اللجنة من الناحية العملية لجنتين: واحدة في الشرق والأخرى في الغرب.

بالنسبة للجنة الغرب، فقد سارت الأمور بها على نحو من الانسجام بين القيادة والقاعدة، نظرا لانحدار الغالبية العظمى من المجاهدين فيها من نفس الولاية (الخامسة).

ورغم بعض المصاعب خاصة منها ما تعلق بنقص التزود بالسلاح، إلا أنها استطاعت تحقيق بعض النتائج الإيجابية، من ذلك أنها أرسلت خمس وحدات عسكرية محملة بالأسلحة والذخيرة إلى الداخل : اثنتان صوب الولاية الرابعة واثنتان أخريان باتجاه الولاية الخامسة، والأخيرة توجهت إلى الولاية السادسة هذا النجاح مرده إلى الانضباط الإداري والتنظيمي الذي عرفته الولاية الخامسة [1]، عندما كان على رأسها العقيد عبد الحفيظ بوصوف ومساعده هواري بومدين الذي خلف بوصوف على رأس الولاية وعليه لم تطرح لجنة الغرب أية مشاكل تنظيمية، بخلاف لجنة الشرق التي كانت " بؤرة حقيقية للخلافات والتناقضات...فلم يكن شيء يوحي بضمان أبسط شروط التنسيق والعمل الجماعي".[2]

فقد اصطدمت لجنة الشرق بصعوبات كثيرة أثرت على عملها أولها دخول خط "موريس" المكهرب على طول الحدود والذي انتهت السلطات الاستعمارية من نصبه في 15 ديسمبر 1957 ، الخدمة مما

---

[2] محمد حربي، المرجع السابق ، ص.180 .

[3] لخضر جودي بوالطمين ، موضوع : خروج القيادة وانعكاساتها على الثورة بالداخل ، مجلة أول نوفمبر ، عدد 165(لسنة 2000 ، ص18-17 .

[1] المركز الوطني للبحث و االدراسات . كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962 ،منشورات المركز ، الجزائر ، ص. 151 .

[2] شهادة بقلم الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد لجريدة الخبر اليومي . المصدر السابق، ص.3 .

جعل الاتصال بين " الداخل" و " الخارج" عملية صعبة ضف إلى هذا عدم التوافق الذي ظهر بين أعضاء لجنة الشرق ، حيث تمسك كل قائد ولاية بنفوذه وسلطته على جنود ولايته " ورفضوا التخلي عن جزء من هذا النفوذ لصالح سلطة مركزية قوية للجيش ، وهذا عكس ما حصل في غرب الجزائر حيث تمكن هواري بومدين وبوصوف من خلق الانضباط وتوحيد الصفوف وتحقيق التعاون بين جميع المسؤولين" .[3] فلجنة الشرق الجنود فيها ينتمون إلى الولاية الأولى ، والثانية، والثالثة، والقاعدة الشرقية، ومن الجنود الفارين الجدد من الجيش الفرنسي ولكل فئة من هذه الفئات لها نظامها الخاص.[4] يضاف إلى هؤلاء الجيوش التي قدمت لنقل السلاح والتي كلف " الكوم" بإدخالها إلى أرض الوطن في أقرب الآجال، لم تكن متعودة على قيادة مركزية وكانت تدين بالولاء إلى مسؤوليها المباشرين.[5]

كل هذه المشاكل جعلت قيادة كوم الشرق مفككة وغير منسجمة. وهذا بدوره انعكس على القيادات الصغرى، ودبت الفوضى وغذى ذلك، الجنود القادمون من الجيش الفرنسي الذين مازالوا حديثي العهد بروح الانضباط التي تعودوا عليها في الجيش الفرنسي.[1]

هذا الوضع كان محصلة عدم توافق قيادات هذا التنظيم، فقد كان الخلاف قائما بين محمد عموري الذي يؤاخذ على رئيسه محمدي السعيد، أنه أحاط نفسه بمجموعة من الإطارات غير المرغوب فيها[2] وبين عمار بن عودة وعمارة بوقلاز على خلفية انفراد هذا الأخير بالقاعدة الشرقية، وكان بن عودة ينسق مع لخضر (عبد الله) بن طوبال لتحييد بوقلاز.[3]

هذه الخلافات كانت قائمة منذ البداية. فعناصر كوم الشرق كانت على تباعدات فكرية -إن صح التعبير- ويعبر عن هذه الحقيقة، عمار بن عودة بالقول: "وشخصيا لم أوافق على إنشاء الكوم لأننا ببساطة لا ننتمي إلى اتجاه واحد، فالعموري من جمعية العلماء، وبن عودة وبوقلاز من الحركة الوطنية، ومحمدي السعيد من الجيش".[4]

زيادة على ذلك، فإن هذه القيادات لم تكن موافقة من الأساس، على تواجدها في لجنة العمليات العسكرية، ورأت أن لجنة التنسيق والتنفيذ دفعت بهم إلى هذا التنظيم للتملص من تهمة الفشل في كسر

---

[3] الطاهر زبيري ، المصدر السابق، ص.199 .
[4] مصطفى هشماوي ،مجلة أول نوفمبر عدد164،المرجع السابق ، ص.29 .
[5] شهادة بقلم الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد لجريدة الخبر اليومي ،المصدر السابق ، ص.3 .
[1] مصطفي هشماوي، مجلة أول نوفمبر عدد 164 **المرجع السابق، ص** 29 .
[2] مصطفي هشماوي، موضوع: تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، مجلة أول نوفمبر، عدد 165 (2000). ص.25 .
[3] شهادة بقلم الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد للخبر اليومي،عدد5439 ، المصدر السابق ص 3.
[4] شهادة عمار بن عودة لجريدة الشروق اليومي عدد 2479 ،المصدر السابق، ص 9.

الحصار الذي ضربه خط موريس على الثورة بالداخل، التي كانت تلاحقها وتحميلها لأعضاء الكوم.[5] وهو ما كان لها وبسرعة كبيرة. هذا فضلا عن الطموحات الشخصية لكل قائد من قيادات الكوم، فمحمد عموري وعمارة بوقلاز كانا قد شاركا في اجتماع المجلس الوطني للثورة الذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة، وقد تأثرا لعدم تعيينهما في لجنة التنسيق. كما لم يخفيا حالة الإحباط التي إنتابتهما جراء عدم تعيينهما في تشكيلة الحكومة المؤقتة التي شكلت في هذه الفترة، ورأيا في ذلك إجحافا في حقهما. [6]

ويبدو أن هذه العوامل هي من جعلت عموري وبوقلاز، يتقاطعان في حملتهما ضد لجنة التنسيق والتنفيذ التي اختفت تحت مظلة الحكومة المؤقتة،هروبا من الاتهامات التي تلاحقها من قادة الولايات بالداخل. وكان العقيد أوعمران مسؤول التسليح بالخارج، قد أعد في أواخر جوان 1958، تقريرا سريا عنونه بـ: "الوضع الخطير" (L'HEUR EST GRAVE) وجه نسخة منه لكل عضو من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وأكد فيه أوعمران، أن الثورة فقدت الكثير من مواقعها على ساحة القتال، وأن دوغول قد استعاد المبادرة". وعليه فإن الوضع يتطلب ضرورة الإسراع في الإعلان عن قيام حكومة مؤقتة تتولى خوض المعركة على الصعيد الدبلوماسي. كما أن فرحات عباس من جهته، أكد لكريم بلقاسم أن وفاة عبان رمضان تركت على لجنة التنسيق، آثارا كبيرة لا يمكن تجاوزها إلا بحل لجنة التنسيق نفسها داخل إطار أكبر هو حكومة مؤقتة تشكل بطريقة شرعية.[1]

لكن ما خلفية شعور كل من عموري وبوقلاز بالأحقية في تواجدها في قاطرة الثورة ؟ بالنسبة لمحمد عموري الذي كان قد قبل على مضض، العمل في مجلس قيادة الولاية الأولى تحت رئاسة محمد الشريف، والتزم بالأطر والقوانين النظامية، يكون قد استعاد توازنه بعد تعيينه على رأس الولاية الأولى عقب صعود قائده محمود الشريف للجنة التنسيق الموسعة.

وابتداء من هذه المرحلة أصبح عموري على ما يبدو يتطلع إلى أدوار متقدمة في هيئة قيادة الثورة ربما من باب اقتناعه بضرورة تواجد الأوراس الذي لا ينكر أحد من إلـ: CCE أنفسهم، دوره وثقله في الثورة. وزادت قناعته بأنه الأهل لتمثيل الأوراس خصوصا وأنه أصبح برتبة عقيد مثل بن طوبال وبوصوف ومحمود الشريف وكريم بلقاسم نفسه .

---

(5) نفسه، ص 9 .

(6) MUSTAPHA BEN AMAR, C'ETAIENT EUX LES HEROS, Editions Houma , Alger , 2002.p.277.

(1) ALISTAIR HORNE, HISTOIRE DE LA GUERRE D'ALGERIE, TRADUCTION FRANÇAISE (DE L'ANGLAIS) YVES DUGUERNY ET PHILIPPE BOURDREL, 4 eme EDITION, DAHLAB.ED. ALGER 2007, P. 329.

أما بوقلاز، فقد رأى في إنشاء الكوم " تراجعا" من طرف لجنة التنسيق بل وحلا غير معلن" للقاعدة الشرقية" التي وجدت بغرض تموين الداخل. وهي المخاوف التي عبر عنها قائد القاعدة بالنيابة الرائد محمد الطاهر عواشرية في التقرير الذي رفعه إلى عمارة بوقلاز، حول وضع القاعدة الشرقية وما يدبر ضدها .[2]

كانت هذه أبرز الخلفيات التي غذت نزاعات القيادات حول الصلاحيات داخل الكوم، وظهرت معها معارضة "مفارز" المجاهدين المرابطة على الحدود، لأية سلطة ممركزة، وغاب معها تنسيق النشاط العسكري ومساعدة الولايات على التكيف مع معطيات الحرب الجديدة (بعد دخول خط موريس المكهرب الخدمة الفعلية).

كان كل ذلك يجري على مرأى ومسمع كل أعضاء الكوم، كان كل واحد قائد قوات إقليمية يرى في " المركزة" خطرا على سلطته ولم يكن يجمعهم بلجنة التنسيق والتنفيذ سوى تلقيهم حصصهم من الأسلحة والأموال.[1]

كانت هذه المعوقات كافية لعدم بلورة مفاهيم مشتركة بين قيادات الكوم من الداخل، أما على المستوى الخارجي فيذكر علي أن تشكيله "الكوم" في حد ذاتها كانت محل رفض وانتقاد وعدم قبول في رسالة وجهها للحكومة \المؤقتة بتاريخ 19 أكتوبر 1958 (؟!) وبرأي علي كافي أن "الكوم" بني على متناقضات وأن وجود هذه الهيئة بالمهمة التي أوكلت لها وهي خارج تراب الوطن، يعد قفزا على الواقع :" إننا نؤيد قرار الحكومة المؤقتة المتعلق بإنشاء قيادة عليا بالشرق والغرب.. ولكن لا نستطيع قبول المعينين في رئاسة هذه القيادات..إن وجود هؤلاء المسؤولين بالداخل أكثر ضرورية منها في الخارج". [2]

هذا ما قاله علي كافي عن الكوم إلا أنني أجد بعض التحفظ على هذا الرأي، وأعتقد أن علي كافي وهو يعلق على رسالته إلى الحكومة المؤقتة، يكون قد وقع في خلط بين موقفه من الكوم (لجنة العمليات العسكرية) التي أنشئت في أفريل 1958 وحلت في نهاية سبتمبر من نفس السنة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ قبل حلها هي أيضا.وبين" هيئة قيادة أركان الشرق" التي أنشأتها الحكومة المؤقتة الحديثة بعد شهر من حل "الكوم" وهو ما يتوافق مع تاريخ الرسالة التي أرسلها كافي إلى هذه الحكومة بتاريخ 19 أكتوبر 1958 .

ويبقى أنه ربما يكون هذا هو موقفه فعلا من الكوم على غرار موقفه من " هيئة قيادة أركان الشرق" فقط توظيف الوثيقة (الرسالة التي بعثها إلى الحكومة المؤقتة) لم يكن صائبا.

---

[2] عوادي عبد الحميد ، القاعدة الشرقية ، ط1. دار الهدى – عين مليلة- الجزائر، ص.92 .
[1] محمد حربي، المرجع السابق، ص .181 .
[2] مذكرات الرئيس على كافي . المصدر السابق، ص.231 .

3-الكوم منبر للمعارضة:

المتتبع لتطور الأحداث بالمنطقة (الشرقية) يقف على حقيقة وهي أن الكثير من الأفعال وردودها، بنيت على غيظ. فأعضاء الكوم لم يكونوا على انسجام منذ البداية، وكانت عناصرها متنافرة في جوهرها، والأخطر أنها كانت تعي حجم هذه الاختلافات التي تحولت إلى خلافات وتقرها، كما رأينا مع عمار بن عودة، ومن ثمة لم يكن ممكنا انتظار أشياء كثيرة من تنظيم يرفضه أعضاؤه، ولكن كانت الاعتبارات والطموحات الشخصية أيضا، وراء تخندق محمد عموري وعمارة بوقلاز في صف واحد، في مواجهة لجنة التنسيق والتنفيذ التي يختزلها الثلاثي القوي: كريم، بن طوبال وبوصوف.

وهكذا جمع الإحساس بالتهميش كل من محمد عموري وعمارة بوقلاز اللذين رأيا أن تعبينهما في الكوم بالشكل الذي جاء عليه، هو تحجيم لدورهما خصوصا وأنهما كان قد أبعدا من عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ التي جرى توسيعها في اجتماع القاهرة (1957).

وقد أبان محمد عموري عن تذمره عقب نهاية اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بقيادة الولايات بتونس في ديسمبر 1957 ، عندما قرر التراجع عن الدخول إلى ولايته عقب نهاية الاجتماع وقرر البقاء في تونس، وفي لقاء ثاني مع علي كافي الذي كان قد وعده بمرافقته إلى الولاية الثانية للإطلاع على سير التنظيم الجيد بها. إلا أن عموري فاجأ على كافي بانتقاده الشديد للجنة التنسيق والتنفيذ ويوصف أعضاءها بالطماعين في زعامة الثورة وباتهامه لكريم واو عمران بالجهوية. [1]

كانت هذه المبررات وغيرها، كافية لمحمد عموري وعمارة بوقلاز للتحرك باتجاه الضغط على لجنة التنسيق للحصول على دور أكبر، وقد وجدا (عموري وبوقلاز) في اغتيال عبان رمضان، - أبرز المعارضين " للباءات لثلاث" في CCE – عنوانا لهذا الضغط، وقام عموري وبوقلاز بتوجيه تقرير شديد اللهجة إلى إلـ : CCE ، احتجا على تصفية عبان رمضان عقب اكتشاف حقيقة الاغتيال وليس الاستشهاد في ساحة المعركة كما أعلن عن ذلك في وقت سابق في جريدة المجاهد. [2] وتلي هذا الاحتجاج بيوم حداد.[3]

عبان رمضان الرجل القوي بأفكاره وشجاعته في الدفاع عنها، عرفته قيادات الولاية الأولى و القاعدة الشرقية في أعقاب الخلافات الحادة التي دبت بينه و بين خصومه في لجنة التنسيق والتنفيذ[4]:

---

[1] مذكرات الرئيس علي كافي. المصدر السابق ، ص.217 .

(2) EL. Moudjahid , N° : 24 (29 Mai 1958) imp . beogradski graficki zavod (yougoslavie) 1962 , p. 460.

[3] شهادة عمارة بوقلاز ، المصدر السابق ، ص.23 .

[4] مذكرات الرائد الطاهر سعيداني ، المصدر السابق ، ص.204 .

كريم، بن طوبال وبوصوف، حول مسائل التسيير والتوجه العام للثورة (أولوية السياسي على العسكري، والداخل على الخارج، وكذا البعد الإقليمي للثورة)، وهي الخلافات التي وصلت إلى حد تغييب رمضان عبان وعدم استدعائه لحضور نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ، مما دفع برمضان عبان الى الضغط على الـ: cce بواسطة الجماعات القادمة من الولاية الأولى و القاعدة الشرقية . وتنقل عبان إلى القاعدة الشرقية للاتصال بضباطها وضباط الولاية الأولى هناك.[5]

وعقد عبان بالفعل اجتماعا أولا بالعاصمة تونس بفندق " كلاريج" (CLARIDGE) وحضره عن القاعدة الشرقية، الرائدان محمد الطاهر عواشرية والطاهر سعيداني وحضر إلى جانب عبان، صديقه سليمان دهيليس المؤيد له، وتبع هذا الاجتماع، ثلاث أو أربع اجتماعات أخرى.[1]

لكن محمد الطاهر عواشرية، رفض في الأخير مسايرة رمضان عبان [2] هذا الأخير الذي اتصل من جهة أخرى بالرائد عبد الحميد حاج علي[3] من الولاية الأولى، والذي كان مكلفا بالتمرينات الغذائية لجنود الولاية الأولى على الحدود .[4]

عاد بعدها رمضان عبان إلى المشاركة في اجتماعات لجنة التنسيق بشكل منتظم.[5] ويبدو أن عودة عبان هاته كانت بمباركة ظاهرية من " باءات" إلـ CCE وأيضا تحت " غمز" هؤلاء وكان الهدف يبدو واضحا وهو قطع الطريق أمام أية تحالفات مضادة في هذا الظرف وأيضا وهو الأهم لتحييد رمضان عبان.

أما على الأرض، فالأمور النظامية للجيش بالحدود الشرقية فكانت تسير باتجاه الأسوأ، فعندما قام على منجلي المعين لتوه مسؤولا للحدود، بأول جولة تفتيش، لاحظ حالات من عدم الانضباط والفوضى مما

---

(5) Gilbert meynier , histoire intérieure du FLN 1954-1962 , casbah editions , alger 2003 , p. 346.

(1) مذكرات الطاهر سعيداني ، المصدر السابق ، ص .204 ، 207 .

(2) ويذكر أيضا جيلبير .م. أن عواشرية بعدما رفض مسايرة عبان رمضان، قام بابلاغ الباءات الثلاث بالأمر. وأعتقد أن جيلير يكون بنى إعتقاده هذا على أخبار الإجتماعات التي تكون قد وصلت إلى كريم وجماعته بطريقة أو بأخرى، أما أن يقوم عواشرية بإبلاغ الباءات الثلاث، فأراه أمر غير مستصاغ بالنظر إلى حالة الإحتقان بالمنطقة وإحساس إطاراتها على الدوام بالتهميش والإقصاء مما يجعل الأمر حبيس أصحابه خصوصا وأن عبان كان قد عقد عدة اجتماعات مع هذه الإطارات.GILRERT. M .OP.CIT.P.346

(3) وهو تاجر وأحد الأعيان الصغار لحزب أحباب البيان (UDMA) بعين البيضاء، وهو ليس من رجال الميدان ولم يكن له فيلق يسنده، كان منافسا لمحمود الشريف الذي كان بدوره عضوا في UDMA بتبسة، وعند تولي هذا الأخير قيادة الولاية الأولى ، أبعده(حاج علي) من الولاية الأولى إلى المشرق- بعنوان الإقصاء- وأعاده عبان من القاهرة إلى تونس، وقد أثار هذا شكوك وريبة الباءات الثلاث.GILRERT..M.OP.CIT..346

(4) Ibid. P. 346.

(5) مذكرات الطاهر سعيداني ، المصدر السابق ، ص.207 .

دفع به للتنقل إلى القاهرة لطرح القضية على لجنة التنسيق والتنفيذ، وبالقاهرة التقى علي منجلي بباءات اللجنة (كريم ، بن طوبال و بوصوف) وفي الجلسة الأولى بين الطرفين، قدم منجلي تقريره عن الوضع بالقاعدة الشرقية وحالة الفوضى السائدة هناك والتي باتت تهدد " بكارثة على الجيش والثورة ".[6]

لكن لجنة التنسيق لم تتخذ أية قرارات فورية خلال هذه الجلسة، وطلبوا من علي منجلي البقاء في القاهرة لمدة أخرى، وفي جلسة ثانية بمنزل بوصوف بالقاهرة، تقرر دخول الثلاثي كريم، بن طوبال

وبوصوف مع علي منجلي إلى تونس، لمعالجة الوضع في عين المكان، ومن القرارات التي أخذت يومها ، حل لجنة العمليات العسكرية.[1]

4ـحل الكوم والتبعات:

ستة أشهر تقريبا عمر لجنة العمليات العسكرية (COM)، وخلال هذه المدة القصيرة، رفعت خلالها اللجنة تقريرين فقط إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، الأول كان عبارة عن محضر تنصيب لجنة العمليات نفسها والظروف التي أحاطت بها وتوزيع المهام بين أعضائها، وتلى الإعلان عن إنشاء الكوم مباشرة.[2]

أما التقرير الثاني [3] وهو الأهم، وجاء بعد خمسة أشهر من بعث الكوم، وبالضبط في شهر أوت من سنة 1958 أي مع اقتراب موعد انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة المقررة إجراؤها في شهر سبتمبر 1958 بالقاهرة، وكان إلى هذا التاريخ، قد طفحت على السطح مشكلتان معقدتان وهما مشكلة تصفية عبان رمضان وما أحدثته من تصدعات على مستويات مختلفة للثورة، والمشكلة الثانية وهي خطي " موريس" و " شال" المكهربين وما بات يطرحانه من صعوبات للثورة . كانت هذه المشاكل محور التقرير الأخير الذي رفعه الكوم إلى لجنة التنسيق وقد خلص التقرير إلى أن ما تعرفه من صعوبات، مرده إلى أنها (أي الثورة) تسيّر بقيادة من وراء الحدود، وأن الوضع يتطلب ضرورة دعوة المجلس الوطني للثورة (CNRA) للانعقاد على الحدود على الأقل- بعد إسقاط الدعوة إلى عقده بالداخل- لإعطاء دفع معنوي للمجاهدين الذين أصبحوا يشعرون بالإحباط نتيجة تجميد قوات جيش التحرير على الحدود دون غذاء ودون سلاح، كما دعا التقرير أيضا إلى إعادة النظر في تشكيلة المجلس

---

[6] محمد عباس ، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص. 404 ، 405 .

[1] محمد عباس ، رواد الوطنية . المرجع السابق، ص. 405.

[2] صالح ڤوجيل، المصدر السابق.

[3] هو أول تقرير تفصيلي لمجمل نشاطات ومواقف الكوم كما جاء في " كتاب مرجعي" المرجع السابق ص150 ، إلا أنه الثاني – والأخير في عمر الكوم- بعد التقرير الذي تضمن التنصيب وظروفه حسب شهادة صالح ڤوجيل .

الوطني للثورة وإبعاد " العناصر الدخيلة" منه [4] وهو ما يكون قد فهمه كريم وجماعته على أنه دعوة إلى التغيير الجذري، هذا إن لم يكونوا قد فهموا أنهم المعنيين رأسا بهذا التغيير.

كانت حجة عموري في ذلك، أن مؤتمر الصومام قد فتح الباب أمام " الوصوليين" ، وأن "المقاومة" الجزائرية تتبع نفس المسار الذي سارت عليه المقاومة في تونس والمغرب، وأن المسؤول عن هذا هو كريم بلقاسم. [1]

وكان محمد عموري في ذلك، يشير إلى محمود الشريف الذي تحمله على مضض قائدا للأورس، وهو القادم من النمامشة و " المنظم لاحقا" للثورة، والرائد أيدير (الضابط في الجيش الفرنسي) الذي تولى إعادة تنظيم الجيش على الحدود تحت إدارة كريم بلقاسم . فضلا عن امتعاض عموري من تمكن عناصر من المركزيين والبيانيين والشيوعيين وحتى من العلماء، من دخول المجلس الوطني للثورة. والنتيجة أن بدأت حملة مطاردة مبكرة للعناصر الوطنية خاصة من الأوراس، وهو ما جعل عموري يقود حملة معارضة ضد كريم بلقاسم انطلاقا من الحدود، متهما إياه بالمحاباة والاختلاس.[2]

وفي محاولة على ما يبدو من محمد عموري لإيصال الرسالة واضحة بعباراتها ودلالاتها، إلى كريم بلقاسم بشكل خاص، حرص عموري على صياغة وكتابة التقرير المرفوع إلى إلـ: CCE باللغة الفرنسية – رغم تمكنه من اللغة العربية- التي يجيدها ويتحدث بها كريم على الدوام، وتولى صالح ڤوجيل رڤن التقرير بتونس وأعاده إلى محمد عموري الذي طلب من هواري بومدين نقله إلى لجنة التنسيق بالقاهرة، وفعلا قام بومدين بالتنقل إلى القاهرة وسلم التقرير إلى أصحابه ومن هناك تحول إلى المغرب الأقصى.[3]

بعد تسلمهم التقرير، وصل كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف ومحمود الشريف إلى " غاردماو" (التونسية) وأكدوا لأعضاء الكوم، أن مسألة عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة على الحدود مسألة في غاية الصعوبة ومحفوفة بالكثير من المخاطر، واقترحوا أن يعقد اجتماع CNRA في القاهرة و في العاصمة الليبية طرابلس على أقصى تقدير، وافق أعضاء الكوم على مطلب كريم وبقي عموري مصرا على موقفه، ولم يحل الإشكال إلا بعد أن عقد معه كريم جلسة على إنفراد وبعدها قبل عموري باقتراح كريم وإن كان على مضض.[4]

الطريف أن هذا التقرير (تقرير الكوم) تحول إلى عريضة اتهام من الطرفين، فالكوم الذي انتهى فيه

---

[4] صالح ڤوجيل، المصدر السابق.
[1] محمد حربي ، المصدر السابق، ص187 .
[2] نفسه، ص.188 .
[3] صالح ڤوجيل، المصدر السابق.
[4] صالح ڤوجيل، المصدر السابق.

إلى تحميل لجنة التنسيق ما آلت إليه أوضاع الثورة، ولجنة التنسيق من جهتها رأت في هذا التقري دليل ضعف ومن ثمة اتهامه بالعجز عن آداء مهامه .

في هذه الأجواء المشحونة بتبادل الاتهامات، أصدر محمدي السعيد قائد لجنة العمليات العسكرية بالشرق ، أمرا إلى القوات المرابطة على الحدود بشن هجوم شامل في ليلة واحدة، على خطى موريس وشال على طول الحدود الشرقية (من القالة إلى تبسة) [1] ولأن الخلافات كانت قائمة فقد رفض عمارة بوقلاز وبعض إطارات القاعدة الشرقية القيام بالهجوم وتطلب الأمر تدخل كريم بلقاسم شخصيا والذي ألح على عمارة بوقلاز لتنفيذ الأمر. بعدها نفذ الهجوم على الخطين بفيلقين، غير أن الهجوم انتهى إلى خسائر فادحة في صفوف جيش التحرير، وقد أدت هذه الهزيمة إلى إحداث شرخ كبير بين قيادة القاعدة الشرقية وجيشها وبين القائد محمدي السعيد.[2]

وبناء على هذه النتائج، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ المجتمعة في إلـ : 09 سبتمبر 1958 ، حل لجنة العمليات العسكرية ومعاقبة جميع أعضاء لجنة الشرق – دون لجنة الغرب التي لم تطرح مشاكل تذكر، كما سبق وحلت دون تبعات – وهكذا خفضت رتبة محمد عموري من عقيد إلى نقيب ونفي إلى السعودية، كما خفضت رتبة عمارة بوقلاز أيضا من عقيد إلى نقيب ونفي إلى العراق بينما أبعد عمار بن عودة إلى لبنان لمدة ثلاثة أشهر بعنوان الإقامة الجبرية وعلقت مهام رئيسها محمدي السعيد[3] لمدة شهر قضاها في مقر الحكومة المؤقتة بالقاهرة.[4]

بعد يومين من الهجوم الفاشل على خطي " موريس وشال" طلب من أعضاء الكوم الحضور إلى القاهرة [5] للمشاركة في أشغال دورة المجلس الوطني للثورة المزمع عقدها في إلـ : 20 سبتمبر 1985 (بالقاهرة) غير أن المجلس لم ينعقد في هذا التاريخ وبمجرد أن وصل محمد عموري وعمارة بوقلاز إلى القاهرة، تم سحب جوازي سفرهما [6] ، وتم تبليغهما بالعقوبات الصادرة في حقهما.

وهكذا انتهت الأمور إلى قبول محمدي السعيد وعمار بن عودة بالعقوبات " الرمزية" بينما ثارت ثائرة محمد عموري وعمارة بوقلاز ولم يتقبلا الأمر خاصة وأن إلـ : CCE برأيهما قد تعاملت بانتقائية في حجم العقوبات المسلطة على أعضاء الكوم الذين يفترض أنهم يتقاسمون النجاحات والإخفاقات، إلا أن الأمر لم يكن كذلك وتحمل عموري وبوقلاز الوزر الأكبر من فشل لجنة العمليات العسكرية، وقد فسرا الأمر على أنه مؤامرة دبرت ضدهما بغرض تصفية حسابات قديمة معهما بحيث يقول بوقلاز:" وحاولت

---

[1] شهادة العقيد عمار بن عودة لجريدة الشروق اليومي (عدد 2479)، المصدر السابق، ص.9 .
[2] مذكرات الطاهر سعيداني ، المصدر السابق، ص.192 - 193 .
[3] الطاهر زبيري ، المصدر السابق ، ص.119 .
[4] شهادة العقيد عمار بوقلا، المصدر السابق، ص.20 .
[5] نفسه، ص.23 .
[6] مذكرات الطاهر سعيداني ، المصدر السابق، ص.193 .

أنا شخصيا الاتصال بفرحات عباس وبوصوف، ولكن القضية كانت تصفية حسابات بين محمود الشريف والعموري و نواورة وحسابات أخرى لـ : عبد الله بن طوبال، كان يريد تصفيتها معي أنا شخصيا..." .[1]

على أنه إذا كانت حجة لجنة التنسيق والتنفيذ في حل الكوم للرد على مزاعم المعاقبين، هي العجز في التسيير وهو شيء مؤكد في ظل الصراعات التي كانت تنخر كيان الكوم من الداخل، إلا أن هذا العجز لا يبرر درجة العقوبة المسلطة على عموري و بوقلاز ، ويبدو أنهما عوقبا على جملة الانتقادات والاتهامات التي قاداها خاصة عموري، ضد إلـ : CCE في صفوف جيش التحرير بالحدود الشرقية.[2]

وفي الأخير وإن كان لا بد من قراءة شيء ما هنا ، فالأكيد أن الصورة كانت بعنوان " التوجسات والرهانات" في آن واحد، التوجسات من هذه المنطقة الشرقية التي كثيرا ما سببت "صراعا حادا" لـ:CCE والرهان على إخضاعها لإرادتها هذا من جهة لجنة التنسيق، أما من جهة عموري وبوقلاز فإن الكوم ظاهره مبررات إعادة توزيع المهام لتجاوز حالات تداخل الصلاحيات، أما ما خفي فإن أوله الصومام وقراراته وآخره تكريس لسلطة وإرادة إلـ : CCE دون سواها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) شهادة العقيد عما رة بوقلاز . المصدر السابق ، ص.22 .
(2) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية.كتاب مرجعي . المرجع السابق ، ص.113 - 114 .

المبحث1 : الوضع العام بعيد حل الكوم:

كانت قرارات لجنة التنسيق والتنفيذ، القطرة التي أفاضت كأس محمد عموري، ولم يستسغ قرار تنزيل رتبته وتسريحه من الجيش وإبعاده إلى خارج الجزائر، وقد رفض محمد عموري هذه القرارات رفضا قاطعا، باعتقاده أن لجنة التنسيق والتنفيذ لا يحق لها إصدار قرارات من هذا المستوى بعد اجتماع هذه اللجنة (إلـ: CCE) بقادة الولايات بالداخل المنعقد في ديسمبر 1957 بتونس كانت هذه قناعة كل قادة الولايات بما فيهم محمد عموري الذي مثل الولاية الأولى. [1] فهذه اللجنة كانت قد دعت إلى هذا الاجتماع الذي عد مصيريا بالنسبة للثورة، بالنظر إلى التحديات والأخطار التي كانت محدقة بها جراء زيادة ضغط العدو من جهة والخلافات التي كانت تعصف بقيادة الثورة من جهة أخرى، فقد صدم جميع قادة الولايات عندما تركهم أعضاء إلـ CCE يواجهون هذه التحديات لوحدهم بعدما هموا بمغادرة الاجتماع والعودة إلى القاهرة قائلين لقادة الولايات : « لدينا مهام تنتظرنا هناك... في القاهرة لكم أن تناقشوا وتتخذوا القرارات التي ترونها مناسبة و " أصواتنا " معكم نحن موافقون على أية خطة تقررونها» ، واهتدى قادة الولايات في الأخير إلى فكرة إنشاء قيادة جماعية متكونة من الولايات والمناطق (القاعدة الشرقية) المتاخمة للخط المكهرب، وقدم المشروع لـ: CCE في القاهرة لكن المشروع دفن وظلت المشاكل عالقة.[2]

وقد أفصح محمد عموري عن عدم رضاه على الـ CCE أيام قليلة بعد اجتماع ديسمبر (1957) وقد أجهر بذلك لعلي كافي الذي جلس إليه أكثر من مرة عقب نهاية الاجتماع.[3] وحاول علي كافي نهي محمد عموري الكف عن اتهام قيادة (CCE) بالجهوية والطمع في زعامة الثورة ورغم أن علي كافي لم يذكر سياق هذه الاتهامات ويحاول أن يظهر بمظهر " رجل ثورة" أمام اتهامات عموري لـ : CCE إلا أن علي كافي نفسه عندما يعبر عن موقفه هو بشأن إلـ CCE يقول بالحرف الواحد:«إن موقف (CCE) إذاك يجسم الإهمال القاتل وعدم الشعور بالمسؤولية التاريخية المنوطة بها» .[4]

إن أكثر ما أثر في محمد عموري هو عقوبة التنزيل من رتبة ضابط سامي برتبة عقيد إلى ضابط عادي برتبة نقيب، كانت هذه العقوبة في الأساس عقوبتين، فعقوبة رتبة نقيب يترتب عنها إسقاطه من

---

[1] مذكرات الرئيس علي كافي. المصدر السابق ، ص.212 .
[2] نفسه، ص.213 ، 216 .
[3] نفسه، ص.217.
[4] نفسه، ص.214 .

عضوية المجلس الوطني للثورة.[1] والأكثر من هذا إبعاده إلى خارج التراب الوطني وهو ما يعنى لرجل كمحمد عموري نهاية حلم.

كان هذا برأي محمد عموري كافيا لإعلان عدم قبول إبعاده من الجيش في هذا الوقت وبهذه الطريقة !؟

كان الوضع في هذه الأثناء في غاية الاحتقان، وزاده تعقيدا، إعلان لجنة التنسيق والتنفيذ عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجهورية الجزائرية في إلـ: 19 سبتمبر 1958 أي بعد عشرة أيام من حل الكوم ومعاقبة أعضائه.

لقد جاء الإعلان عن الحكومة المؤقتة من فندق " الكونتيننتال" بالقاهرة وسط حضور كثيف للصحافة الدولية، لكن في غياب أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الموجودين إذاك في القاهرة، إذ لم يشاهدوا في الحفل.[2] كان الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة مفاجأة كبرى لقادة الولايات في الداخل لأنهم لم يستشاروا. والمجلس الوطني الذي هم أعضاء فيه لم يجتمع ولم يقرر وهو الهيئة العليا التي تقرر الخطوط للثورة :" إن تشكيل الحكومة المؤقتة لم يتم بالطريقة القانونية".[3]

لقد تم تجاوز المجلس الوطني الذي من المفروض أن يعقد في دورته الأولى وبتشكيلته الموسعة، في سبتمبر 1958 ، وأعتمد بدله على لجنة تشكلت من كريم بلقاسم ، بن طوبال ، فرحات عباس وعمر أوعمران[4] لتحضير مشروع مسودة تكوين الحكومة المؤقتة، وقدمت هذه اللجنة تقريرها على عجل في الأسبوع الأول من سبتمبر (1958)، وكان التقرير مشجعا، اجتمعت إلـ CCE يوم 9 سبتمبر لترسيم خطة تشكيل الحكومة وأحتفظ الباءات الثلاث " في هذه الحكومة بمناصب القرار.[5]

---

[1] صالح ڤوجيل، المصدر السابق.
[2] مصطفى هشماوي،مجلة أول نوفمبرعدد 165، المصدر السابق ، ص.23 - 24 .
[3] مذكرات الرئيس علي كافي ، المصدر السابق ، ص.224 .
[4] مصطفى هشماوي،مجلة أول نوفمبرعدد165، المصدر السابق ، ص.24 .
[5] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954- 1962 ، ج2. (دراسة) الجزائر 2007 ص.105 .

كان الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة بما معناه وضع قيادات الثورة على مختلف المستويات أمام الأمر الواقع، ورغم المآخذ، فقد قبلتها الكثير من القيادات حتى " لا تزيد في شرح الثورة وتكريس فصل الداخل عن الخارج ."[1]

لكن بإعتقادي ورغم أحقية هذه المآخذ ، ورغم التجاوزات التي حدثت من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ خاصة إنفرادها بالموضوع في جميع مراحله، فإن مسألة تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في هذه الأثناء كان يبدو أكثر من ضرورة وعلى غاية من الأهمية بالنظر إلى الأوضاع الصعبة التي باتت تعيشها الثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكان أخطرها على الإطلاق وصول دوغول إلى الحكم في ماي 1958، الذي رمى بكامل ثقله في الجزائر بدءا بزيادة قواته العسكرية في الجزائر وصولا إلى مشروع"شال" (Challe)الذي كاد أن يقضي على الثورة.[2]

لكن بالنسبة لمحمد عموري وعمارة بوقلاز المفصولين من الجيش والمبعدين منذ عشرة أيام، رأيا في إنشاء الحكومة المؤقتة دون الرجوع إلى المجلس الوطني للثورة، عبثا بمؤسسات الثورة و إنحراف خطير[3]عن مبادئ ثورة أول نوفمبر.

وفي شهادة لمصطفى هشماوي [4] الذي قابل محمد عموري وعمارة بوقلاز بالقاهرة بعد إنتهاء حفل الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة ، يقول فيها :" وبعد أن إنتهى الحفل ، تقابلت مع أعضاء المجلس الوطني وكان من بينهم المرحوم عمارة العسكري (بوقلاز) وكان معه الشهيد محمد العموري اللذين كان الغضب باديا على وجهيهما، وكان الشهيد العموري أكثر إنفعالا من زميله، ويظهر أنه كان يفكر في عمل ما لتصحيح الوضع الذي كان يراه انحراف ، إلا أنني لم أدرك منه أنه كان يفكر في مواجهة مسلحة لأنه كان يردد دائما "يجب أن يجتمع مجلس الثورة ليأخذ زمام الأمور بيده".[5]

لكن رفيقه عمارة بوقلاز يقول أن محمد عموري كان يود: " الرجوع إلى الحدود التونسية الجزائرية واستلام مقاليد الجيوش للضغط على الكتلة العسكرية الموجودة في الحكومة المؤقتة، والتي تكون القوة الحقيقية في قيادة الثورة، وإجبارها على الرجوع إلى جادة الصواب وطريق الحق، وإصلاح

---

[1] مذكرات الرئيس علي كافي . المصدر السابق ، ص.227 .

[2] حميد عبد القادر، موضوع : نهاية كذبة" الجنرال الطيب " (تلخيص لكتاب المؤرخ الأمريكي ماثو كونيلي بعنوان : " السلاح السري للافلان" صدرت ترجمته إلى الفرنسية في الأسبوع الأول من أفريل 2011 بفرنسا) جريدة الخبر اليومي العدد 6318 (7 أفريل 2011) ص.25.

[3] مصطفى هشماوي،مجلة أول نوفمبر عدد 165.المرجع السابق ، ص.24 .

[4] الذي كان موجودا بالقاهرة في رحلة علاج من جروح أصيب بها في نهاية 1957 ونقل على إثرها إلى مصر للعلاج، وصادف أن حضر بشكل فضولي هناك في حفل إعلان إنشاء الحكومة المؤقتة.

[5] نفسه،ص.24.

ما كنا نعتبره جميعا استبدادا بالرأي....في حين أنني كنت أريد أن نحتج بصفة نظامية وسياسية... العموري في بداية الأمر برفض تلك القرارات التعسفية، وأنا هنا أشهد شهادة لله بأنني صاحب فكرة رفض القرارات...". [1]

على أنني أجد بعض التحفظ هنا على كلام عمارة بوقلاز على اعتبار أن ما ذكره يعد تأكيدا سابقا لأوانه لفكرة " المؤامرة" التي تورط فيها محمد عموري، إذا ما أخذنا كلامه دون "تنبيهات". في البداية لست أدري إن كان ما ذكره بوقلاز من أن عموري كان يود استعمال القوة للضغط على الباءات الثلاث في الحكومة المؤقتة، هو ما كشفه له عموري صراحة أم هو اجتهاد في فهم كلام عموري فقط؟ فكلام بوقلاز يتناقض تماما مع ما قاله هشماوي من أن عموري لم يفكر في عمل مسلح ضد الثورة وكان (أي عموري) حتى وهو في أوج غضبه يردد بضرورة عودة الأمور إلى المجلس الوطني للثورة كما ـ سبق ذكره ـ . ثم أن محمد عموري يدرك قبل غيره أنه لم يعد هناك مجال لعمل كهذا (العمل العسكري) بعد المستوى الذي بلغته الثورة سواء على صعيد النضج الفكري والعسكري، اوعلى صعيد التمثيل في الخارج ، بحيث أن قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، كانت قد أوجدت لنفسها حضورا قويا في مختلف البلدان حتى قبل تموقعها ثانية في الحكومة المؤقتة ومن ثمة فان مسألة إزاحتها عن طريق القوة يبدو أمرا فيه الكثير من السذاجة . ثم إن محمد عموري يعرف بالأسماء والوقائع ، ما آل إليه مصير الكثير من قيادات الاوراس عندما شقت عصا الطاعة على الـ: CCE. وفوق هذا ، فمحمد عموري ، من الرجال الذين تمرسوا بالعمل داخل الأطر النظامية ، حتى قبل اندلاع الثورة .

1-خلافات عموري مع قيادة الثورة بالقاهرة:

المهم أن عمارة بوقلاز بعد حل" الكوم" وتسليط لجنة التنسيق والتنفيذ العقوبات على أعضائها، حاول الاتصال بفرحات عباس الذي عين للتو رئيسا للحكومة المؤقتة، كما حاول الاتصال بعبد الحفيظ بوصوف مسؤول الاتصالات العامة والأخبار، إلا أن محاولته باءت بالفشل [2] ، وأستسلم بوقلاز بعدها إلى الأمر الواقع وغادر إلى العراق. بعد أن فشل في الاتصال بفرحات عباس و بوصوف من جهة، وعدم الاتفاق مع محمد عموري حول طريقة التعامل مع العقوبات المسلطة عليهما من جهة أخرى[3] ، وتوقف بوقلاز في خلافه مع قيادة الثورة عند هذا الحد . لكن عمار بن عودة ، يقول بأنه هو من كان وراء إنقاذ بوقلاز

(1) شهادة العقيد عمار بوقلاز . المصدر السابق ، ص.22 .
(2) نفسه، ص.22.
(3) نفسه، ص.22.

مصير محتوم، إذ يذكر أنه بعد ثلاثة أيام من الإعلان عن الحكومة المؤقتة[1] ، اتصل به فتحي الذيب (مسؤول الدائرة المغاربية في المخابرات المصرية وممثل عبد الناصر لدى لجنة التنسيق والتنفيذ) عن طريق محمد الهادي عرعار – المقرب من بن بلة - الذي نقل إليه أن فتحي الذيب، يريد مقابلته في مكتبه (مقر المخابرات) " لأمر هام وحساس وسري للغاية". وبعد إشعار الأمر إلى كريم وبن طوبال اللذين سمحا له بذلك، فطلب فتحي الذيب من بن عودة العمل سوية لتغيير الحكومة المؤقتة أو على الأقل رئيسها فرحات عباس وتعويضه بأحمد بن بلة، وهمس فتحي في الأخير في أذن بن عودة، بأنه على علم بمعارضته لهذه الحكومة. وقد رد عليه بن عودة بأن هذه مسألة جزائرية داخلية ولا شأن للمصريين بها، ونقل بن عودة الأمر بعدها إلى قيادته . وبعد هذا اتصل محمد عرعار بعمارة بوقلاز بفندق " فيكتوريا" بالقاهرة وأقنعه بلقاء فتحي الذيب لنفس الغرض، وسارع بن عودة إلى أخذ بوقلاز إلى مطار القاهرة لترحيله إلى بغداد. وواصل بن عودة قوله:" أن بوقلاز لو بقي في القاهرة لوقع في فخ فتحي الذيب و لإلتحق بالحدود ووقع له ما وقع للعموري"[2] . وهو ما يؤكده بوقلاز نفسه –دون أن يشعر- حين يقول:" وكان في نيتي أن أطلب من السلطات المصرية عدم التدخل في تلك القضية لأن المشاكل كانت موجودة بين الجزائريين وحدهم، وكانت لدي الأدلة والبراهين على أن مسؤولينا لم يكونوا يقومون بواجبهم وأن المصريين كانوا يشتكون من تصرفاتهم السيئة، وكان في نيتي التهديد بعقد ندوة صحفية والتصريح فيها بأن بعض أعضاء الحكومة المؤقتة لا يمثلون الثورة و تصرفاتهم لا تخدم قضاياها و أهدافها ". [3] كلام بوقلاز هذا يتقاطع إلى حد كبير مع موقف السلطات المصرية من الحكومة المؤقتة(؟!)

ولنا أن نتساءل بعد هذا ، لماذا استسلم عمارة بوقلاز لقرارات ال: CCE بعد مدة وجيزة و هو أول من بادر برفض العقوبات بل و يؤكد أنه هو من أوحى لعموري بضرورة رفض هذه القرارات ؟ هل أن بوقلاز إستنفذ كل المحاولات السلمية أم أنه تلقى إشارات واضحة من كريم و جماعته عن طريق قائده السابق عمار بن عودة بتصفيته في حال عدم الرضوخ لإرادة ال : CCE خصوصا و أن قضية تصفية عبان رمضان ما تزال في مخيلة بوقلاز . يبدو الاحتمال الأخير هو الأقرب إلى الأخذ به .

وكان فتحي، الذيب قد عبر لتوفيق المدني عندما سلمه هذا الأخير بيان الحكومة المؤقتة ليلة إلـ : 19 سبتمبر 1958، ليسلمه إلى الرئيس جمال عبد الناصر، بالقول – وهو يضحك ضحكة صفراء فاقع

---

[1] يذكر عمار بن عودة(في شهادته للشروق، المصدر السابق) أن الإعلان عن الحكومة المؤقتة كان يوم 17 سبتمبر. و يبدو أن بن عودة أخطأ في تقدير التاريخ الذي هو 19 سبتمبر الذي يؤكده تويق المدني(في حياة كفاح ص. 400) و هو من قام بترجمة البيان الى العربية ليلة إذاعته على السفارات العربية.

[2] عمار بن عودة، الشروق اليومي ،المصدر السابق، ص.9 .

[3] نفسه، ص.9.

لونها على حد تعبير توفيق المدني: " سجل من الآن أننا أول معترف بهذه الحكومة المؤقتة، إنما سجل عندك خاصة: أننا لسنا راضين بها، ونخشى أن تسوء العاقبة من جراء وجودها."[1]

كانت فرصة السلطات المصرية، في العناصر المعاقبة والناقمة على " اللجنة الدائمة للثورة". [2] هذه العناصر التي لم يبق منها سوى محمد عموري بعد عدم انسياق بن عودة لإغراءات فتحي الذيب وانسحاب بوقلاز. كان مصطفي لكحل[3] الذي تعرفه السلطات المصرية منذ مدة طويلة والذي التقى بمحمد عموري بالقاهرة، هو من قدمه لفتحي الذيب و تقابلا مرتين بعد ذلك، بل ويذهب جيلبير مينيي إلى الاعتقاد بأنهما يكونا قد تقابلا مع عبد الناصر رأسا بهدف إسقاط الحكومة المؤقتة الحالية وتنصيب أخرى جديدة سيترأسها لمين دباغين الذي تعتبره السلطات المصرية قريبا من توجهاتها.[4] وحسب عريضة الاتهام ضد محمد عموري من قبل GPRA لاحقا، فإن فتحي الذيب يكون قد قدم وعدا لمحمد عموري بدعم مالي كبير وبتسريح مخزون هائل من الأسلحة المجمدة فور الإطاحة بالحكومة المؤقتة وتشكيل أخرى يكون عموري وآخرون على رأسها. وكانت السلطات المصرية منذ البداية غير راضية على الباءات الثلاث ومعهم محمود الشريف الذين يمسكون بسلطة القرار، وتتهم بعدم الكفاءة وبنهج التوجه التغريبي على الطريقة البورقيبية منذ مؤتمر طنجة (أفريل 1958)، وكانت ترى في إبعادهم فرصة لاسترجاع هيمنتها على قيادة الثورة.[5]

ومما زاد في احتقان الوضع، إقدام الحكومة المؤقتة في أول اجتماع لها في الفاتح أكتوبر 1958، على بعث قيادة أركان الشرق وعينت على رأسها ثانية، محمدي السعيد (المعاقب قبل شهر) وعين له أحمد نواورة نائبا عن الولاية الأولى، محمد الطاهر عواشرية نائبا عن القاعدة الشرقية وعلي منجلي(مسؤول الجيش بالحدود الشرقية) نائبا بالنيابة عن الولاية الثانية، بينما عين هواري بومدين على رأس "قيادة أركان الغرب". وقد كلفت قيادة الشرق بتخريب خط "موريس" بسرعة وإدخال القوات

---

(1) توفيق المدني، المصدر السابق، ص.400.

(2) لجنة رباعية تشكلت من: كريم ، بن طوبال ، بوصوف و أوعمران داخل الحكومة المؤقتة، وهي طريقة حافظ بها الباءات الثلاث على مراكز القرار بعد حل إلـ : cce وأبعاد محمود الشريف الذي عوض بأوعمران.

(3) هو المجاهد علي زغداني من الأوراس، التحق بالكلية الحربية بالقاهرة وعند إندلاع الثورة إلتحق بالولاية الرابعة (الجزائرالعاصمة وضواحيها) وأصبح عنصرا بارزا في كومندو علي خوجة ، وأشتهر باسم مصطفي لكحل: إختلف مع قائد الولاية الرابعة الجديد سليمان دهيليس فضمه أو عمران إليه بتونس، وأرسل رفقة الرائد إيدير لفتح جبهة في الجنوب الليبي، وسوف ينقلب مصطفى لكحل بعد عام من هذه المهمة ضد cce ونجده بالقاهرة (التي عرف فيها باسم جمعي سعدية) تطارده مخابرات بوصوف وسوف يطلب حماية عبد الكريم الخطابي الذي إستجاره، وعندما تقابل مع محمد عموري، تقاسما ذات الأفكار.

(4)Gilbert Meynier, op.cit. p.419.

(5)Yves Courriere,op.cit. P.353- 354.

لمرابطة على الحدود الشرقية في أجل أقصاه 25 يوما.[1] وأعيد بعدها إدماج عمار بن عودة وتم تعيينه مساعدا لوزير التسليح،عبد الحفيظ بوصوف.[2]

بالمحصلة انضم مصطفى لكحل إلى محمد عموري وقد جمعتهما روابط سياسية واحدة وتقاطعا في اعتراضاتهما الشخصية على كريم بلقاسم[3] خصوصا وأنهما قد تلقيا أيضا وعودا من عبد الكريم الخطابي[4] وصالح بن يوسف (القومي وخصم بورقيبة الأول) بمد الصراع الجزائري الفرنسي إلى كافة أقطار المغرب العربي.[5]

وفي اتجاه أخر، وبهدف البحث عن غطاء سياسي من القيادة التاريخية"، حاول محمد عموري الاتصال بأحمد بن بلة (الحليف القديم للولاية الأولى) والمسجون بسجن " لاصينتييه" (Lacintier)عن طريق رجل ثقته السابق الدكتور تيجاني هدام.[6]

وقد ذكر محمد حربي بأن محمد عموري ومصطفى لكحل، وبعد أن ضبطا ترتيباتهما، قاما في أكتوبر (1958) بالاتصال ببوصوف وعرضا عليه مشروعهما قصد ضمه إليه (الى المشروع).[7]

أما فتحي الذيب، فقد ذهب أبعد من ذلك حين زعم أن بن طوبال وبوصوف، كانا على إتصال وثيق بمحمد عموري ومصطفى لكحل، وأن الأربعة عقدوا جلسة سرية قبل سفر عموري ولكحل إلى تونس، دامت ثلاث ساعات، كان الهدف منها التخلص من كريم ومحمود الشريف. ويواصل فتحي الذيب بالقول:أن هدف بوصوف من ذلك، كان تأمين مستقبله في حال نجاح" انقلاب العموري". [8]

غير أنه في المقابل لم يذكر لنا فتحي الذيب ماذا كان هدف بن طوبال أيضا؟. ابن طوبال قال في شهادة له بتاريخ (16 أوت 1966) أن عموري تحمل وزر وتبعات محاولة الانقلاب على الحكومة

---

(1) مصطفي هشماوي، مجلة أول نوفمبر عدد 165،المرجع الساق ، ص .30.
(2) الطاهر زبيري، المصدر السابق ، ص. 200.
(3) محمد حربي، المرجع السابق، ص.188.
(4) الزعيم المغربي الثائر ضد الاحتلال الفرنسي والإسباني للمغرب الأقصى، وبعد مقتل حليفه الأمير عبد المالك (1924), اضطر عبد الكريم إلى الاستسلام سنة 1926ونفي بعدها إلى فرنسا لكنه تمكن من الفرار منها إلى القاهرة وبها أسس" مكتب تحرير بلدان شمال أفريقيا"أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج2. المرجع السابق. ص.330-331.
(5) محمد حربي، المرجع السابق، ص .188.
(6) محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص .467 (كان الدكتور هدام قد أجرى بتونس عملية جراحية على قدم عموري في أواخر ديسمبر 1957). مذكرات الرئيس على كافي.المصدر السابق .ص .217.
(7) محمد حربي، المرجع السابق، ص.188 .
(8) فتحي الذيب، المصدر السابق، ص.406.

المؤقتة والإطاحة بها.[1] لم نسق هذا الكلام للتأكيد على فكرة الانقلاب في حد ذاتها فهي موضوع مؤجل، بقدر ما نود أن نتلمس صحة أو بطلان فكرة وجود "دور ما" لبن طوبال في العملية. اعتقد أن شجاعة بن طوبال التي لا ينكرها عليه أحد، كانت قادرة على الأقل، تخفيف عبء تحميل المسؤولية لمحمد عموري دون سواه أو إيجاد مبررات ما لعموري، لو أن بن طوبال كان له دور ما فعلا في العملية. لكن مع هذا يبقى لرجالات الدولة منطقهم الذي لا تغيره لا السنين ولا العواطف! هذا ما كان يجري على التراب المصري.

2- الوضع على الحدود الشرقية:

أما على الحدود الشرقية حيث الأنصار كثر، فقد كانت الأحداث تسير بوتيرة أسرع. كانت القيادات في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، تعتبر بأن الانتقائية في معاقبة أعضاء الكوم بعد حله، بعدما سلطت عقوبات قاسية على قائدي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، في حين اكتفت اللجنة (CCE) بعقوبات شكلية ضد العضوين الآخرين (محمدي السعيد وبن عودة) ، "مكيدة الهدف منها تصفية مسؤولي المنطقتين والانتقام منهما".[2]

من جهة أخرى كانت اتصالات عموري بقادة الولاية الأولى خاصة تجري على مسمع بعض الأطراف القريبة على الأقل من قيادة الثورة، فالرسالة التي اعتذر مصطفى هشماوي عن نقلها إلى إحدى قيادات الولاية الأولى بالكاف، كانت قد وصلت فعلا إلى الكاف لكن بعد أن اطلعت عليها جهة ما (؟) ثم تركت تواصل سيرها. [3]

أحمد نواورة قائد الولاية الأولى ، وبعد العقوبات التي سلطت على رفيقيه عموري وبوقلاز، أرسل رسالتي احتجاج إلى رئيس الحكومة (الحديثة النشأة) فرحات عباس. [4] ويؤكد مصطفى هشماوي - دائما - أنه عندما كان عائدا من مصر إلى الحدود التونسية الجزائرية، تقابل في طرابلس الليبية مع أحمد نواورة الذي وجده في حالة من الغضب الشديد خلاف مع عهده عليه من هدوء وقلة كلام ، وكان يردد :«لا بد من فعل شيء ما لأن الثورة ستضيع».[1]

---

[1] منتصر أوبترون، موضوع: بن طوبال:" عبان منع من السلطة عام 1962"، جريدة الخبر الأسبوعي (الجزائر) عدد 600 من25 إلى 30 أوت 2010، ص7 (الموضوع ، حوار أجراه صاحبه(أوبترون) مع بن طوبال في بيت هذا الأخير بتاريخ 16 أوت 1966).

[2] شهادة الشاذلي بن جديد، الخبر اليومي(4 ديسمبر 2008) ،المصدر السابق، ص.3.

[3] مصطفى هشماوي، مجلة أول نوفمبر عدد 165المرجع السابق، ص.24 .

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص.466 .

[1] مصطفى هشماوي، مجلة أول نوفمر عدد 165، المرجع السابق، ص.24 .

والحال أن قيادة أركان الشرق المكلفة بالمهمة المستعجلة، ظلت حبرا على ورق. والأسوأ من ذلك أن محمدي السعيد الذي كان يريد تركيز قيادته في القاعدة الشرقية، ووجه بالرفض، وجد نفسه مضطرا للعودة إلى مقر قيادته "بغاردماو"، تحت تهديد أسلحة الفرقة التي كان يقودها عبد الرحمن بن سالم ومذ ذاك امتنع نواورة وعواشرية عن الاستجابة لدعوات كريم بلقاسم الى الاجتماع [2] واشترطا في مقابل ذلك إسناد قواعد حدودية لهما، وإعادة النظر في تعيين الرائد علي منجلي (المدافع عن مؤتمر الصومام) قائدا للحدود الجزائرية التونسية. كانت هذه هي مطالبهما قبل أن يجلسا إلى اجتماع الـ: 8 أكتوبر مع كريم وتظاهرا بالموافقة على توجيهاته .[3]

في الـ: 13 أكتوبر 1958 ، جمع العقيد نواورة أركان ولايته في " تاجروين" (تونس) وأطلعهم على قرارات وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم، دون أن يخفي تحفظه عليها لكونها "صعبة التنفيذ"، معبرا عن استيائه الشديد من العقوبات المسلطة على عموري وبوقلاز، وكشف لإطاراته أنه قرر مساعدة القائد السابق للولاية على العودة من القاهرة، وأنه أرسل له مبلغ 300 (ثلاثة آلاف) فرنك لهذا الغرض، وفي الـ: 21 من الشهر نفسه، اجتمع قائد القاعدة الشرقية الرائد محمد عواشرية بإطارات قاعدته وعرض عليهم تفويضه لإبرام اتفاق مع الولاية الأولى حول المطالب الآتية [4] :

1- الاحتفاظ بالمراكز الحدودية التابعة للقاعدة الشرقية والولاية الأولى .
2- توحيد فصائل الإمداد ووضعها تحت القاعدة والولاية الأولى .
3- معرفة أسباب إنشاء قيادة العمليات العسكرية (COM) ثم حلها، وإبعاد عناصرها بالطريقة التي تمت بها .
4- المطالبة بعودة الأعضاء المبعدين ومحاكمتهم من قبل الجيش إذا لزم الأمر .
5- وأخيرا معرفة أسباب اغتيال عبان رمضان. [5]

ولم يخف عواشرية هو الآخر، امتعاضه واستياءه من حياة البذخ التي تعيشها قيادة الثورة في الخارج في وقت يعيش فيه المجاهدون في الجبال، ظروفا أقل ما يقال عنها أنها صعبة نتيجة نقص الغذاء والدواء والذخيرة. [1]

---

[2] وكان كريم بلقاسم قد إجتمع رفقة محمدي السعيد بكل من نواورة وعواشرية بتونس في إلـ 8 أكتوبر (1958) وطالب كريم بضرورة إدخال قوات الحدود في أجل أقصاه إلـ 25 يوم. محمد حربي،المرجع السابق، ص .189 .

[3] محمد حربي، المرجع السابق، ص.189.

[4] محمد عباس،" ذكرى..مؤامرة العموري"، جريدة الخبر اليومي (13 مارس2008)،24.

[5] نفسه .

[1] شهادة الشاذلي بن جديد، الخبر اليومي (4 ديسمبر 2008) عدد 5493، ص.3.

وبالنتيجة فإن هذه المطالب المرفوعة، تطرح إشكالات سياسية ونظامية كبيرة جدا، وهي بذات الوقت تشير إلى ما وصلت إليه العلاقة بين السلطة الفعلية في قيادة الثورة (كريم بن طوبال وبوصوف) وقيادتي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية على وجه الخصوص.[2]

كانت هذه هي الاتصالات التي أجراها محمد عموري في القاهرة وفي الحدود التونسية الجزائرية في انتظار تفاصيل العملية التي سوف يكشف عنها عند لقائه بأنصاره.

المبحث2 : ملابسات اجتماع الكاف :

رفض محمد عموري تنفيذ قرار الإبعاد إلى السعودية، وطالب بمحاكمته علنا مبديا استعداده لتحمل كافة العواقب إذا ثبتت إدانته، إلا أن كريم بلقاسم تجاهل طلبه وأصر على إبعاده إلى السعودية[3] وكلف كريم بلقاسم من جهة أخرى توفيق المدني بمتابعة أمر الإبعاد، فاستجاب بن عودة الذي سافر إلى لبنان وبوقلاز الذي رضخ في الأخير وتوجه إلى العراق، بينما رفض محمد عموري الانقياد[4] وبقي في القاهرة ومنها أخذ في الاتصال بالسلطات المصرية التي لم تكن مطمئنة للإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تمت مشاورتها فضلا عن عدم رضاها عن رئيسها فرحات عباس ذي الميولات الغربية والبعيد عن الأطروحات العربية برأيها.[5]

وحسب شهادة المناضل عبد الرحمن مهري (شقيق عبد الحميد مهري) أن محمد عموري كان يتردد في تلك الفترة على الشيخ عمر دردور (من جمعية العلماء) بالقاهرة، وقد قابله هناك ووجده ناقما على أمرين:

1-إسناد رئاسة الحكومة المؤقتة لفرحات عباس، بدل أحد القياديين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

2-النزعة الجهوية لوزير القوات المسلحة كريم بلقاسم وكتلته. وبلغ الشيخ دردور ومهري أن محمد عموري قد قابل عقيد المخابرات المصرية فتحي الذيب فنصحاه بتجنب العمل معه لأن الحكومة

المصرية ستفضل في النهاية، استمرار العمل مع الحكومة المؤقتة وصادف أن أرسل الرائد بلهوشات عضو مجلس الولاية الأولى، رسالة إلى محمد عموري على عنوان الشيخ دردور تم فتحها على سبيل الخطأ، وكان مضمونها أن " الجماعة" على أتم الاستعداد لإستقباله بالحدود التونسية الجزائرية، وقد اتفق دردور ومهري على عدم تسليم الرسالة لأصحابها ولا للحكومة المؤقتة.[1]

---

[2] محمد عباس، موضوع:" ذكرى..مؤامرة العموري" قرارات مفاجئة ومطالب محرجة، جريدة الخبر اليومي(13 مارس 2008)، ص.21 .

[3] فتحي الذيب ، المصدر السابق ، ص.406 .

[4] أحمد توفيق المدني. المصدر السابق .ص.405 .

[5] الطاهر زبيري ، المصدر السابق، ص.201 .

[1] محمد عباس ،الخبر اليومي(13مارس2008)المرجع السابق، ص.21 .

1- رحلة عموري إلى الأراضي التونسية :

في بداية الأسبوع الأول من نوفمبر 1958، كانت أبرز قيادات الولاية الأولى: العقيد أحمد نواورة والرائد عبد الله بلهوشات والنقباء: محمد ملوح، صالح قوجيل ، صالح بن ديدي (السوفي)، ومن القاعدة الشرقية، الرواد: محمد الطاهر عواشرية (قائد القاعدة) أحمد دراية، شويشي العيساني، والنقيب محمد الشريف مساعدية، إلى جانب عدد كبير من إطارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، كانت هذه القيادات في انتظار وصول محمد عموري.[2]

عملية تنقل عموري من مصر إلى تونس كانت قد تخللها الكثير من نقاط الاستفهام فحسب الوردي قتال – الذي كان من المفروض أن يدخل مع عموري إلى تونس لكنه انسحب في آخر لحظة- فإن عموري قد غير رأيه بعدما كانا قد اتفقا على أن فتحي الذيب هو من يتولى تدبر أمر السيارة التي سوف تنقلهما من مصر إلى ليبيا، وأخبر الوردي أنهما سوف يسافران إلى الأراضي الليبية بواسطة سيارة كريم بلقاسم (من نوع مرسيدس سوداء اللون) وأن السائق سوف يكون سائق كريم نفسه، عمار قرام مما دفع بالوردي إلى تنبيه عموري إلى مخاطر ذلك.وفي الأخير انسحب الوردي من العملية [3] ، و الغريب في الأمر أن عموري سافر في اليوم الموالي بطريقة أخرى، حيث تسلل عموري ومصطفى لكحل خفية[4] إلى الأراضي الليبية مما يوحي أن عموري يكون قد تعمد إبعاد الوردي بهذه الطريقة لشكوك ما تكون قد راودته، ومما يزيد في هذا الاحتمال أن الوردي على ما يبدو كان يجهل وجود شخص ثالث في العملية وهو مصطفى لكحل مما يؤكد أيضا أن عموري لم يكن مرتاحا له وأخفى عليه الأمر.

عندما حل عموري ولكحل بليبيا، هتف عموري لقيادة الولاية الأولى (نواورة، بلهوشات، ومعهما صالح قوجيل) وطلب منهما تحضير عملية نقله من ليبيا إلى داخل تونس.[5]

وسوف يتولى العملية، المدعو عمار قرام.[1] والسؤال لماذا تم اختيار قرام رأسا لنقل عموري إلى داخل التراب التونسي؟ فالعملية – كما نبهه إليها الوردي – تعتبر مخاطرة حقيقية ذلك أن عمار قرام كان سائقا شخصيا لكريم بلقاسم – وليس شخصا آخر- ويدين له بالوفاء الكامل (طوعا ورهبة)، كما

---

[2] مذكرات الطاهر سعيداني ، المصدر السابق، ص.195 .

[3] محمد زروال ، إشكالية القيادة ، المرجع السابق، ص.391 .

[4] يقول فتحي الذيب (في مؤلفه السابق ص.406) من أن عموري ولكحل عبرا إلى ليبيا بجوازي سفر جديدين زودهما بهما بوصوف ؟

[5] صالح قوجيل، المصدر السابق .

[1] ينحدر من أم البواقي (كاروبير سابقا) كان موجود بتونس منذ فترة طويلة (1955) مكلفا بمهام النقل والمرافقة عبر محور تونس- ليبيا، وقد مكنته مهمته هذه من نسج علاقات كثيرة هناك. ويبدو أن عموري كان يتوجس من العناصر غير " الأوراسية" لذلك تخلص من الوردي قتال كما رأينا.كما أن أحمد نواورة هو الآخر كان قد أخفى خيوط العملية على نائبه صالح بن علي سماعلي (النموشي). محمد زروال ، إشكالية القيادة ، المرجع السابق ، ص.398 .

أن عموري نفسه، لم يكن يرتاح لقرام عندما لحق به إلى تونس.[2] المهم أن العملية تمت بواسطة عمار قرام.

تسلم قرام من نواورة وبلهوشات، ترخيصا بالمرور للقيام بمهمة " نقل مجموعة من الإخوة" الذين سوف يكونون في إنتظاره بمقهى التجارة (CAFE DECOMMERCE) بطرابلس في ليبيا[3] ، الى " تاجروين" مقر قيادة الولاية الأولى مرورا " بقفصة".[4]

عندما وصل قرام بسيارة " لاندروفر" (LANDROVER) إلى مكان اللقاء، وجد في انتظاره كل من : محمد عموري، سعدي جموعي (مصطفى لكحل) وشخص ثالث يدعى عبد القادر، صعد عموري إلى المقصورة الأمامية بجانب قرام فيما امتطى مرافقيه، المقصورة الخلفية. ظل عموري صامتا وعند المكان المسمى " الزواوة" داخل التراب التونسي ، همس عموري لقرام قائلا :" مصيرنا بين يديك" حينها أدرك قرام بخطورة الأمر فأوقف السيارة وقام بإسدال الستار (BACHE)الخلفي لها ثم غير مسلك السير، حيث أخذ "طريق" مجردة عبر الجنوب (التونسي)[5] الذي يخضع لسيطرة أنصار صالح بن يوسف، مما مكنه من الإفلات من الحواجز التي كان الحرس التونسي قد نصبها للمجموعة والتي علم بها لاحقا كما يقول قرام.[6]

وعوض التوجه إلى " تاجروين" كما كان محددا في البداية، تحول قرام بالمجموعة، إلى مدينة الكاف وتوجه إلى مقر جيش التحرير (عمارة من أربع طوابق وتعرف بـ : 4 eme) بضواحي المدينة، كانت الساعة تشير إلى حوالي الثالثة صباحا عندما نزل عموري ومرافقيه بمقر المر الذي وجده يعج بإطارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية الذين كانوا بانتظاره [1] ، وكان هؤلاء "الأنصار" قد أثاروا بحركة المجيء والرواح، انتباه السلطات المحلية بمدنية الكاف، مما دفع بنواورة وبلهوشات إلى طمأنة والي الكاف وأبلغاه بأن المناسبة هي انتظار عودة العقيد محمد عموري فقط ولا داعي للقلق .[2]

---

[2] ذكر لي عمار قرام، أن عموري كان قد أعفاه من تولي قيادة عملية تهريب أربع سيارات " لا ندروفر" إشتراهم جيش التحرير من قاعدة أمريكية بتونس، بالرغم من أن قرام هو من قام بترتيب وإنهاء عملية الشراء مع الأمريكين ، و رغم هذا فقد قبل عموري – مكرها ربما لعدم وجود بديل على ما يبدو- تولي قرام مهمة تسفيره.

[3] صالح قوجيل، المصدر السابق.

[4] مذكرات المجاهد بودوح السبتي، مكتبة عمار قرفي ـ باتنة ـ الجزائر ص.135 .

[5] صالح قوجيل، المصدر السابق.

[6] عمار قرام ، المصدر السابق .

[1] وذكر لي قرام أيضا أنه بعد وصوله إلى مقر جيش التحرير بالكاف، أخذ بطانية وأنصرف إلى إحدى الغرف القريبة من غرفة تجمع عموري وأنصاره، لأخذ قسط من الراحة، ولما سألته إن كان قد سمع شيئا مما كان يدور بين المجتمعين ، أجاب" بالنفي".

[2] صالح قوجيل، المصدر السابق.

لكن لماذا تغير مكان الاجتماع من مقر الولاية الأولى :" تاجروين" المحصنة بفيلقي علي حمبلي(حنبلي) وعلي شكري، إلى مقر جيش التحرير بالكاف ؟ فيبدو أن قيادة الولاية الأولى لم تكن على نفس الخط ! فقد تنقل العقيد نواورة إلى مركز قفصة لاستقبال عموري الذي كان يفترض أن يمر عليه. وبينما كان نواورة بانتظار عموري، وصله خبر من صالح بن علي، يعلمه بأن الاجتماع قد تغير مكانه، وتقرّر عقده بمدينة الكاف، تجنبا لوقوع مواجهات بين جيش التحرير والجيش التونسي بتاجروين، وأنه على جميع المسؤولين التوجه إلى الكاف.[3] ولما سمع نواورة هذا الخبر ضرب كفيه إلى فخذيه وقال :" عرفت أن عبد الله بلهوشات غبي ولعبوا به". [4]

2- وصول عموري إلى مدينة الكاف التونسية:

وصل محمد عموري ومصطفي لكحل إلى الكاف ليلة إلـ 11 نوفمبر 1958 ، وعقد مباشرة اجتماعا أولا مع قيادتي وإطارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية وتبعه اجتماعا ثان في اليوم الموالي[5]، كان الهدف منهما الوصول إلى صياغة أرضية مطالب سوف يتم مناقشتها والمصادقة عليها في الاجتماع الثالث المقرر في إلـ : 13 نوفمبر (1958). لكن قبل هذا كان عمار قرام قد غادر الكاف في التاريخ الموالي (في الـ : 12 نوفمبر) متوجها إلى تونس العاصمة، غير أن الحرس التونسي ألقى عليه القبض في المكان المسمى " مجاز الباب" على الطريق بين " بن قردان" (في الجنوب الشرقي) والعاصمة تونس وأقتاده إلى مقر الديوان السياسي الذي كان به الطيب المهيري (وزير الداخلية) والباهي لدغم (سكرتير الدولة مكلف بالدفاع لدى الحكومة التونسية) واللذين طالباه بالكشف عن المجموعة التي نقلها وكذا المسالك التي أخذها.[6] أنكر قرام الأمر في البداية، لكن بعد مدة قصيرة، فتح باب داخلي للغرفة الموجود بها ودخل عليه أعضاء الحكومة المؤقتة: فرحات عباس، كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف وتيجاني هدام، حينها كشف لهم قرام الحقيقة وقدم لهم الترخيص بالمرور الذي قدمه له نواورة و بلهوشات.[1]

عمار قرام السائق في قاعدة الولاية الأولى بتونس، سوف يكشف أمام قاضي التحقيق أنه كان على دراية بقضايا دقيقة وبعيدة عن أن تتداول في هذا الاجتماع، كقوله (أي قرام) بعلمه المسبق بقيام محمد عموري قبل سفره إلى القاهرة، بتعيين الإطارات الموالية له في المناصب الحساسة في قيادة الولاية الأولى ونستغرب وصول معلومات كهذه لشخص في مستوى قرام! هذا فضلا عن وصول

---

[3] مذكرات بودوح السبتي، المصدر السابق، ص.135 .
[4] نفسه، ص.135 .
[5] صالح قوجيل، المصدر السابق.
[6] عمار قرام ، المصدر السابق.
[1] عمار قرام ، المصدر الساق.

قرام إلى تأكيد أن هدف عموري وأنصاره كان " الانقلاب على النظام الحالي و سحق العناصر القبائلية...."[2].

واللافت للانتباه أن الاتهامات التي وجهتها الحكومة المؤقتة لاحقا لعموري وجماعته، جاءت متطابقة إلى حد كبير – إن لم تكن هي نفسها- مع ما صرح به عمار قرام أمام قاضي التحقيق! وكان عمار قرام قد أشار في أثناء لقائي به، إلى ما كتبه فرحات عباس عنه في كتابه " تشريح حرب"في إشارة على قبوله ما جاء فيه. بقي أن أشير إلى أنني سألت قرام إن كان عموري قد تحدث إليك في أثناء الرحلة من ليبيا إلى تونس وهل سمع شيئا مما دار بين المجتمعين في الكاف؟ فأجاب بأن عموري لم يتحدث إليه بشيئ،و بأنه بمجرد وصوله إنعزل في غرفة منفردة و لم يسمع ما كان يدور بين المجتمعين ، وفوق هذا قال بأنه لم يكن يهمه ما يدور بينهم .[3] !

أعتقد أن ما قيل بالأمس محسوب على الثورة وما يقال اليوم محسوب على أصحابه!؟. والحقيقة أن هناك الكثير من الروايات حول الجهة التي كانت وراء انكشاف أمر عموري وجماعته، فصالح قوجيل يقول بأن من سرب خبر عودة عموري إلى الحدود الشرقية، هو بلقاسم قرام (آخ عمار قرام) المقيم في تونس والذي أراد تصفية بعض الحسابات مع نواورة.[4] فعندما كلف عمار من طرف نواورة بمهمة الإتيان بعموري من ليبيا، وقبل سفره مر عمار على بيت أخيه لأخذ بعض الأغراض، فيسأله أخوه بلقاسم عن السبب فأخبره بأنه ذاهب للإتيان بعموري بأمر من نواورة ، فاستغل بلقاسم الفرصة ووشى الأمر إلى الرائد أيدير الذي أخبر بدوره كريم ويقول قوجيل أن كريم استدعاه هو وعواشرية وأستفسر منهما الأمر إلا أنهما لم يفيداه بشيء .[1] وهو نفس ما ذهب إليه إييف كورييز (Yves Courriere) من أن آخ عمار قرام نقل إلى محمود الشريف ما يلي :" أخي الذي هو سائق بقاعدة الولاية الأولى بالتراب التونسي سوف ينتقل لنقل العقيد عموري بين قردان بالحدود التونسية الليبية. يتحدث عن تمرد قاعدة سوق أهراس و الأوراس، وأخي سوف ينقل عموري إلى الكاف أين سيعقد اجتماع هام". [2]

---

[2] نقلا عن حميد عبد القادر، فرحات عباس ،فرحات عباس رجل الجمهورية،دار المعرفة،الجزائر ،السابق، ص.281. ولمعلومات أوفر ينظر المرجع نفسه، ص.281 -282 .

[3] عمار قرام ، المصدر السابق.

[4] حدثني المجاهد صالح قوجيل وقال أن لعمار وبلقاسم (قرام) ،أخ ثالث بأم البواقي لم يلتزم بتحذيرات "النظام" فنفذت فيه عملية بترت على إثرها ساقه، فاستغل أخوه بلقاسم -وكان رجل ميسور الحال-، فرصة مرور نواورة ببيته للإستراحة – كما جرت العادة – فطلب من نواورة تأديب ملازم في جيش التحرير بأم البواقي بدعوى أنه تعدى على "الشعب" هناك. كون نواورة لجنة تحقيق ترأسها المدعو برام (ما يزال على قيد الحياة بباتنة) وطلب نواورة من جهة أخرى، حضور الملازم إلى تونس وصادف أن إستشهد هذا الملازم وهو في طريقه إلى الحدود، وبعده عادت لجنة التحقيق بعكس ما إدعاه بلقاسم قرام فطلبه نواورة وقام بصفعه وتوعده بالأسوأ ، فكان- يقول قوجيل - أن انتقم من نواورة بهذه الطريقة.

[1] صالح قوجيل، المصدر السابق.

[2]Yes Courriere, OP.Cit. P. 354.

كما أن علي كافي وعمار بن عودة يذكران أن المناضل الليبي سالم شلبك [3] الذي نزل عموري ضيفا عليه بليبيا عندما كان عائدا الى الحدود، و يكون عموري قد هتف لنواورة باللهجة الشاوية يخبره بقرب قدومه.وكان شلبك يجيد فهم اللهجة الشاوية و الشلحية فأخبر أعوان بوصوف المكلفين بتأمين الثورة في طرابلس، بالأمر.(4) المؤكد في كل هذا، أن الحكومة المؤقتة كانت تتابع تحركات عموري من القاهرة إلى تونس وفق ما أكده بن طوبال الذي قال أنه كان علي علم " بالمؤامرة" وباتصالات عموري بالنظام المصري، وكان عموري يخبره بكل صغيرة وكبيرة.(5)

تحرك كريم ومجموعته (بن طوبال، بوصوف ومحمود الشريف) بسرعة لقلب الأوضاع لصالحهم وأستطاع كريم ، إقناع ضباط جيش التحرير القادمين من الجيش الفرنسي (6) ، بأن عملية عموري تستهدفهم بالأساس لأن ضباط جيش التحرير يرفضون تواجدهم على الحدود ويرون فيهم عيونا لجيش المستعمر، وكان البعض من هؤلاء الضباط قد اشتغلوا في صفوف المستعمر ضد جيش التحرير الوطني داخل الجزائر في السنوات الأولى للثورة، والبعض الآخر ظل في فرنسا وألمانيا داخل الثكنات، والتحقوا بالحدود الشرقية والغربية عن طريق فدرالية جبهة التحرير بفرنسا، وعلى فترات متلاحقة ابتداء من 1957 ، لكنهم لم يلتحقوا بالولايات في الداخل، وظلوا بالحدود إلى غاية وقف إطلاق النار مما خلق إستياءا واعتبروهم عبئا على الثورة. (1) كانت هذه محاولة ذكية من كريم بلقاسم لتعبئة هؤلاء الضباط وتقوية جبهته في مواجهة جبهة عموري وأنصاره، خاصة وأن كريم يدرك أن غالبية القوات المرابطة على الحدود تتشكل من جنود الولاية الأولى والقاعدة الشرقية. من جهة أخرى حاول كريم الدفع بالسلطات التونسية وجعلها طرفا في القضية ، وجعلها تسارع إلى محاصرة عموري وجماعته، حيث أحيط الرئيس التونسي ، الحبيب بورقيبة عن طريق

---

(3) ذكر لي قرام، أن بن بلة عندما كان بطرابلس بليبيا، كان يتردد على شخص يدعى محمد الجزائري يملك محلا لبيع ثلج التبريد وكان أن طلب منه بن بلة المساعدة في تأجير شاحنتين، وكان محمد يعرف سالم شلبك وهو من كبار لأثرياء ، ولما احضر سالم وأخوه الشاحنتين وأنصرفا طلب منها بن بلة إتمام سياقة الحافلتين في المهمة التي يتم القيام بها، فأجاب سالم شلبك بن بلة بالقول:" لا أريد الإطلاع على أسراركم" فقال له بن بلة من الآن أنت وأخوك مجاهدين" ومنذ ذلك أخذ ينقلان السلاح من جزيرة " البيان" (بين تونس وليبيا) ومنها إلى جزيرة حربة ومنها إلى الحدود .

(4) مذكرات الرئيس علي كافي. المصدر السابق ص. 218 و شهادة عمار بن عودة لجريدة الشروق (14 ديسمبر 2008) المصدر السابق، ص .9.

(5) رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكرين والسياسين، دار المعرفة ، الجزائر ، ص.31.

(6) بدأ إلتحاق هؤلاء الضباط بجيش التحرير بعد توجيههم رسالة إلى الرئيس الفرنسي كوتي (Cotty) يطالبونه فيها بايجاد تسوية عادلة للقضية الجزائرية فعاقبتهم السلطة الفرنسية، فهرب الكثير من هؤلاء الضباط في أواخر سنة 1957 ليلتحقوا بالثورة بتونس والمغرب. ومن هؤلاء الضباط: عبد القادر مولاي (المدعو شابو) وسليمان هو فمان، وبوتلة ، وزرقين ، وبوعنان، وعبد المؤمن، وآيت إيدير ثم أنشأت جبهة التحرير في مارس 1958 ، جهازا بقيادة بوعلام أو ابراهيم مهمته تهريب الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي المقمين في فرنسا وألمانيا ، رابح لونيسي المرجع السابق، ص.132 .

وزير داخليته الطيب المهيري وأبلغوه أن العقيد عموري " الموجه من قبل المخابرات المصرية" سوف يعبر الحدود التونسية. (2) وكان المهيري يتوجس منذ مدة ، من ضربة محتملة من عبد الناصر بعد أن ساءت العلاقات بين البلدين، وأقنع عقداء GPRA المهري بأن هدف الاجتماع الذي سوف يعقده عموري وأنصاره في الكاف هو الإطاحة بالحكومة المؤقتة والحكومة التونسية على حد سواء.(3) رفض الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، أن يتولى كريم بلقاسم عملية القبض على قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية المجتمعين في الكاف بحجة أن لا يدخل الإخوة الفر قاء في مواجهات مسلحة على أرضه، وشدد على أن الحرس التونسي هو من سيقوم بهذه العملية.(4) لكن في حقيقة الأمر ، فإن الحبيب بورقيبة، وجد في هذه العملية فرصة سانحة جدا لبسط سلطته على أرضه - وهو الذي ظل عاجزا إلى ما قبل هذه العملية عن ذلك - إلى الحد الذي دفع به إلى إنهاء ما أسماه تصرفات " دولة داخل دولة " .

(1) محمد العربي زبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر. المرجع السابق، ص.106 .
(2) وأكد عقداء GPRA للطيب المهيري أن عموري سوف يدخل الحدود التونسية (بن قردان) على متن سيارة مرسيدس وبجواز سفر مزور.Yev Courriere, OP.Cit, P. 355.
(3) الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.202 .
(4) صالح قوجيل، المصدر السابق.

المبحث 3 : فشل اجتماع الكاف و القبض على المجتمعين :

1- فشل الاجتماع:

في ليلة إلـ: 14 نوفمبر 1958، حوالي الساعة العاشرة، بدأ محمد عموري إجتماعه بالطابق الرابع بمقر جبهة التحرير الوطني بضواحي مدينة الكاف التونسية، بحوالي أربعين إطارا من الولاية الأولى والقاعدة الشرقية (1) أبرزهم: العقيد نواورة والرائد عواشرية، عبد الله بلهوشات، صالح السوفي، العيساني، دارية والنقباء: صالح قوجيل (2) ، عباس غزيل، محمد الشريف مساعدية(3) ، والضباط: عمار بلعقون، بودوح (أحمد)، محمد ملوح، بالإضافة إلى الرائد مصطفى لكحل.(4) و في الأثناء كانت قوات الحرص التونسي تحاصر المكان .

واستنادا إلى التهم التي وجهت إلى محمد عموري ومجموعة الضباط المجتمعين معه، فإن عموري يكون قد اقترح جدول عمل تضمن:

1- الإطاحة بالحكومة المؤقتة وإعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية. (5)

إرسال قوة مسلحة على وجه السرعة إلى تونس العاصمة لتعمد على خطف الوزراء العسكريين في الحكومة المؤقتة. (6)

2- الاستيلاء على مراكز الحدود التونسية وإدارتها بصفة مستقلة. (7)

3- تعيين لجنة مراقبة للسهر على التسيير الحسن للأموال بالخارج. (8)

وقبل الشروع في دراسة جدول الأعمال، داهمه الحرس الوطني التونسي في حدود الساعة الثالثة فجرا مدعوما بمجموعة من جيش التحرير الوطني الجزائري، ولم يبد المجتمعون أية مقاومة ربما لأنهم لم يكونوا يتوقعون تدخل التونسيين لأن القضية برأيهم لا تعني التونسيين. ألقى الحرس التونسي، القبض على جميع المجتمعين ولم يفلت من ذلك الهجوم سوى ثلاثة منهم : هم أحمد دراية الذي احتمى بالفيلق الخامس الذي يشرف عليه عبد الرحمن بن سالم، والمدعو عبد السلام

---

(1) صالح قوجيل ، المصدر السابق.
(2) إلا أن صالح قوجيل أكد لي أنه لم يكن حاضرا في الاجتماع و كان حينها في العاصمة تونس .
(3) الطاهر زبيري ، المصدر السابق ، ص. 202.
(4) صالح قوجيل ، المصدر السابق .
(5) المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية. كتاب مرجعي . المرجع السابق ، ص. 114.
(6) محمد حربي ، المرجع السابق، ص. 189
(7) أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص. 406.
(8) محمد عباس ،جريدة الخبر اليومي(13مارس 2008)، المرجع السابق ، ص. 21.

(مسؤول الأخبار بالقاعدة الشرقية) الذي أصيب بجروح من طرف الحرس التونسي الذي لجأ إلى القاعدة الشرقية وأيضا صالح الوفي الذي عاد في اليوم الموالي ليعلن تبرئته من الاجتماع وأكد أنه لم يكن يعلم بمحتواه.(1) ورفض بن سالم تسليم دراية للطاهر زبيري المبعوث من قبل كريم بلقاسم، هذا الأخير الذي استطاع في اجتماعه ببن سالم وإطارات من القاعدة الشرقية، إقناع بن سالم بتسليمه أحمد دراية مقابل وعد بعدم تعرض دراية لأي سوء.(2)

وفي نفس الليلة، هاجم البوليس التونسي، الشقة(3) التي يقيم فيها صالح قوجيل بالمنزه بتونس العاصمة وقبض عليه بأمر من الحكومة المؤقتة، واقتيد إلى مقر وزارة الداخلية التونسية وأستجوب لمدة طويلة بعدها توالى إحضار الموقوفين تباعا.(4) بعدها حولوا على ثكنة تابعة للحرس الوطني التونسي بالعاصمة تونس، وفي الليلة الثانية من التوقيف حوالي الساعة الواحدة ليلا تم عزل الموقوفين حسب الرتب حيث شد عموري مع نواورة ومصطفى لكحل مع عواشرية وتم إقتيادهم إلى سجن "قنبلاط" وفي الليلة الثانية تنقل إلى السجن كل من كريم بلقاسم، بن طوبال ومحمود الشريف

لرؤية الموقوفين للحظات وخاطبهم كريم بقوله:" أهكذا تودون أن تكونوا" (هكذا تحبو تكونو؟) لم يرد عليه أي أحد وأنصرف بعدها كريم ومن معه.(5)

وعلى مدار اليومين الموالين ، جرى اعتقال العشرات من خارج دائرة الاجتماع ، 25 شخصا مجموع ما أعلنت عنه السلطات التونسية و الجزائرية (6) ، منهم ضابطان كبيران لا علاقة لهما

(1) الطاهر زبيري ، المصدر السابق ، ص. 203.

(2) مصطفى هشماوي ، (مجلة أول نوفمر، عدد165) المرجع السابق ، ص. 24.

(3)أشار لي المجاهد صالح قوجيل أن الرقم "04" يتكرر بشكل غريب في هذه الاحداث ، بحيث أنه ألقي عليه القبض في شقته بالمنزة بالطابق الرابع واستجوب بمقر الامن التونسي بالطابق الرابع أيضا ، كما أن اجتماع الكاف عقد بالطابق الرابع بمقر FLN ، و الذين أعدموا لاحقا كان عددهم أربعة !

(4) أول الذين أحضروا : النور (أخ عموري) والزناتي و اللذين لم يشاركا في الاجتماع و قبض عليهما عندما كانا عائدين من تونس العاصمة.

(5) يذكر قوجيل أن بن طوبال أمسك بعصا و أخذ يضرب بها بودوح أحمد و رجلا طاعنا في السن فانتفض عمار بلعقون و قال لبن طوبال : "يا سي عبد الله عندما أتيتنا الى الاوراس هاربا من بطش الاستعمار– فرار بن طوبال بعد انكشاف (O.S) – كنا نعطيك العسل و الجوز و اليوم تضربنا بالعصا فألقى بعدهابن طوبال العصا " .

(6) Gilbert. M. OP.CIT.P.421.

بالقضية هما الرائدان ميرا ومنجلي(1)، وكذلك الضابط الطاهر سعيداني،هذا الأخير الذي أعتقل على خلفية اجتماع الكاف، وخضع للاستجواب من قبل العقيد محمود الشريف الذي أخلى سبيله بعد أن ثبت عدم مشاركته في اجتماع الكاف، وأن حضوره الاجتماعات التي جرت بين إطارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، كان بأمر من قائده المباشر عواشرية. وأكد سعيداني أن لا علاقة له بالمجتمعين بالكاف ولم يكن له أي موقف داعم لهم.(2)

2-التحقيق مع الموقوفين:

في البداية، خضع الموقوفين ولمدة أسبوع، لتحقيقات السلطات التونسية التي أشعرت الموقوفين بأن التحقيق خاص بها، وأظهرت للموقوفين أمرا كتابيا من "بن قيقة" مسؤول الأمن التونسي يأمر فيه بإجراء التحقيق على ذمة السلطات التونسية.(3) بعد أن أنهت السلطات التونسية تحقيقاتها، طلبت الحكومة

المؤقتة إستيلام الموقوفين ورفضت السلطات التونسية تسليمهم إلا بعد الحصول على ضمانات بإقامة محاكمة عادلة لهم.[4]

عاد كريم وبن طوبال ومحمود الشريف ثانية إلى سجن قنبلاط، وطلبوا هذه المرة من عموري نواورة، بلهوشات، ومحمد الشريف مساعدية، التكلم إلى قيادات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية من أجل تهدئة الأوضاع. [5] وكانت قوات هاتين المنطقتين قد عرفتا حالة من الغليان والتمرد بعد إلقاء القبض على قياداتها في الكاف. ووصل الأمر إلى حد فرض حصار،وقطع التموين عن هذه القوات التي وجدت نفسها، بين مطرقة جيش الحدود الذي يقوده علي منجلي، وسندان الجيش الفرنسي، مما اضطرها إلى الجنوح " للحل السلمي في الأطر النظامية." [6]

وبالفعل فقد نقل عموري ورفاقه إلى معسكر "الدندان" أين كانت في إستقبالهم، إطارات الأوراس والقاعدة الشرقية التي دعيت لسماع الموقوفين. [7] وأمام كريم وبن طوبال [8] ، تحدث الموقوفون إلى قيادات المنطقتين، وألح عموري عليها بضرورة العودة إلى" العمل" وأكد لهم أن " المسألة تخص قيادة الثورة، ويجب أن تبقى في هذا المستوى". [9] قيادات الأوراس والقاعدة الشرقية من جهتها، حاولت استغلال فرصة لقائها بقيادة الثورة (كريم وبن طوبال) لعرض موقفها من اجتماع الكاف الذي لم تكن ترى فيه هذه الإطارات سوى " اجتماعا استشاريا لإصلاح الأوضاع". لكن كريم وبن طوبال أصرا على أن عموري وجماعته "كانوا يخططون للانقلاب على قيادة الثورة خدمة لمصالح أجنبية".وعندما أصرت قيادات المنطقتين ، على عدم إعدام الموقوفين، تظاهر كريم وبن طوبال ، بالموافقة شريطة تسليمهما الرائد أحمد دراية[1] الذي فر من قبضة الحرس الوطني التونسي ، و لجأ الى فيلق عبد الرحمن بن سالم.

بعد انتهاء اللقاء، أعيد عموري ورفقائه إلى سجن "قنبلاط" (بأطراف العاصمة تونس) الذي كان يشرف فيه الملازم الأول عبد المجيد علاهم. على مهام الحراسة، فيما تولى عمليات استنطاق الموقوفين، النقيب أحمد بن شريف بحضور إما بن طوبال أو كريم وأحيانا الاثنان معا.[2] كان يتم بحث واستنطاق

(1) محمد حربي،المرجع السابق ،ص.189.
(2) مقابلة مع المجاهد الطاهر سعيداني بعيادته الطبية بعنابة في 14-03-2010.
(3) صالح قوجيل ، المصدر السابق.
(4) نفسه .
(5) نفسه .
(6) شهادة بقلم الرئيس الشاذلي بن جديد لجريدة الخبر. المصدر السابق .
(7) تنقل عن القاعدة الشرقية كل من عبد الرحمان بن سالم و الشاذلي بن جديد و الزين نوبلي و الطاهر زبيري .
(8) نفسه.
(9) صالح قوجيل ، المصدر السابق.
(1) شهادة بقلم الشاذلي بن جديد، الخبر اليومي . المصدر السابق.
(2)GILRERT.M.op.cit. P. 421.

الموقوفين فرادى بتونس العاصمة.[3] كان عموري متفائلا بقدوم عميروش وسي الحواس إلى تونس وكان يعول خاصة على عميروش لتغيير الأوضاع.[4] لكن عميروش (الذي لم يكمل رحلته إلى تونس استشهد في 29 مارس 1959 بجبل ثامر قرب بوسعادة رفقة سي الحواس). كان قد وجه بمعية على كافي (قائد الولاية الثانية) برقية إلى كل من وزير القوات المسلحة ونائب رئيس الحكومة، كريم بلقاسم. ووزير الداخلية بن طوبال، بتاريخ 28 نوفمبر 1958 (أنظر الوثيقة رقم06 في الملحق ص160) يباركان فيها ويؤيدان الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المؤقتة في حق أصحاب "المؤامرة التي وقعت ضد الدولة".[5] عملية التحقيق التي تولاها الحاج عزوط[6] (من جهاز بوصوف) تحت إشراف وزير الداخلية بن طوبال[7] تعرض خلالها الموقوفون إلى شتى أنواع التعذيب: بالكهرباء، بالكي بواسطة السجائر وكذا بالسواط.[8] وبعد ثلاثة أشهر من التحريات، توصل بن طوبال إلى جمع ملف يدين عموري في "مؤامرة" الإطاحة بالحكومة المؤقتة، يستند إلى أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر، يكون قد نصح المتمردين" بأن يقوموا بالانقلاب على الحكومة المؤقة، وتوقيف الوزراء الرئيسيين فيها: كريم، بن طوبال، بوصوف، ومحمود الشريف، ليشكلوا بعدها حكومة جديدة يترأسها لمين دباغين.[9] وهي الحجج التي حاول الوفد الذي تشكل من فرحات عباس، بن طوبال، وبوصوف، مواجهة عبد الناصر بها عندما إلتقوا به بعد وساطة الرئيس السوري الأسبق "شكري كواطللي" (بعد فشل لقائهم بفتحي الذيب)[1] غير أن عبد الناصر حسب بن طوبال،"تهرب في البداية واكتفى بالسكوت، وبالقول إنكم تبالغون"[2] وهذا ما يحيلنا إلى التساءل عن حقيقة الاتصالات التي قال حربي (جبهة التحرير. ص190) وفتحي الذيب (عبد الناصر وثورة الجزائر، ص406) أنها جرت بين عموري وبن طوبال وبوصوف عندما كانوا بالقاهرة (مصر) وأعتقد أنه ما كان بن طوبال و بوصوف يجرؤان على مقابلة عبد الناصر لو أن ثمة اتصالات سابقة مع عموري.

3-المحاكمة:

[3] صالح قوجيل، المصدر السابق.
[4] نفسه.
[5] الوثيقة مأخودة من: مذكرات على كافي، المصدر السابق. ص.400 .
[6] حسب رواية هشماوي(مجلة أول نوفمبر، عدد 165، ص.24) فإن عزوط، حدثه عن أن التهمة كانت جاهزة وهي" الخيانة العظمى" وحين لم يوافق عليها، وجه له تهديد، فالتجأ إلى مسؤوله الأول بوصوف الذي بسط عليه حمايته.
[7] مصطفى هشماوي،مجلة أول نوفمبر عدد165،المرجع السابق،ص.24.
[8] GILRERT.M.OP.CIT.P.421.
[9] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الدولة. المرجع السابق، ص.179 ،181.
[1] Gilbert.M.op.cit.p.421.
[2] حوار أجراه: أو بترون مع بن طوبال ببيت هذا الأخير في 16أوت1996 (بالجزائر العاصمة).جريدة الخبر الأسبوعي العدد600، من25 إلى 31 أوت 2010، ص. 6 و7.

قدم كريم بلقاسم، وزير القوات المسلحة ، ملفا ضخما للحكومة المؤقتة حول القضية، وطلب من زملائه الوزراء، الإذن بانشاء محكمة عسكرية[3] لمحاكمة المتهمين.[4]

وفي الـ: 20 من جانفي 1959، أعلن تشكيل المحكمة[5] برئاسة العقيد هواري بومدين(قائد أركان الغرب) وعين العقيد سليمان دهيليس (القائد السابق للولاية الرابعة)[6] والرائد قايد أحمد (من الولاية الخامسة) كمستشارين لرئيس المحكمة ، و علي مشيش وعبد العزيز زرداني (من الولاية الاولى) و فلوح محمد (من الولاية الرابعة) كمحلفين، و عين الرائد علي منجلي (قائد الحدود الشرقية) وكيلا للثورة[7] ، وعين الطاهر زبيري [8]، كمحامي لمحمد عموري طلب من هذا الأخير .[9] وأنضم للطاهر زبيري ، فريق من المحامين ، تشكل من : محمد شبيلة ، محمد أوشارف (طبيب أسنان) ،

عبد المالك، يوسف الصيد (أصبح عقيدا في الجيش بعد الاستقلال). وأحمد بودربة (أصبح سفيرا بعد الاستقلال).[1] وقد وجهت لمحمد عموري تهم التأمر على الثورة ومحاولة الإطاحة بالحكومة المؤقتة[2] والعمل لصالح دولة أجنبية (مصر)[3] وهو ما عد خيانة عظمى[4] في محضر تكييف التهم الذي أعدته الحكومة المؤقتة. وهي التهم التي أنكرها صالح قوجيل، وقال أن المجتمعين في الكاف ناقشوا فقط النقاط التي سبق وأن رفعها كوم الشرق في تقريره للحكومة المؤقتة في القاهرة الذي سبق ذكره- كما أن محمود الواعي الذي كان موجودا باجتماع الكاف وكان يقوم بتحرير المطالب التي رفعت في هذا الاجتماع، باللغة العربية. فيما كان السعيد عبيد يقوم بتحريرها باللغة الفرنسية- نفى أن يكون المجتمعون قد فكروا

---

[3] خارج الجزائر أقيمت ثلاث محاكم عسكرية (مستوحات من المحاكم الثورية بالداخل) وهي: محكمة تبرسق (tebersouk) حيث قضت بإعدام 15 رميا بالرصاص من بينهم: عبد الله شريط، عباس لغرور، تيجاني عثماني، الباهي حراثي، حوحة بلعيد، وثلاث طلبة هم: حميمي أيت زاوش، عبد المجيد زعروري، ومحمود منتوري. Abderrezak Bouhara .les viviers dela revolutions. Casbah.edition.alger 2001. P121
و كذلكGilbert. M. op. cit.p.495

[4] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص.406.

[5] محمد عباس، نصر بالا ثمن، المرجع السابق، ص .468.

[6] يذكره توفيق المدني(في حياة كفاح ص.406) على أنه رئيس المحكمة وهذا خلافا لكل المصادر التي تجمع على رئاسة بومدين لها. ويبدو أن توفيق المدني، قد خانته الذاكرة نظرا لابتعاده عن ظروف المحاكمة كما يعترف هو نفسه (في مؤلفه الساق، ص. 406).

[7] الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص. 203.

[8] يذكر الطاهر زبيري (مذكراته في ص. 203 من) أن كريم بلقاسم أبلغه رغبة عموري في الدفاع عنه ووجد الزبيري حرجا – ولم يقل خوفا - من قبول الطلب. إلا أن كريم طمأنه بأن الأمر عادي وربما أفهمه بأنه إجراء قانوني ليس إلا(؟)

[9] نفسه، ص .203.

[1] الطاهر زبيري، المصدر السابق ،ص.203.

[2] توفيق المدني، المصدر السابق، ص.406.

[3] محمد حربي، المرجع السابق، ص.189.

[4] مصطفي هشماوي، موضوع: تأسيس الحكومة المؤقتة. المصدر السابق. ص 24.

في القيام بالانقلاب على الحكومة المؤقتة، وأكد أن هدف عموري، كان مناشدة الحكومة المؤقتة لإعادة النظر في العقوبات التي لم يتحملها لأنها غير منصفة.[5]

جرت محاكمة محمد عموري في جلسة خاصة[6] (دون بقية المتهمين). وخلال المحاكمة، لم يخف عموري امتعاضه من كريم وجماعته، وأتهمه (أي كريم) باستغلال مكانته باعتبار أخر من بقي ينشط من مجموعة الـ6، لفرض سلطته على الثورة. كما اتهمه بتغليب النزعة الجهوية من خلال تمكين إطارات الولاية الثالثة من السيطرة على جميع الهياكل الحساسة للثورة. عموري اتهم أيضا، محمدي السعيد قائد كوم الشرق، بالضعف في القيادة، وأن كريم هو من يحاول تغطية أخطائه لأنه من نفس ولايته.أما محمود الشريف فقد انتقد عموري، ترقيته بسرعة من مسؤول منطقة ثم قائد ولاية فعضو لجنة التنسيق والتنفيذ في ظرف أقل من عام واحد على التحاقه بالثورة.[7]

أما وكيل الثورة علي منجلي، فقد وصف المتهمين "بالخونة"[8] وأعتبرهم متآمرين على الثورة وأن ذلك يعد خطأ لا يغتفر، وطالب بتسليط أقصى العقوبات على المتهمين.[9] أما رئيس المحكمة، هواري بومدين، فقد لام عموري على عدم استجابته لأوامر قيادة الثورة ولامه على استجدائه لجهات خارجية بقصد" التأمر" على هيئة ثورية شرعية.[10]

ويقول الطاهر زبيري محامي عموري:" رافعت بشدة من أجل إنقاذ العموري ومن معه من حكم الإعدام رغم علمي أن الأحكام قد اتخذت مسبقا في حق العموري بالأخص ولكني مع ذلك سعيت لإقناع هيئة المحكمة لتخفيف الأحكام ضد موكلي، وأشرت إلى أن الكثير من الأخطاء والتجاوزات التي وقعت في العديد من مراكز المسؤولية في قيادة الثورة".[1]

امتدت جلسات المحاكمة لمدة 15 يوما، بحضور عدد من الصحافيين[2] وفي أخر جلسة قدم المتهمين أمام هيئة المحاكمة، ببدلات عسكرية جديدة وعلقت لهم شارات رتبهم العسكرية. [3] وأعلن هواري، رئيس المحكمة، عن انتهاء الجلسات، ورفع الجلسة دون إصدار الأحكام، واعتقدت هيئة الدفاع والمتهمين، أنهم سيدعون إلى جلسة أخرى للنطق وسماع الأحكام. [4] غير أن الأحكام صدرت سرا في

---

(5) نقلا عن محمد زروال، إشكالية القيادة. المرجع السابق، ص .395.

(6). صالح قوجيل، المصدر السابق.

(7) الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص .204.

(8) ويقول صالح قوجيل بأننا قمنا على إثر ذلك من مقاعدنا وخرجنا إلى ساحة المحكمة (والتي نصبت في وسطها مقصلة بفرض إرهابنا) احتجاجا على هذا الوصف.

(9) الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص .204.

(10)Gilrert. M. op .cit p. 421.

(1) الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص. 204.

(2) نفسه، ص. 204.

(2) نفسه، ص. 204.

(2) نفسه، ص. 204.

الـ: 28 فيفري 1959 وقضت بإعدام كل من العقيدين محمد عموري وأحمد نواورة والرائدين مصطفى لكحل ومحمد عواشرية مع تجريدهم من رتبهم.

أما بقية المتهمين فكانت قد صدرت في حقهم أحكاما في الـ 12 فيفري 1959: سنتين سجن مع تجريد من الرتبة لكل من الرواد: عبد الله بلهوشات، شويشي العيساني، أحمد دراية، والنقيب محمد الشريف مساعدية[5] وبسنة ويوم سجن في حق كل من صالح قوجيل ومحمد ملوح وأخرون.[6] ولاحقا وسنة 1960 سوف يتم إعادة إدماج عبد الله بلهوشات، دراية، مساعدية، العيساني وسوف يرسلون إلى جبهة مالي (التي ضمت أيضا "بوديا") التي ترأسها عبد العزيز بوتفليقة[7] والتي جاءت بغرض مواجهة مخططات فرنسا الهادفة إلى فصل الصحراء الجزائرية عن التراب الوطني.

واستنادا إلى صالح قوجيل، فإن محمد عموري كان متفائلا بتعيين العقيد هواري بومدين رئيسا للمحكمة نظرا لأن هذا الأخير كان يقاسمه نفس المواقف عندما كانا معا في الكوم. وهو (أي بومدين) من حمل تقرير كوم الشرق إلى الـ: CCE بالقاهرة في صيف 1958.[8] لكن المؤكد أن مواقف بومدين تلك وإن كانت حقيقية كما ثبت لاحقا، فإنها لم تكن علنية. والثابت أن تصرفات بومدين على هذا النحو، لم تكن نتيجة ضعف، بل على العكس من ذلك، فقد أثبتت الأيام أن بومدين كان يجيد إدارة المعركة ويحسن تقدير موازين القوى وهو القادم من معسكر بوصوف. ولما كانت موازين القوة بيد "باءات" الحكومة المؤقتة ، تصرف بومدين كرئيس محكمة ، أقامتها قيادة الثورة وعينته هو أيضا، على رأسها.

لم يعلم أحد من المحكوم عليهم بهذه الأحكام. ويروى صالح قوجيل، أنه وفي ليلة تنفيذ الحكم، كان عموري ونواورة وعواشرية ومصطفى لكحل بسجن " الدندان " يلعبون لعبة " الدومينو"، وكان إلى جانبهم صالح قوجيل، أما البقية فكانوا نياما. وفي حوالي الساعة الواحدة إلى الثانية من فجر ليلة 16 إلى 17 مارس 1959، تم المناداة على كل من عموري، نواورة، عواشرية ولكحل واقتيدوا إلى مكان ما،" واعتقدنا جميعا حينها، أن الأمر يتعلق بفصل ضباط سامين عنا نحن بقية المسجونين " يقول قوجيل. لكن تبين لاحقا أنهم أعدموا ولم يعلم قوجيل ورفقاؤه بإعدام عموري وجماعته، إلا بعد انقضاء

---

(3) عبد الرحمن شعباني (شقيق محمد شعباني) موضوع: "كلام في أذن العقيد أحمد بن شريف، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 520 من 11 إلى 17 فيفري2009، ص. 24.

(4) صالح قوجيل، المصدر السابق.

(5) عبد الله مقلاتي وأخرون، الجبهة الجنوبية المالية النيجرية ودور الإستراتيجي في الثورة الجزائرية، دار السبيل (الجزائر) 2009، ص .121.

(6) صالح قوجيل، المصدر السابق .

(7) عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق، ص.121.

(8) صالح قوجيل ، المصدر السابق.

فترة حكمهم وخروجهم من السجن.[1] وقبل إعدامهم، جاء بن محجوب (مسؤول الحرس التونسي) إلى سجن " الداندان" ونقل لمحمد عموري وجماعته، أن الرئيس بورقيبة، يعرض عليهم حماية السلطات التونسية. فطلب عموري رأى قوجيل وكان جواب هذا الأخير أن "كريم بلقاسم وجماعته سوف يقتلوننا". صمت عموري لدقائق ثم رد على قوجيل قائلا: "إن الاستقلال أت لا محالة، وإذا قبلت حماية بورقيبة اليوم سيقولون يومذاك أن عموري كان تحت حماية بورقيبة، أما إذا مت فسوف تظهر الحقيقة، لذا فأنا أفضل أن أموت على أن احتمى ببورقيبة". وعندما عاد بن محجوب في اليوم الموالي، ابلغه عموري أن " الجماعة تشكركم على مساعدتكم إلا أننا نفضل أن نبقي هنا".[2]

وحسب محمد الشريف مساعدية، فإن الرئيس بورقيبة اتصل بقيادة "الحركة الانقلابية" في السجن وعرض عليهم إخراجهم بواسطة الجيش التونسي وتسفيرهم إلى سويسرا حيت يظلون على ذمة السفارة التونسية إلى أن تسترجع الجزائر استقلالها. لكن محمد عموري ومن معه رفضوا عرض بورقيبة.[3]

وفي فجر ليلة ال: 16 إلى 17 من عام 1959، أعدم العقيدين محمد عموري وأحمد نواورة والرائدين محمد عواشرية ومصطفى لكحل، رميا بالرصاص[1] في ميدان " الحنان" بتونس العاصمة [2] بحضور وكيل الجمهورية التونسية ووالي الكاف[3] بحضور أحمد بن شريف .[4]

وهكذا فإن الحكومة المؤقتة التي حرصت على استيفاء الجوانب الإجرائية الشكلية في المحاكمة،إلا أنها أخلت بأهم بند فيها،و تم إعدام عموري ورفقائه دون تمكينهم من حق الطعن أمام المجلس الوطني للثورة (CNRA) أعلى هيئة كما تنص عليه نصوص جبهة التحرير.[5]

وبغية غلق الملف، كلفت GPRA، الرائد عز الدين (الذي كلف في وقت سابق بمهمة الإشراف على سجون جبهة التحرير بتونس) بافراغ سجون: "باجة" "الداندان"، و"مرناق" من جميع المساجين.[6]

---

(1) صالح قوجيل ، المصدر السابق.
(2) نفسه .
(3) نقلا عن العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2. المرجع السابق، ص.107.
(1) صالح قوجيل، المصدر السابق.
(2) عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية،ط2. المرجع السابق،ص. 112.
(3) JACQUES Du chemin ,OP.CIT. p. 286.
(4) صالح قوجيل، المصدر السابق.
(5) c :dt AZZEDINE,OP. CIT.P. 290.
(6) تنص المادة 37 من الترتيبات التأديبية من الفضل السابع أنه يمكن الإستئناف أمام الهيئة الأعلى في الأخطاء الخطيرة . نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، وزارة الإعلام والثقافة أوت 1976، ص.58.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث4: تداعيات قضية عموري:

محاولة عموري التصحيحية، من حيث أنها كانت أول حركة رفض فعلية وعلنية، كانت لها تداعيات ميدانية كبيرة وعلى أكثر من جبهة.

نجاح العملية كان بإمكانه أن يفتح الثورة على مآلات ومسارات مجهولة، وربما كانت ستؤدي إلى إدخال جبهة التحرير الوطني في دوامة أزمة صعبة. [1] ولكن تصفية مسؤولي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية أيضا، لم يكن تصرفا ناجحا للحكومة المؤقتة على المنظور الأتي، وسيكون مقدمة لإخفاقات كثيرة. [2]

أولا: في علاقتها بالسلطات التونسية:

السلطات التونسية التي وقعت منذ أشهر قليلة (جوان 1958) على اتفاقية جلاء القوات الفرنسية باستثناء قاعدة بنزرت[3] وجدت في اجتماع الكاف ضالتها لإثبات سيادتها على أراضيها. فإذا كانت المساعدة التي قدمتها السلطات التونسية قد مكنت من تحقيق نتائج أنية (إلقاء القبض على عموري وأتباعه)، فإنها في المقابل، أحدثت ردة فعل غير منتظرة لكريم ومحمود الشريف. فقد جرى احتلال مقرات رسمية

---

(1) C :dt AZZEDINE,OP.CIT.P. 290.

(2) SLIMANE CHIKH, L'ALGERIE EN ARMES(OULeTemps des certitudes) CASBAH .EDITIONS, 2 :eme ed. CORR. Aug. ALGER 2005. P. 393.

(3) PAUL BALTA CI.RULLEAU, LAPIOLITIQUE ARABE DE LAFRANCE DE DEGAULLE A POMPIDOU, LABIBLIOTHéQUE ARARE. SINDRAD, PARIS 1973, P. 144.

لجيش التحرير الوطني في الكاف، ومصادرة التونسيين للمحفوظات، ولاسيما الخاصة منها بمصالح بوصوف. ومن جديد جرى وقف قوافل السلاح وحجز التموين[4] ، وأصبحت الحكومة المؤقتة في نظر الكثير من ضباط وجنود الحدود، حكومة رهينة إرادة وهيمنة السلطات التونسية[5] هذه الأخيرة التي لم تعد تثق في قدرة الحكومة المؤقتة على حفظ النظام.[6]

بهذا أدت تصفية قائدي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية المتضامنتين، إلى عزلة الداخل عن الخارج، خصوصا وأن المنطقتين تعدان البوابة الحقيقية لتواصل الحكومة المؤقتة مع الداخل، هذا الداخل المخنوق بفعل غياب التموين وزاده حرب النفوذ فيما بين الثلاثي القوي (كريم، بن طوبال، بوصوف) الذي سوف يكشف لاحقا عن ظهور معارضة من ضباط الداخل.[7]

ثانيا: اجتماع عقداء الداخل:

ويبدو أن محاولة عموري التصحيحية، رفعت الحرج عن الكثير من الأطراف للتعبير، عن رفضها للطريقة التي تدير بها الحكومة المؤقتة، شؤون الثورة. وأولي مظاهر الرفض، حملها اجتماع قادة ولايات الداخل الأربعة[1] (1،3،4،6) الذي دعا إليه قائد الولاية الثالثة، العقيد عميروش (المحسوب إلى حد هذا الاجتماع على كريم بلقاسم) وتخلف عنه العقيد لطفي (المحسوب على بوصوف) والعقيد علي كافي (المحسوب علي بن طوبال) رغم انعقاد الاجتماع بولاية هذا الأخير وبموافقته. تخلف لطفي وكافي عن حضور هذا الاجتماع، يعود أساسا إلى أنهما رأيا فيه دعما من عميروش لكريم بلقاسم.[2]

ويبدو أن بن طوبال وبوصوف قد توجسا من رسالة الدع – كما تقدم - التي أرسلها عميروش منذ أقل من أسبوعين إلى كريم بلقاسم بعنوان الحكومة المؤقتة، والتي جر فيها عميروش، العقيد علي كافي. لذلك على ما يبدو يكونان (بن طوبال وبوصوف) قد أرسلا إشارة إلى كافي ولطفي بعدم المشاركة في هذا الاجتماع. الاجتماع الذي انعقد من 6 إلى 12 ديسمبر 1958 بنواحي الطاهير بالولاية الثانية، ترأسه العقيد عميروش الذي تأثر بفعل العملية البسيكولوجية (لابلويت) للمصالح الخاصة (الاستخبارات) الفرنسية للكولونيل قودار (GODARD) والنقيب ليجي (LEGER) التي أوقعته في وهم خيانة أفراد من

---

(4) محمد حربي، المرجع السابق، ص.189.

(5) GILBERT. M. OP. CIT P. 422.

(6) محمد حربي، المرجع السابق، ص .190.

(7) SLIMANE CHIKH. OP. CIT. P. 394.

(1) الحاج لخضر (الولاية الأولى)، عميروش أيت حمودة (الولاية الثالثة)ظن سي محمد بوقرة (الولاية الرابعة) وأحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) (الولاية السادسة).

(2) مذكرات الرئيس علي كافي، المصدر السابق، ص. 134- 135.

جيش التحرير له، خاصة منهم الطبقة المثقفة[3] (الطلبة) الذين تركوا مقاعد الدراسة والتحقوا بالثورة، والنتيجة تصفية المئات منهم.[4] وقد انعكس هذا على محضر الاجتماع الذي وجه نقدا لاذعا للحكومة المؤقتة على إهمالها للنضال المسلح في الداخل وانصرافها إلى النشاط الدبلوماسي، وحملها مسؤولية تقاعس جيش التحرير على الحدود، عن القيام بعمليات تخريب السدود المكهربة للاستفادة من دعم القوات المرابطة على الحدود بالداخل.[5] وفي محور الإجراءات، قرر المجتمعون ما يلي:

1. دعوة الحكومة المؤقتة للدخول إلى التراب الوطني، وعقدها اجتماعا مع قادة الداخل توحيد القيادة العامة للجيش وجعلها قيادة جماعية تدير العمليات العسكرية من داخل الجزائر باسم"لجنة المراقبة والتنفيذ" بدلا عن هيئتي أركان الشرق والغرب.
2. كما تقرر إرسال قوات من الولايتين الثالثة والرابعة إلى الولاية الأولى لإعادة النظام بها.[1]

كلف المجتمعون الرائد عمر أو صديق[2] للاتصال بالحكومة المؤقتة وتسليمها محضر الاجتماع) الذي تسلمته الحكومة المؤقتة بالقاهرة بتاريخ 12 مارس 1959 [3] كانت تبدو في الأفق، أزمة حقيقية يصعب تجاوزها بين الداخل خاصة وأن عميروش أصبح مدفوعا بهوس " المؤامرة" (لابلويت) ولما لم يجد من يسائله في نتائجها الثقيلة تحول هذا الهوس إلى طموح لقيادة الثورة من الداخل على الأقل في المرحلة الأولى.وكان يريد القدوم إلى تونس لفرض مطالبه وطموحاته لكن استشهاد عميروش ورفيقه الحواس في كمين نصبته له قوات العدو قرب بوسعادة في 28 مارس 1959 [4] علق مطالب اجتماع عقداء الداخل إلى حين.

وقد استغلت مصالح دعاية العدو هذا الاجتماع وقدمته على أنه " مؤامرة" ضد الحكومة المؤقتة.[5] وأصدرت السلطات الاستعمارية في النصف الثاني من عام 1958 تقارير مثبطة لعزيمة جيش التحرير في إطار الحرب الدعائية منها تقرير يقول أن الأمور أصبحت تسير وكأن جيش التحرير قد فقد لوقت ما

---

(3) C :dt AZZEDINE. OP. CIT. P, 249, 271.
ويذكر الرائد عز الدين في مذكراته (ص.249) أن عميروش وجه له رسالة يقول له فيها :"إحترص عز الدين في الولاية 4. لقد اكتشفت مؤامرة كبرى. جيش التحرير يتعفن في الداخل" ويشير إليه بضرورة القضاء على ثلاث عناصر خائنة حسب عميروش. ويقول عز الدين أن هؤلاء الثلاثة، كانوا قد إستشهدوا ببطولة نادرة قبل عدة شهور.

(4) مذكرات الرئيس علي كافي ، المصدر السابق ،ص.134.

(5) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص. 404.

(1)) محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص .477.

(2) كان عضو في قيادة الولاية الرابعة وعندما تأسست الحكومة المؤقتة عين بها كاتبا للدولة.

(3) المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية. كتاب مرجعي. المرجع السابق ، ص.155.

(4)BENJAMIN STORA- ZAKYA DAOUD ,FERHAT ABBAS UNE AUTRE ALGERIE , CASBAH EDITIONS, ALGER , P. 312

(5) MUSTPHA BENAMAR , OP.CIT. P. 281.

طموحه وتخلى عن فكرة التحول إلى جيش عصري وعاد إلى حرب العصابات، وتقرير أخر صدر في نوفمبر 1958، يقول أن: "FLN انقطع عنه كل الدعم من الخارج ويفقد شيئا فشيئا إمكانياته البشرية".[6]

ثالثا : قضية عميرة علاوة:

لم يمر الوقت الكثير على اجتماع العقداء بالداخل حتى تفجرت قضية أخرى، شلت نشاط الحكومة المؤقتة، وكانت أطول[1] وأعقد أزمة عرفتها الحكومة المؤقتة. ونقصد بها قضية علاوة عميرة.[2]

علاوة عميرة، على غرار العديد من المناضلين،كان قد أبدى تعاطفا صريحا مع صديقه الدكتور لمين الدباغين، وزير الخارجية الذي أصبح مهمشا من قبل الحكومة المؤقتة على خلفية مواقفه السابقة، وسحبت جزء من دائرة وزارته عندما أنشأت وزارة شؤون المغرب العربي، أسندت إلى عبد الحميد مهري المكلف بالشؤون الاجتماعية والثقافية في الـ: CCE سابقا.[3] فكان أن عزف عن العمل بالحكومة. وكان يتأخر عن حضور اجتماعات مجلس الوزراء، و يتذرع بدواعي المرض والذي كان " مرضا دبلوماسيا أكثر منه مرضا ماديا".[4] فتأثر عميرة لم آل إليه وضع صديقه دباغين، دخل بعدها في حملة انتقادات لاذعة ضد وزراء الحكومة المؤقتة. وكان أكثر الوزراء "حظا" من تلك الانتقادات التي وصلت إلى حد التجريح، فرحات عباس وأحمد فرنسيس.[5]

أستدعى عميرة إلى القاهرة، وأستقبله رئيس الحكومة، فرحات عباس في الـ: 10 فبراير 1959[6] بمقر الحكومة المؤقتة بشارع " القاردن" (GARDEN CITY) بالقاهرة (مصر)[7] للتحقيق معه في التهم

---

(6) GILBERT. M. OP. CIT P. 299.

(1) محمد حربي، المرجع السابق، ص/ 202.

(2) انضم في أواخر سنة 1958 إلى فريق لمين دباغين وأرسل إلى بيروت في مهمة دبلوماسية تحت إشراف إبراهيم كابويا القادم من (UDMA) الذي حرر في حقه تقريرا سلبيا على خلفية دعاية مضادة للحكومة المؤقتة، فتم استدعاؤه من قبل مصالح بوصوف إلى القاهرة. وعند قدومه إلى القاهرة قربه دباغين منه وأصبح من أنصاره الأوفياء. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر ، ص .190.

(3) محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص. 471.

(4) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص.407.

(5) نفسه، ص. 408.

(6) محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص .472.

(7)GILBERT. M. OP. CIT. P.299.

التي يكيلها لوزراء الحكومة. وفي مكتب الرئيس، تطورت الأمور بشكل متسارع، وبعد شجار عنيف بين الرجلين، انتهى الموقف إلى "مشهد مريع"، فقد ألقى علاوة نفسه من نافذة مكتب فرحات عباس وسقط جثة هامدة. [8]

بعد عودة دباغين من جولته العربية، أخذ يتهم علنا، فرحات عباس باغتيال عميرة، وطلب من الحكومة المؤقتة إعادة فتح التحقيق، وأعلن في الصحف عن ذهاب وفد من وزارته (الخارجية) للوقوف على قبر الشهيد عميرة والدعاء له. ويومها يقول توفيق المدني: " يومئذ لم يمت عميرة، بل ماتت الحكومة المؤقتة". [1] قدم بعدها دباغين استقالته في الـ: 15 مارس 1959. ورغم محاولة مجلس الوزراء ثنيه وتلطيف الأجواء، إلا أن دباغين أصر على موقفة وأنهى كلامه بالقول: "لم أقتنع! أن عميرة مات مقتولا وأنا أتهمك يا عباس بقتله". ودخلت الحكومة المؤقتة بعدها في فوضى تلاها نقل مقار الكثير من وزارات الحكومة- بعد أن ساءت علاقاتها بالسلطات المصرية بعد مقتل عميرة- إلى العاصمة تونس[2] للتقليل من الضغط.

وهكذا كانت أزمة دباغين التي خلفتها قضية عميرة، شبيهة بأزمة تصفية عبان رمضان[3] التي حتمت على لجنة التنسيق والتنفيذ، الاختفاء في إطار الحكومة المؤقتة لاحقا لتجاوز تداعيات اغتيال عبان رمضان.

رابعا: قضية علي حمبلي:

علي حمبلي سليل مداوروش (سوق أهراس) كان واحدة من حالات الاستياء على الحدود.[4] كان حمبلي مسؤول جبل سيدي محمد بجنوب الكاف[5]، كثير الانتقاد للضباط القادمين من الجيش الفرنسي وعلى رأسهم الرائد إيدير، كما لم يسلم من انتقاداته، الكثير من المسؤولين ويتهمهم بفساد الأخلاق والميل إلى حياة الرغد على حساب الثورة. وعندما طلب منه الدخول بقواته إلى داخل الجزائر، رفض وربط دخوله بدخول جميع القيادات. فأوقفته الـ:COM في شهر أفريل إلى أكتوبر 1958ثم أطلق سراحه بعدها بهدف إعلان تأييده ل GPRA في قضية عموري ولكنه رفض، فتم اتهامه بالضلوع فيها وقبض عليه وأودع السجن لعدة أسابيع، لكنه تمكن من الفرار[6]، ولجأ إلى جبل " شعمبي" على الحدود الشرقية الجزائرية التونسية (وعرف هذا التمرد فيما بعد بـ : "منشقو

---

[8] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص. 408، 409.

[1] توفيق المدني، المصدر السابق، ص. 409.

[2] نفسه، ص.410.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص. 472.

[4] GILBERT. M. OP. CIT. P. 410.

[5] Yues COURRIERE. OP. CIT. P. 355.

[6] محمد زروال، إشكالية القيادة. المرجع السابق، ص.370-371.

شعمبي")، وأعلن استقلاله عن قيادة الحدود، وتجمعت حوله، أربع كتائب من الجنود الفارون والمعاقبون. وقد بلغ أنصار حملبي نحو 300 مجاهد تجمعوا بجبل " هرابة" (على بعد 40 كلم من سوف أهراس).[7]

رفض علي حمبلي أية تسوية مع كريم. وعلى إثر دخوله في مواجهات مع الحرس التونسي[1]، وجه محمدي السعيد (قائد أركان الشرف) في فيفري، أمرا باجتياز خطى موريس وشال ولما رفض وجه له إستدعاءا ينتهي في 15 مارس، كان بمثابة إنذارا أخر. وفي 17 مارس كانت 8 كتائب من الولاية 4 و2 على وجه الخصوص مؤلفة من حوالي 900 مجاهد، تحاصر جبل هرابة الذي يتحصن به حمبلي.[2] وفي 21 مارس 1959 انتهى الأمر بحمبلي إلى الاحتماء بالفرقة الثالثة لسلاح الخيالة من قوات العدو.[3]

وقد استغلت أجهزة الدعاية الاستعمارية، فرار علي حمبلي للقوات الفرنسية في 21 مارس 1959، على أنه انتصار لأطروحة سلم الشجعان[4] التي أطلقها دوغول في الـ: 23 أكتوبر 1958.[5] وكان عساكر العدو،يأخذون معهم علي حمبلي إلى الأسواق الشعبية ويطلبون منه أن يخاطب الجماهير الشعبية لماذا فر من صفوف جيش التحرير. لكن حمبلي كان يصرخ بكثير من الحسرة :" أنا قرد لا تسمعوا لي فأنا خائن" وعندما يئس الفرنسيون منه قتلوه.[6]

ومن بين التداعيات أيضا وإن كانت بدرجة أقل،رفض الجنود الدخول إلى المدارس التي تم إنشاؤها بغرض تدريب الجنود تدريبا نظاميا، وامتد هذا الرفض حتى إلى جنود الجنوب الجزائري الذين لم يستوعبوا " إنهاء مهامهم" بهذه الطريقة وحتى وإن قبلوا الأمر في نهاية المطاف ، فلم يكن ذلك إلا على مضض.[7]

وكان الرائد عز الدين عندما حل بتونس، عرض عليه فكرة تدريب 1200 جندي بالجنوب الجزائري، وعرض عليه كمساعدين كل من النقيب زرقيني والضابط بوتلة (القادمين من الجيش

---

[7]GILBERT. M. OP. CIT. P. 410.

[1] نقص المؤونة، دفع بحمبلي إلى زيادة ضغطه على السكان التونسيين الذين اشتكوا أمرهم للحرس التونسي. وفي 15 و 16 جانفي 1959 قامت القوات التونسية (حوالي 300 عسكري مدعمين بالدبابات) بالهجوم على مركز حمبلي بجبل هرابة، وكانت نتيجة العملية، سقوط 17 عسكري تونسي وجرح عدد أخر فانسحب الجيش التونسي من المنطقة.

[2] محمد زروال، إشكالية القيادة. المرجع السابق، ص. 373.

[3] نفسه، ص. 373.

[4] YVES COURRIERE OP. CIT 355.

[5] DJAMEL KHARCHI.COLO NISATIONS ET POLITIQUE D' AS SIMULATION EN ALGERIE 1830- 1962. CASBAH . ED . ALGER2005 . P 475.

[6] C dt AZZEDINE. OP. CIT. P, 291.

[7]Ibid . P. 291.

الفرنسي). واصطدمت الفكرة برفض عقداء الداخل دخول هؤلاء الضباط وغيرهم " الخدمة" وظل عز الدين، مدّة 3 أشهر في الجنوب التونسي بدون مهمة واضحة، ثم قدم استقالته وأقبل عائدا إلى تونس.[1]

كما أن من تداعيات قضية عموري، الواضحة إنهاء هيمنة السلطات المصرية على الحكومة المؤقتة وعودة هذه الأخيرة إلى تونس بعد نقل عدد كبير من مقار الوزارات إليها.[2]

لكن من جهة أخرى فإن توتر العلاقات بين السلطات المصرية والحكومة المؤقتة، قد أفقد هذه الأخيرة القدرة على مجابهة السلطات التونسية والمغربية[3] فبعد شهر واحد (أكتوبر 1959) من عقدها اتفاقا تجاريا هاما مع فرنسا[4]، فرضت السلطات التونسية على الحكومة المؤقتة، اتفاقا مشابها مكنها من وضع يدها على تحرك أموال وأفراد وسلاح جبهة وجيش التحرير.[5]

خامسا: الاحتكام إلى العقداء:

اتهام لمين دباغين علنا فرحات عباس باغتيال علاوة عميرة و إصراره على الاستقالة[6] أدى إلى تعكير الأجواء بشكل متسارع بين المدنيين والعسكريين رغم كل محاولات جبر الهوة[7]، والنتيجة إن دبت الفوضى وأصبحت الحكومة في حالة شلل، وأصبح معها الخوف من أن تؤدي إلى إنزلاقات خطيرة. وهي الأسباب التي دفعت بالرئيس فرحات عباس إلى توجيه رسالة في إلـ : 10 جويلية 1959، إلى قادة الولايات، يدعوهم فيها إلى تحمل مسؤولياتهم إزاء هذا الوضع الخطير.[8]

هكذا وبعد أخذ ورد، تقرر تعيين سبعة عقداء : قائدي هيئتي الأركان الشرقية والغربية، محمدي السعيد وهواري بومدين، وخمسة ممثلين للولايات من أصل الخمسة، كان اثنان من الداخل: كافي (الولاية الثانية)، عبيدي الحاج لخضر (الولاية الأولى)، أما الثلاثة الآخرون: لطفي (الولاية الخامسة) ويازوران السعيد (الولاية الثالثة)، و دهيليس سليمان (الصادق) (الولاية الرابعة)، فكانوا من المقيمين في الخارج منذ سنة 1957 .[9]

---

(1) C dt Azzdine OP.CIT.p.284.
(2) GILBERT. M. OP. CIT. P. 423-575.
(3) ibid .p.561.
(4) Paul balta,op.cit.p.144.
(5) GILBERT. M. OP. CIT. P. 561.
(6) توفيق المدني ، المصدر السابق، ص . 409، 410.
(7) نفسه ص.406، 409 .
(8) المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية، كتاب مرجعي . المرجع السابق، ص.155.
(9) محمد حربي، المرجع السابق، ص.206 .

انطلقت الاجتماعات الماراطونية من إلـ: 11 أوت 1959 إلى غاية إلـ : 19 نوفمبر 1959 كانت الأجواء مشحونة بكثير من التراكمات، وخيمت على الاجتماعات، ظلال ثقيلة أبرزها " إعدام قادة الحركة التصحيحية أو ما سمته الحكومة المؤقتة مؤامرة لعموري" .[1]

اللقاء الأول أبان عن خلافات الداخل مع الخارج، وأعترض العقيد لطفي على حضور الباءات الثلاث الاجتماع: " ثمة أزمة داخل الحكومة، وقد دعوتم القادة العسكريين للحكم في النزاع، لكن هنا أعضاء في الحكومة المؤقتة يلعبون في الوقت ذاته دور القضاة وأطراف النزاع. أسألكم ما موقفكم هنا؟ إما أن تخرجوا وتتركونا نفصل في الخلاف، أو تدعوا كل أعضاء الحكومة". ورد عليه كريم بانفعال قبل أن يغادر الاجتماع، فيما التزم بن طوبال وبوصوف الصمت. لكن بعد جهود تم تجاوز الوضع.[2] كان على المجتمعين، النظر بإمعان فيما وصلت إليه الثورة، خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، والبحث عن مخرج لحالة الوهن والضعف هذه والتي لا يجب أن تستمر أكثر مما هي عليه، ويجب الإسراع للقيام بإصلاح إختلالات مؤسسات الثورة، والوضع بالداخل وعلى الحدود، والحالة المادية والمعنوية للكفاح المسلح، وضرورة وضع إستراتيجية عسكرية ووضع مشروع مواثيق جبهة التحرير وتحديد سياسة عامة للثورة. وبعد مداولات مطولة (دامت 110 يوم) قرر المجتمعون، تصعيد العمليات العسكرية داخل التراب الوطني لمواجهة مخطط " شال" ومنع فرنسا من استغلال البترول في الصحراء. كما جرى إدخال تعديلات على نظام الجيش كمجالس الولايات والترقيات فيه.[3]

الملاحظة الأهم في هذا الاجتماع، هو تمكن العسكريين من وضع الحكومة المؤقتة خلف ظهورهم، وأصبحت السلطة بأيديهم بعدما شكلوا مجلس ثورة جديد استقدموا إليه أعضاء مجالس الولايات وضباط الحدود على منجلي وقايد أحمد، وشكل العقداء: بومدين ، بن طوبال كافي ولطفي، تحالفا في وجه الضباط القادمين من الجيش الفرنسي[4]، وفي المقابل أبعد لمين الدباغين وتوفيق المدني من السياسيين ومحمود الشريف من العسكريين.[5]

سادسا: دعوة المجلس الوطني للثورة للانعقاد:

---

(1) شهادة الرئيس الشاذلي بن جديد، الخبر اليومي، العدد 5205 (30 ديسمبر 2007) ص.2.
(2) محمد حربي، المرجع السابق، ص.206 .
(3) المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية، كتاب مرجعي. المرجع السابق، ص.156.
(4) باستثناء النقيب احمد بن شريف الذي شفع له عمله العسكري بالولاية الثالثة وأعتبر حالة استثنائية.
(5) محمد حربي، المرجع السابق، ص.207 .

أنهى العقداء اجتماعاتهم بدعوة المجلس الوطني بتركيبته الجديدة للانعقاد. وبالفعل التأم المجلس الوطني للثورة (في دورته الثالثة) في طرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 ، وكان من أهم نتائجه:

1- تثبيت فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة الجديدة، وهو ما يعني القضاء على طموح كريم في خلافة عباس بعد أول تعديل لها[1]، ونسف مشروعه القاضي بتعويض الحكومة المؤقتة بقيادة ثلاثية يرأسها هو باعتباره أقدم الباءات مسؤولية.[2]

2- أصبح كريم بلقاسم وزيرا للخارجية، وألغى المجلس الوطني للثورة، وزارة القوات المسلحة واستحدث بدلها " لجنة وزارية للحرب" تتشكل من كريم، بن طوبال وبوصوف تقود الجيش بواسطة قيادة أركان عامة أسندت إلى العقيد هواري بومدين بدلا من العقيد محمدي السعيد الذي أصبح وزيرا للدولة، فيما وسع بوصوف من صلاحياته عندما ضم إلى وزارته، التسليح والتموين والاستعلامات، وأحتفظ بن طوبال بوزارة الداخلية وخرج بن خدة أحد الدعاة إلى عودة القيادة إلى الجزائر من الحكومة.[3]

صالح قوجيل، صديق عموري منذ الصبي، أكد أن الشهيد محمد عموري كان معارضا لأطراف في الحكومة المؤقتة ولم يتآمر عليها، فقد كان " معارضا لا متآمرا" [4]، انتهى إلى التأكيد على أن ما انتهت إليه الثورة في هذه المرحلة من:

1- الاحتكام إلى العقداء وهو ما يعني عودة الأمور إلى أصحابها الحقيقيين (أي قادة الجيش) .

2- انعقاد المجلس الوطني للثورة الذي قرر:

3- تغيير الحكومة المؤقتة وإنهاء نفوذ كريم فيها.

4- إنشاء قيادة عامة للأركان تتولى شؤون الجيش والقتال .

ويقول قوجيل، أن بومدين الذي عين على رأس قيادة الأركان، سار على مطالب عموري والذي لم بتحقيق من مطالب عموري هو فقط، عودة ودخول قيادة الثورة إلى داخل الجزائر. ويخلص (قوجيل) إلى أن هذا يؤكد صواب رؤية عموري وصدق نواياه.[1]

---

[1] محمد حربي، المرجع السابق، ص.211، 212 .

[2] العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص.137 ، ويروي محمود الشريف أنه وبعد إعدام عموري ومن معه بفترة قصيرة، وعندما كان محمود الشريف عائدا من رحلته إلى الصين، قابله كريم وعلامات الوجل بادية على وجهه، وقال لمحمود الشريف إنه وبناءا على لجنة التحقيق ، يمكن أن يكون عموري قد حاول الإطاحة بالحكومة المؤقتة بموافقة السياسيين، وسارع كريم إلى عرض فكرة إنشاء هيئة عسكرية يكون هو رئيسا ويساعده بن طوبال وبوصوف ، وتقوم هذه الهيئة من الناحية السياسية بدور الأمانة لكن محمود الشريف رد عليه بأنه لا يمكن لهذه الهيئة التي تفتقر لخبرة السياسيين، لإدارة العلاقات الخارجية بدل السياسيين المقصيين .Yves .courriere.op.cit.p356

[3] محمد حربي ، المرجع السابق، ص.211، 212 .

[4] Salah.Goudjil, Article : Salah Goudjil Repond A Daho ould kablia (à propos du colonel Mohamed lamouri chef historique de la willaya I) le soir d'Algérie (6 juin 2010) p.3.

تلك هي مجمل التداعيات التي ولدتها محاولة عموري التصحيحية والتي عدت من قبيل التآمر على الثورة، وانتهت إلى إدانته ورفقائه الثلاثة نواورة، عواشرية ولكحل وإعدامهم رميا بالرصاص في منتصف مارس 1959 كما تقدم.

وفي جزائر الاستقلال، أعيد الاعتبار لعموري الشهيد، وأعيد دفنه في مربع الشهداء بمقبرة العالية بالجزائر العاصمة يوم 24 أكتوبر 1984 .[2]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) صالح قوجيل ، المصدر السابق.

(2) Achour cheurefi , la classe politique Algérienne de 1900 A nos jours .Bibliographie, Casbah. Editions. Alger 2006 p. 40 .

الخاتمة:

و من خلال ما تم عرضه و مناقشته في هذه الدراسة، توصلت إلى استخلاص النتائج التالية:

1- أبان محمد عموري منذ الصغر عن شخصية قوية سعت إلى التحصن بالعلم و المعرفة و هو ما يفسر إصراره على إتمام دراسته – رغم الظروف الاجتماعية القاسية – بمعهد ابن باديس بقسنطينة و حتى بالمغرب الأقصى .

2- اعتزازه بشخصيته و تكوينه، جعلت منه شخصية كريزمية لعبت دورا مهما في نشر الحس الثوري
و تكوين و تنشيط خلايا الدعم و الإسناد للثورة التحريرية في أيامها الأولى ، بمسقط رأسه عين ياقوت.

3- المستوى العالِي من الانضباط التنظيمي و العسكري الذي أظهره محمد عموري بعد مدة وجيزة من التحاقه بالثورة، جعله محل ثقة قيادة الاوراس ثم قيادة الثورة لاحقا. و مرة أخرى أظهر عموري التزامه الثوري عندما وقف إلى صف قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق و التنفيذ ، في خلافاتها مع قيادات الاوراس منذ منتصف 1956، كانت نتيجته ، تعيينه على رأس ولاية الاوراس- النمامشة .

4- تواجد محمد عموري غير بعيد عن مركز قرار الثورة (تونس) جعله يصطدم بأفكار قيادة الثورة خصوصا و أن الكثير من أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ لا يقاسمونه نفس الأفكار و التوجهات .
و من هنا بدأ الاختلاف الذي صور على أنه صراع على السلطة – كما هي عادة الصراعات الإيديولوجية التي تفسر في كل الثورات على أنها صراع على السلطة – لكن حقيقة خلاف عموري مع البآت الثلاث (كريم بن طوبال و بوصوف) و معهم محمود شريف ، في لجنة التنسيق و التنفيذ التي اختفت في الحكومة المؤقتة لاحقا ، يمثل صراع نخبة مثقفة مع نخبة عسكرية تستمد قوتها مما تراه شرعية ثورية غير قابلة للتفاوض .

5- و لأن الصراع كان بين طرفين غير متوازنين : طرف يمسك بالسلطة و القوة و طرف يراهن على رصيده النضالي و على إمكانات غير محسومة . و أمام رفض كل طرف، التنازل، تحول الصراع

إلى نوع من الإقصاء . و بالنتيجة قام محمد عموري بتحركات و اجتمع بأنصاره (اللذين قدروا بالعشرات) في مقر جيش التحرير بمدينة الكاف التونسية ، بهدف تصحيح ما كان يراه عموري انحرافا. و قد رأت الحكومة المؤقتة – الحديثة النشأة ، ذلك محاولة من عموري و أنصاره للإطاحة بها ، فاستعانت GPRA بالسلطات التونسية للقبض على المجتمعين بالكاف .

و في نهاية التحقيقات ، رأت الحكومة المؤقتة أن الأدلة كافية لإدانة عموري و جماعته ، فنصبت لهم محكمة عسكرية، صدر بعدها بشكل سري الحكم بإعدام العقيدين محمد عموري و أحمد نواورة و الرائدين مصطفى لكحل و محمد عواشرية و نفذ الحكم رميا بالرصاص في منتصف مارس 1959. و حكم على البقية بالسجن لمدد مختلفة

6- محاولة عموري التصحيحية كانت لها تداعيات كبيرة على الثورة برمتها، أبرزها :

- أزمة الحكومة المؤقتة و التي تفاقمت بعد قضية علاوة عميرة
- دعوة عقداء الثورة للاجتماع بغية النظر في حالة الانسداد التي أصحت تعيشها الثورة بشكل عام
- انعقاد المجلس الوطني للثورة- بتوصية من اجتماع العقداء- الذي انتهى إلى إعادة تشكيل الحكومة المؤقتة و بعث هيئة أركان تدير الشؤون العسكرية و هو ما معناه سحب الكثير من الصلاحيات من الباءات .

7- جاءت قضية عموري في مرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الثورة على الإطلاق، فقد كانت 1958 سنة التحديات بالنسبة للثورة على المستويين الداخلي و الخارجي . فعلى المستوى الداخلي كادت الثورة تختنق بفعل حصار خطي موريس و شال خاصة على الحدود الشرقية مما أدى إلى زيادة تذمر قادة الولايات بالداخل اللذين كانوا يواجهون ظروفا صعبة في الميدان نتيجة نقص الذخيرة و المؤمنة مما دفعهم إلى توجيه انتقاداتهم اللاذعة لقيادة الثورة بالخارج لتقاعسها في فك الخناق على الداخل. أما على المستوى الخارجي فقد كانت الثورة تواجه حملة دعائية شرسة من قبل مصالح دعاية العدو . ضف إلى ذلك مناورات دوغول بمشاريع : سلم الشجعان و مشروع قسنطينة . بالإضافة إلى وقوع قيادة الثورة في الخارج للابتزاز من دول الجوار و كذا من مصر . كل هذه العوامل مثلت ضغطا كبيرا على الثورة و كانت وراء الكثير من ردود فعل قيادة الثورة و منها قضية عموري .

8- إن فكرة المؤامرة تحمل انطباعا سلبيا فيه إساءة واضحة للثورة و فيه توظيف غير بريء من خلال تقديم الثورة على أنها فصول من المؤامرات بين قيادة الثورة. و اصطلاح المؤامرة فكرة روجتها مصالح استخبارات العدو، و قد أطلقتها لاحقا على اجتماع عقداء الداخل .

9- رغم الارتدادات العميقة لقضية عموري ،على الثورة إلا أن هذه الأخيرة استطاعت احتواء هذه الارتدادات و جرت التغييرات بشكل سلمي ضمن هياكل و مؤسسات الثورة و جنبت حكمت مختلف القيادات ، الثورة، مآلات مجهولة النتائج .

10- دراسة قضية عموري بالأساس تعد من المواضيع التي ما تزال تحتاج إلى الكثير من الجهد و الوقت للوصول إلى حقائق تكشف نقاط الظل في هذه القضية المعقدة ، و أعتقد أن مذكرات الأطراف المعنية بالقضية مثل : المذكرات المرتقبة – إن صدرت – للمرحوم لخطر ابن طوبال بإمكانها توضيح الأمور . و أود هنا الإشارة إلى أنه و أثناء بحثي في موضوع عموري عثرت على حوار للدكتور رابح بلعيد في جريدة الفجر (20. 02. 2010) يقول فيه أنه حاول الإحاطة بموضوع عموري و أثناء جمع المادة (من شهادات و وثائق) صدم بشح المصادر التاريخية التي تتناول هذه القضية باستثناء بعض الإشارات السطحية ، و أن مثل هذه القضايا الشائكة تحتاج إلى مؤرخ رصين مسلح بأدوات النقد التاريخي الصلبة.

11- و في الأخير أقول في محمد عموري ما قاله توفيق المدني(في: حياة كفاح،ص.395) في عبان رمضان – لتطابق القضيتين– : " ... لقد كان وطنيا صادقا، و كان ثائرا جسورا ، و كان معتدا بفكره إلى درجة الإفراط ، رأى أثناء أزمة من أزمات الثورة ، رأيا خاله صالحا و خالفته أغلبية لجنة التنسيق و التنفيذ ، ووقف كل من الجانبين موقفا صارما عنيفا ، فقررت تلك الأغلبية إعدامه حرصا على حياة الثورة ووصولا بها إلى غايتها التي هي الاستقلال و الحرية المطلقة للجزائر حسب اعتقادها و اجتهادها " .

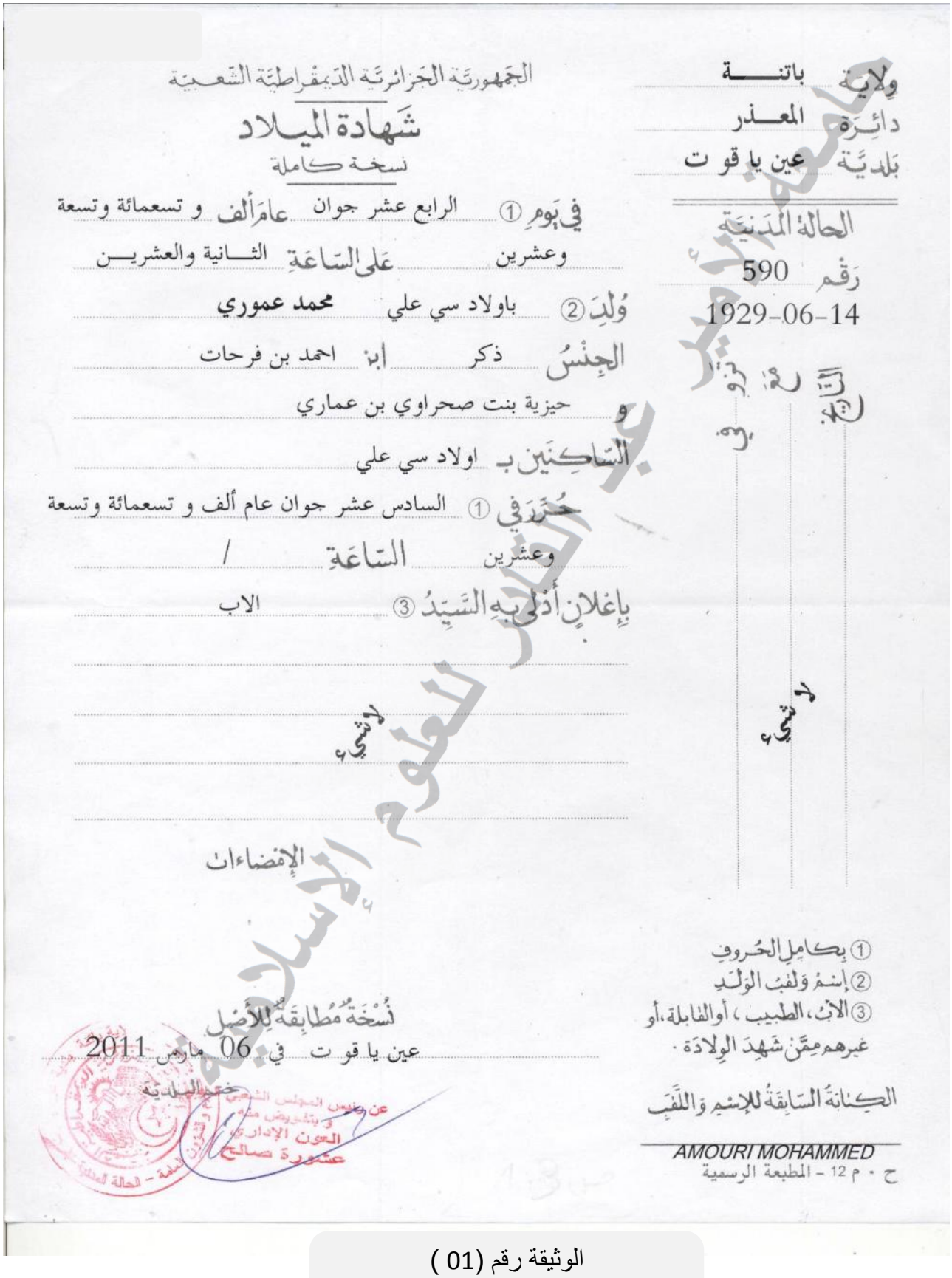

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

شهادة الميلاد

نسخة كاملة

ولاية باتنة
دائرة المعذر
بلدية عين ياقوت

الحالة المدنية
رقم 590
1929-06-14

في يوم ① الرابع عشر جوان عام ألف و تسعمائة وتسعة وعشرين على الساعة الثانية والعشرين

ولد ② باولاد سي علي محمد عموري

الجنس ذكر ابن احمد بن فرحات

و حيزية بنت صحراوي بن عماري

الساكنين بـ اولاد سي علي

حرر في ① السادس عشر جوان عام ألف و تسعمائة وتسعة وعشرين الساعة /

بإغلان أدلى به السيد ③ الاب

لا شيء

لا شيء

الإمضاءات

① بكامل الحروف
② إسم ولقب الولد
③ الأب، الطبيب، أو القابلة، أو غيرهم ممن شهد الولادة.

الكنانة السابقة للإسم واللقب

AMOURI MOHAMMED

ح · م 12 - المطبعة الرسمية

نسخة مطابقة للأصل
عين ياقوت في 06 مارس 2011
ختم البلدية

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي و بتفويض منه
العون الإداري
عشورة صالح

الوثيقة رقم (01)

شهادة ميلاد محمد عموري

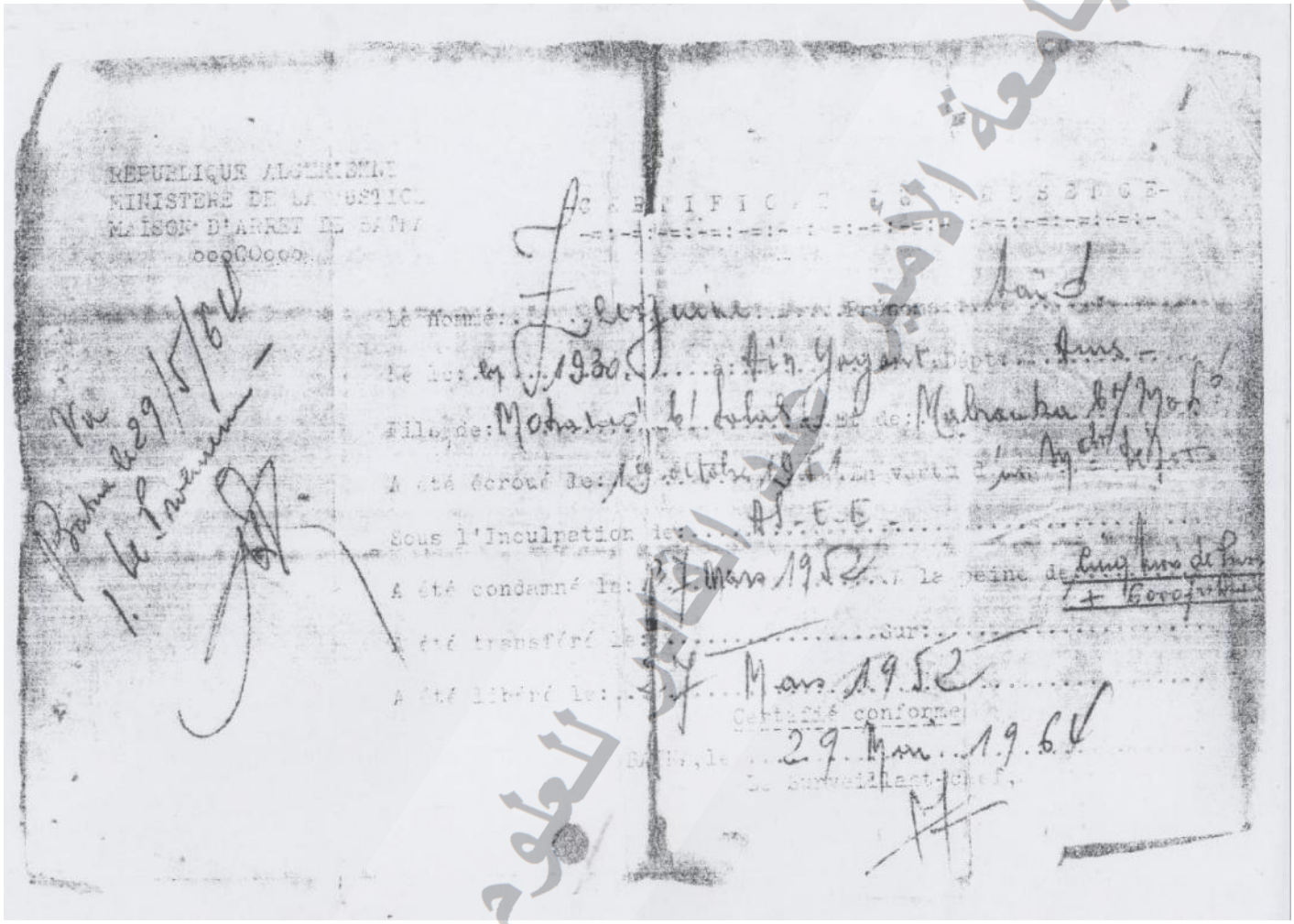

الوثيقة رقم (02)

مستخرج حكم قضائي للسيد زرقين السعيد

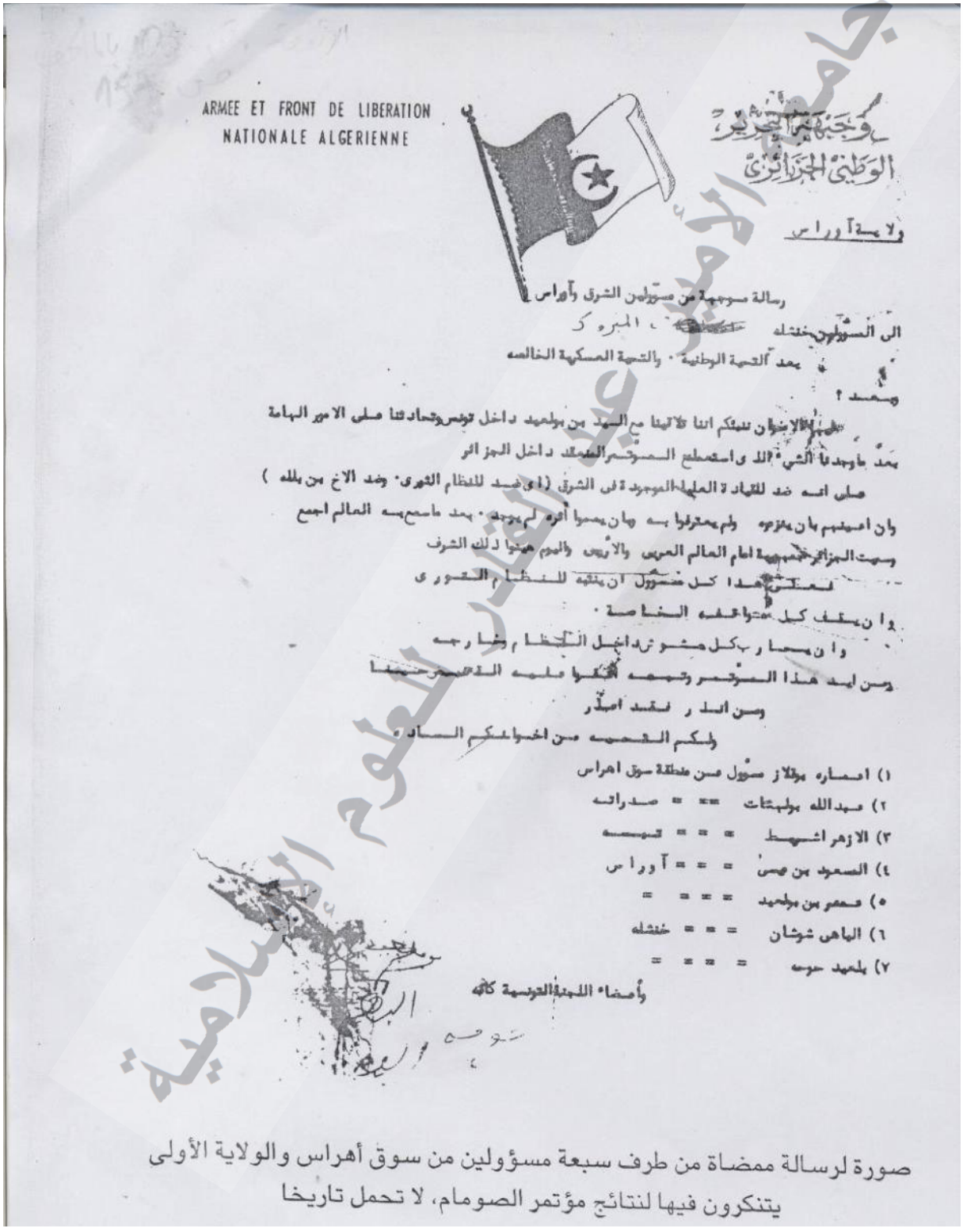

ARMEE ET FRONT DE LIBERATION
NATIONALE ALGERIENNE

جبهة التحرير
الوطني الجزائري

ولاية أوراس

رسالة موجهة من مسؤولين الشرق أوراس

الى المسؤولين خنشله ، المبره ك

بعد التحية الوطنية . والتحية العسكرية الخالصه

وبعد ؟

يسرنا الاخوان نبلغكم اننا كلفنا مع السعد بن بولعيد داخل توفيروتحادقنا على الامر التهامة

بعد ماوجدنا الشيء الذي استطلع المؤتمر المنعقد داخل الجزائر

على انه ضد للقيادة العليا الموجودة في الشرق (اي ضد للنظام الثوري. وضد الاخ بن بلله)

وان اعضائهم بان يعززوه ولم يعترفوا به وبان يحموا أمره لم يوجد . بعد ماسمع به العالم اجمع

وسمت الجزائر الجمهورية امام العالم العربي والأوربي والعوم هنيئا ذلك الشرف

فعلى هذا كل مسؤول ان ينتبه للنظام الثوري

وان يقف كل مواقفه الخاصة .

وان يحارب كل عنصر داخل النظام وخارجه

ومن ايد هذا المؤتمر وتبعه أنكروا عليه التصرف حتما

ومن الدار نقد اصدر

ولكم التحيه من اخوانكم السادة

١) اعماره بوقلاز مسؤول من منطقة سوق اهراس

٢) عبدالله بوليفات = = = صدراته

٣) الازهر اشهيط = = = تبسه

٤) السعيد بن عيسى = = = أوراس

٥) عمر بن بولعيد = = = =

٦) الباهي شوشان = = = خنشله

٧) بلعيد حوحه = = = =

وأعضاء اللجنة الثورية كاتبه

صورة لرسالة ممضاة من طرف سبعة مسؤولين من سوق أهراس والولاية الأولى يتنكرون فيها لنتائج مؤتمر الصومام، لا تحمل تاريخا

الوثيقة رقم (03)

مستند رقم ١٥ : محضر اجتماع قادة مناطق جيش التحرير في ١٥ ديسمبر ١٩٥٦ لمناقشة قرارات وادي الصومام ص ٢٩٢

ARMEE ET FRONT DE LIBERATION NATIONALE ALGERIENNE

جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري

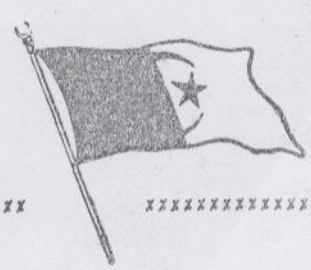

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

بسم الله الرحمن الرحيم

في يوم السبت الموافق ١٥ ديسمبر ١٩٥٦ اجتمع المسئولون من جيش التحرير الوطني الجزائري من المناطق الآتية :

سوق اهراس ، وسدراته ، وخنشله ، والاوراس ، وهم مرتبين حسب اعماره بوقلاز نائب منطقة سوق اهراس و اركان حرب المنطقة سي محمد اعواشرية و سي سعد حميد الطاهر ، ومن منطقة سدراته نائب المنطقة سي عبد الله ابو الهوشات و اركان حرب المنطقة سي الحاج علي و سي محمد النمر وسي اعماره نيدون ، ومن منطقة الاوراس سي المسعود بن موسى نائب رئيس المنطقة سي عمار بن بولعيد وسي الهاشمي شوشان رئيس منطقة خنشلة وسي المصطفى بوعشاش .

اجتمع هؤلاء في مكان ما وقد ابلوا الرئيس بي في المهمة الراجعة بتونس والجزائر و استعرضوا قرارات المؤتمر المنعقد بالجزائر في ٢٠ اوت ١٩٥٦ وبعد عرض جميع الآراء استقر رايهم على القرارات الآتية :

١) عدم الاعتراف بقرارات المؤتمر للاسباب الآتية :

ا ـ المؤتمر ناقص لعدم وجود ممثلين فيه عن جميع المناطق و الخارج كوهران و سوق اهراس ، والاوراس ، وخنشله ، وتبسه وسدراته .

ب ـ القرارات تخالف اتجاه الثورة الاول .

جـ ـ اعطاء السلطة للسياسيين على العسكريين مما يتنافى مع روح الثورة .

د ـ عدم وجود قرار ينص على ان الجزائر دولة اسلامية

٢) تطهير المنطقة بتونس وذلك بابعاد جميع العناصر التي جاءت للرئيس و عرقلة سير عمل الثورة بتونس وتكوين لجنة من الجيش تمثل فيها جميع المناطق للاتصال و التنسيق تكون تحت ادارة المسئول بتونس .

٣) ابعاد سي ابراهيم مزهودي وسي عمار بن عوده من تونس حالا لأن في وجودهما ما يسبب القلاقل ويعطل الحركة من الاعمال لأن في عصرناتهما ما أثار الجيش عليهما .

٤) تعهد منطقتا سوق اهراس وسدراته على توصيل سلاح منطقة شمال قسنطينة و المناطق الغربية الى حدودها و اخذ وصل منهم على انهم اتصلوا بسلاحهم على ان يقدم مسئولو منطقة شمال قسنطينة تعهدا كتابيا وضمانا كتابيا بان هذا السلاح لا يستخدم ضد منطقتا سوق اهراس و سدراته والمناطق المجاورة .

٥) تقرر المجتمعون تحديد المدة بالاخ سي علي محساس للقيام بمسح .

.....

رسالة ممضاة من قيادات الولاية الأولى ومنطقة سوق أهراس يتنكرون فيها بشكل رسمي قرارات الصومام

الوثيقة رقم (04)

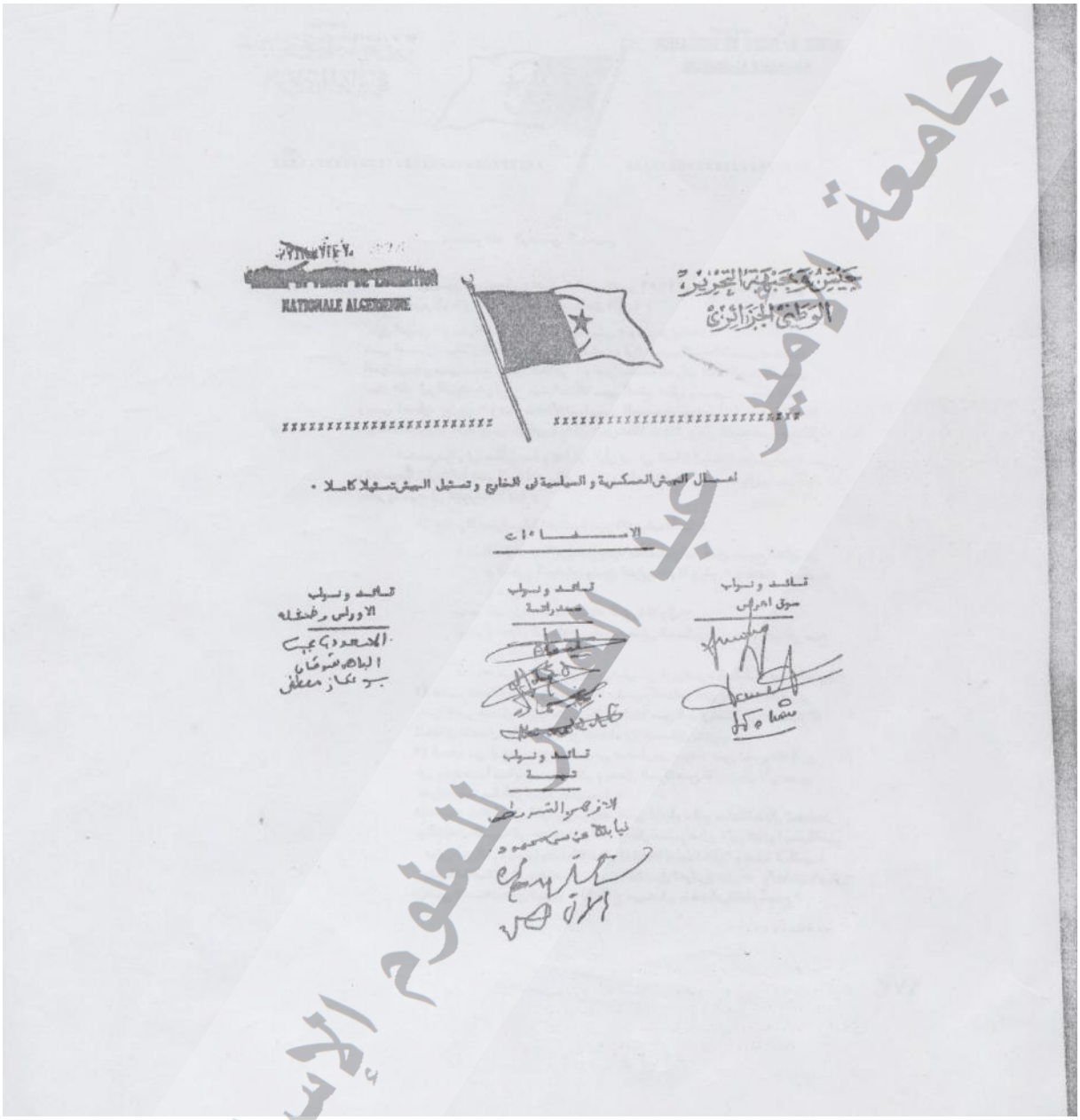

تابع للوثيقة رقم (04)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

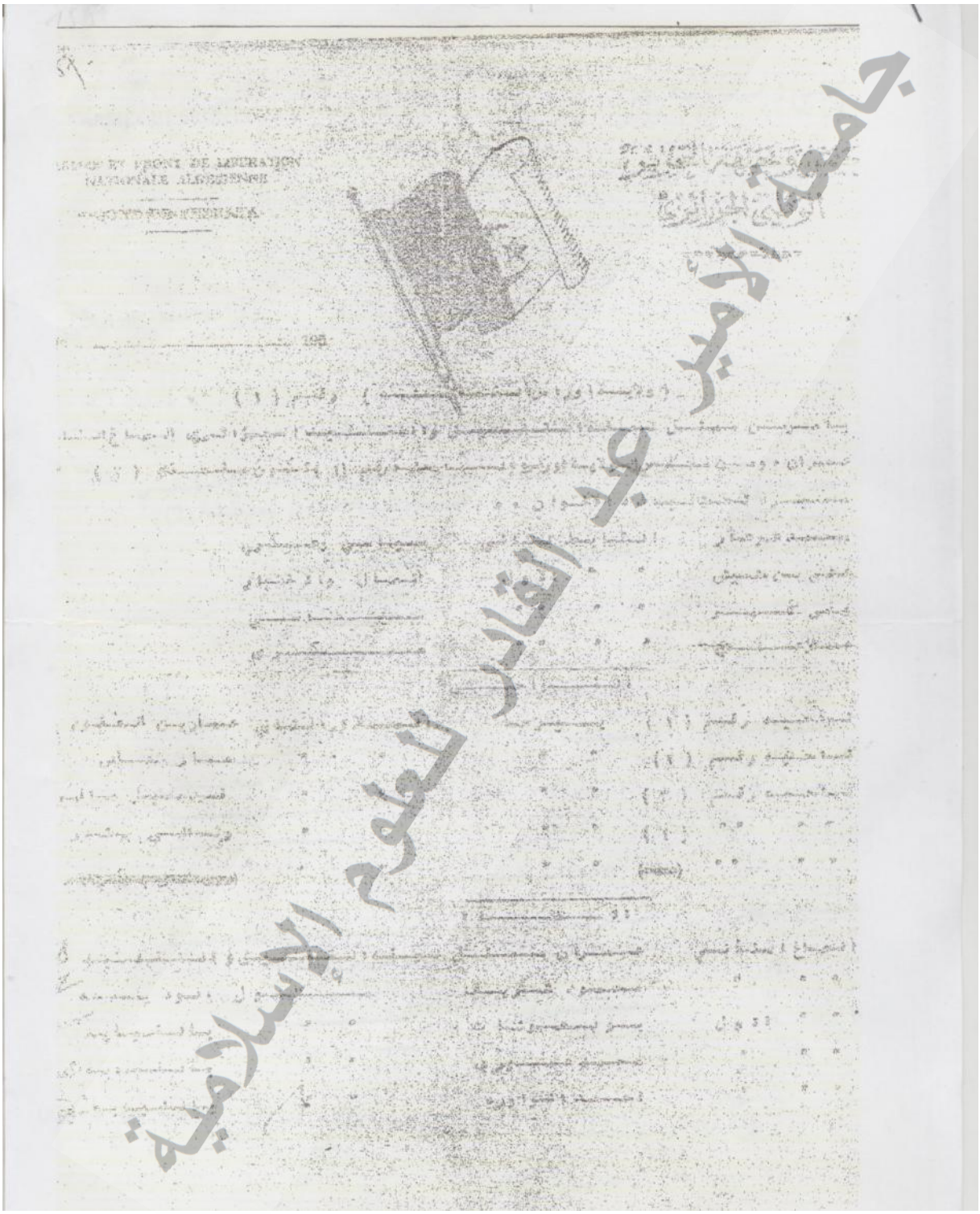

تنصيب مسؤولي المنطقة الثانية من الولاية الأولى (بتونس)

الوثيقة رقم (05)

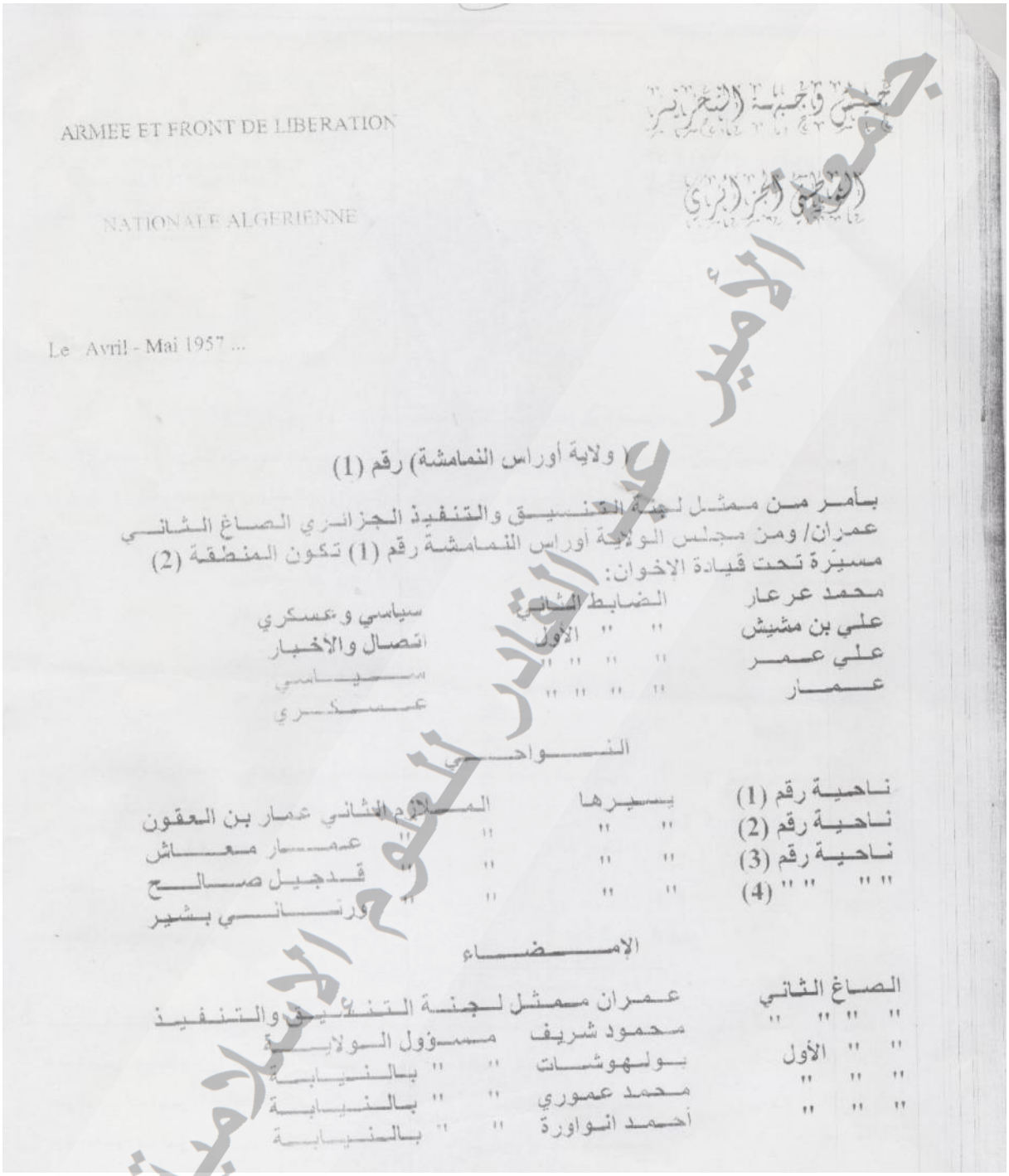

جيش وجبهة التحرير الوطني
ARMEE ET FRONT DE LIBERATION
الوطني الجزائري
NATIONALE ALGERIENNE

Le Avril - Mai 1957 ...

(ولاية أوراس النمامشة) رقم (1)

بأمر من ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائري الصاغ الثاني عمران/ ومن مجلس الولاية أوراس النمامشة رقم (1) تكون المنطقة (2) مسيرة تحت قيادة الإخوان:

محمد عرعار	الضابط الثاني	سياسي وعسكري
علي بن مشيش	" " الأول	اتصال والأخبار
علي عمر	" " " "	سياسي
عمار	" " " "	عسكري

النواحي

ناحية رقم (1)	يسيرها	الملازم الثاني عمار بن العقون
ناحية رقم (2)	" "	" عمار معاش
ناحية رقم (3)	" "	" قدجيل صالح
" " " (4)	" "	" ورزاني بشير

الإمضاء

الصاغ الثاني	عمران	ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ
" " " "	محمود شريف	مسؤول الولاية
" " الأول	بولهوشات	" " بالنيابة
" " "	محمد عموري	" " بالنيابة
" " "	أحمد انواورة	" " بالنيابة

نظرا لعدم وضوح الكتابة تفضل المجاهد (صاحب الوثيقة) بإعادة طبع محتوى الوثيقة رقم (5)

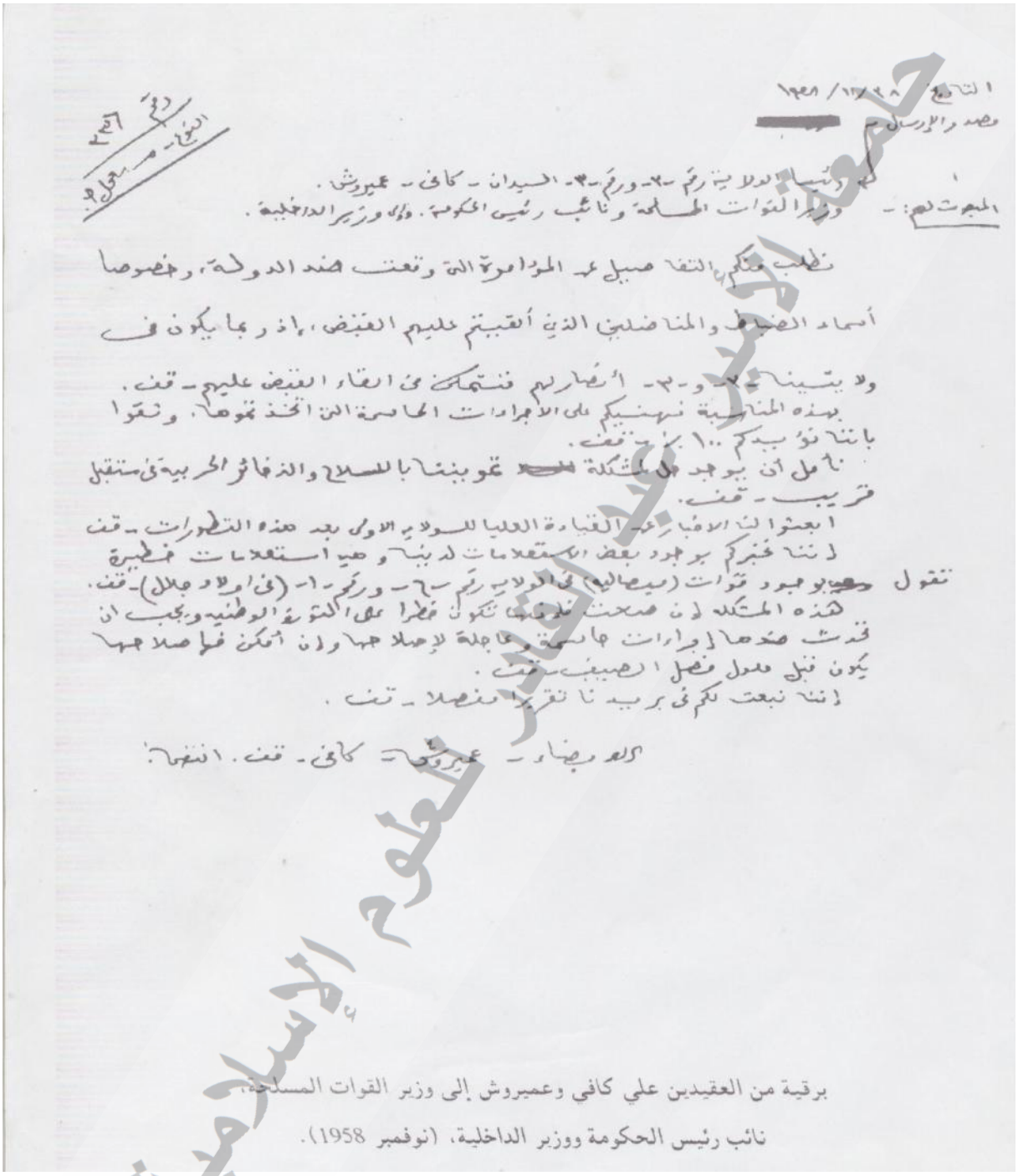

برقية من العقيدين علي كافي وعميروش إلى وزير القوات المسلحة، نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية، (نوفمبر 1958).

الوثيقة رقم (06)

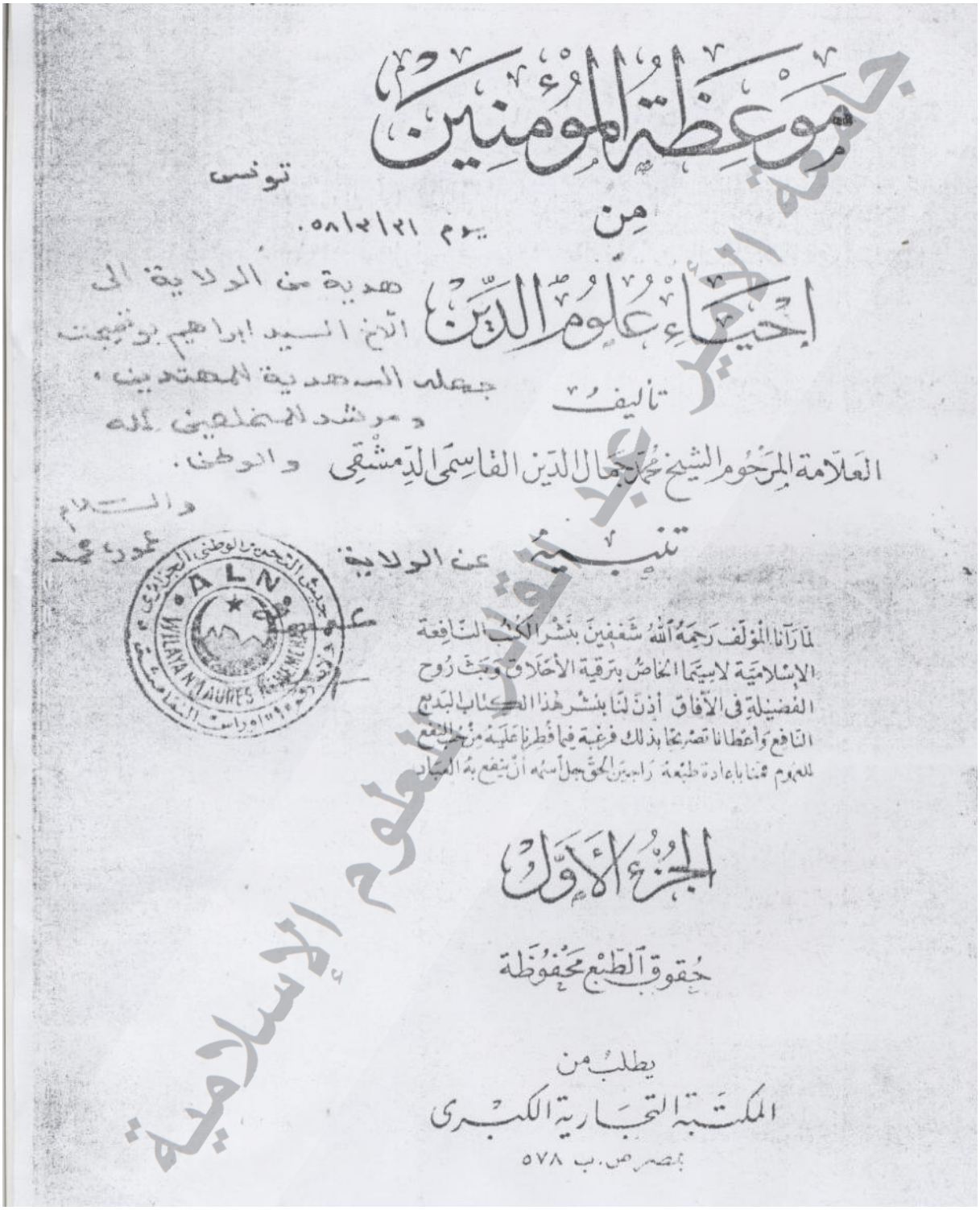

موعظة المؤمنين

تونس

من

يوم ١٢/٢/٥٨١

إحياء علوم الدين

هدية من الولاية الى
الاخ السيد ابراهيم بوتمجيت
جعله الله هدية المهتدين،
ومرشد المخلصين له
والوطن.

تأليف

العلامة المرحوم الشيخ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي

والسلام
عمورى محمد

تنبيه عن الولاية:

لما رآنا المؤلف رحمه الله شغفين بنشر الكتب النافعة
الإسلامية لاسيما الخاص بترقية الأخلاق وبث روح
الفضيلة في الآفاق أذن لنا بنشر هذا الكتاب البديع
النافع وأعطانا تصريحا بذلك رغبة فيما فطرنا عليه من حب النفع
للعموم متابعا إرادة طبعه راجين الحق جل اسمه أن ينفع به العباد

الجزء الأول

حقوق الطبع محفوظة

يطلب من
المكتبة التجارية الكبرى
بمصر ص. ب ٥٧٨

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كتاب أهداه محمد عموري إلى إبراهيم بوتمجيت (؟) وأوسمه بخط يده – كما هو ظاهر-

استعنت بهذه الوثيقة للوقوف على بعض ملامح شخصية عموري

الوثيقة رقم (07)

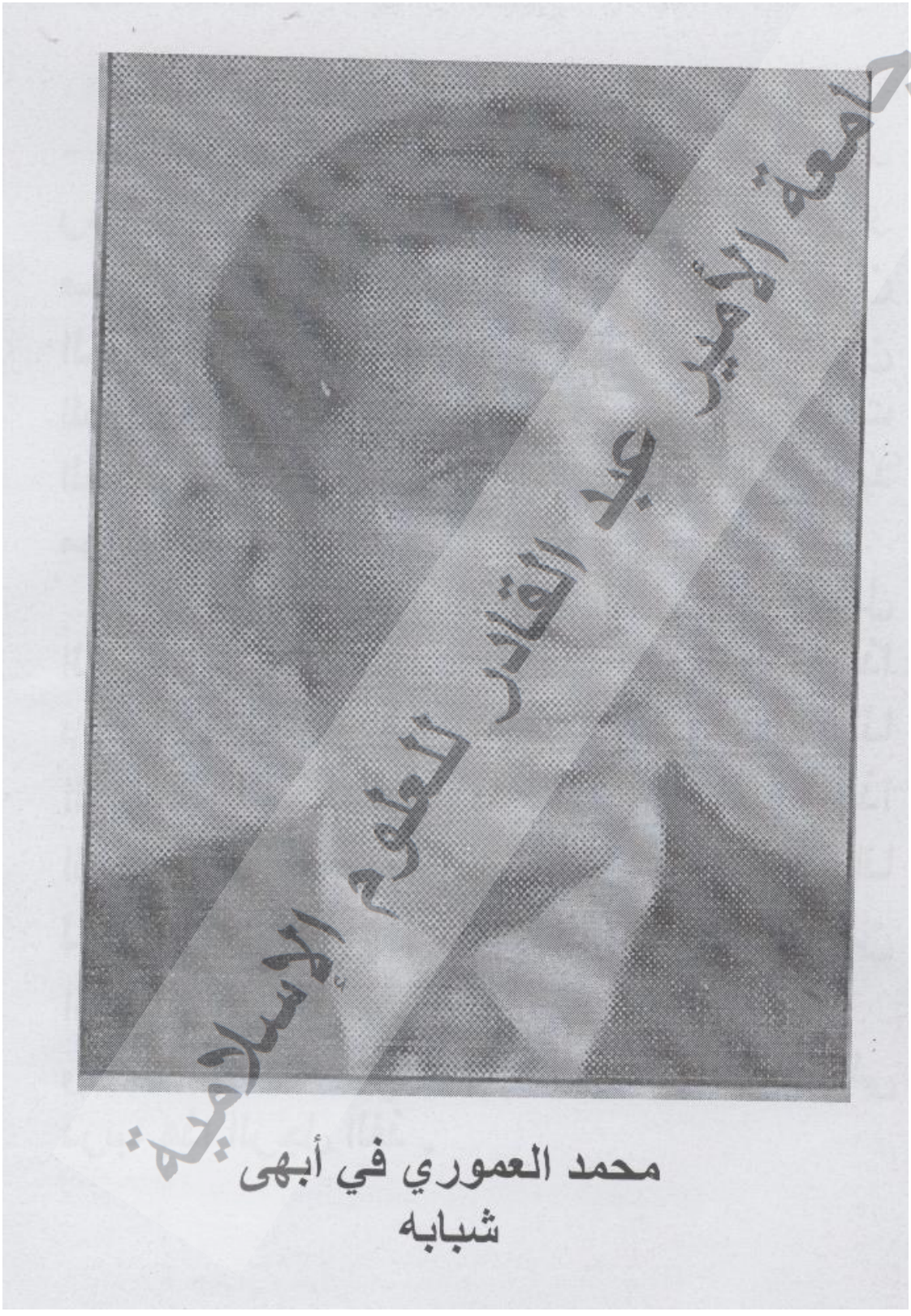

الصورة رقم (01)(نشرت في جريدة الشروق عدد 762 لـ 5 ماي2003)

محمد عموري في القبائل سنة 1956 في مهمة بطلب من مصطفى بن بوالعيد

الصورة رقم (02) (سلمها لي عمار عموري)

محمد عموري رفقة قيادات أوراسية أثناء مهمة عميروش بالأوراس

الصورة رقم (03) (سلمها لي عمار عموري)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

محمد عموري بعد تعيينه على رأس ولاية الأوراس – النمامشة –

الصورة رقم (04) (سلمها لي عمار عموري)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الأعلام:

ابن جلول: 21 ، 50 ، 51 ، 52 ، 58 .
ابن خليل: 54 ، 50.
ابن لبيض: 52.
ابن مسعود (المدعو الخماتي): 54.
ابن قيقة :134.
ابن السعدي: 2 .
أحمد قادة: 55 ، 60 .
أحمد السرحاني: 48 .
أحمد بن شريف: 135 ، 140، 148.
أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس): 73، 135، 142.
أحمد قايد: 136، 148.
أحمد فرنسيس: 96 ، 144.
أحمد عزوي: 80.
أحمد بودربة: 136 ، 137 .
أحمد نواورة: 69 ، 70 ، 73 ، 74 ، 76 ، 94 ، 115 ، 121 ، 123 ، 124 ، 126 ، 127 ، 128 ، 129 ، 130 ، 132 ، 133 ، 138 ، 139 ، 140 ، 150، 151 .
أحمد دراية: 126 ، 132 ، 135 ، 138 .
أحمد توفيق المدني: 96 ،103 ، 121 ، 125 ، 145 ، 148 .
أحمد بوزيان: 8 ، 9 .
أحمد باي: 5 ، 7 ، 8 ، 10 .
أحمد بن بريهمات: 13 .
أحمد بن فرحات: 56.
أحمد بن بلة: 33 ، 37 ،80 ، 90 ، 91 ، 92 ، 96 ، 104 ، 120 ، 122 ، 130 .
أحمد آيت: 37 ، 90 ، 96 .
أبو القاسم سعد الله: 15 ، 22 ، 23 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أحمد بودوح: 132 ، 133.
أحمد بوضربة: 2، 3 ، 12 ، 13 ، 15 .
أريب: 13.
آدم: 5.
الحداد (الشيخ): 9 ، 10.
الطاهر موساوي: 65.
الطاهر زعلاني: 65.
الصالح موساوي (المدعو بومصران): 54.
الدراجي عموري: 64.
الطاهر بن بركة: 103.
المكي حيحي: 72، 80 .
الأمير عبد القادر: 2 ، 5 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 16 .
السعيد محمدي (سي ناصر) : 69 ، 80 ، 99 ، 100 ، 107 ، 114 ، 121 ، 123 ، 124 ، 137 ، 146 ، 147 ، 149 .
الطاهر زبيري: 73 ، 90 ، 91 ، 94 ، 133 ، 134 ، 136 ، 138 .
السعيد يازوران: 147 .
السعيد الزاهري: 49 .
الأمين العمودي: 49 .
الباهي شوشان: 93 .
الحاج أزراري: إسمايحي: 54 .
الصالح مختاري: 54 .
الزين عباد: 85 .
الحبيب عباد: 85 .
الحبيب بورقيبة: 92 ، 102 ، 122 ، 131 ، 139 .
الحاج لخضر عبيدي: 69 ، 70 ، 95 ، 142 ، 147 .
المكي عباسي: 55 .
الأزهاري (لزهر) دريد: 85 .
السعيد عبد الحي: 85 ، 91 ، 92 ، 93 ، 102 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الطيب المهيري: 128 ، 131 .
المقراني: 9 ، 10 ، 27 ، 89 .
العربي الجيلالي: 37 .
الطيب المهيري: 128 ، 131 .
الحاج بن عزيز بن قانة: 50 .
السعيد عبيد: 76 ، 137 .
الحاج لخضر موسطاش: 94 .
الحاج علي شريط: 85 .
الطاهر عزوطا: 91 .
الحاج علي حمدي: 88 ، 91 .
الداي حسين: 2 ، 5 .
الشاذلي بن جديد: 134.
العربي رولا: 53 .
الطيب العقبي: 46 ، 49 .
الباهي حراثي: 85 ، 136 .
الأمير صالحي: 48 .
الطاهر أوشن: 94 .
الوردي قتال: 73 ، 84 ، 85 ، 87 ، 88 ، 92 ، 126 ، 127 .
الحاج بولية: 72 .
البشير الإبراهيمي: 18 ، 29 .
الأمير خالد: 16 ، 17 ، 50 .
الحاج محي الدين: 6 .
الحاج موسى: 9.
الطيب معاش: 94 .
الطيب بن زكري: 11 .
الطيب الثعالبي: 96 .
الطاهر سعيداني: 111 ، 134 .
العربي بن مهيدي: 36 ، 37 ، 85 ، 102 ، 104 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

العيساني شويشي: 126 ، 132 ، 138 .
المسعود بن زلماط (زلماظ): 48 ، 54 .
الباهي لدغم: 128 .
الحاج عزوط: 135 .
الزناتي: 133 .
الزين نويلي: 134 .
الأمين ولد الصادق: 53 .
الحاج علي عبد القادر: 17 .
المولود بن الموهوب: 11 ، 13 .
المكي الشاذلي: 59 ، 113 ، 121 ، 130 .
إسماعيل: 59.
إيدير آيت: 130 ، 145 .
إلياس دريش: 36 .
إيف كورييز: 130 .
إسماعيل قطاف: 60 .
إبراهيم مزهودي: 74 ، 79 ، 84 ، 89 ، 92 ، 96 .
إبراهيم كابويا: 73 ، 144 .
بيرتيزين: 2 .
بورمون:2 .
بن عمر: 3 .
باستير: 3 .
بيجو: 7 .
بوايي: 6 .
بلقاسم قرام: 129 ، 130 .
بلقاسم زبيري: 91 .
بن محجوب: 139 .
بلقاسم بن تامي: 12 .
بوانكري: 12 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بوعمامة: 10 ، 11 .
بومزراق: 10 .
بيسمارك: 9 .
بيرقو: 8 .
بوبغلة: 7 ، 9 .
بلوم يوليت: 17 ، 22 ، 24 .
بوتلة: 130 ، 146 .
بوعنان: 130 .
برام: 129 .
بوجمعة عوادي: 88 ، 89 .
بوحة بن صالح (أوصالح): 60 .
بحري: 103 .
بوديا: 138 .
بن يوسف بن خدة: 96 ، 102 .
بوعلام حمود: 13 .
بشير شيحاني: 57 ، 59 ، 62، 63 ، 65 ، 66 ، 68 ، 77 ، 78 ، 80 ، 82 ، 85 ، 86 ، 87 ، 91 .
بلقاسم قرين: 55.
تيجاني عثمان: 136 .
تامزالي: 15 .
تيجاني هدام: 122 ، 129 .
تشرشل: 24.
جوان (جنرال): 101 .
جبايلي: 68 .
جيرو: 22 .
جمال دردور: 30 .
جمال عبد الناصر: 120 ، 121 ، 131 ، 135 ، 136 .
جيلبير منيي: 121 .
حوحة بلعيد: 136 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

حميمي آيت زاوش: 136 .
حسين بن معلم: 69 ، 79 .
حيزية بنت صحراوي بن عماري: 56 .
حسين قادري: 103 .
حمدان بو الركايب: 13 .
حسين باي: 7 .
حسين آيت أحمد: 31 .
حمدان بن عثمان خوجة: 2 ، 3 ، 4 .
حمدان آغة إبراهيم بن مصطفى: 3 .
حامد روابحية: 92 .
حميميد: 69 .
دقلي: 36 .
دوغول: 24 ، 25 ، 101 ، 107 ، 108 ، 146 ، 152 .
دامريمون: 8 .
دي برمون: 7 .
دي ميشال: 6 ، 7 .
دورفيغو: 2 .
رزقي: 53 .
رمضان بو شبوبة: 36 .
راندون: 9 .
روزفلت:24 .
رابح بيطاط: 36 ، 37 ، 55 .
روجي ليونار: 38 .
رابح بو شلاغم: 66 .
رمضان عبان (المدعو سي حسان): 61 ،74 ،89 ، 96 ، 97 ، 99 ، 102 ، 104 ، 108 ، 110 ، 111، 112 ، 124 ، 145 .
رابح بلعيد: 152 .
زرقيني (النقيب): 146 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

زرقين: 60 ، 130 .
سي محمد بوقرة: 142 .
سليمان دهيليس: 98 ، 99 ، 101 ، 121 ، 136 ، 147 .
سولت: 4 .
سيمون: 95 .
سيدي الشيخ: 11 .
سي يعلى: 11 .
سعدان (دكتور): 41 ، 50 ، 51 ، 52 .
سليمان هوفمان: 130 .
سالم شلبك: 130 .
سليمان بركات: 55 .
سعدان صولي: 72 .
سعد دحلب: 96 ، 102 .
ساليست: 40 .
شاطينين: 31 .
شارل تيون:29 .
شوفاليي: 34 .
شريف صلاح: 79 .
شكري كواطلي: 136 .
شاطينيو: 43 .
شريف سيسبان: 41 .
شال(جنرال): 118.
شارل أندري جوليان: 19 .
صحراوي عموري(المدعو النور): 56 ، 133 .
صالح بن علي سماعلي: 73 ، 76 ، 85 ، 127 ، 128 .
صالح بن ديدي (المدعو السوي): 73 ، 126 ، 132 ، 133 .
صالح قوجيل: 65 ، 67 ، 73 ، 74 ، 100 ، 113 ، 126 ، 129 ، 130 ، 132 ، 133 ، 137 ، 138 ، 139 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

صالان (جنرال): 101 .
صالح باي: 13 .
صويلح: 15 .
صالح بن يوسف: 92 ، 102 ، 122 ، 127 .
علي منجلي: 111 ،112 ،121 ، 124 ،134 ، 136 ، 137 ، 148 .
عبد الكريم الخطابي: 16 ، 121 ، 122 .
عبد المالك: 122 .
عميروش: 68 ،69 ،70 ،71 ،72 ،73 ،79 ،80 ،81 ،82 ،133 ،142 ،143 .
عبد الله عموري:56 .عبد المالك: 136 .
عبد الرحمن بن سالم:124 ، 132 ، 133 ، 134 ، 135 .
عبد المجيد علاهم:135.
علي مشيش :136،73
عبد العزيز زرداني :136
علي شكري:128.
علي كافي:109 ، 110 ، 116 ، 130 ، 142 ، 147 ، 148
.
عبد القادر مولاي (المدعو شابو): 130 .
عبد المؤمن: 130.
عبد الحميد زوزو: 53 .
عبد الله بلهوشات:73 ، 74 ،76 ، 88 ، 89، 90 ، 94 ، 125 ، 126 ، 127،128 ، 129 ، 132 ، 134 ، 138 .
علي: 56 .
عمار بوقصي: 73 ، 78 .
عيسى مسعود: 91 .
عبد الكريم هالي: 92 .
عبد المجيد زعروري: 136 .
عمر أوصديق: 143 .
عميرة علاوة: 144 ، 145 ،147 ،151 .

عبد الرحمان خياري: 33 .
عبد الباقي البكوش: 59 .
عمار قرام: 126 ، 127 ، 128 ، 129 ، 130 .
عمر جبار: 78 ، 86 ، 87 .
عمر أوعمران: 67 ، 74 ، 79 ، 80 ، 89 ، 92 ، 93 ، 96 ، 102 ، 104 ، 107 ، 110 ، 117 ، 121 .
عبد الوهاب عثماني: 87 .
عبد الله نواورية: 86 ، 87 .
عيشة بنت زيزي: 83 .
علاوة بشايرية: 86
عبد الحي دريس: 85
عمارة بوقلاز: 86 ، 87 ، 88 ، 89 ، 91 ، 96 ، 97 ، 99 ، 104 ، 107 ، 108 ، 109 ، 110 ، 114 ، 115 ، 118 ، 119 ، 120 ، 121 ، 123 ، 124 ، 125 .
عباس غزيل: 132.
عبد السلام: 132 .
عبد الحفيظ طورش: 69 ، 70 .
عيسى (المسعود): 80 .
عبد الرحمان ميرة: 69 .
عبد العزيز بوتفليقة: 138 .
عبد الحفيظ بوصوف: 96 ، 97 ، 99 ، 106 ، 108 ، 109 ، 110 ، 111 ، 112 ، 113 ، 115 ، 119 ، 121 ، 122 ، 125 ، 129 ، 130 ، 135 ، 136 ، 139 ، 141 ، 142 ، 144 ، 148 ، 149 ، 151 .
عبد الله عموري: 55 ، 56 ، 64 .
عبد الحميد مهري: 96 ، 97 ، 125 ، 144 .
علي ملاح(سي الشريف): 100 .
عمار راجعي: 73 .
علي الحركاتي: 73 ، 89 .
عمار معاش: 73 .
عبد الرزاق الاشرف: 13 .
عمر راسم: 13 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عبد الحميد بن باديس: 18 ، 20 ، 21 ، 47 ، 57 ، 58 .
عبد الحليم بن سماية: 11 .
عبد القادر المجاوي: 11 .
علي خوجة: 121
عبد الرحمان مهري: 125 ، 126 .
عمر عون: 85 .
عبد الحفيظ السوفي: 93 .
عز الدين (الرائد): 140 ، 142 ، 146 .
علي حمبلي(حنبلي): 128 ، 145 ، 146 .
علي النمر: 69 ، 70 ، 76 ، 94 ، 95 .
عمر بن بوالعيد: 68 ، 69 ، 70 ، 77 ، 79 ، 80 ، 84 ، 85 ، 90 .
عمار بن عودة: 55 ، 79 ، 81 ، 84 ، 86 ، 87 ، 89 ، 92 ، 96 ، 97 ، 99 ، 100 ، 104 ، 107 ، 114 ، 119 ، 120 ، 121 ، 122 ، 123 ، 125 ، 130 .
علي (أحمد) مهساس: 80 ، 84 ، 91 ، 92 ، 102 ، 104 .
عباس لغرور: 68 ، 71 ، 73 ، 82 ، 84 ، 85 ، 92 ، 93 ، 136 .
عاجل عجول: 68 ، 77 ، 78 ، 80 ، 82 ، 85 ، 90 .
عمر دردور: 46 ، 48 ، 90 ، 125 ، 126 .
عبد الواحد الواحدي: 48 .
عيسى المصمودي: 48 .
عبد القادر: 50 ، 127 .
عمر دحمان: 53 .
عمار بلعقون: 73 ، 132 ، 133 .
غازاني: 25 .
غرانفيل: 4 .
غريب: 50 .
فتحي الذيب: 120 ، 121 ، 122 ، 123 ، 125 ، 126 ، 136 .
فاطمة عموري: 56 .
فرحات عموري: 56 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فاطمة نسومر: 9 .
فرحات عباس: 44 ، 47 ، 21 ، 22 ، 24 ، 25 ، 26 ، 27 ، 28 ، 29 ، 52 ، 96 ، 97 ، 98 ، 115 ، 117 ، 119 ، 120 ، 125 ،129 ، 135 .
فرانسوا ري: 126 .
كريم بلقاسم: 36 ، 37 ، 67 ، 69 ، 71 ، 93 ، 97 ، 98 ، 99 ، 102 ، 105 ، 108 ، 109 ، 110 ، 111 ، 113 ، 114 ، 117 ، 120 ، 121 ، 122 ، 124 ، 125 ، 126 ، 127 ، 129 ، 130 ، 131 ، 133 ، 134 ، 135 ، 136 ، 137 ، 139 ، 141 ، 142 ، 146 ، 148 ، 149 ، 151 .
كلوزيل: 2 ، 7 ، 8 .
كوتي: 130 .
لامورسيير : 7 .
لويس فيليب: 4 .
ليجي: 142 .
لزهر شريط: 71 ، 73 ، 84 ، 85 ، 90 ، 91 ،93 ،136 .
لطفي: 142 ، 147 ، 148 .
لخضر بن طوبال: 55 ، 69 ، 81 ، 96 ، 97 ، 99 ، 107 ، 108 ، 109 ، 110 ، 111 ، 112 ، 113 ، 1151 ، 117 ، 120 ، 121 ، 122 ، 123 ، 125 ، 129 ، 130 ، 133 ، 134 ، 135 ، 136 ، 141 ، 142 ، 148 ، 149 ، 151 ، 152
لمين الدباغين:30 ،32 ،33 ، 35 ، 59 ، 92 ، 96 ، 97 ، 102 ، 103 ، 121 ، 135 ، 144 ، 145 ، 147 ، 148 .
لولة بلخير: 65 .
لخضر بعزي: 54 .
لخضر قربازي: 54 .
لخضر شباح: 60 .محمد الصير بن عبد الرحمان: 9 .
مصطفى هشماوي: 118 ، 119 ، 123 .
محمد حربي: 122 ، 136 .
مصطفى لكحل(علي زغداني وأيضا جمعي سعدية): 121 ،122 ، 126 ، 127 132 ،133 ،138 ، 139 ، 140 ، 150 .
موريس فيوليت: 43 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

محمد العيد آل خليفة: 49 .
محي الدين الكوش العنابي: 53 ،54 .
محمد بوزيان بن رمضان: 55 .
مقداد جدي: 73 .
محمدي السعيد(سي ناصر): 69 ، 80 ، 99 ، 100 ، 103 ، 107 ، 114 ، 121 ، 123 ، 124 ، 137.
محمد خيضر: 37 ، 90 ، 96 .
مبروك: 83 .
منديس فرانس: 38 .
محمد قوجيل: 60 .
موسى زروال: 60 ، 65 .
مسعود معاش: 77 .
محمد الجزائري: 130 .
محمد فلوح: 136 .
محمد أو شارف: 136 .
مراد بن عبد المالك: 33 .
مولاي مرباح مزغنة: 35 .
محمد عرباوي: 105 .
محمود قنز: 73 ، 85 ، 89 ، 91 .
نوار رباحي:88 .
محمود الشريف: 73 ، 74 ، 75 ، 76 ، 84 ، 85 ، 88 ، 89 ، 93 ، 94 ، 95 ، 96 ، 97 ، 105 ، 108 ، 111 ، 113 ، 115 ، 121 ، 122 ، 130 ، 133 ، 134 ، 135 ، 137 ، 141 ، 148 ، 149 ، 151 .
موسى عموري: 56 .
محمد ملوح: 126 ، 132 ، 138 .
محمد شريف بن مساعدية: 126 ، 132 ، 134 ، 138 .
موريس طوريز: 29 .
مسعود بوقادوم: 30 .
محمد بلوزداد: 30 ، 31 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مسعود بوقدورة: 30 .
محمد بوضياف: 33 ، 36 ، 37 .
مراد ديدوش: 33 ، 36 ، 37 .
مصطفى بن بوالعيد: 33 ، 36 ، 37 ، 48 ، 54 ، 55 ، 62 ، 65 ، 66 ، 67 ، 68 ، 69 ، 70 ، 72 ، 73 ، 77 ، 78 ، 79 ، 80 ، 82 ، 84 ، 85 ، 90 .
مدور: 80 .
مبارك فيلالي: 59 .
محمد بوقرة: 61 ، 81 .
موسى شريف: 81 .
محمد حجار: 69 ، 94 .
محمد أو الحاج: 69 .
محمد الطاهر عواشرية: 108 ، 111 ، 121 ، 124 ، 125 ، 126 ، 130 ، 132 ، 138 ، 139 ، 140 ، 150 ، 151 .
مختار باجي: 84 ، 86 ، 87 .
محمد بن عامر: 56 .
موسى عموري: 56 .
معاشو: 103 .
محمد بن عكشة: 70 ، 80 .
مصطفى رعايلي: 69 ، 70 ، 80 ، 90 ، 94 .
مسعود بلعقون: 68 .
محمد الهادي عرعار: 104 ، 120 .
محمد يزيد: 96 .
محمد بن يحي: 96 .
محمد عبده: 13 .
محمد بن مصطفى خوجة: 13 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

محمد عموري: 40 ، 55 ، 56 ، 57 ، 58 ، 59 ، 60 ، 61 ، 62 ، 63 ، 64 ، 65 ، 66 ، 67 ، 68 ، 69 ، 70 ، 71 ، 72 ، 73 ، 74 ، 75 ، 76 ، 80 ، 93 ، 94 ، 95 ، 96 ، 98 ، 99 ، 103 ،105 ، 107 ، 108 ، 109 ، 110 ، 113 ، 114 ، 115 ، 116 ، 117 ، 118 ، 119 ، 120 ، 121 ، 122 ،123 ، 124 ، 125 ، 126 ، 127 ، 128 ، 129 ، 130 ، 131 ،132 ، 133 ، ة134 ، 135 ، 136 ، 137 ، 138 ، 139 ، 140 ، 141 ، 142 ، 145 ، 147 ، 148 ، 149 ، 150 ، 151 ، 152 .

مصطفى شرشالي: 13 .

محمد بن شنب: 13 .

مصطفى باشطارزي: 13 .

محمد بن باديس: 13 .

مصالي الحاج: 17 ، 21 ، 26 ، 29 ، 33 ، 34 ، 35 .

محي الدين بن مبارك: 2 ، 6 .

محمود خان الثاني: 4 .

محي الدين لغريسي: 6 ، 7 .

موسى حليس: 94 .

محمود منتوري: 136 .

محمد شبيلة: 136 .

محمد الخامس: 103 .

نابليون: 7 ، 43 .

نانجلين: 31 ، 54 .

هواري بومدين: 96 ، 99 ، 100 ، 106 ، 113 ، 121 ، 136 ، 137 ، 138 ، 139 .

ويلسون: 15 .

يوغرطة: 40 .

يوسف يعلاوي: 67 .

يوسف بن خدة: 49 .

يوسف زيغود: 55 ، 66 ، 74 ، 79 ، 86 ، 89 .

يوسف الصيد: 136 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهارس

الأماكن:

أوروبا: 3 ، 4 ، 13 ، 20 .

إسطنبول: 4 ، 8 .

أم البواقي(كانروبير): 127 ، 129 .

إقبان: 62 .

إقبل: 81 .

ابن قردان: 128 ، 130 ، 131 .

ألمانيا: 14 ، 15 ، 21 .

إيطاليا: 21 .

الجزائر: 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 7، 8 ، 10 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15 ، 16 ، 17 ، 18 ، 19 ، 22 ، 24 ،26، 30 ، 32 ،36،34 ،37 ، 38 ، 39 ، 43 ،46 ، 47 ،50 ، 52 ، 57 ، 59 ، 61 ، 65 ،69 ،79 ،80 ، 101 ،102 ، 103 ، 104 ، 118 ، 121 ، 136 ،139 ، 143 ، 150 .

المغرب الأقصى: 1 ، 7 ، 11 ، 16 ، 37 ، 39 ، 57 ، 59 ، 60 ، 100 ، 101 ، 102 ، 103 ، 113 .

القاهرة: 37 ، 94 ، 96 ، 97 ، 98 ، 100 ، 104 ، 109 ، 111 ، 112 ، 113 ، 114 ، 116 ، 117 ، 118 ، 120 ، 121 ، 122 ، 124، 125 ، 129 ، 130 ، 136 ، 137 ، 143 ، 144 .

الهقار: 11 .

الهند الصينية(الفيتنام): 37 .

الصومام: 67 ، 69 .

المسيلة: 68 .

المعاضيد: 68 .

المدنية: 36 .

النمامشة: 71 ، 72 ، 73 ، 75 ، 76 ، 78 ، 82 ، 84 ، 85 ، 87 ، 88 ، 90 ، 93 ، 94 ، 105 ، 151 .

التريعات: 69 .

الشلية: 80 .

الرباط: 103 .

الزواوة: 127 .

السعودية: 114 ، 125 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهارس

البليدة: 2 ، 94 .

الجبل الابيض: 84 .

النطاح: 6 .

الشرق الأدنى: 15 .

الإسكندرية: 16 .

الولايات المتحدة: 26 .

الزمان: 86 .

القاعدة الشرقية: 89 ، 91 ، 99 ، 105 ، 107 ، 108 ، 110 ، 111 ، 114 ، 116 ، 121 ، 123 ، 124 ، 125 ، 126 ، 128 ، 131 ، 133 ، 134 .

التيطري: 7 .

الواحات: 7 ، 8 ، 9 .

الظهرة: 7 .

الصحراء: 8 ، 10 ، 11 ، 37 ، 40 ،138 ، 148 .

الأوراس: 8 ، 9 ، 10 ، 14 ، 37 ، 40 ، 41 ، 42 ، 43 ، 44 ، 45 ، 46 ، 47 ، 48 ، 49 ، 50 ، 51 ، 52 ، 53 ، 54 ، 55 ، 56 ، 59 ، 62 ، 63 ، 64 ، 65 ، 66 ، 67 ، 68 ، 69 ، 70 ، 71 ، 72 ، 73 ، 75 ، 76 ، 77 ، 78 ، 79 ، 80 ، 81 ، 82 ، 83 ، 84 ، 85 ، 86 ، 87 ، 90 ، 91 ، 93 ، 94 ، 95 ، 96 ، 105 ، 108 ، 113 ، 119 ، 121 ، 130 ، 133 ، 134 ، 151 .

الزيبان: 5 ، 7 ، 8 ، 9 .

المدية: 2 ، 7 .

الكاف: 88 ، 123 ، 127 ، 128 ، 129 ، 130 ،131 ، 132 ، 133 ، 134 ، 13 ، 137 ، 140 ، 141 ، 145 ، 151 .

المال الأحمر:88 .

الناظور: 99 ، 100 .

القالة: 86 ، 87 ، 88 ، 104 ، 114 .

الريف: 103 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهارس

العراق: 119 ، 125 .
التريعات: 69 .
المنصورة: 70 .
الطاهير: 142 .
المعذر: 56 ، 65 .
القبائل: 8 ، 9 ، 37 ، 67 ، 68 ، 70 ، 72 ، 75 .
الطارف: 9 .
القل: 10 .
الحضنة: 10 .
الصين: 149 .
المنزة: 133 .
باتنة: 8 ، 41 ، 45 ، 46 ، 48 ، 50 ، 51 ، 52 ، 53 ، 56 ، 61 ، 67 ، 69 ، 70 ، 80 ، 94 ، 129 .
برج بوعريريج: 10 .
بولونيا: 30 .
بز الدين: 31 .
بو زريعة: 32 . بلجيكا: 17 ، 35 .
بريكة: 70 ، 94 .
بيروت: 144 .
بروكسل: 17 .
بريطانيا: 21 .
بشار: 21 .
باجة: 89 .
بني يلي: 67 .
بني عشاش: 67 .
بوسلام: 70 .
بنزرت: 141 .
بوعريف: 65 .
بغداد: 120 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

باريس: 3 ، 4 ، 12 ، 38 ، 51 ، 52 ، 53 ، 61 .
بوفاريك: 2 .
بوسعادة: 143 .
بسكرة: 5 ، 41 ، 45 ، 46 ، 49 ، 50 ، 52 ، 53 .
تمزقيدة: 9 .
تونس: 14. ، 39 ، 46 ، 59 ، 66 ، 71 ، 72 ، 73 ، 74 ، 82 ، 83 ، 84 ، 85 ، 89 ، 91 ، 92 ، 93 ، 94 ، 95 ، 96 ، 100 ، 101 ، 102 ، 103 ، 110 ، 111 ، 112 ، 113 ، 116 ، 121 ،122 ، 124 ، 126 ، 127 ، 128 ، 129 ، 130 ، 132 ، 133 ، 134 ، 135 ، 140 ، 143 ، 145 ، 146 ، 147 ، 151 .

تابلاط: 9 .
تور: 19 .
تشيكوسلوفاكيا: 30 .
تبسة: 33 ، 78 ، 82 ، 84 ، 85 ، 88 ، 89 ، 92 ، 111 ، 114 .
توزر: 46 .
تاقوست: 46 .
تبرسق: 84 ، 93 .
تاجروين: 94 ، 124 ، 127 ، 128 .
توات: 103 .
تيدكلت: 103 .
تالبعة: 79 .
تركيا: 15 .
ثيقبابين: 61 .
ثورايا: 103 .
جرجرة: 9 .
جيجل: 10 ، 53.
جزيرة جربة: 130 .
جزيرة البيان: 130 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جونيف: 37 .
جامع الزيتونة: 59 ، 85 .
خنشلة:45 ، 50 ، 53 ، 77 ، 78 ، 83 .
خميس مليانة: 59 .
دوفيفيي (بوشقوف حاليا): 104 .
ديار الزعالنية: 60 .
دمشق: 16 .
دوار ولاد سيدي علي: 56 .
روسيا: 21 .
سيق: 7 .
سان فرانسيسكو: 24 .
سدراتة: 46 ، 82 ، 84 ، 88 ، 90 .
ساميشال: 61 .
سانبيري: 62 .
سطيف: 5 ، 10 ، 26 ، 27 ، 67 ، 69 ، 70 ، 80 ، 90 ، 94 .
سطاوالي: 1 .
سوق أهراس: 78 ، 82 ، 84 ، 86 ، 87 ، 88 ، 89 ، 91 ، 130 ، 145 .
سويسرا: 14 ، 139 .
سجن قمبيلاط: 133 ، 134 ، 135 .
سيدي مزغيش: 79 ،86 .
سكيكدة: 79 ، 86 .
سوريا: 16 .
سوق الأربعاء: 89 .
شلغلع: 65 .
شرشال: 10 .
شعاب الحمري: 61 .
شعمبي: 145 .
شمال إفريقيا: 14 ، 16 ، 17 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شارع القاردن: 144 .
صافوا: 62 .
طنجة: 121 .
طرابلس: 104 ، 113 ، 124 ، 127 ، 130 ، 149 .
عين الدفلة: 31 ، 59 .
عين البيضاء: 82 ، 86 ، 88 ، 89 ، 90 ، 111 .
عين مليلة: 46 ، 65 .
عين الزانة: 88 .
عين التوتة: 70 ، 94 .
عنابة: 7 ، 53 ، 55 .
عين صالح: 10 .
عين ياقوت: 56 ، 59 ، 61 ، 65 .
عين القصر: 56 .
غابة ثيلا: 67 .
غارديماو: 83 ، 91 ، 99 ، 113 ، 124 .
غرونوبل: 62 ، 65 .
فجيج: 103 .
فرنسا: 3 ، 4 ، 9 ، 14 ، 15 ، 16 ، 18 ، 19 ، 20 ، 22 ، 26 ، 34 ، 38، 52 ، 61 ، 62 ، 64 ، 101 ، 122 ، 130 ، 131 ، 138 ، 147 ، 148 .
فنزات: 67 .
قفصة: 46 ، 127 ، 128 .
قسنطينة: 7 ، 8 ، 13 ، 24 ، 25 ، 40 ، 44 ، 45 ، 46 ، 47 ، 50 ، 52 ، 53 ، 57 ، 58 ، 60 ، 67 ، 72 ، 78 ، 83 ، 151 ، 152 .
قالمة: 104 .
قمار: 85 .
قديدة: 51 .
كميل: 73 ، 80 ، 94 .
كاليدونيا الجديدة: 10 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ليبيا:61 ، 66 ، 82 ، 104 ، 126 ، 127 ، 130 .
لبنان: 114 ، 125 .
ليون: 53 ، 61 .
لامبيز (تازولت): 21 ، 42 ، 50 ، 53 .
مراكش: 103 .
مصر: 16 ، 37 ، 38 ، 93 ، 94 ، 96 ، 126 ، 136 ، 137 ، 144 ، 152 .
مالي: 138 .
مداوروش: 145 .
مليانة: 7 .
مجانة: 10 .
مجاز الباب: 128 .
مدريد: 103 .
مرساي: 61 .
مسكيانة: 82 .
مجردة: 127 .
موسكو: 20 .
معهد ابن باديس: 57 ، 58 ، 60 .
مسجد عين ياقوت: 61 .
مؤتمر الصومام: 68 .
مشروع قسنطينة: 101 .
هرابة: 145 .
هورنو: 34 .
وادي سوف: 85 ، 86 .
وستيلي: 67 ، 80 ، 90 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة .....أ- ح .

الفصل الأول: الجزائر منذ الاحتلال إلى اندلاع الثورة التحريرية .....1-39 .

المبحث الأول: عملية الإحتلال و ردود الفعل الوطنية.....1-11 .
المبحث الثاني: الحركة الوطنيةفي ما بين الحربين العالميتين.....12-23 .
المبحث الثالث: نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية الإعداد للثورة التحريرية.....24-39.

الفصل الثاني: محمد عموري: مولده و نشأته.....40-63.

المبحث الأول: الظروف العامة بالأوراس في 1929-1954.....40-55.
المبحث الثاني: محمد عموري : نشأته و نضاله.....56-62.

الفصل الثالث: انضمام محمد عموري إلى الثورة التحريرية.....63-95.

المبحث الأول: إلتحاق محمد عموري بالثورةفي المنطقة الأولى **الاوراس**.....63-65.
المبحث الثاني: تدرجه في المسؤوليات و بروزه كقائد عسكري .....66-75.
المبحث الثالث: تعيين محمد عموري على رأس الولاية الأولى .....76-95.

الفصل الرابع: محمد عموري و مؤسسات الثورة .....96-115.

المبحث الأول: مؤتمر القاهرة لتجاوز الخلافات .....96-98.
المبحث الثاني: إنشاء لجنة العمليات العسكرية الـ COM.....99-105.
المبحث الثالث: الكوم الشرق بين الخلافات و المآلات ..... .106-115.

الفصل الخامس: فشل اجتماع الكاف و التداعيات.....116-150.

المبحث الأول: الوضع العام بعيد حل الكوم .....116-124.
المبحث الثاني: ملابسات اجتماع الكاف .....124-131.
المبحث الثالث: فشل اجتماع الكاف و القبض على المجتمعين.....132-140.
المبحث الرابع: تداعيات قضية عموري .....141-150.

الخاتمة ..... **153-151 .**

الملاحق..... **154 -166 .**

ببليوغرافية البحث..... **167- 175.**

الفهارس..... **176 - 198.**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية